

# مارسيل كُولُومب

ترجمة  
زهير الشايب

مراجعة  
دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى





مَارَسِيل كُولُومْبْ

# تَطَوُّر مِصْر

١٩٥٠ - ١٩٢٤



General Organization Of the Alexan-  
dria Library (GOAL)

*Bibliotheca Alexandrina*

تقديم

رجه

دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

زهير الشايب



## مقدمة

منذ أن صدر كتاب الأستاذ مارسيل كولومب عن « تطور مصر » في عام ١٩٥٠ ، حظى هذا التطور باهتمام المؤرخين في الشرق والغرب هذا في الوقت الذي أخذت تنكشف فيه المادة التاريخية الأصلية وتثير بين وقت وآخر إضافات جديدة لها وزنها. كما أن الجامعات المصرية وغير المصرية قد أدلت بدلوها في هذا الجهد ، فخرجت علينا بأبحاث مبتكرة طبع بعضها ولا يزال البعض الآخر منها حبيس المكتبات الجامعية . بل إن حملة منظمة قد احتدمت في مصر منذ أكثر من عشر سنوات كان هدفها إعادة كتابة التاريخ القومي الذي يسئلم - قبل كل شيء - جمع شتات المادة الأصلية من مظانها وترتيبها وتبويبها وجعلها في متناول الباحثين . ورغم أن نتائج هذه الحملة لم تول بعد أدنى مما كان مأمولا ، إلا أن لها الفضل في إثارة الاهتمام بأبعاد جديدة في تاريخ مصر الحديث لعل من أهمها لفت النظر إلى أهمية التطورات الإجتماعية والإقتصادية والفكرية من حيث علاقتها العضوية بالحياة السياسية .

ورغم ذلك كله لا يزال كتاب الأستاذ كولومب يحتل مكانة سابقة في مكتبة التاريخ المصري المعاصر . حقيقة أن الهدف منه - حين خططه مؤلفه - هو أن يقدم إلى مثقفي الغرب صورة عن تطور مصر في فترة ما بين الحربين وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إلا أن كثيراً من الخواطر التي يثيرها لا تزال جديدة باهتمام مثقفي الشرق الذين من واجهم أن يتبينوا آثار اصطدام مقومات الحضارة الأوربية بالتراكمات الحضارية الآسيوية - الإفريقية القديمة ، وهي المشكلة التي أثارت - ولا تزال تثير - اهتمام المفكرين في الشرق والغرب من حيث مدلولها ونتائجها. هل هي مشكلة

## ( ب )

حضارية من تلك المشكلات التقليدية المرتبة على التقاء الأعلى حضارة  
الأدنى تطوراً ؟ وهل ستتمخض عن إثراء التجربة البشرية « بتوليفات »  
حضارية جديدة ؟ أم هي الطوفان الذى لا يبقى ولا يذر مكنسها كل  
ما يمرضه

الحق أن تجربة مصر مع الحضارة الأوروبية الحديثة تشبه فى بعض  
نواحيها تجارب غيرها من البلدان الآسيوية - الأفريقية التى عرفت الغرب  
بغيره - شره - الغرب الذى أثار الاحتكاك به موجة أثر موجة من الحركة  
فى مجرى مائى مغلق وراكد . وحينئذ اشترأت الأعناق إلى الارتشاف  
من أفكاره ونظمه ارتشاف النظام المنهري الذى لا يتبين ما يناسبه  
وما لا يناسبه فلقد طفقتا نقتبس أفكار الغرب ونظمه وطرأته وأساليبه  
حتى اختلط الأمر علينا ولم نعد نعرف هويتنا وانتماءاتنا . وحين تبينا  
أن هذا الغرب قد انتقل إلينا بمجده وأساليبه العسكرية والإدارية  
والاقتصادية الحديثة اختلف الواقع عن الصورة وأصبح شعورنا من هذا  
الغرب يقوم على مزيج من الحب المفرط والبغض القاتل . وكلاهما يصطدم  
بالآخر فيصيب صاحبها بكثير من الحيرة والشلل . وما أن تطل علينا  
إشراقة من أمل حتى نحاول أن نرد الكيل لهذا المحبوب البغض بكل  
ما نقيمناه منه من أفكار وأساليب . ولكننا - من ناحية أخرى - نجد  
أن الشقة قد بعدت بيننا وبينه فتردد تارة إلى أنفسنا نحاول التفتيش فى  
ماضينا عما قد يؤكد ذاتنا ، وتارة أخرى نحاول اللحاق لاهنين بمن امتلك  
ناصية كثير من قوانين الطبيعة ومضى يحولها إلى أدوات تسرع خطاه  
وتزيد البون بيننا وبينه ، مثله فى ذلك مثل المحبوب البعيد الذى امتلأت  
صفحات أدبنا التقليدى بمحاولة وصفه والتزلف إليه ومناجاته ومحاولة  
استدراجه !

إمامبارزة مضنية وغير متكافئة اجتزأ الأستاذ كولومب مرحلة حرجية

( ٢ )

من مراحلها نظر إليها من أعلى ومن بعيد ، لجاء حكمه عليها حكم المؤرخ  
والمفكر والفنان معا . لهذا يسعدنى أن أقدم هذا الكتاب إلى قراء العربية  
وكللى أمل فى أن نقرأه بامعان وفهم وأن نستشف منه الأسباب التى من  
أجلها فشلت تجربة الاقتباس المنبهر عن الغرب عندنا خلال العشرينات  
والثلاثينات والأربعينات . كما أشكر الأخ زهير الشايب على الجهد الذى  
بذله فى نقل الكتاب عن الفرنسية . وأملى كبير فى أن تجد هذه الدراسة  
من يتابعها ليرسم لنا صورة عن تطور مصر خلال الخمسينات والستينات  
بنفس المنهاج العميق المتجرد الذى اصطنعه الأستاذ مارسيل كولومب .

والله ولى التوفيق .

أحمد عبد الرهيم مصطفى

## محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة المراجع	• • • • •	
مقدمة ويبر مونتاني	• • • • •	٦
استهلال	• • • • •	٩
فهرس موضوعى بالمراجع والمصادر	• • • • •	١١
مقدمة المؤلف	• • • • •	٣٥

### الباب الأول

تطور مصر السياسى من ١٩٢٤ — ١٩٣٨

الفصل الأول : • • • • • ٤٣ — ٨٩

حكم الملك فؤاد والأزمات الأولى - القوى المتصارعة  
أزمة نوفمبر ١٩٢٤ - حكومة زيور باشا - انقلاب يونية  
يولية ١٩٢٨ - وفاة الملك فؤاد وعودة الوفد إلى الحكم

الفصل الثانى : • • • • • ٩٠ — ١١٢

عظمة الوفد المصرى وضعفه الوفد وحكومات الأقليات  
- الوفد والأمة - الوفد وبريطانيا العظمى : توقيع معاهدة  
١٩٣٦ - تولى الملك فاروق أقول نجم الوفد

### الباب الثانى

مصر والحرب العالمية الثانية

الفصل الثالث : • • • • • ١١٥ — ١٣٥

حكومة القصر - مصر غير المحاربة - أزمة فبراير ١٩٤٢



( ٥ )

الفصل الرابع : . . . . . ١٣٦ — ١٥٣

حكومة الشعب ( ٤ فبراير ٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤ )

- معركة العلمين - الوفد وأحزاب المعارضة والقصر الملكي

- الوفد ، حزباً سياسياً .

الباب الثالث

تطور الأفكار وتطور المجتمع ( ١٩٢٤ - ١٩٤٤ )

الفصل الخامس : . . . . . ١٥٧ — ١٩٤

دور الإسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية ١٥٧ -

معركة التدايم والمحدثين ١٥٨ - الاصلاحيون المعتدلون:

مدرسة المنار ١٦٧ - التفسير القوي للإسلام ١٧٣ -

الفصل السادس : . . . . . ١٩٥ — ٢١٨

تطور القومية المصرية ، مصر والعروبة - محمد علي

والفكرة العربية - القومية العربية والقومية المصرية من

١٨٨٢ - ١٩١٨ ص - القومية المصرية بين « الفرعونية »

و « الجامعة الإسلامية » و « الفكرة العربية مصر

تختار وطريقها - مصر عضو في جامعة الدول العربية

الفصل السابع : المشاكل الاجتماعية . . . . . ٢١٩ — ٢٦٥

الحركة العمالية غذاء الحرب العالمية الأولى ٢٢٢ -

الأحزاب السياسية والحركة العمالية - بشة بتار وصرور

أولى القوانين الاجتماعية .

( و )

## الباب الرابع

مصر منذ نهاية الحرب ( ١٩٤٥ - ١٩٥٠ )

الفصل الثامن : القومية المصرية وبريطانيا العظمى ٢٦١ — ٢٨١

أزمة فبراير ١٩٤٦ وستوط الوزارة السعدية - مشروع  
معاهدة صدقي - اليمن وأزمة ديسمبر ١٩٤٦ ص - قطع  
المفاوضات ولجوء مصر إلى مجلس الأمن - تطور السودان  
نحو الحكم الذاتي .

الفصل التاسع : المشكلات الاجتماعية . . . ٢٨٢ — ٣٠٥

الحكم - مصر وقضية فلسطين - جماعة الإخوان  
المسلمين واغتيال رئيس الوزراء - عودة الوفد إلى الحكم

خاتمة . . . . . ٣٠٦

تصويبات . . . . . ٣١٣

## تنويه

بذلك قصارى جهدى كي أتمكن من تحقيق النصوص العربية الواردة في الكتاب وكى أعلق على بعض ما أشار إليه من وقائع . وقد واجهتى في سبيل ذلك عقبات شتى هون منها بل ذلها ما لقينته من عون صادق من الإخوة الأصدقاء : د . سيد سالم ، د . رؤوف عباس ، الأساتذة عبد الرحيم عبد الرحمن ، وعبد الحقائق لاشين وعلى بركات . الذين يحتم واجب الأمانة أن أنوه بهم ، فقد كانت إرشاداتهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم بالإضافة لما قدموه - أو أرشدوني إليه - من مراجع ومصادر ، وكذا ما لقينته منهم من تشجيع أخوى يصدر عن روح عليية جديرة بالثناء - السبب في توفير الكثير من الجهد والوقت وفي ظهور الكتاب على النحو الذى أرجو أن يكون مرضياً .

أما أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فيستحق ثناء خاصاً لأنه صاحب الفضل في ظهور هذا الكتاب فقد تمهده منذ كانت ترجمته مجرد فكرة حتى خرج إلى حيز الوجود .

( للترجم )



## المستزمنة

منذ خمسة عشر عاما ، دخلت مصر - وقد تحررت من روابط التبعية التي كانت تنقل كاهلها منذ عام ١٨٨٢ - مجتمع الدول الحرة ، وأخذت تنهياً لأن تملك بزمam تطورها الاجتماعي والسياسي وتوجهه بكامل حريتها في الاتجاه الذي ترقبه . ومصر بلد غني بأمجاد حضارة قديمة لا تبارى ولا يزال يبعث في النفوس ذكرى الإمبراطوريات الإسلامية التي قامت على أرضه ، وقد أثراه الأخذ بالتكنولوجيا الغربية منذ عصر محمد علي . ولهذا كله بدت مصر وكأنها على وشك أن تقدم أنموذجا للبلدان الجديدة في الشرق .

حيث أخذت جماعة من الدارسين الفرنسيين على عاتقها أن تقدم للجمهور الفرنسي عرضا موضوعيا ومتجردا بقدر الإمكان لأوضاع تلك الدولة الجديدة بنية التعرف على منطلق تطورها بطريقة أفضل . ومن هذه الجماعة الأستاذة ج. ليكريف J. Lecref ، ر. جيل R. Gilles ، ب. فنكلر P. Winkler وكاتب هذه السطور .

ولقد زحرت السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين بمحن الحرب المريعة وباضطرابات وأزمات السنوات التي نلتها . فلقد ظهر على المسرح رجال جدد تكونوا خلال فترة ما بين الحربين المضطربة وأخذوا يتطلعون إلى مشاركة المتحمرسين من رجال الدولة في الاضطلاع بالعمل السياسي . كما أن الأخذ بالمبادئ والنظم الديمقراطية ، التي ظل أثرها يتسع باستمرار

قد هيا للطبقات الشعبية الوسيلة التي تكفل لها التعبير عن مشاعرها بمزيد من الوضوح . ومن جهة أخرى ، فإن أفسكاراً دافعة جديدة قد ظهرت وبخاصه فكرة العروبة التي لم يكن أخذ يتوقع لها منذ خمسة عشر عاماً أن تتطور على هذا النحو . واليوم يبدو أن اللحظة قد ساءت بالنسبة إلى الغرب كي يتحسس نتيجة هذه العوامل الجديدة ويدرس تلك التطلعات والآمال المشوشة التي أخذت تنضج ، والتي يوجد في ثنايا كل منها ذلك الخلط الذي يصعب في معظم الأحيان تمثله : تصارع المؤثرات الثورية الحديثة في بعض الأحيان ، والارتباط الغريزي بالتقاليد القديمة .

ولقد توفرت الشجاعة لمارسيل كولومب Marcel Colombo - وهو الذي هيأته لمثل هذا العمل تلك السنوات الطوال التي قضاه في دراسة الشرق الحديث - كي يتصدى لهذه المهمة التي لا تلقى في غالب الأحيان ما تستحقه من تقدير . وليس ثمة ما يبعث على الشعور بخيبة الأمل أكثر من أن يقال أن تلك اللوحة من الحقائق غير المتحيزة سيتاح لها أن تصنع في متناول أكبر عدد من الناس . بل لقد يخشى البعض أن يكون المؤلف الذي لم يستخدم في دراسته هذه سوى وثائق سبق نشرها بالفعل قد رسم لنا صورة متشائمة للحاضر . وأنه لأحرى بنا أن نظن أنه بدراسته تلك سوف يساعد جماهير الغرب على أن تفهم بطريقة أفضل تلك المصاعب التي تواجه كلا من رجال الدولة المصريين ومثقي الشرق . فهمتهم الأولى هي أن يأخذوا بيد الطبقات السكادحة التي تقاسى الفقر والؤس - تلك المصاعب التي زاد من تعقيدها ذلك الانتشار السريع للأفكار الديمقراطية التي ربما كانت سابقة لأوانها .

ولسوف نلاحظ في هذه الصفحات الدور الهام الذي تلعبه

الأيدولوجيات السياسية والدينية في البلدان الإسلامية. ولكننا سندرك جيداً أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي لا تقبل فعالية عن سابقتها ، ورغم ذلك فإن الشرق الحديث سيقى مضطرباً بتلك العواطف الجماعية التي لا تفسح لنا المجال كاملاً لتحليل التاريخ الاجتماعي وتفسيره حسب مفاهيمنا الحديثة - عن طريق التغيرات التي تصيبه الحياة المادية وفتت المؤسسات القديمة .

ونحن هنا في فرنسا - وكما كنا في الماضي منذ قرن - نعيش في بلد يضحي أبناءه بالنفس من أجل أفكارهم ومثلهم في نفس الوقت الذي يستجيب فيه شعبنا في جهالة للشاعر البالغة البساطة التي تحركها فيه عقيدته الدينية .

ويبقى بعد ذلك أن عدم التنظيم الاقتصادي في بلدان الشرق الحديثة يهدد لتغير حقيقي . وسنذكر للأستاذ كواومب إذا أخذ بيدنا إلى تلبس حقيقة التغيرات التي تلبس الآن في الظلام .

إن أرواح أولى المزم نجد في مرارة الحقيقة لذة لا يعدلها ما في الأساطير الخيالية من لذيذ النكهة . كما يتحتم اصطناع الشجاعة في مواجهة الدراما التي تعيشها مصر وكل البلدان الآسيوية ، وهي الدراما القائمة على البحث عن توازن بين زحف المؤثرات الغربية القوي والفعالة باستمرار وبين القيم المحافظة التي تتضمنها حضارات الشرق القديمة .

وكما ندرس علل الرجال لكي نخفف آلامهم فإننا ندرس يؤس الشعوب لا اكتشاف وسيلة تخفيف شغائهم . وبدون هذا الأسلوب لن يمكننا في

الغرب أن نجد له قوة مثقبة الشرق - وهم يعلمون دورهم كفاءة ومرشدين  
وسيلة أفضل للإفادة من المصاعب التي يحسون بها .

روبير مونتاني

Robert Montagne

الأستاذ بالكوليج

دي فرانس



## إستهلال

إن مؤرخ القرون المقبلة سوف لا يشاركنا الرأي بلا تحفظ في الأحكام  
التي نطلقها منذ اليوم على تاريخ العصر الذي نحياه .

فبالنسبة للمعاصرين لا تكون الأحداث اليومية في تنوعها المذهل  
وخلطها الظاهري على الدوام سوى الانمكسات لحقيقة محاطة بالأنماز  
يتعذر إدراكها . فأم ما فيها يظل خافياً ، ولا يمكننا أن نستخلص الخطوط  
العريضة من بين فوضى الأحداث لتطور شعب ما وهكذا يتضح لناسب  
تفضيل المؤرخين للمهود الضاربة في القدم . وقلة الاهتمام بالتاريخ المعاصر  
أمر محسوس في فرنسا بالذات خصوصاً عند أولئك الذين يتخذون من  
العالم الإسلامي موضوعاً لدراساتهم ، إذ يبدو هنا كالأول أن هذا المجال قد  
ترك أمره طواعية إما للصحفيين الباحثين عن « ريبورتاجات » مثيرة ،  
وإما لكتاب يمحرون وراء مالا ندرى من عطور الأجنبي الثذية وإما  
كذلك لعملاء المخابرات ذوى السمعة السيئة .

لكن الشرق الإسلامي الحديث لا يستحق مثل هذه الاستهانة . فهو  
منذ احتكاكه بالحضارة الغربية منذ أكثر من قرن يقدم للمؤرخ - كما يقدم  
لرجل الاجتماع - مجالاً خصباً للبحث إلى حد كبير . ولهذا السبب فقد  
بدأ لي أنه من المقيد أن أرسم الخطوط العريضة لمنحنى التطور الذي مر به  
الشعب المصري منذ الحرب العالمية الأولى حتى نهاية عام ١٩٥٠ ، وأود  
هنا أن أعبر عن امتناني للاستاذ م. أ. ليفي - بروفنسال M<sup>r</sup> E. Levi Provincial  
الاستاذ بالربون الذي رحب بصدور هذا الكتاب في سلسلة Islam  
d'Hier et d' Aujourd'hui التي يشرف عليها والذي أتاح لي أن أجمع

الوثائق اللازمة لبحثي حين استدعاني منذ خمس سنوات إلى سكرتارية  
مركز الشرق المعاصر بمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة باريس .

Centre d'Orient contemporain de l'Institut d'études islamiques  
de l'Université de Paris

كما أنني مدين للأستاذ روبرت مونتاني Robert Montagne الأستاذ  
بالكوليج دي فرانس وليمح لي أن أعبر له في هذا المقام عن عرفاني  
وشكري .

إنني لم أحاول لحظة واحدة أن أهون من شأن صعوبات عملي ، كما أن  
الافتراضات المقدمة هنا وكذلك الأفكار التي عبرت عنها في ثنايا الكتاب  
سوف تكون إن عاجلا أو آجلا موضوعا للراجعة للتاريخ المعاصر  
للحياة المصرية الذي حاولت أن أصوره هنا لا يمكن أن يكتب بطريقة  
نهائية وحاسمة إلا عندما يكون قد اختفى كل مثليه من على المسرح، ولهذا  
المجال تفسراته التي أدركها كل الإدراك . ولأنني اعتبر جهدي  
إلا مساهمة في دراسة مصر المعاصرة ، ومحاولة أولية للتركيب .

ولقد اصطدمت بلاشك بعدم إمكانية الرجوع إلى وثائق أصبح من  
المتعذر الآن التوصل إليها ولكن مهما بالغت وثائق الدولة في إخفاء  
أسرارها ، فلت الأفكار التي تثيرها الأحداث في الرجال الذين عاصروها  
تنبسط كوضوح الضوء في الذكريات التي يحفظونها عنها وفي الصحف  
التي يصدرونها والكتب التي ينشرونها . أليس ثمة ما يكفي من المصادر  
لكي يسمح للباحث بأن يربح ولو جزءاً من النقاب ؟ أليس تصور  
الناس للحقيقة أمام التاريخ بنفس أهمية الحقيقة ذاتها ، حتى ولو قبيض  
لهذه الحقيقة أن تظهر ذات يوم مختلفة اختلافاً ملموساً عن مقدار تصورنا لها ؟

باريس ، ديسمبر ١٩٥٠

## فهرس موضوعى

### مراجع عامة :

١ - كتب ودراسات :

ليس ثمة إلا عدد ضئيل من الدراسات الخاصة بمصر الحديثة . ومع ذلك فإن  
الامكن الإعتماد على مؤلف قلم قامت بإعداده مجموعته من المؤلفين :  
*L'Egypte Indépendante* « مصر المستقلة » وقد نشرته جمعية الدراسات  
الإسلامية التابعة لمركز دراسات السياسة الخارجية فى باريس فى عام ١٩٣٨ .

*Le groupe d'études de l'Isis du Centre d'études de  
Politique étrangère, Paris 1938.*

ويمكن أن نصيف إلى ذلك مؤلف هام ( باللغة العربية ) لعبد الرحمن الرافعى  
« بك » : « فى أعقاب الثورة المصرية » ( ١ - ٢ من أبريل ١٩٢١ إلى وفاة سعد زعاول ،  
٢ - ٣ من وفاة سعد فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل  
١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٤٧ و ١٩٤٩ ) وكذلك الجزء السابع من سلسلة :

*Histoire de la Nation égyptienne de Gabriel Hanoteaux  
Paris 1941.*

تاريخ الأمة المصرية لجابريل هانوتو - الجزء الأول ، فؤاد الأول ملك  
مصر ، تأليف هنرى ديهيران .

*Fu'ad Ier Roi d'Egypte, par Henri Déherain .*

والجزء الثانى : مصر من الإحتلال البريطانى إلى الإستقلال من تأليف  
فرنسوا شارل - رو .

*L'Egypte de l'occupation anglaise à l'indépendance égypt-  
ienne par F. Charles - Roux.*

والجزء الثالث : صياح السودان واسترداده تأليف هنرى ديهيران :

*Le Soudan perdu et reconquis par Henri Déherain*

ونضيف إلى ذلك مؤلفاً هاماً باللغة الروسية لم نرجع إليه وإنما نذكره هنا  
لمجرد الإشارة :

*L. N. Batolina, Sovremennyyi Egypte.*

مصر المعاصرة — تأليف ل. ن. باتولينا ، موسكو — ليننجراد ،  
أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى ١٩٤٩ ، ٢٤٨ ص .

ومن المناسب أن نشير أيضاً إلى المؤلف الهام الذى نشر منذ وقت قريب  
وهو :

*Histoire de l'Egypte depuis la conquête ottomane  
(1517—1937).*

تاريخ مصر منذ الغزو العثمانى ( ١٥١٧ — ١٩٣٧ ) وهو كتاب مدرسى  
مخصص لطلاب المدارس التى تشرف عليها الهيئات التعليمية الفرنسية بمصر  
وقد ألفتها لجنة بإشراف سارل هـ — بوتاس Charles — H — Poutas  
باريس ، هاشيت ١٩٤٨ .

وكذلك تلك الدراسة الموجزة لماكسيم كريتيان : تاريخ مصر الحديثة :

*Maxime Chretien, Histoire de l'Egypte Moderne, Paris,  
Presses universitaires. (Collection que sais-je ?), 1951.*

وهى تقدم عرضاً عاماً شديداً للإيجاز لتاريخ مصر منذ محمد على حتى يناير  
١٩٥٠ .

وبصاف لذلك تلك المؤلفات التى يشير إليها جراند — ف ماك كلانهان  
Mc. Clanhon فى الفهرس الذى قدمه عن « الكتب التى صدرت حديثاً عن  
مصر » *Recent books of contemporary Egypt* والذى نشره فى :

The Middle East Journal, 1951 No. 1, pp 100-107.

وكذلك تلك المؤلفات التي ورد ذكرها في :

Contribution à un répertoire documentaire de l'Orient  
contemporain (C. O. C): à partir de l'année 1946.

مساهمة في جدول وثائق عن الشرق المعاصر منذ سنة ١٩٤٦ .

وبالإضافة لما سبق يمكن الرجوع إلى :

Henri Laoust, l'Évolution politique et culturelle de l'Égypte  
Contemporaine.

هنري لاؤست : التطور السياسي والثقافي لمصر المعاصرة وهو منشور  
في كتاب :

Estretiens sur l'Évolution des pays de civilisation arabe.

مقالات عن تطور البلدان ذات الحضارة العربية وهو الكتاب الثالث  
من منشورات :

Centre d'Études de Politique étrangère. Paris, 1937, pp —  
68—94.

وكذلك :

Louis JOVELET: l'évolution sociale et politique des pays  
arabes

لويس جوفليه : التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية وهو منشور

ضمن مطبوعات «مجلة الدراسات الإسلامية» :

Revue d'études islamiques 1933, cahier IV.

وكذلك :

L'Égypte — عدد خاص من مجلة Le Temps صادر في ٢٠ أبريل

١٩٣٩ .

وكذلك :

Roger LE TOURNEAU, L'Islam contemporain, Paris 1950

روجه لوتورنو : الإسلام الماصر

وكذلك :

A. Sammarco, E. Cialantini, Galassi, E. Rossi, F. Cignolini,  
M. Guidi: Egitto Moderno, Roma, "Edizione Roma"  
1933.

١. ساماركو ، ف. كمالانيني ، ج. ، حلاس ، أ. روسي . في . شيجنولينى ،

م . جوبدى مصر الحديثة .

وكذلك .

Egitto Moderno antico Sud e saggé

من تأليف :

Arangio — Ruiz, D. Buffoni .. etc.

ومن منشورات :

Istituto per gli studi di Politica internazionale, 1941.

وكذلك :

Michelangelo Guidi, Egitto dans Aspetti e problemi attuali  
del mondo musulmano, Roma, Reale academia de  
l'Italia, 1941, pp 180 — 201.

ويمكن أن نضيف لماسبق :

BROCKELMANN, L'Histoire des peuples et des Etats  
islamiques, Paris, Payot, 1949.

بروكلمان : تاريخ الشعوب والدول الإسلامية وهو يضم خريطة للأحداث

التي وقعت من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٨ قام بإعدادها M. PERLMANN

٢ — المجلات :

لا نرى ثمة داعياً لأن نعدد هنا كل الدوريات التي نشرت مقالات عن  
مصر الحديثة ، لكن المجلة الوحيدة التي نرى أنها تستحق إشارة خاصة هي المجلة  
الإيطالية Oriente moderno التي تصدر عن Istituto per l'Oriente, Roma

والتي لا تزال تعتبر أكثر مصادر الأخبار مدعاة للثقة وأكثرها استعانة بالوثائق عن الفترة الممتدة من ١٩٢١ إلى ١٩٣٩ . ويضاف إليها عن الفترة التي تبدأ من عام ١٩٤٤ *Cahiers d'Orient Contemporain* « كراسات عن الشرق المعاصر » وهي تصدر عن مركز دراسات الشرق المعاصر التابع لمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة باريس :

Centre d'études de l'Orient Contemporain de l'Institut  
d'études Islamiques de l'Université de Paris

ويضاف إلى ما سبق أيضاً ، ابتداء من عام ١٩٤٨ مجله إفريقيا وآسيا *L'Afrique e l'Asie* وهي مجلة سياسية إجتماعية إقتصادية تصدر بباريس .  
وفي كل الحالات فإنه من المفيد الرجوع إلى المقالات التي نشرت ابتداء من يناير ١٩١٠ في مجلة *l'Egypte Contemporaine* « مصر المعاصرة » التي تصدر عن الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع بالقاهرة ( وتصدر حالياً عن : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع — المترجم ) .

#### ثانياً : القساير وقوانين الانتخابات :

دستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ : صدر بمرسوم رقم ٤٢ لعام ١٩٢٣ ، وعطل في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ( أنظر بعده ) وأعيد العمل به في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بالمرسوم رقم ١١٨ لعام ١٩٣٥ ( قارن : *Oriente moderno*, 1936, p. 38 ) وقد ظل معمولاً به منذ هذا التاريخ .

وقد ألّف عنه خصيصاً العديد من المؤلفات ، كما عملت عنه دراسات كثيرة ، كذلك حصل عديد من المصريين على رسائل دكتوراه عن دستور ١٩٢٣ من كلية الحقوق بجامعة باريس .

وحول هذا الدستور يمكن الرجوع إلى :

Amendo ETANNINI, Gli allori Costituzionali in Egitto.

وهو بحث منشور في مجلة

Oriente moderno, 1923 pp 329 — 338.

وكذلك :

La costituzione egiziana

وهو بحث منشور في مجلة

Oriente moderno, 1923 pp 1 — 22

وكذلك :

KAMPEFMEYER — Die agyptische Verfassung Vom 19  
avril 1923

وهو منشور في :

Mitteilungen des seminars für orientalische sprachen zu  
Berlin, 1924 — pp. 1 — 82.

وكذلك :

WHITE IBRAHIM, La Constitution égyptienne du 19  
avril 1923; Paris, 1924.

« وايت إبراهيم : الدستور المصري الصادر في ١٩ أبريل ١٩٢٣ » .

وكذلك :

AMIN OSMAN : Le mouvement constitutionnel en Egypte  
et la constitution de 1923 Paris, 1924.

« أمين عثمان . لحركة الدستورية في مصر ودستور ١٩٢٣ ، باريس » .

وكذلك :

HILMY MAKRAM : Problèmes soulevés par la Constitution.  
Dijon, 1927.

« حلمي مكرم ، للشاكل التي يثيرها الدستور المصري »

SHOUKRI NAGIB : La constitution égyptienne et le contrôle  
de la constitutionnalité des lois, Paris, 1929.



« شكري نجيب ، الدستور المصرى والرقابة على دستورية القوانين » .

وكذلك :

**EL SAYED SABRY, Le pouvoir législatif et le pouvoir  
exécutif — étude critique de la constitution du 19 avril  
1923 dans les textes et dans la pratique, Paris, 1930.**

« السيد صبرى ، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، دراسة نقدية

للدستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ فى نصه وتطبيقه » .

وكذلك :

**SALEH, Les pouvoirs du roi dans la constitution égyptienne  
Paris, 1940.**

وكذلك :

**Michel Mouskheli, l'Etat du siège en Egypte et le régime  
des proclamations militaires.**

بحث منشور فى مجلة :

**L'Egypte contemporaine, 1943, pp 293 — 326.**

دستور ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ :

صدر بموجب الرسوم رقم ٧٠ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ وأوقف العمل به

بحسب الرسوم رقم ٦٧ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ ( انظر : **Oriente moderno,**

1934, p. 611) ونص هذا الدستور منشور بالجريدة الرسمية للحكومة

المصرية — عدد غير اعتيادى صادر فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠

مؤلفات يمكن الرجوع إليها حول دستور ١٩٣٠ :

**Amendo GIANNINI, Le Costituzioni degli stati del vicinis  
Rome, 1931 pp. 46—123.**

وكذلك :

**Oriente moderno, 1930, pp. 567 — 574.**

وكذلك :

M. WAHEED RAAFFAT, La crise du régime parlementaire  
et le renforcement de l'exécutif (1933 — 1933).

« محمد وحيد رافت : أزمة النظام النيابي وازدياد قوة السلطة التنفيذية »

( ١٩٢٣ — ١٩٣٣ ) وهو بحث منشور في مجلة :

Revue du droit public et de la science politique en France  
et à l'étranger, 1934, pp. 5 — 34.

وانظر أيضاً :

محمد حسين هيكل ، إبراهيم عبد القادر المازني ، محمد عبد الله عنان .

السياسة المصرية والإنتقلاب الدستوري ، القاهرة ، ١٩٣١ .

قانون الإنتخابات الصادر في ٣٠ أبريل ١٩٢٣ وقد نظم حق التصويت على

درجتين بالنسبة لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات بالنسبة لمجلس الشيوخ . ونص

هذا القانون مشور بالحريفة الرسمية للحكومة المصرية ، عدد رقم ٤٦ الصادر في

٣٠ أبريل ١٩٢٣ وقد أوردته كذلك مجلة :

Oriente moderno, 1923 pp 66 — 67

وقد تعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذي أقر نظام التصويت المباشر

( الحريفة الرسمية عدد رقم ٧٢ في ١٤ أغسطس ١٩٢٤ ) وقد صدر في ٢٤ ديسمبر

١٩٢٤ مرسوم بإيقاف القانون رقم ٤ وإعادة القانون الصادر عام ١٩٢٣ ثم

أوقف هذا المرسوم بدوره وحل محله قانون انتخابي جديد في ٨ ديسمبر ١٩٣٥

( نص هذا القانون مشور بالحريفة الرسمية ، عدد رقم ١١٨ ، عدد غير اعتيادي ،

وقد نشرت ترجمة له في مجلة :

Oriente moderno, 1926, pp. 66 — 78.

وأيضاً في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, NO. 89, décembre 1925 pp.  
508 — 534.

لكن هذا القانون الأخير لم يطبق ، فقد أوقفه مرسوم آخر صادر في

٢٧ فبراير ١٩٢٦ ( نص هذا الرسوم منشور بمجلة :

*L'Egypte Contemporaine* No de Janvier 1927 pp. 69-70.

وأصبح القانون الصادر في ٣٠ إبريل ١٩٢٣ والمعدل بالقانون رقم ٤ لعام ١٩٢٤ سارى المفعول منذ ذلك الحين ، لكنه عطل مرة أخرى في ١٩٣٠ ليحل محله قانون الانتخابات الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ( النص منشور بالجريدة الرسمية ، عدد عبر اعتيادى بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠ ، وشرت ترجمة له في حولى :

*Annuaire de l'Institut International du droit Public*  
II, 1931.

وهذا وقت هذا القانون بمحو الرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ الذى أعاد مع بعض التعديلات العمل بقانون الانتخابات الصادر في ١٩٢٣ والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٣ وقد ظل هذا الأخير معمولاً به منذ ذلك الحين .

#### ثالثاً : الحياة السياسية والنيابية :

يضاف إلى المؤلفات التى سبقت الإشارة إليها :

Martino Mario Moreno: La situazione interna dell' 'Egitto  
dell' Uccisione del Seidar ad 99.

بحث منشور في مجلة :

*Oriente moderno*, 1925, pp. 225 — 234.

وكذلك :

Pierre DALBERT: La vie politique en Egypte

الحياة السياسية في مصر بحث منشور في :

*Revue politique et parlementaire*, Paris 1925, pp. 286-301

وكذلك :

P. ARMANJON, L'Expérience constitutionnelle et parlementaire de l'Égypte.

تجربة مصر الدستورية والنيابية ، بحث منشور في :

La revue de Paris, extrait du No. du 1er juin 1929 — 30  
Pages.

وكذلك :

Contre la dictature en Egypte, Paris 1925.

صد الذكتاورية في مصر ، وهي نشره أصدرتها اللجنة التنفيذية لمؤتمر  
الجمعيات المصرية في أوروبا أول يناير ١٩٢٩ :

Le congrès des associations égyptiennes en Europe,  
Janvier 1929.

وكذلك :

Maurice PERNOT, En Egypte à la veille des élections.

في مصر ، عشية الانتخابات ، مقال منشور في :

Revue des Deux — Mondes I — III, 1931, pp. 431 — 456.

وكذلك :

G. MEYER, L'Evolution politique de l'Egypte contemporaine

التطور السياسي لمصر المعاصرة بحث منشور في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, année 1933, pp 1 — 43.

وكذلك :

H. AYROUT. En Egypte, faisons le point.

وهو مقال منشور بمجلة :

En terre d'Islam, 1936 p. 324.

وكذلك :

DUBOIS RICHARD, L'état d'Esprit des étudiants égyptiens  
et leur rôle dans la vie politique,

منشور في :

Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation, Paris  
Hartmann, 1937 pp. 95 — 98.

ولنفس المؤلف كذلك :

L'Adaptation du "gouvernement de Cabinet" hors de son  
pays d'Origine, T. XXIX, 1938, pp. 273 — 291.

وكذلك :

Jacques PIGNAL: L'Egypte et la crise, palestinienne.

مصر ومشكلة فلسطين ، بحث منشور في مجلة :

Terre d'Islam, 1938, pp. 411 — 416.

وكذلك :

H. Ayrout, Egypte — interférence de la politique et de la religion.

مصر : التداخل بين الدين والسياسة . للأب هنري عيروط وهو بحث

منشور في مجلة :

Terre d'Islam, 1938, pp. 192 — 198.

وكذلك :

MOHAMED SEIF ALLA ROUCHDI: L'hérédité du trône en Egypte contemporaine (origine et évolution) Paris, Rousseau 1948.

« محمد سيف الله رشدي : أصل وتطور وراثة العرش في مصر » .

ويمكن الرجوع كذلك إلا اليوميات والمقالات الخاصة بمصر والتي نشرها

ريفيه تيري René THIERRY في مجلة L'Afrique Française

سنوات ١٩٢٢ ص ٤٧٥ — ٤٨٣ ، ١٩٢٣ ص ١٥٦ — ١٦٥ ، ١٩٢٤

ص ٩١ — ١٠٠ ، ٢٩٩ — ٣٠٨ ، ١٩٢٥ ص ١٦ — ٢٥ و ٤٢٣ — ٤٣١ ،

١٩٢٨ ص ١٦٨ — ١٨٤ .

وكذلك وقع نفس المجلة :

G. JACQUEON, 1923, pp. 86 — 90.

وفي نفس المجلة أيضاً

André VALTRY.

أعداد سنة ١٩٣٤ ، ص ٦١٨ ومن ٧٥١ إلى ٧٥٢ سنة ١٩٣٥ ، ص

١٠٠ — ١٠١ و ٤٢٦ — ٤٢٨ .

وكذا مقالات R. MANCE في نفس المجلة سنة ١٩٣٥، ص ٦٩٣ —  
٦٩٤، ٧٥٧ — ٧٥٨ وسنة ١٩٣٦ ص ٥١ ، ١١٥ ، ٢٩٦ — ٢٩٨ ،  
٤٢٥ — ٤٢٨ .

وكذلك المقالات التي نشرتها مجلات :

La France méditerranéenne et africaine ; Correspondance  
d'Orient ; En Terre d'Islam.

وعن حزب الوفد أنظر :

YEGHEN, Saad Zaghloul, le «père du peuple égyptien»  
Paris 1931.

E. KLINGMULLER, Geschichte der wafd — Partei, Berlin,  
1937.

وكذلك :

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، القاهرة ١٩٣٦ عبده حسن الزيات ،  
سعد زغلول في أخصيته ، القاهرة ١٩٤٢ :

Umberto RIZZITANO, L'Atteggiamento del Wafd Egiziano  
durante il presente conflitto.

مقال منشور في مجلة :

Oriente moderno, pp 85 — 94.

وكذلك :

Burno AGLIETTI, Il partito Wafdista egiziano dalle sue  
origini (1918) ad oggi.

مقال منشور في مجلة :

Oriente moderno, 1943, pp. 407 — 427.

وكذلك :

Marcel COLOMBE, Où en est le wafd Egyptien.

وهو مقال منشور في مجلة :

L'Afrique et l'Asie, année 1950, 2e trimestre pp. 36 — 44.

وعن الملك فؤاد ، أنظر :

IKBAL ALI SHAH, *Fuad, King of Egypt*, London, 1936.  
M. CANTALUPO, *Fuad primo Re d'Egitto*, Milano, 1940.  
E. DEHERAIN,

المرجع السابق ص XIII

رابعاً : الملاحظات الإنجليزية المصرية :

١ — المصادر :

مفاوضات ماكدونالد — سعد زعول باشا ، ونجد تقريراً موجزاً عنها في  
خطابات ، ووجه من رئيس الوزراء البريطاني ماكدونالد إلى اللندون السامي في  
مصر بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٢٤ — الكتاب الأبيض ٢٢٦٩ وقد نشرت  
ترجمة إيطالية له مجلة :

*Oriente moderno*, 1924, pp: 698 — 700.

كما نشرت ترجمته الفرنسية بجلاء :

*L'Afrique Française* 1924, p. 541.

اغتيال السردار سبرلي ستاك : نشرت المذكرات المتبادلة بين لورد اللبي  
وبين رئيسي الوزراء المصريين سعد زعول ثم احمد زبور بالحريده الرسمية المصرية  
عدد ٢ ديسمبر ١٩٢٤ ويمكن الرجوع إلى نصها المنشور في مجلة :

*L'Afrique française*-1925, pp. 18-21.

مفاوضات ثروت — شميرلين :

*Press regarding Negotiations for a Treaty of Alliance with  
Egypt*, Egypt No. 1 (192?).

وانظر أيضاً :

*The Anglo — Egyptian Draft Treaty*, November 1925.

وهو منشور في :

*Documents on International Affairs* 1928, pp. 245 — 244.

الكتاب الأخضر المصري : وثائق سياسية خاصة بالمحادثات التي دارت بين صاحب القولة عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة المبر أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا المعطى . . . المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٢٨ .

أزمة مارس - أبريل ١٩٢٨ ، الكتاب الأبيض البريطاني :

Papers respecting the proposed Egyptian Law regulating public Meetings and Demonstrations, Egypt No. 2 (1928).

مفاوضات محمد محمود - هندرسون : نشر في لندن نص المذكرات المتبادلة في ٣ أغسطس ١٩٢٩ بين وزير الخارجية البريطاني ورئيس الوزراء المصري وكذلك نص مشروع المعاهدة التي سبق أن أعدتها في لندن وزارة الخارجية البريطانية في ٦ أغسطس ١٩٢٩ :

Exchange of notes relating to proposals for an Anglo — Egyptian Settlement, Egypt No. 1 (1929).

وقد نشرت الصحافة المصرية النص الرسمي لهاتين الوثيقتين باللجنة الرسمية في ٧ أغسطس ١٩٢٩ كما نشرنا في مجلة :

Oriente moderno, 1929, pp 346 — 352.

وفي مجلة :

L'Afrique Française.

مفاوضات مصطفى النحاس — آرثر هندرسون : الكتاب الأبيض البريطاني :

Papers regarding the recent negotiations for an Anglo — Egyptian Settlement.

March 31 — May 8, 1930. Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs.

وانظر كذلك :

The 1929 Proposals for an Anglo — Egyptian Settlement.

وقد نشرت في :

Documents on International Affairs, 1930, pp. 208 — 209.



وكذلك الكتاب الأحمس المصري الصادر في ٧ يولة ١٩٣٦ عن رئاسة مجلس الوزراء المصري .

مماهده ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ : وفد نشر النص الإنجليزي في :

Documents on International Affairs, 1937, pp. 476 — 503.

مشروع لإعاده النظر في مماهده ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ : حتى الآن لم يصدر أى نص رسمي للمحادثات التي بدأت في عام ١٩٤٦ . يهدف إعادة النظر في مماهده ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ومع ذلك فقد نشرت الصحافة المصرية نص المشروع الذي أعده في لندن المستر بيفن M. Bevin ورئيس وزراء مصر إسماعيل صدقي باشا .  
لجوء مصر إلى مجلس الأمن : يمكن الرجوع في هذا الشأن إلى محاضر جلسات مجلس الأمن وهنئ الأمم المتحدة ١٩٤٧ ، رقم ٤٩ وما بعده .

### ٢ - كتاب ودراسات :

كتاب العلاقات الانجليزية المصرية وكذلك وضع مصر الدولي موسوعاً لمؤلفات عديدة . وبالإضافة لتلك المؤلفات التي سبق ذكرها ، يمكن الرجوع إلى :

De VISSCHER, Le Conflit anglo - Egyptien et la Société des Nations

مقال منشور في :

Revue de Droit international et de législation comparée  
3e serie. E. V, 1924, pp. 564 — 589.

وكذلك :

A. ASSABGHY, L'Egypte et la Société des Nations.

مقال منشور في مجلة :

L'Egypte contemporaine, Le Caire, avril, mai 1925.

وكذلك .

Arnold J, TOYNBEE, Egypt and Great — Britain (1922-6).

بحث منشور في :

Survey of International Affairs, 1925, Vol 1, p. 197.

وما بعدها .

وكذلك :

Maurice PERINOT, Vers l'indépendance égyptienne.

منشور في :

Revue des Deux — Mondes, 15 Juin, 1926.

وكذلك :

Arnold J. TOYNBEE, Relations between Egypt and Great Britain.

بحث منشور في مجلة :

Survey of International Affairs 1928, pp. 285-282.

وكذلك :

René THIERRY, Le conflit anglo — égyptien de mars — mai 1928 Du traité d'alliance à l'ultimatum,

وهو منشور في مجلة :

L'Afrique française, mai, 1928, pp. 166 — 148.

وكذلك :

HASSAN CHAFIK: Statut international d'Egypte, Paris, Edition internationales 1928.

« حسن شفيق : الوضع الدولي لمصر » وكذلك :

WACIF BOUTROS CHALI, le Statut international de l'Egypte.

« واصف بطرس غالي : وضع مصر الدولي » وهو بحث منشور في مجلة :

La Revue de Droit international No. 1, 1931, Paris, Editions internationales 1931.

وكذلك :

SALEH HUSSEIN: Etudes juridiques du problème de l'Egypte, Paris, 1931.

« صالح حسين ، دراسات قانونية حول المشكلة المصرية » .

وكذلك :

Leon KRAJEWSKI: L'Angleterre et l'Egypte.

وهو منشور في :

Revue politique et parlementaire, 1931. T.CXL VIII, pp. 435 — 463, T. CXL IX, pp. 83 — 101, 432 — 448.

وكذلك :

MOHAMED ALI NAGUIB: Nature juridique du conflit anglo — égyptien relatif à l'Indépendance de l'Egypte déclarée le 28 février 1922 Paris 1933.

« محمد علي نجيب : الطبيعة القانونية للصراع الإنجليزي المصري فيما يخص باستقلال مصر المعلن في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وكذلك :

Lord Lloyd, Egypt since Cromer, 2 Vols. London 1934.

« وكذلك :

FAWZI TADROS, La souveraineté égyptienne et la déclaration du 28 février 1922, Paris, A. Pedone, 1934.

« فوزي تادرس : السيادة المصرية وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » .

وكذلك :

O'ROURKE, the juristic status of Egypt and the Sudan, Baltimore, 1935.

وكذلك :

Arnold J. TOYNBEE, Anglo — Egyptian Relations from the breakdown of Treaty Negotiations in London on the 5th May, 1930, to the signature of a treaty in London the 26 August, 1936.

وهو منشور بمجلة :

Survey of International Affairs, 1936, pp. 662 — 701.

وكذلك :

E. Zechiel GORDON, Le traité anglo-égyptien du 26 Août, 1936, et le statut international nouveau de l'Égypte.

منشور بمجلة :

Revue du Droit international et de législation comparée No, 2, 1937.

وكذلك :

BATASKO, Les accords entre la Grande Bretagne et l'Égypte.

منشور في :

Documentation internationale, janvier 1937, p. 3.

وما بعدها .

وكذلك :

J. J. CHEVALLIER, Le traité d'Alliance anglo — égyptien.

منشور في :

Revue générale de Droit international public, 3e Série, t.XI, 1937.

وكذلك :

Georges Meyer, Après Montreux.

منشور في :

Revue des affaires étrangères, Juin, 1937.

وكذلك :

André GROS, Le Statut international actuel de l'Égypte.

ملخص منشور بمجلة :

La Revue de Droit international No. 4, 1937 Paris. Les éditions internationales 1938.

WATHELET, Le traité d'Alliance anglo — égyptien du 26 Août 1936 et la conférence de Montreux du 8 mai 1937 concernant la suppression des capitulations en Égypte.

منشور بمجلة :

**Revue de Droit international et de législation comparée**  
No 2, 1937.

ومجلة :

**Egypte contemporaine**, jan. Fév. 1938, pp 37 — 115.

وكذلك :

**Emile SELIM AMAD — La question d’Egypte (1841 — 1938)**  
Paris, Editions internationales 1938.

وكذلك :

**Albert BOURGEOIS**, La formation de l’Egypte moderne,  
Le traité anglo — égyptien du 26 Août 1936 et la  
convention de Montreux du 8 mai 1937, Paris, Librairie  
générale de droit et de Jurisprudence, 1939.

وكذلك :

**Pierre — Albert GARGOUR**, Etapes de l’Indépendance  
égyptienne, Aperçus d’Histoire diplomatique, Paris,  
Librairie générales de droit et de jurisprudence 1942.

وهي رسالة علمية ، وكذلك :

**H. S. DEIGHTON** Les relations anglo — égyptiennes

مقال منشور بمجلة :

**Politiques étrangères** No. 1, 1942.

وكذلك :

**P. JOYEUX**, Le Soudan anglo — égyptien.

مقال منشور في مجلة :

**Politiques étrangères** No. 6 — 1947.

خامساً : المسائل الدينية والثقافية والإجتماعية :

فيما يلي أهم المقالات والمؤلفات التي تناولت الحركة الاسلامية الإسلامية  
والاتجاهات الحديثة في الإسلام :

**Henri LAMMENS**, La crise interieure de l’Islam.

منشور في مجلة :

Etude, 1926, pp. 129. 146.

A. SEKALY ; L'Université de l'Azhar et ses transformations

منشور في مجلة :

Revue des Etudes islamiques, 1927 — 1928.

Henri LAOUST, Le reformisme orthodoxe des Salafiya et les caractères généraux de son orientation actuelle.

مقال منشور في مجلة :

Revue des Etudes islamiques 1932 Cahier II, pp 175—224.

Charles D. ADAMS, Islam and modernism in Egypt, London 1933.

Henri LAOUST, le Califat dans la doctrine de Rashid Rida— Beyrauth 1938.

وهو ترجمة فرنسية مزودة بالهوامش والحواشي لكتاب : الخلافة أو الأمانة المظلي. وثمة كتاب لنفس المؤلف LAOUST عن مذهب الإمام أحمد بن حنبل  
بمنوان :

Essai sur les doctrines sociales et politiques de Taki-d—  
din Ahmed B. Taimiya

والباب الثالث من هذا الكتاب خصص لدراسة أثر المذهب الحنبلية ،  
انتشار مبادئه ، ابن تيمية والحكومة الدينية (التيوقراطية) الوهابية ، ابن  
تيمية والتجديد عند المسلمين . . وقد نشر الكتاب بالقاهرة ١٩٣٩ .

J.H. KHRAMERS, L'Islam et la démocratie.

مقال منشور في :

Orientalia Neerlandica, volume of oriental studies, Leiden  
1943. pp. 223 — 239.

H.A.R. GIBB, Modern Trends in Islam. The University  
of Chicago Press, 1947.

وقد قام بترجمته إلى الفرنسية : Bernard Vernier بمنوان :

Les tendances modernes de l'Islam, Paris, Maisonneuve, 1949

James HAYWORTH — DUNNE, Religions and political Trends in Modern Egypt, Washington 1950.

H.A.R. Gibb, La réaction contre la culture occidentale dans le Proche — Orient.

منشور في :

C.O.C, 1951, pp 1 et 5.

ومن المفيد أن نضيف إلى هذه المراجع العامة بعض الدراسات التي تتصل بالتفصيل والجزيئات . عن الأوقاف . أنظر :

MUHAMED ALY PASHA, Le Wakf, est—il une institution religieuse?

بحث منشور في مجلة :

Egypte Contemporaine, Avril 1927, pp 385 — 402.

MUHAMED BEKHIT, De l'Institution du Wakf.

بحث منشور في :

Egypte Contemporaine, mai 1927, No. 101 pp 403 — 431.

MUHAMED ALY PSHA, Le problèmes du Wakf.

بحث منشور في :

Egypte contemporaine 1927, No. 102 — 103, pp. 501 — 524.

A. SEKALY, Les problèmes du Wakf en Egypte

ملخص منشور في مجلة :

Revue des Etudes islamiques 1929, Cahier I — IV.

وعن الشريعة الإسلامية وتطورها وموقف بعض علماء جامعة الأزهر من

التشريع الحديث ، أنظر :

A. SCHACHT, L'évolution moderne du droit musulman en Egypte.

منشور في مجلة :

Mélanges Maspero, publication de l'Institut français d'Archéologie orientale du Caire, 1935.

MOHAMED SOLIMAN — Mise en harmonie de la nouvelle législation égyptienne avec le concept de la loi musulmane

منشور في مجلة :

Egypte Contemporaine, 1936, No. 163, pp 271 — 287.

ABBAS EL GAMAL, La mission de l'Asbar au XXe siècle.

منشور في مجلة :

Egypte contemporaine, 1936, No. 163, pp. 367 — 384.

وعن الأدب العربي الحديث ، أنظر :

H.A.R. GIBB, Studies in contemporary Arabic Literature, Bulletin of the School of oriental Studies IV, (1928 — VII 1933).

TAHIR KHEMIRI et G. Kampffmeyer, Leaders in contemporary Arabic Literature. Die welt des Islams, IX, 1930.

منشور في مجلة ،

VIRGINIA VACCA, Correnti e Figura della letteratura araba contemporanea Oriente moderno, 1933, pp. 110 — 129.

منشور في مجلة :

BROCKELMANN. Geschichte der arabischen Litteratur, Leiden, 1939 — 1941.

وقد قام برشيه BERCHER بترجمته إلى الفرنسية :

H. Pères, Préface des auteurs arabes à leurs romans ou à leurs recueils de contes et nouvelles.

منشور في :

Annales de l'Institut d'études orientales — Faculté des Lettres de l'Université d'Alger T. V. 1939 — 1941, pp. 137 — 194.

أما عن التشريع وللشاكل الاجتماعية فيمكن الرجوع على وجه الخصوص إلى مؤلفين يناولوا الأمور في مجموعها ما :

AZIZ EL MARACHI, La législation du travail en Egypte Paris 1937.



**ZAKI BADAoui**, Les problèmes du travail et les Organisations ouvrières en Egypte — Alexandrie, 1948.

كما يمكن الرجوع كذلك إلى :

**H. B. BUTLER** Rapport sur les conditions du travail en Egypte avec des suggestions sur la future législation sociale, le Caire, Ministère de l'Intérieur, 1932.

**MARCEL CLERGET**, Le Caire — Etude de géographie urbaine et d'Histoire économique 2, Vols. le Caire 1934.

(والجلد الثاني يشتمل على نظرة شاملة إلى الظروف العامة للعمل ، ص

١١٩ — ١٦٨ ) .

**I. G. LEVI**, Les débuts de la législation sociale égyptienne. Lois nos 48 et 80 réglementant le travail des enfants et des femmes.

وهو منشور في مجلة :

*L'Egypte Contemporaine*, 1934, pp. 1 — 25.

*L'Organisation internationale du travail et les pays nord — africains et du Proche — Orient*, Genève, Bureau international du travail, 1935.

**R.M. GRAVES**, A Survey of labour in Egypt and a labour program, le caire 1936

**Harold B. BUTLER**, Problèmes du travail en Orient.

منشور في :

*Etudes et documents Série B*, Bureau international du travail — Genève 1938.

Organisation du ministère des questions sociales d'Egypte.

« تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية في مصر ، ملخصات للأمر الإداري

الصاعد في ٦ سبتمبر ١٩٣٩ .

وهو منشور في :

*Informations sociales*, Bureau International du travail, Vol.

XXII, No. 4, Genève 1939 pp. 513 — 514.

Alberto RIZZITANO, Il nuovo ministro degli Affari sociali  
Egitto.

منشور في :

Oriente moderno, 1940, pp. 313 — 321.

TOTONGUI, Analyse critique de la loi no 64 de 1936  
sur les accidents du travail

منشور في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, 1941, pp. 799 — 848.

G LEVI, Reflexion sur certains de nos problèmes écono-  
miques et sociaux.

منشور في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, 1943, pp. 535 — 548.

وعن الملاح المصري ، أنظر :

Intred, S. BLACKMAN, The fellahin of upper Egypt,  
Their religious, social and industrial life today, with  
special reference to survival from ancient times, London  
1927.

وقد ترجمه إلى الفرنسية Jacques MARTY بنولان :

Les fellahs de la Haute Egypte, vie religieuse, sociale et  
économique, le présent et les survivances anciennes,  
Paris, Payot 1948.

Henry Habib Ayrout, S.J. Moeurs et coutumes des fellahs-  
Paris, Payot, 1938.

Ettore ANGHIERI, Note sulla condizione sociale del Fellah  
egiziano.

منشور في :

Oriente moderno, 1941 pp. 309 — 324.

A. LAMBERT, Les salariés dans l'entreprise agricole  
égyptienne.

منشور في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, No. 211, mars 1943 pp. 228. 236.

# مَقْدَمَة

## يقظة مصر

في بداية القرن التاسع عشر ، وبدفعة قوية من محمد علي ، صحت مصر على الحياة الحديثة التي كان الفرنسيون في حملة بونابرت قد حملوا إليها بشأرها الأولى . عندئذ بدأت مصر تعي نفسها ومواردها وثروتها . ووضعت الأسس لحكومة وطنية في بلد ظل حتى ذلك الحين نهبا لسادة أغراب : فافتتحت المدارس وانتشرت الصحف وتوجهت البعثات الطلابية إلى فرنسا ، وأقصى الممالك والأنكشاريون الأتراك عن الحياة السياسية ودبت على الأرض المصرية أقدام جيش جديد حنوده من الفلاحين . وسرعان ما أصبح هذا الجيش - الذي أحس تدريبه على أيدي أجانب كان الفرنسيون يحتلون بينهم المرتبة الأولى - مدربا لحد استطاع معه أن يلحق الهزيمة بالوهابيين في الجزيرة العربية وأن يشكل مصدر خطر وفاق شديدين للسلطان العثماني ، وأخذ محمد علي وابنه إبراهيم - كفارمين عبقريين - يحلمان بالاستقلال عن الباب العالي بل ويفكران في أن يقطعا لنفسيهما ملكة تنتظم الولايات العربية التي كانت تخضع له .

ومع أن مصر كانت قد انطوت لوقت بالغ الطول على نفسها فإن ذلك لم يجعلها تغفل من قدرها . فها هي بعدما يقرب من ثلاثين عاما من موت باعث نهضتها تسقط فريسة الأطماع التي أحدثت بها . وفي الوقت نفسه بسبب أهميتها الاستراتيجية التي ازدادت للدرجة كبيرة بعد حفر قناة السويس وافتتاحها للملاحة في ١٧ نوفمبر عام ١٨٦٩ فعند ذلك

التاريخ سيصبح طريق الهند ماراً بالأرض المصرية. ولن يمكن للإمبراطورية البريطانية أن تسمى ذلك لحظة . وهامى ذى اتخذ من إشراف الحدودى لإسماعيل ذريعة للتدخل ، وهامى ذى مصر التى سقطت فى شرك الدائنين الأوروبيين الذين لا تشبع أطماعهم تضطر إلى قبول رقابة مالية انجليزية فرنسية . ثم هامى ذى تضطر فى النهاية لأن تجنح على قدميها أمام بريطانيا العظمى عام ١٨٨٢ . ثم تحول احتلال أراضيها الذى كان من المفروض أنه مؤقت إلى نظام للحماية فى ديسمبر ١٩١٤ نتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى .

إن الأحداث السياسية التى أدت إلى ضياع استقلال مصر وأعلنت سيطرة الغرب على الشرق ، قد تحجب بسهولة وبسبب أهميتها ذلك الغليان غير العادى للأفكار الذى يمنع هذه الفترة من تاريخ وادى - النيل طابعها الخاص . ففى هذه الفترة من التاريخ فى الواقع ومع الاحتكاك بالغرب وتحت تهديده تمت كل تيارات الفكر الكبرى التى لا تزال حتى اليوم تهرز بشدة ليس فقط مصر وحدها بل العالم الإسلامى فى مجموعه . لقد بدأ الإسلام بعد مواجهته لأوروبا بعبء حقيقة التدهور الذى اعتراه ، وإذا كان بعض المصريين قد شأوا ألا يروا فى المساواة التى تنفل كاهلهم إلا علامات قرب الساعة فإن آخرين منهم رفضوا هذا التفسير الذى يتهمون أخطاره جيداً واستلموا من عقائدهم - بمسك الأولين الأمل فى نهضة جديدة . فعلى صيغة جمال الدين الأفغانى صحت القومية وخاضت معاركها الأولى باسم الدين الذى بذل الكثيرون الجهود لنجديد شبابهم هدف أوحده ، هو خوض المعركة ضد الغرب بطريقة أفضل . وهكذا اتخذ الإصلاح الدينى طابعاً سياسياً صرفاً ظل يزداد مع الأيام شدة .

وفي الوقت نفسه ، بدأ العمل الذى نهض به محمد على يؤتى ثماره . فطوال عهد الخديو إسماعيل كانت يقظة مصر تزداد - وبينما اكتسبت كلمة « وطن » نفس معناها عند الأوربيين فإن كلمة « أمة » نتيجة لتطور لن يكون مضيعة للوقت أن ندرس مراحلها قد اكتسبت هى الأخرى نفس معناها الذى نقصده نحن الغربيين . ولقد ساهم التدخل الأجنبى مساهمة كبرى فى مولد ضمير وطنى يزداد ثباتا مع الأيام . وفى النهاية ظهرت طبقة اجتماعية جديدة أخذت بالتدريب - وفى هدوء - ترزح الأرستقراطية القديمة القائمة على الأنراك والشراكسة . وأخذت هذه الطبقة التى تضم المحامين والأطباء والمهندسين وشباب الضباط والكتاب والصحفيين والمدرسين والمتقنين من كل لون تتطلع لأن تلعب دورها فى الحياة السياسية ، وحملت الحكم الخديوى المطلق مسئولية كافة المآسى التى ترزح فوق صدر مصر ورأت أن فرض قيود عديدة ورقابة مباشرة على إرادة الحاكم المطلقة هو الوسيلة الوحيدة لوضع حد للتدخل الغربى . وتضاعفت قوة الحركة الليبرالية والدستورية بالحركة الوطنية التى التحمت بها لتحقيق فيها ذاتها ، أو تطلعت لأن تفعل ذلك .

وهكذا فنذبداية القرن التاسع عشر تحتم على مصر أن تواجه مشكلتين كبيرتين كل منهما وثيقة الصلة بالأخرى - الأولى هى الحكم المطلق الذى يمارسه الخديو تجاه « أمة » تريد أن تكون سيدة نفسها والأخرى هى مشكلة جلاء القوات الأجنبية واستقلال « الوطن » .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأ أن لحظة حل هاتين المشكلتين قد حانت . فبعد يومين من توقيع الهدنة خيل للوفد المصرى المفوض من الأمة أن بإمكانه أن يحصل على إلغاء الحماية وأن يتزوع الاستقلال التام لوادى النيل من الاسكندرية حتى الحوطوم . ونفى زعيم الوفد

وهاجت مصر - وسجلت في تاريخها « أيام ثورية » وترددت بريطانيا العظمى - فما أن أعادت قواتها النظام حتى أرسلت إلى مصر لجنا لتقصي الحقائق ودارت مباحثات لم تؤد إلى نتيجة . وحصل المندوب السامي لورد ألتبي على موافقة حكومته على أن إنهاء الحماية هو الإجراء الوحيد الكفيل بتهديمه الحواطر وخدمة المصالح الحقيقية لكل من مصر وبريطانيا العظمى . وأخذت بريطانيا بهذا الرأي وقدم إلى السلطان فؤاد - تصريح إلى مصر « وهكذا انتهت الحماية واعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة بالرغم من وجود تحفظات أربع في يد حكومة لندن انتظاراً للتوصل إلى اتفاق بين البلدين . وتنص هذه التحفظات على ضمان سلامة خطوط مواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أو أى تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة وحماية مصالح الأجانب والاقليات والسودان .

وكل دولة « مستقلة » منحت مصر نفسها في العام التالي دستوراً استوحيت أغلب نصوصه من القانون البلجيكي ، وقد صدر في ١٩ أبريل ١٩٢٣ ووضع الجزء الأكبر من سيادة الدولة وكذلك مسئولية الوزراء في يد برلمان مكون من مجلسين . وفي نفس الوقت اتخذ السلطان فؤاد لقب ملك .

وبرغم ذلك فإن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإصدار الدستور لم يحل المشكلتين اللتين أوروها القرن التاسع عشر لمصر وإن كان قد اقتضاها الأمر أن تأخذ بتجربة النظام البرلماني وأن تحاول أن تشق لنفسها مع بريطانيا العظمى الطريق إلى استقلال ظل برغم ذلك استقلالاً وهماً .

إن هاتين المشكلتين اللتين لا يمكن لفرة طويلة من الوقت أن تفصل

لإحداهما عن الأخرى سوف تظلان تنسجان تاريخ مصر المعاصر ، كما أنها  
تتشابكان أحيانا لحد أن دراستها منفصلتين وكذا أفراد فصل خاص بأى  
منها تحت عناوين مميزة ، سيعنى أننا قد كرسنا أنفسنا لكى نقدم عن  
حياة مصر السياسية لوحة لن يكون وضوحها وبساطتها بمعبرين عن  
ألوان حياة مصر السياسية بتعقدها الفريد .





## الباب الأول

تطور مصر السياسي



## الفصل الأول

### حكم الملك فؤاد

#### والأزمات الأولى

يشكل التاريخ البرلماني في مصر حتى وفاة الملك فؤاد في ٢٨ إبريل ١٩٣٦ وتوقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، سلسلة لاتنقطع من الأزمات الداخلية ، تعود أحيانا إلى تدخل الملك فؤاد في الحياة السياسية بالبلاد ، وتعود أحيانا أخرى إلى تدخل بريطانيا العظمى . كما أن كلا من هذه الأزمات تشكل مرحلة من مراحل الصراع الذي خاضه الشعب المصري - ممثلا في الوفد منذ عام ١٩١٨ - ضد سلطة الملك والاحتلال الأجنبي ويرجع عمق أسباب هذا الصراع المزدوج إلى طبيعة القوى المتصارعة .

### القوى المتصارعة

#### الوفد - سلطة الملك - بريطانيا العظمى

لم يكن الوفد - وفد الأمة - في أوائل عهده حزبا سياسيا بالمعنى الأوروبي لهذه الكلمة بل كان تشخيصا للأمة ، بل الأمة نفسها تضع مصيرها وقدرها بين يدي قائد ، زعيم تسير كلها من خلفه - تطلب الجلاء عن مصر وتسعى لأن تفرض على الملك أن يتنكب تلك التقاليد الأتوقراطية الشرقية وذلك بالنزول إلى مستوى الملك الذي يملك ولا يحكم . ولقد جسم الوفد إرادة مصر حين جمع القوى الشعبية - مسلمين

وأقباطا — بغض النظر عن أية فكرة طبقية — نحو هدف واحد فكان بمثابة انبثاق وشعلة في آن واحد ومن ثم كان النفوذ الواسع الذي كان يتمتع به أول زعيم له — سعد زغلول — سواء لدى الطبقات الشعبية أو لدى صفوة المسلمين ، الذين كانوا ينظرون إليه ليس كزعيم وطني ذي مفاهيم ضيقة بل كمسلم حريص على عظمة الجماعة .. وابن روحى محمد عبده ، ظل مخلصا لعالم الاسلام ، ومقتنبا مثله — بضرورة الحشد من أستبداد السلطة الزمنية ، وضرورة تحرير مصر من الوصاية البريطانية . وهنا يكن سر عظمة الوفد المصرى وضعفه في الوقت نفسه .

ولم يكن الوفد في هذه المعركة المزدوجة التي خاضها ضد الإرادة الملكية وضد بريطانيا العظمى ركيزة لتحقيق أهدافه سوى حامية الجماهير التي تتبعه وهو مصدر للقوة يبدو بالغ الضعف خاصة عندما تقارنه بالوسائل شديدة الفعالية التي يمتلكها كل من القصر وحكومة لندن ا

ورغم كون الملك فؤاد محبا للفنون والآداب ورأعيا لها ، إلا أنه كان في الوقت نفسه حاكما مستندا . فكان — وهو الغيور على امتيازاته — يعرف كيف يحسن الاستفادة من أنفه الأمور ومن أقل الظروف شأنا ليعتدى على دستور عده مصدر إزعاج له . لذا كان شغله الشاغل طيلة عهده أن يقصى الوفد عن الحكم ، وفي سبيل هذه الغاية لم يترك وسيلة إلا لجأ إليها : من استخدام حقوقيه استخداما مباشرا إلى القيام بما يمكن اعتباره انقلاب قصر . ولهذا لجأ إلى خصوم الوفد وسائر « حكومات الاقلية » التي تضم « مستغلين » معروفين بارتباطهم بالقصر أكثر منهم ذوى رضى شعبي واضح . ولم يكن بإمكان هؤلاء أن ينفذوا المهمة الصعبة التي وكلت إليهم إلا باللجوء إلى تعطيل البرلمان أولا لمدة شهر ثم بإصدار قرار بحل مجلس النواب فور انتهاء مدة التعتيل . ومن هنا قلما كان كل إجراء

لانتخابات جديدة حرة بمعنى الكلمة يتمنح باسمرار عن وصول الوفد بأغلبية كبيرة إلى الحكم فقد كان هؤلاء الحكم مضطرين لإيقاف الحياة النيابية والحكم بمراسيم. وفي الوقت نفسه أشنت أحزاب جديدة لم يكن لها من هدف سوى الإبهام بأن الوزارات المعادية للوفد ترتكز على قوى داخل البلاد. وهكذا نشأ حزب الاتحاد في عام ١٩٢٥ ثم حزب الشعب عام ١٩٣٠. وحين وجدت هذه الأحزاب نفسها في عزلة ذهبت تلتئم من القصر الثقة والدعم اللذين رفض الشعب أن يمنحهما لها. وبرغم ذلك، فقد كان يحدث نتيجة لضغط الظروف أن يضطر الملك أن يترك الوفد يصل إلى رئاسة الوزارة. وفي كل مرة يحدث فيها هذا كانت تراود الملك رغبة خبيثة في أن يستهلك الحكم الوفد في وقت سريع، فيستطيع بعد ذلك أن يقصيه بصورة أدعى إلى النجاح.

ولم تكن دار المعتمدة البريطانية في القاهرة تعدم وسيلة للتدخل في هذا الصراع المتجدد على الدوام. ولقد فصح كثير من الصحفيين والمؤرخين والمحامين ورجال الدولة هذا التدخل ونعتوه في أغلب الأحيان بنعمت جارحة - ومن المؤكد أن بريطانيا كانت على استعداد للترحيب بأي نظام خال من الدوامات والتيارات العنيفة المرتبطة برأى عام وطني ومعاد للأجانب. فحينما مصالحها مقررّة موضع احترام كان بالامكان قيام تعاون صادق ومخلص بين البلدين.

ولكن خابت آمالها واضطرت أحياناً رعا عنها إلى التدخل في شئون مصر الداخلية وكانت باسمرار تلجأ إلى ذلك مكرهة، خاصة وأنهما لم تصطنع الضخط المسلح إلا في حالة الضرورة القصوى.

وفضلاً عن ذلك، فمرعان ما عدل المعتمدون البريطانيون عن اصطناع الكبرياء الفارغ من نوع ما قام به اللورد لويد أحياناً فحددوا -

باعتبارهم ليبراليين تقليديين - وبما يتفق مع ليبراليتهم - الحدود التي تفرضها عليهم مهمتهم وهي حماية الطرق وخطوط المواصلات الإمبراطورية في مصر وتدير الدفاع عنها . وحيث لم يكن بينهم سوى صيانة هذه المصالح ، فقد كانوا متحفزين تجاه أشياءهم نفس تحفظهم تجاه غرائبهم . فهم لم يكونوا يريدون أصدقاء حميمين يشكل إخلاصهم لهم عبئا عليهم ولا أعداء صرحاء . قد يحتاجون إلى الاستفادة منهم ذات يوم . ومن ثم كانت مرونة سياستهم والسهولة التي اتسمت بها في المواقف الشبيهة والبالغة الدقة .

ولم يكن يعدل الخوف الذي يشتتمرونه من شطط الوفد سوى ثقتهم بعدم امكان وضع أسس مخالفة يقيض لها الدوام مع حكومات ومجالس نيابية لا تحظى داخل البلاد بنفوذ حقيقي أو بارتباطات قوية . وهذه الاهتمامات الأساسية التي كانت شغلهم الشاغل هي التي تفسر تلك التقلبات والتناقضات الظاهرة في موقفهم إبان الصراع الذي كان دائما بين الوفد والقصر . فضلا عن ذلك فلقد تماشوا أن يعبروا عن موقفهم بطريقة مكشوفة وأن يستنفدوا صبرهم باتخاذ جانب فعال ومؤثر بأكثر مما يجب في الصراع الدائر . ومع ذلك فقد كانوا يتابعون باهتمام شديد تحولات هذا الصراع ومراحلته المختلفة ، وأحداثه الهامة ، مستعدين للتدخل بمجرد أن يلوح لهم أن السياسة التي يتبناها هذا الفريق أو ذاك يمكن أن تهدد مصالح بريطانيا العظمى . وفي بعض الأحيان ، كانت النصائح والاقتراحات التي يدعوا هؤلاء المفوضون إلى الأخذ بها تتخذ شكل انذارات حقيقة بوصول عدة سفن حربية إلى مياه الإسكندرية . فضلا عن ذلك كله فإن الساسة المصريين وهم يتسابقون إلى السلطة لم يكونوا ليترددوا في السعي إلى ضمان حيدة هؤلاء الموظفين الكبارين إن لم يتسن ضمان مساندتهم كما أن هذه الحيدة لا يمكن

مطلقاً أن تكون تامة وخالصة، بل يمكن القول بأنه في الوقت الذي كان فيه هؤلاء المفوضون يمتنعون عن أى تدخل كان سكوهم يفسر دائماً إما على أنه تشجيع وأما على أنه تنصل ورفض لقد اختطت السياسة البريطانية لنفسها هذا الطريق في السياسة المحلية فكانت توقف أو تعدل، تسرع أو تبطيء من مجرى الأحداث بينها هي تقدم - حسب مقتضى الحال - الدعم الخفي أو العلني إما للوفد وإما للقصر. ولقد أدى تدخل بريطانيا والازمات التي أثارها هذا التدخل إلى إشعال الأحقاد كما ساهم على المدى البعيد في طبع الحركة الوطنية المصرية بطابع عدواني شديد . وسوف نرى أن هذا من النتائج البالغة الأهمية والخطورة . ومع ذلك فإن الخطر الذي تهدد الوفد لم يكن مصدره القصر أو بريطانيا العظمى بقدر ما كان مصدره بذور الشقاق والتفتت الكامنة في تكوينه ذاته والتي ينبغي أن نحث عن جذورها . فلقد كان أعضاءه المسلون والمسيحيون ينتسبون إلى طبقات من الشعب بالغة التفاوت والاختلاف بدءاً من طبقة كبار ملاك الأرض الزراعية وانتهاء بطبقة الفلاحين وصغار الحرفيين والعمال والطلبة . وكان هؤلاء الأعضاء يمثلون العديد من الاتجاهات المختلفة والمتعارضة في أغلب الأحيان . ورغم أنهم قد جمعتهم في البداية تلك الوطنية المراهقة ألا أنهم بمرور الزمن أخذوا يفقدون تماسكهم بالتدرج لدرجة بدأت معها حاسة سنوات الصراع الأولى تضعف مع توالي نوبات الفشل . فبعض هؤلاء لم يشاءوا أن يهجروا كلية معركة كانوا يعتبرونها مقدسة، كما أنهم كانوا على اقتناع تام بأنهم المسلون الأوحدون والمدافعون الأوحدون أيضاً عن كل التطلعات والأمان القومية . يضاف إلى ذلك أنهم لم يكونوا ينظرون إلى ذلك الامتياز البالغ الضالة والذي ينسب لخصومهم إلا على أنه مضاربة مشينة ونكوص يستحيل قبوله . أما البعض الآخر - على العكس من ذلك - فقد قدموا على طيب خاطر الدليل على اعتدالهم وهدت روح

المصالحة عندهم شديدة التعارض مع المثل الوفدية وبسبب هذه التشنجات بات من العسير على الوفد أن يتخذ قرارات حاسمة أثناء توليه السلطة . وفي كثير من الأحيان كانت الاستقالات الاستعراضية والصادرة عن عدد كبير من قادته ذوى النفوذ تهز دعائم تنظيماته الداخلية بشدة وهذه الاستقالات تعزى إما إلى أسباب سياسة أو إلى منافسات شخصية . وفي كثير من الأحيان فإن الوفد لم يكن يستطيع أن يحتفظ بوحدة التي يتهدها الانقسام إلا بدولة عن الحكم حتى يتفادى مسئوليات الحكم ويعيد تجميع قواه التي توشك أن تتفرق وذلك باللجوء إلى تلك اللعبة السهلة والخطرة في الوقت نفسه : لعبة المعارضة . ومع هذا فقد حدثت الانشقاقات في صفوفه وسرعان ما أصبحت فعالة ومؤثرة حتى أنها أدت إلى مولد تكوينات سياسة جديدة أخذ عددها يتزايد بمرور السنين .

هكذا نشأ حزب الاحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ وتجمع حول عدلى يكن باشا ثم حول محمد محمود باشا حزب من البورجوازية الكبيرة المعتدلة التي كان يؤرقها تشدد الوفد أمام بريطانيا العظمى والاتجاهات الديمقراطية والجمهورية التي تبرع للتعبير عنها بمض قاداته بدوافع ديماجوجية لاعن إيمان . وبعد ذلك بـ عدة سنوات ، حدث انشقاق جديد حين تألف الحزب السعدي الذي - على العكس من حزب الاحرار الدستوريين - وزعامة حمد باشا الباسل - اعتبر السياسة الوفدية بالغثة الاعتدال - بل لقد أعلن أنه وريث سعد زغلول أكثر من الوفد نفسه ثم حدثت انقسامات جديدة أدت إلى نشأة تنظيمات سياسية جديدة .

ومع ذلك فإن هذه الأحزاب جميعاً لم تنجح في أن تجتذب سوى أقلية ضئيلة من الجماهير الوفدية ولما كان يعوزها السند الشعبي فقد قدر عليهم على الدوام إما أن تكون لعبة في يد الملك أو المعتمد البريطاني



وبالتالى فقدانها كل استقلال حقيقى ، وإما أن تتجه الوجهة المضادة وتقترب إلى الوفد وبذلك تسهل عودته إلى الحكم . تلك هى الدوامة التى وجد الأحرار الدستوريون أنفسهم يدورون فى فلكها منذ نشأتهم كحزب سياسى . ولقد حاول الكثيرون منهم - باعتبارهم وزراء سابقين وموظفين كباراً وملاكاً كباراً للأراضى الزراعية (٣) أن يصفوا على الحياة المصرية ثباتاً واعتدالاً . وقد بذلوا فى سبيل هذه المهمة أكثر من عشر سنوات مليئة بالجهود الطويلة والمضنية ولكنهم - باعتبارهم أعداء صرحاء للانحرافات العاطفية وبسبب خلوم كذلك من كل ألوان التطرف - كانوا يخشون بالإضافة إلى هذا كله هياج الشارع واضطرابه .

كان يداعبهم - باعتبارهم خدماً مخلصين للتاج ومدافعين مخلصين عن الدستور الذى كانوا يتحملون وحدهم تقريباً مسئولية إصداره كما كانوا يريدونه أكثر ليبرالية - حلم قيام عهد ملكى دستورى يمارس دوره خلوا من القلاقل على غرار النظام الملكى القائم فى بريطانيا العظمى . وقد ظل زعمائهم رغم كثرة ما تشربوه من الثقافة الغربية ، مخلصين للدين الإسلامى فأخذوا على عاتقهم تلك المهمة الثقيلة والشاقة مهمة أن يعطوا لمصر تقاليد جديدة بحيث يمكن أن تذوب قوى الماضى فى القوى التى تولدت عن الاحتكاك بالغرب فى تناسق تام . ومع ذلك فنظراً لعدم وجود السلطة التى يستند إليها دعم كاف من رأى العام كان عليهم أن يكتفوا - فى عزلتهم تلك - بالقيام بدور الوساطة بين الأحزاب القائمة وأثناء فترات الانتقال التاريخية المضطربة وعلى الدوام كان مثل هذا الدور الضرورى - رغم أنه لا يلقى سوى الجحود - من نصيب تلك المجموعة الصغيرة من الرجال حسنى النيات الذين ظلوا رغم كل الظروف يلجأون فى عزم إلى الحلول التى تقتضيها الحكمة ويفرضها العقل . ومن هنا كانت سياسة التوازن التى قادتهم أحياناً إلى الانتظام

في صف الملك ودفعتهم أحيانا أخرى - على العكس من ذلك - إلى تسهيل عودة الوفد إلى الحكم بانضمامهم إلى جانب المعارضة كما كان يحدث أحيانا أن يدعوا حكومات الأقليات التي كانت تلفقها السراى باشتراكهم فيها وفي أحيانا أخرى كذلك كانوا يقولون أن يدعوا وزارة وفدية بدون أن يشاركوا فيها. ولكنهم كانوا يضعون دائما لتعاونهم شروطا يملها عليهم إخلاصهم للتاج وارتباطهم بالدستور ورغبتهم في إقلمة علاقات صداقة حميمة مع بريطانيا العظمى في نطاق احترام حقوق مصر. وما أن يروا أن شروطهم هذه لم تعد موضع الاحترام فإنهم لم يكونوا ليرددوا في إنهاء الائتلاف الذي ساءوا في إنشائه وفي الإعداد لتشكيل حكومى جديد مع حصوم الأمس . وفوق ذلك فإنهم لم يوافقوا إلا على تحمل مباشرة مسئولية السلطة كرؤساء للوزارات. ونظرا لعدم الاستقرار الذى كان طابع الحياة السياسية الداخلية أصر فقد اضطروا إلى الانغلاق على قواهم وحدها والاققتصار على قوام وحدها مدينين بذلك أنفسهم بأنفسهم وذلك بلجوتهم إلى أساليب ديكتاتورية طالما ناضلوا هم أنفسهم حدها وطالما جعلوا من أنفسهم منذ نشأة حزبهم خصومها الألداء. وبرغم ذلك فقد بذل أحدهم مرتين هذه المحاولة التي تخالف ما يذهبون إليه . لكن الفشل التام كان من نصيب هذه المحاولة في كلا المراتين . ومع ذلك فلم تذهب سدى تلك الجهود التي بذلوها والتي لم تكن تتفق على الدوام مع النتائج الضئيلة التي يمكن استخلاصها منها . وبمرور الزمن أصبح لظهور الأحرار الدستوريين على المسرح السياسى أثر أكيد وفعال على الوفد نفسه . وقد أدى هذا الأثر بالحزب السياسى الكبير - على الأقل في سياسته الداخلية - إلى إتخاذ منحنى جديد باتباع سياسة مرنة إن لم يكن بتعديل أسسها قاطبة . ولكن الوفد برغم هذا ظل مخلصا حتى أوائل عام ١٩٣٠ لبرنامج السياسى الخاص وظل يكافح بهمة المقاتلين ضد غريمية . ولقد كانت معركة غير متكافئة لكنها وحدها تسطر

الصفحات الأولى في تاريخ مصر وتعليه طابعا لا يخلو من العظمة .  
ولسوف يجد الملك فؤاد والمعتمد البريطاني نفسيهما متحدين أمام هذا  
الخطر المشترك عن طريق اتفاق ينبغي على مؤرخي المستقبل أن يوضحوا  
ما إن كان مجرد اتفاق ضمني . لكن أقل ما يمكن لنا أن نؤكد هـ  
هو أن كل أزمة وزارية تعود إلى تدخل حكومة لندن في الشؤون  
الداخلية لمصر كانت تتخذ في نتائجها المباشرة شكل أزمة وزارية وبالمثل  
فإن كل أزمة وزارية يحدثها الملك بلجونه إلى إجراءات قوية تظل مرتبطة  
ارتباطا حقيقيا بتاريخ العلاقات بين القاهرة ولندن . وهكذا تعرض  
عمل النظام البرلماني منذ البداية ومن أساسه للاعوجاج . لكن الحين  
الضيق لهذا الكتاب قد لا يسمح بدراسة مفصلة ومتعمقة للصراع الطويل  
الذي اصطدمت خلاله السلطة الملكية بسلطة الأمة مجسدة في الوفد  
تحت نظرات بريطانيا العظمى المترقبة واليقظة ولذا نكتفي في الصفحات  
التالية بالإشارة إلى أكثر المراحل أهمية مع محاولة اكتشاف الخطوط  
العريضة من خلال الأحداث السياسية البالغة الفعالية ذلك أن التاريخ  
الكامل لكل هذا لا يمكن له أن يكتب بطريقة نهائية وحاسمة إلا بعد  
يومنا هذا بزمان طويل .

ومن المناسب أن نلـس أن الوفد - ابتداء من يونية ١٩٢٤ وهو تاريخ  
الآخذ بالنظام النيابي وحتى وفاة الملك فؤاد في أبريل ١٩٣٦ . لم يعتل  
منصة الحكم إلا لمدة تقل عن عامين مرة برئاسة سعد زغلول باشا من  
مارس إلى ديسمبر ١٩٢٤ ومرة ثانية وعلى فترتين برئاسة مصطفى النحاس  
باشا - أولاها من مارس إلى يونية ١٩٢٨ والثانية من يناير إلى يونية  
١٩٣٠ . وهكذا يتبين لنا أن أي مجلس نيابي لم يستطع أن يكمل دورته  
ومدتها خمس سنوات كما حددها الدستور . وكذلك فنادرة تلك هي

الدورات البرلمانية التي انتهت دون حدوث أزمة دستورية تفضيها فجأة قبل الموعد المحدد لفضها .

### أزمة نوفمبر سنة ١٩٢٤

صدر أول مرسوم ملكي بحل البرلمان وهو المرسوم الذي أصدره الملك فؤاد في ديسمبر ١٩٢٤ ولم تكدمضى بضعة أشهر على افتتاحه . وهذه الأزمة - الأولى في التاريخ البرلماني المصري - جدية بأن نتوقف عندها قليلا . لقد عزم النواب الوفديون - الذين انتخبوا أعضاء في البرلمان بتأييد إجماعي من الرأي العام والذين كانوا واعين وغفوريين بالمهمة التي تعين عليهم القيام بها تحت قيادة سعد زغلول الذي أصبح رئيساً للوزارة - عزموا على أن يضعوا موضع التنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية الديمقراطية « (٤) . وكانت غالبيتهم من عامة الشعب الذين يمكن أن نجد من بينهم كثيراً من الأميين والذين كانت كل ميزتهم أنهم أعضاء متحمسون في الحزب الحاكم (٥) . كما أنهم لم يكونوا أقل اقتناعاً بأنهم يمثلون الأمة . لذا فقد ذهبوا إلى بعيد تملؤهم ثقة لا تخلو من سذاجة بأن قرارات المجلس صاحب السيادة الفعلية لا بد أن تنفذ ، دون أن يتمكن زعيمهم باستمرار من إيقاف اندفاعهم برغم كفاءته النادرة ، وبرغم موهبته الحقة كخطيب .

لقد كان شاغلهم الأول منذ البداية هو إقرار نظام التصويت العام المباشر عن طريق إصدار قانون جديد للانتخابات . ثم واصل المجلس النيابي أعماله بمنهج ونظام وهدوء حتى ياعجاب كثير من المراقبين الأجانب (٦) ، وبدأ أن النظام النيابي الذي بدأت تجربته

مصر قد اكتسب دفعة واحدة حق المواطنة على تلك الأرض القديمة التي طالما رزحت تحت تسلط الفراعنة . تلك حقيقة لا ينفي الإلحاح عليها بأكثر مما ينبغي ، فسجل أعمال هذا البرلمان يمثل فشلا ذريعا عند كل المؤرخين وكتاب السياسة الذين شاؤوا ألا يروا إلا أن الخطأ الناجم عن إصدار مثل هذا الدستور المكتسب لجمهور من الناحيين يعوز أغلب عناصره دون شك النضج السياسى الكافى (٧) واحد من الأسباب الأساسية للتنازع التي اصطدم بها النظام الجديد عند تطبيقه العملى .

ومع ذلك فهامى ذى أزمة توشك أن تبدأ . وحيث أن هذه الأزمة ستثيرها بريطانيا العظمى فسوف يسمح ذلك لكل القوى المتصارعة فى مصر فى ذلك الوقت - سواء تلك التي تناهض النظام الجديد أو تلك التي تعارض سياسة حزب الأغلبية - أن تطل برأسها فى النهاية . لقد أعلن سعد زغلول منذ وصوله إلى الحكم عن استعداده لأن يبدأ مع بريطانيا العظمى مفاوضات حرة من كل القيود (٨) وكان عليه بعد ذلك أن يؤكد فى مجلس النواب أنه بوصفه رئيسا للوزراء سيواصل تنصله من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى سبق له أن استنكره بوصفه رئيساً للوفد . وزيادة على ذلك فقد أكد أن السودان ملك لمصر وأنه يشكل جزءاً منها يستحيل فصله . وهنا أكدت الحكومة البريطانية من جانبها حقيقة موقفها بإعلانها أنها لن تترك السودان بأية حال (٩) . ورغم هذا الاحتكاك فإن وصول حكومة عمالية إلى السلطة قد سهل بدء المباحثات الرسمية التي انتهت إلى الفشل التام بسبب تناقض وجهات النظر التي تقدم بها الطرفان وبسبب تمسك كل منهما بموقفه . فلم تكسب تمضى عدة أيام على بدء المباحثات (من ٢٦ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ١٩٢٤) حتى اتخذ سعد باشا زغلول طريقه عائداً إلى القاهرة ليؤكد من جديد فى خطاب

العرش في ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ عزمه على عدم التخلي من أى حق من «الحقوق المقدسة» لمصر في وادى النيل وعدم قبوله أو اعترافه بأى اتفاق يمكن أن يمسها (١٠). ثم أدت عودة المحافظين سريعاً إلى الحكم في بريطانيا العظمى إلى التقليل من فرص الاتفاق إلى حد كبير وامتز مجلس النواب - تحدوه الرغبة المتأججة في إظهار استقلاله فرصة مناقشة الميزانية كى يصوت على قرار بإلغاء مساهمة مصر في نفقات جيش الاحتلال البريطانى مع المطالبة بالجلء عن الأراضى المصرية وعلى قرار بتعديل مرتبات المستشارين الإنجليز الملحقين بوزارتى العدل والمالية وعلى غير ذلك من القرارات التى لا تريد أن تأخذ فى اعتبارها المصالح البريطانية ولا نقاط التحفظ الأربع المفوضة لحكومة لندن بموجب تصريح ١٩٢٢. لكن برزت على حين غرة متاعب أخرى لتزيد من حدة التوتر لدرجة خطيرة بين المدوب السامى البريطانى والإدارة المصرية، كما كانت هناك تلك المحادثات التى بدأتها حكومة لندن مع إيطاليا حول مشروع خور الجاش الذى يحترق لإريتريا وشرقى السودان.

ومن الجائز هنا أن تكون حكومة لندن التى لم تكن تميل - شأنها شأن الوفد - إلى تقديم تنازلات متبادلة قد فكرت فى تلك اللحظة فى إبعاد سعد زغلول عن الحكم. وربما تكون قد لاقى فى داخل مصر نفسها تشجيماً سريعاً. فقد شهد شهر نوفمبر ١٩٢٤ فى الواقع مولد أول صراع بين الملك ومجلس الوزراء - فقد تصور رئيس الوزراء - باسم الدستور - أن بمقدوره أن يطمح إلى أن يفرض على القصر سلطة إشرافه على تعيين كبار موظفى البلاط وقدم استقالته فى ١٥ نوفمبر. وعلى الفور اجتمع مجلسا البرلمان وجددا الثقة به واجتاحت المظاهرات شوارع القاهرة متجهة نحو قصر عابدين. وتوجه وفد من أعضاء مجلس الشيوخ لمقابلة

الملك الذى اصطر فى النهاية إلى أن يرضخ وأن يقبل الاقتصار على حدود دوره كحاكم دستورى ليست لأرائه التى تتصل بشئون الدولة من فاعلية إلا إذا صادق عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون (١١) .  
وأعلن سعد زغلول للجماهير التى كانت تهتف له أنه قد بقى فى السلطة « بفضل الله وإرادة الأمة » (١٢) . أما والأمر كذلك فإنه ل يبدو الآن أن الوضع الداخلى فى مصر جد مناسب لتدخل من جانب بريطانيا العظمى - تدخل كانما قد حدث بكل ماصحه من شدة وحزم كافيين ليخدم بطريقة غير مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس وزراء مشاغب ومتعبد دون أن يكون عليه - أى على الملك - أن يتحمل أمام رأى العام مسئولية أولى الأزمات الوزارية . وحسب المعلومات التى لدينا الآن فليس ثمة ما يمكن أن يسمح لنا بأن تؤكد وجود اتفاق ولو ضمنى بين الملك فؤاد والورد ألتبى ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن مبيت الصلة كلية بالتشدد العنيف فى السياسة البريطانية الذى اعقب اغتيال سيرلى سناك الحاكم العام للسودان والماجور بالجيش الإنجليزى وسردار الجيش المصرى فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فى القاهرة . إن الأضواء لم تلق بعد لا على ظروف هذا الاغتيال ولا على الفشاط السياسى الذى تم حتما خلال الأيام الثلاثة التى سبقت تقديم الأندار البريطانى فى ٢٢ نوفمبر ولو على سبيل التخمين (١٣)  
هنا نقطة غامضة معتمدة بطريقة تبدو كما لو أن بريطانيا العظمى كانت متأكدة أن بإمكانها أن تعتمد على صمت القصر وموافقته على قيامها بتوجيه ضربة قاصمه للوطنية المصرية التى كان زعيمها بالنسبة لها - أى بريطانيا - خصما صعب المراس كما كان بالنسبة للملك رئيس حكومة متشدد يتمسك بروح الدستور ونصه (١٤) .

وفى ٢٤ نوفمبر قدم سعد زغلول استقالته بعد أن أرغمته بريطانيا

العظمى على ذلك . وكان هذا النصر الذى أحرزته بمثابة انتصار لكل خصوم حزب الأغلبية . ذلك أن الإجراءات التى سرعان ما اتخذوها ضد الوفد وحسد البرلمان فى وقت واحد تبين بجلاء كيف أنهم استطاعوا أن يستخلصوا بسهولة تبعث على الدهشة من التدخل البريطانى الدرس الذى ارادته له الحكومة البريطانية نفسها أن يوحى به .

### حكومة زيور باشا

كان أول ما أولته الحكومة الجديدة - التى شكلها زيور باشا بدعم من الأحرار الدستوريين - عنايتها فى الواقع هو قبول كل الطلبات التى أعلنها المندوب السامى . وفوق ذلك فقد ألقى القبض على عدد من النواب - وكلهم أعضاء بارزون فى حزب الوفد - على الرغم من حصانهم البرلمانية ووجهت إليهم تهمة التواطؤ فى حادث اغتيال السردار ( ١٥ ) . وأخبراً حل مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤ وتأجل موعد الانتخابات إلى مارس ١٩٢٥ بعد أن كان قد تحدد فى فبراير . واهمل قانون الانتخابات الذى أقره البرلمان الوفدى ليعود العمل بنظام الانتخاب على درجتين الذى وضع عام ١٩٢٣ . وكان الهدف من أول هذه الإجراءات هو إعطاء الحكومة مهلة إضافية لإنجاح حملتها الانتخابية . أما الاجراء الثانى فكان من الممكن أن يسمح لها بممارسة رقابة أكثر فاعلية على عمليات التصويت . وأخيراً ومن أجل تدعيم الوزارة الجديدة التى اصغفها بعض الشئ استقالة اثنين من اعضائها ولم يكدهمضى اسبوعان على تشكيلها ( ١٦ ) ، قام أحمد موفى القصر وهو حسن نشأت باشا رئيس الديون للملكى بتأليف حزب سياسى جديد هو حزب الاتحاد الذى اصبح رئيسه يحيى ابراهيم وهو رئيس وزراء سابق وشخصية



كبيرة من شخصيات البلاد (١٧). وسجل غالبية أعضاء الحكومة أسماؤهم في هذا الحزب .

وقد أوكلت مهمة قيادة الحملة الانتخابية إلى اسماعيل صدق باشا الذى دخل الوزارة بصفته وزيراً للداخلية . لقد قدر لهذا الإقتصادى الماهر بالإضافة لكونه رجل دولة نشط أن يلعب فى الحياة السياسية المصرية دوراً من أهم الأدوار . كما لحق بسمد زغلول باشا فى منفاه الأول ثم انفصل عن الوفد ليصبح عدوه اللدود . ومع ذلك ، فإن المهمة التى ابدأها فى قيامه بمهمته لم تكن بالرغم من كل هذه الاحتياطات التى اتخذت كغيلة بالحيلولة دون مجلس نواب جديد بأغلبية وفدية ، وإن كانت المدة التى قضاها هذا المجلس تعتبر فى حكم العدم إذ لم يعش إلا لبضع ساعات ودخل فى نفس اليوم الذى اجتمع فيه للمرة الأولى (٢٣ مارس ١٩٢٥) . ومنذ ذلك اليوم ولمدة تزيد على عام كامل حكم أحمد زور باشا بمراسيم فى غيبة البرلمان وعلى هامش الدستور .

أما أحمد زور باشا هذا فهو « رجل مسالم لطيف ولين العريكة » يأخذ الناس والأشياء بشك تهكمى مرح ، لكنه كان فى نفس الوقت ، أقل صلاحية مما يلزم لكى يلعب الدور الذى فرض عليه ( ١٨ ) . لذا فإنه لم ينجح فى أن يحول دون حدوث انقسامات عميقة بين أعضاء وزارته من الأحرار والاتحاديين - تلك الانقسامات التى سرعان ما بدت تهدد الحكومة فى وقت قصير . ذلك أن آراء ومفاهيم كلا الحزبين - بالرغم من الرغبة المشتركة التى تحركهما وهى تفتيت نفوذ الوفد - كانت متباينة لحد لا يمكن معه دوام الوفاق الذى قام بينهما . فالانحاديون الملتفون حول رئيس الديوان الملكى لم يروا فى الصراع ضد الوفد إلا خطوة أولى نحو إعادة قيام الحكم الفردى فى مصر . وحيث أنهم يعيشون فى

كثف الفصر ، فقد كان حكم القصر هو ما كانوا يعملون على تدعيمه هادفين بذلك إلى ضمان استمرارهم في السلطة. لذلك تحملوا على مضض أن يوجد بينهم ثلاثة من الوزراء الذين لا يشتركونهم لاورجات نظرهم السياسية ولا مطاعهم البعيدة. أما عن الآخرين — الأحرار — فلم يكن إغفال الدستور في الواقع بالنسبة إليهم في ديسمبر ١٩٢٤ سوى إجراء وقتي فرضته الظروف ، لكن الدستور سوف يعود حتما بمجرد أن تفتح الفرصة ويسمح الوضع الداخلي في مصر بعودة الحياة النيابية . ولهذا السبب فقد ساورهم شيء من القلق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية ، كما زاد تأخير إصدار قانون الانتخابات وكذا القيود التي وضعت على حرية الصحافة في يولية ١٩٢٥ (١٩) من معارضتهم وبالإضافة إلى ذلك فإن سلطة رئيس الديوان الملكي المتزايدة والنفوذ الذي كان يمارسه على بعض المصالح الحكومية والتصرفات المالية التي انفرد فيها — كل ذلك مما جعلهم يتلملون من ائتلاف كان يتأكد لهم يوما بعد يوم وبشكل ملموس أنه أكثر اضرارا بمصالح حزبهم ومصالح مصر من «ديكتاتورية الوفد البرلمانية» . وبعد سفر رئيس الوزراء في بداية صيف عام ١٩٢٥ زادت الخلافات لدرجة ملموسة وفرض يحيى ابراهيم باشا — الذي أصبح رئيسا للوزراء بالنيابة — على مصر «وزارة قصر» حقيقية (٢١) ، حتى أن الأحرار الدستوريين لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم بقبول إدانة هيئة كبار علماء الأزهر للشيخ علي عبد الرازق الذي ألف كتابا عن «الإسلام وأصول الحكم» ، عد مخالفا للشريعة الإسلامية فعندما تابطا وزير العدل عبد العزيز فهمي باشا في إصدار الأمر بمنزل الشيخ علي عبد الرازق من وظيفته في القضاء الشرعي قدم رئيس الوزراء استقالته ، لكن رفضها الملك . وللخروج من الأزمة أصدر الملك مرسوما بأقالة وزير العدل الذي اتهم في حميته الدينية ، وعندما أصبح وزراء الأحرار الدستوريين الآخرين وحيدين في غيبة رئيسها استقالا وجرا

معهما اسماعيل صدق باشا الذى كان فى ذلك الوقت فى باريس وأرسل استقالته لتغرافيا . وبذلك انقضى الائتلاف ، وعين الملك فى المنصب التى خلت فى ١٢ سبتمبر - ودون انتظار لعودة زيور باشا - رجلا معروفين على وجه الخصوص بولائهم لقضيتهم ، وبذلك فقدت الحكومة أكثر أعضائها تمثيلا للأمة ، ولم تعد الحكومة المشكلة الآن من وزراء اتحاديين صرف سوى أداة فى يد الملك ، إذ انتهى - على الأقل - ما كان يحيط بتشكيلها من غموض ، واتخذ الصراع ضد الوفد شكلا سافرا ، فكل ما ينبغى على الحكومة الآن عمله هو أن تنهى الفرصة التى تسمح للملك بإعادة تأكيد سلطته عن طريق وزارة مالية تماما لوجهات نظره . ولم يكن ثمة ما يمكن أن يعيد الوحدة إلى كل الأحزاب السياسية أكثر من هذا . وعلى الفور لم يتردد الأحرار الدستوريين ولا اسماعيل صدق فى التقرب إلى ( أعداء الأمت ) وفى ضم جهودهم إلى جهود الآخرين لمحوض الصراع ضد حكومة ليس لها نفوذ داخل البلاد بل تستمر فى الحكم بإرادة الملك وحدها ، صراع تحتم أن يكون الهدف منه هو إعادة الحياة للبرلمانية إلى البلاد - وكان هذا فى النهاية ما يتحتم حدوثه ، وفى فبراير سنة ١٩٢٦ أعيد قانون انتخابات ١٩٢٣ وفى مايو انتهت الانتخابات بثالث انتصار مدو للوفد وقدم زيور باشا استقالته فى ٧ يونية وكان على الملك فؤاد أن يقبلها معترفا هذه المرة بالهزيمة فى أولى محاولاته لإحياء تلك الأزمنة التحوالى التى قرر فيها جده محمد على مؤسس الأسرة الحاكمة مصير مصر باعتباره ملكا مستبدا .

ولم تكن بريطانيا العظمى بمنأى عن هذا النصر الدستورى الذى أحرزه الوفد وحلفاء الساعة . وما لا شك فيه أن حكومة المحافظين برئاسة بولدوين ( ٢٣ ) كانت فى البداية قد تطلعت بترحيب شديد وصول زيور باشا إلى السلطة والذى كان أول مافعله هو قبوله بدون تحفظ المطالبات التى

قدمتها بريطانيا إلى مصر غذاء مصرع السردار . بل أنها عقب لإبعاد الوفد عن السلطة قد خففت من قبضتها وعدلت عن تنفيذ تهديداتها بزراعة مساحات غير محدودة من أرض الجزيرة السودانية وما يتضمنه ذلك من أخطر النتائج بالنسبة إلى مصر . لكن لم يمكن حل المشاكل الشائكة في العلاقات بين القاهرة ولندن بهذه الطريقة ، بل لم يلبث أن بدا بوضوح أن رئيس مجلس الوزراء بالرغم من نواياه الطيبة ليست لديه السلطة والنفوذ الذين يمكنانه من استئناف المفاوضات التي كانت قد قطعت عام ١٩٢٤ ولأن يعقد مع بريطانيا العظمى « زواج الوفاق » ( ٢٤ ) الذي كان يعلم به في ذلك الوقت وزير الخارجية البريطانية سيراوستن تشمبرلين Sir Austen Chamberlain ، ثم إن انضمام الأحرار الدستوريين إلى معسكر المعارضة واستقالة إسماعيل صدقي باشا وحرص النواب المصريين على التأكيد بأن أي اتفاق أبرم أو سيرم على يد حكومة وصلت إلى السلطة بالإعتداء بالدستور سوف يعد لاغيا مادامت الأمة لم توافق عليه ( ٢٥ ) . كل هذا مما اقنع وزارة الخارجية البريطانية بأن استئناف المفاوضات رهين بعودة الحياة الدستورية وتشكيل حكومة تحظى بثقة البلاد وهو ما كان يراه لورد لويد خليفة اللورد اللبي ( ٢٦ ) .

وهكذا التفت سياسة المعارضة الوفدية وسياسة حكومة لندن بسبب هذا التلاقي الغريب والمتناقض لمصالح الطرفين ، وهو ما نجد له أمثلة عديدة في تاريخ مصر . فبعد أن انحازت بريطانيا العظمى إلى جانب القصر ضد الوفد عام ١٩٢٤ ، هاهي ذى الآن لا يقودها إلا حرصها على عقد معاهدة مع حكومة تمكس باخلاص روح البلاد لا تتردد في أن تنحاز هذه المرة إلى جانب الوفد ضد القصر . ولعل بريطانيا العظمى كانت تظن أن حزب الوفد يعد هذا الدرس القاسي الذي تلقته الوطنيه المصرية سوف يعدل عن أخطائه الماضية ويتبع نهجاً سياسياً أكثر معقولية .

ومع أن لورد لويد قد أرغم على أن يكون أحد أسباب انتصار الوفد ألا إنه لم يقبل أن تكون التجربة النيابية الثانية التي كانت على وشك أن تبدأ خاضعة للقيادة المباشرة لرئيس حزب يهدد تشدده بنشوب صراع جديد بعد فترة وجيزة . لقد كان هذا الموظف الكبير والحاكم العام السابق لبومباي يجب أن يحيط نفسه بالأبهة الملكية ( ٢٧ ) فظاهر بالعودة إلى الوسائل التي أتبعها اللورد كرومر بنجاح قبل الحرب ( ٢٨ ) . كما كان يشك كثيرا في أن تكون الوطنية المصرية قد استطاعت أن تفيد من الأحداث السابقة . وفي يوم ٢٥ مايو وبعد ثلاثة أيام فقط من الانتخابات برأت محكمة الجنابات العليا بالقاهرة التي كانت تتكون من قاضيين مصريين تحت رئاسة القاضي الإنجليزي كرشو Kershaw سبعة متهمين من بينهم وزيران وفديان سابقان كان يشبه في تورطهم في عدد من حوادث الاغتيال التي ارتكبت في عام ١٩٢٢ (\*) ضد بريطانيين وراأت لندن في هذا أن الوطنيين المصريين لم يتركوا كما ينبغي قيمة الفرصة التي تتاح الآن لهم فأنخذت الاحتياطات اللازمة على الفور . وفي ٣٠ مايو اجتمع لورد لويد Loyd طويلا مع سعد زغلول . وغداة ذلك درس مجلس وزراء لندن التقارير الواردة من القاهرة ثم تقرر إرسال

---

(\*) كانت هيئة المحكمة مكونة من اللتر كرشو رئيسا وكامل إبراهيم بك وعلى عزت بك عضوين ومثل النيابة مصطفى حتى بك .  
أما التهمون فهم : الدكتور أحمد ماهر باشا والاستاد محمود ميسى الثرقاشي باشا والاستاذ حسن كامل الشيبى باشا وعبد الحليم البيل بك ومحمد اندى ميسى على ومحمود افندى عثمان مصطفى والحاج أحمد حاد الله .  
وفي ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم بالإعدام شقفا على محمد ميسى على وبراءة جميع التهمين الآخرين وبذلك خرج الوفد بريثامن الاشتراك في حوادث القتل السياسى . ولم يكن القاضي كرشو موافقا على براءة ماهر والشيبى والحاج احمد جاد الله ومحمود عثمان لطافى فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم .  
عبد الرحمن الرافى ، في أعقاب الثورة للمصرية ، ج ١ ، ص ٢٦١ . ( المترجم )

مدمرة إلى مياه الاسكندرية ، وفي ٢ يونية عبرت الحكومة البريطانية في مذكرة منها إلى مصر عن تحفظاتها على الحكم الذي أصدرته محكمة الجنابات العليا وأكدت من جديد «كامل حريتها في إتخاذ أية إجراءات تراها مناسبة في المستقبل ونسمع لها بالقيام بالإلتزامات المفروضة عليها لسلامة وأمن الأجانب في مصر» . وفي نفس اليوم قدم القاضي كرشو إستقالته معلنا بحركته الإستعراضية تلك عن احتجاجه على « الأخطاء القانونية » التي وقع فيها زميلاه المصريان .

وتجنب سعد زغول باشا بحكمة هذه الازمة التي كانت تبدو بوادها وصرف النظر عن تولى رئاسة مجلس الوزراء، وهو المنصب الذي يرشحه له كونه رئيسا الحزب الذي حاز أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب والشيوخ . وأمام إلحاحه قبل عدلى يكن باشا أن يشكل الوزارة الجديدة التي تم تأليفها في ٧ يونية ودخلها ثلاثة من الأحرار الدستوريين ومستقل واحد وسنة من الوفديين . واستقال زيور باشا في ٧ يونية وشكره المندوب السامي باسم حكومته على تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى في عهد وزارته .

### انقلاب يونية — يولية ١٩٢٨

في ١٠ يونية ١٩٢٦ وبعد تعطيل البرلمان حوالى عامين عقد البرلمان جلسته الافتتاحية لأول دور انعقاد له وانتخب سعد باشا زغول لرئيس المجلس النواب فخر كل مواهبه لهذا المنصب الصعب . وقد عرف أثناء إدارته المناقشات بحزم ونفوذ يلفظ منهما ذوقه السليم وسداد رأيه ومزاجه للرح . وحتى وفاته في أغسطس ١٩٣٧ عرف كيف يستخدم كل ذكائه

وفصاحته ونفوذه كي يخفف من اندفاع النواب المستعدين على الدوام لتجاهل الوجود البريطاني أو لتذكره لاشئ. إلا لزيادة الاصطدام به. وعلى ذلك فلم يكن بمقدور زغلول باشا أن يتنامى أنه زعيم حزب كرس نفسه للحصول على استقلال مصر والسيطرة على حراسة الدستور. فهل كان عليه أن يظل ينتظر إلى وقت لن يتردد فيه أتباعه المنتحمسون وكذلك تلك المجموعة الصغيرة من النواب الرطيين - وهم أكثر تشددا من الوفديين أنفسهم - في أن يذكروه بذلك ؟ لذا فإنه برغم نفوذه الحقيقي على مجلس النواب لم يوقف أو لم يردأن يخرس كل الانتقادات التي كان يسببها الوجود البريطاني في مصر بينما يتصاعد بعضها الآخر ليس عتبات العرش. وكانت كل هذه الانتقادات تضطر الحكومة إلى اتخاذ موقف من مسائل كان الزمن وحده كفيلا يحلها، كما كان من نتيجة هذه الانتقادات أن أيقظت بين الأحزاب المختلفة في الحكم تلك الخلافات التي كانت تميزها في الماضي. وهكذا بدأت تشكل في بطن أزمة جديدة كان مقيضا لها أن تؤدي في النهاية إلى انقلاب يونية - يولية ١٩٢٨.

فمنذ أول دورة، أعلن مجلس النواب أن كل المراسيم التي أصدرتها الحكومة السابقة في غيبة البرلمان باطلة ولتفادى العودة لمثل هذه الإجراءات دعا المجلس الوزارة لأن تتقدم إليه بمشروع قانون يهدف إلى معاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا إلى مثل تلك الوسائل. ولم يكن النواب - كآناس غيورين على صلاحياتهم - بذلك فقد حدث في أثناء مناقشة ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ أن انتهزت لجنة المالبة الفرصة كي توجه انتقادات عنيفة لمخصصات السراي. ووافق المجلس على قيمة مخصصات الملك التي بلغت ٨٦٦,٨٧٠ حينها مقابل ٨٢٠,٠٠٠ عام ١٩١٤. لكن المجلس بهذا الخصوص وجد أنه من المفيد أن يذكر الملك فؤاد بأن مصروفات البلاط لا تتناسب مع دخل البلاد ورجا الملك

أن يقدم للأمة المثال على الاقتصاد والتوفير . كما أن تشكيل السلك الدبلوماسي والتوصل إلى حرص الملك على اختيار أعضائه بنفسه قد تعرض هو الآخر للنقد أثناء مناقشة ميزانية وزارة الخارجية .

وجاء دور الانعقاد الثاني أكثر غليانا . فقد تهرأ بعض الخطباء على أن يسوا مشكلة العلاقات الانجليزية المصرية وشكوا من أن خطاب العرش قد لزم الصمت تجاه مسألة السودان وعبروا عن رغبتهم في أن يعيد بقيادة الجيش إلى ضابط مصرى كبير ، كما عبروا عن قلقهم من استمرار وجود الموظفين الأجانب إلى ما بعد المهلة التي حددها دستور ١٩٢٣ . كما أن التلميحات العنيفة التي نشرتها التايمز في ديسمبر ١٩٢٦ بمناسبة دخول اثنين من الوزراء الوفديين السابقين الذين كانوا يشته في القيام بتدبير حوادث اغتيال ضد البريطانيين إلى البرلمان كانت موضع انعقاد لاذع حتى من جانب النواب الذين يقفون من لندن موقفا طيبا ولكن حساسة مجلس النواب في وقوفه ضد الإرادة الملكية مؤكدا استحالة خرق الدستور وفي وقوفه ضد المتدوب السامى البريطانى وتأكيده استقلال وسيادة مصر - لم يكن من شأن كل ذلك تسهيل مهمة الحكومة ، ولذا ففي ١٩ أبريل ١٩٢٧ فضل عدلى يكن باشا أن يترك (٣٠) لغيره مقاليد الحكم .

لكن هذه الأزمة الأولى لم تؤد إلى فض الائتلاف ففي ٢٦ أبريل شكل عبد الحالى ثروت باشا - وزير الخارجية في الوزارة المستقلة - وزارة جديدة تشبه الوزارة السابقة من كافة الوجوه ، لكن رئيس الوزارة الجديدة لم يستطع - بأكثر مما استطاع سلفه - أن يقنع مجلس النواب بوضع حد للانتقادات التي يوجهها للملك ولبريطانيا المظلمى .

وفي أبريل ومايو ألح النائب الوطنى عبد الحميد سعيد بك في السؤال لمعرفة ما إذا كان صحيحا « ان ممثل إنجلترا بمصر لم يقدم أوراق اعتماده



١ كان صحيحا فكيف ساغ للحكومة أن تسكت عن ذلك  
مله معاملة تمثل رسمى . وهل في عزم الحكومة أن تطلب منه  
الأوراق ؟ ومتى يكون ذلك ؟ (٣١) بل إنه حتى اللقب الذى  
ورد لويدي قد تعرض للانتقاد وأكد بعض الخطباء أن هذا  
يمكن أن يكون مناسبا لممثل أجنبي لدى بلد مستقل (٣٢) .

تمارت الزيارة التى قام بها المندوب السامى إلى المنيا فى ٣٠ أبريل  
يامها - عاصفة من الاحتجاج واتهمت السلطات المحلية بالاشراك  
يال الذى نظمه بعض الأعيان وياعطائها لهذا الاحتفال مظهرا  
ب أن لم يكن رسميا (٣٣) وفى مجلس النواب وصفت الدعوة  
ب إلى لورد لويدي بأنها انتحار سياسى وأخلاقى و «وصمة  
« وخيانة عظمى » (٣٤) وسرعان ما اتخذت المناقشات نطاقا  
تناول السياسة البريطانية بأكملها فخطب أحد النواب قائلا :  
خفى عليكم أيها السادة إنه ليس من الحكمة ولا من الإنصاف  
لمصلحة أن نقيم على الضيم ولا أن نخفف أصواتنا حرصا على  
حسن التفاهم الذى لا أفهم كيف يكون واجبا على واحد من  
فى حين لا يكثر له الطرف الآخر - بالله خبرونى ما هذا  
بى نداس من أجل المحافظة عليه كرامتنا ويعبث فى سبيله بمظاهر  
وحريرتنا ؟ وإنى أعتقد أيها السادة أن ليس بينكم واحد مخالف لى  
ن الواجب علينا ألا نضحى باستقلالنا فى سبيل حسن التفاهم  
، بل إننا جميعا نضحى بهذا التفاهم من أجل الاستقلال  
( ٣٥ ) .

عان ما أدت هذه المظاهرات الخطابية المنادية بالارتباط الأبدى  
لاستقلال المطلق (٣٦) إلى صراع أكثر خطورة . فما أن اقترحت  
ون الحرية بمجلس النواب زيادة عدد الجيش وتقليل السلطات

الواسعة المخولة للمفتش العام سينكس باشا Spinx الذي كان يمارس في الواقع أعمال الردار وإن لم يجعل ذلك اللقب حتى تدخل لورد لويد بمتف يوضح بجلاء أنه لم يكن قد تولى ما سبق إن تعرض له من هجمات ولتعزيز وجهات نظره صدرت الأوامر إلى ثلاث سفن حربية بريطانية بالتوجه للمياه المصرية فرايحت اثنتان منها بالاسكندرية ورايحت الثالثة في بور سعيد ، وعندئذ احتضت حكومة ثروت باشا رأسها للمعاصرة وقبلت تجديد تعيين سينكس باشا مفتشا عاما للجيش المصري لمدة ثلاث سنوات مع منحه رتبة فريق (٣٧) وبعد هذا الحادث بشهر واحد بدأت مباحثات ثروت - تشمبرلين في لندن (٣٨) .

كانت هذه المباحثات ذات طابع خاص ، ودارت في جو غير متوتر لم ينجح بطؤها ولا السرية التي أحيطت بها في تديده . ومع ذلك فقد انتهت هذه المحادثات بمشروع معاهدة عرضه رئيس الوزراء المصري على وزرائه وهو فيها يبدو غير متحمس له إذ كان قد اقنع بأنه لن يمكنه أن يحصل من لندن على أية مكاسب جديدة وقبول مشروع المعاهدة هذا بفتور وبعد أن رفضه الوفد في ٢٨ فبراير ١٩٢٨ رفض في أول مارس من قبل الوزراء الذين رأوه لا يتفق في أساسه ونصومه مع استقلال البلاد وسيادتها وطأوا عليه أنه يجعل الاحتلال البريطاني شرعيا (٣٩) . وفي ١ مارس أعلن ثروت باشا استقالته أمام البرلمان ومالبت أن توفي بعد ذلك ببضعة أشهر في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨ وخلفه مصطفى النحاس باشا في رئاسة الوزارة .

وهكذا انهارت كل الآمال البريطانية في تنظيم المسألة المصرية التي ظلت معلقة منذ عام ١٨٨٢ ، بعقد معاهدة تحالف قوية في نهاية الأمر ولقد بدا من وجهات النظر التي عرضت أن « زواج الوفاق » الذي طالما دأب أعلام سير أوستن تشمبرلين لن يتم الاحتفال به على الإطلاق

وأن بريطانيا العظمى التي اقتنعت تماما بأنها أبدت قسلا كبيرا من تفهم المشكلة ورفضت على ذلك عمليا ، لم تلق سوى الجحود على ضفاف النيل فقد رأت أن الوفد وحده هو الذى يتحمل مسئولية ما حدث وسواء أكان الوفد بزعامة سعد زغلول أم بزعامة مصطفى النحاس فسوف يظل هو العدو الصريح الذى ينبغي الضغط عليه واوغامه بعد أن استحالت إقناعه على قبول تحالف يرفض بعناد أن يعترف « بحسناته » ، ومنذ ذلك الحين وكما حدث فى عام ١٩٢٤ أخذت الحكومة تستعد لتلقيق الوطنية المصرية باصطناع القوة - درساً جديداً ثبت لها عقم ما تسعى إليه . وجاء حدث طارىء ليوفر لها هذه الفرصة ، فقد بدأ مجلس النواب مناقشة قانون خاص بالاجتماعات العامة ومظاهرات الشوارع فى الطرق العمومية وكانت لديها حينئذ أسباب تدعوها إلى أن توضح أن هذا القانون لم يكن بالشئ الجديد (٤٠) . فقد سبق إعلانه فى مايو ١٩٢٣ (٤١) ، فى الفترة ما بين إعلان الدستور ووضع موضع التنفيذ . وكان قد قدم بعد ذلك للتصويت عليه ، ووافق عليه فى نهاية عام ١٩٢٧ مع بعض تعديلات أهمها الحد من تدخل رجال البوليس فى الاجتماعات العامة . ولكن نتيجة لخطأ فى الإجراءات اقتضى الأمر إعادة القانون إلى مجلس الشيوخ فى بداية عام ١٩٢٨ . وهنا فقط اكتشفت الحكومة البريطانية فجأة أن فى الأمر خرقاً لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتبذلت مذكرات (٤٢) ، وتلقت سفن الاسطول البريطانى المراقبة فى مالطة الأمر بالتوجه إلى المياه المصرية وفى ٤ أبريل أرسلت لندن إلى القاهرة تذكراها بالتحفظات الأربع الواردة فى تصريح ١٩٢٢ والتي تحتفظ الحكومة البريطانية بتوليها بصورة مطلقة (٤٣) ورغم ذلك فقد أدرج مشروع القانون فى جدول أعمال مجلس الشيوخ وفتح باب المناقشة فيه ٣٠ أبريل وفى عشية ذلك اليوم وجهت بريطانيا لمصر انذارا تطلب فيه من رئيس مجلس الوزراء « أن يتخذ فى الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة

والمظاهرات من أن يصبح قانونا » « وأن يقدم يوم الأربعاء ٢ مايو قبل الساعة السابعة مساءً تأكيداً كتابياً قاطعاً بأنه لن يستمر في نظر هذا المشروع » « وإلا فإن بريطانيا العظمى تعد نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه » (٤٤) .

ولما كان مصطفى النحاس باشا قد أفاد من درس عام ١٩٢٤ فقد تراجع ووافق مجلس الشيوخ بناء على طلب من رئيس الوزراء على تأجيل المناقشات حتى دور انعقاده التالى . (٤٥) وهكذا فشلت الخطوة ، وعلى ذلك فلم يكن شئ ما يمنع من عودة المشكلة من جديد (٤٦) فبما لو لم يتخذ الملك فؤاد زمام المبادرة منتهزا فرصة التوتر الناشب بين القاهرة ولندن والخلاف الذى دب فجاء بين الأحزاب المؤتلفة فى الحكم (٤٧) ليطلب إلى رئيس وزرائه تقديم استقالته وحين رفض ذلك أقاله الملك وعهد إلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة ثم أتبع هذا الاجراء بإجراءات أخرى مكتملة أعطته فى الواقع شكل انقلاب قصر حقيقى . فى ٣٠ يونية ١٩٢٨ تأجل انعقاد البرلمان بمجلسيه لمدة شهر وفى ١٨ بولية أعلن حله لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتحديد وأوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور ثم المادة ١٥٧ والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ (٤٨) وقد أوضح هذا الاجراء العنيف نية الملك وعزمه على أن يعمل خارج نطاق البرلمان وفى غيبته بإتخاذ اجراءات تصطنعها سلطة تؤكد لنفسها السيادة المطلقة وتنحى جانبا دستور البلاد . ولذا فإن هذا الإجراء يشكل مرحلة هامة فى تاريخ مصر الداخلى . لحق ذلك حين كان الصراع بين الملك والوفد يلبور خفية ويحجبه عن النظرات المنحصصة ذلك التوتر الخطير فى العلاقات الانجليزية المصرية أما الإجراءات العنيفة التى اتخذت عام ١٩٢٤ ضد البرلمان الوددى على يد حكومة أحمد زور باشا التى انتهكت نص الدستور وروحه بشكل صارخ

( حل مجلس النواب عام ١٩٢٥ تأجيل موعد الانتخابات الخ ... ) فقد أمكن تصويرها على أنها ضرورات يملها الواقع تدعو للاستفسار دون شك لكن لا مناص منها لإقامة ( علاقات طبيعية ) مع الاحتلال الأجنبي الذي لم يتردد في احتلال جمر الاسكندرية وفي اللجوء إلى التلويح بزراعة مساحة غير محدودة من أرض الجزيرة أما تصرفات الملك فؤاد فقد كانت على العكس من ذلك - فقد تصرف باعتبارها حاكما مطلقا لا يكثر إن قليلا أو كثيرا باحترام قوانين الدولة الدستورية وفي هذه المرة اتضح بصورة جلية الصراع المحتدم بينه وبين الوفد وقادته فلم تكن ثمة أية ضرورة قاهرة ومحتومة بحيق بمصر حتى يمكنها أن تضيء صفة الشرعية أو حتى توضح في هذا الوقت أسباب إقالة وزارة تتمتع بالثقة المطلقة من جانب المجلسين النيابيين وتعطيل النظام النيابي لمدة ثلاثة أعوام .

وتمه مظهر آخر للانقلاب قد يكون من المناسب أن نتوقف عنده . فبعض المؤرخين يؤكدون أن إقالة الوزارة تمت بناء على طلب من المندوب السامي (٤٩) بينما اكتفى مؤرخون آخرون أكثر من سابقهم تحريما للدقة بالإشارة إلى تدخل مصادر عليا ذات نفوذ (٥٠) ومهما يكن الأمر فإن دار المعتمدة البريطانية لا يمكن أن تتحمل وحدها مسؤولية الأزمة . فإذا كان الأمر قد اقتضى أن يمارس لورد لويد ضغطا قويا لإبعاد مصطفى النحاس باشا فإن كلمات الخطاب الذي وجهه الملك إلى رئيس وزرائه جاءت مخالفة للمألوف في مثل هذه المناسبات . خشونة ألفاظها والعبارة الموجزة التي وضعت لشكر الوزراء على الخدمات التي قدموها للبلاد (٥١) تبين بوضوح أن التدخل البريطاني - بفرض حدوثه لم يلق مقاومة تذكر . وينبغي أن يكون هذا وحده كافيا للفت انتباهنا أن أزمة يونيو ١٩٢٨ تفوق أزمة ١٩٢٤ في إيضاح نوع الأهداف المباشرة

التي كان يسمى كل من القصر ودار المعتدية لتحقيقها - فقد كانت الأولى تهتم بحماية المصالح الدائمة للأمبراطورية البريطانية بكافة الوسائل أما السراى فكانت تهتم بأجبار أية حكومة مهما كانت الأغلبية البرلمانية التي تساندها على الانحناء أمام أرائها المطلقة . وللوصول لهذا الغرض كان عليها أن تخرق الدستور معتمدة على أكثر القوى محافظة في البلاد، وأن تحاول الاستفادة من السياسة التي كان يتبعها المحتل الاجنبي . ولم يكن بالإمكان تحقيق هذه الأهداف مهما كانت متعارضة إلا بالسير في نفس الطريق الذي تعترضه دائماً تلك العقبة الوحيدة التي لا تتغير وهي الصعوبات والمتاعب التي كان يقيمها الوفد في طريق تحقيق الأهداف البريطانية وفي طريق ملك غير مستعد لقبول قيام نظام دستوري - ولعلنا سوف نعرف ذات يوم ما إن كان قد قدر على الوفد في تلك الأيام أن يصارع قوى خصمية متحالفين أم أن كلا من هذين الحصنين - بعكس ذلك - قد خاض معركته ضد الوفد على انفراد ( ٥٢ ) على أن يجري الأحداث سيقى كما هو في كلتا الحالتين وهذا هو المهم .

وهكذا تابعت الأزمات بعد الأزمات وبدأ أن التاريخ يعيد نفسه من سنة لأخرى . . . . . سلسلة طويلة من الأحداث تجري على وتير واحدة ، أسبابها على الدوام وبرغم الأشكال المتغيرة التي اتخذتها هي نفس الدوافع والأهداف الخفية .

## وفاة الملك فؤاد

### وعودة الوفد إلى الحكم

\*\*\*

لم يستطيع محمد محمود ، كما كان الحال بالنسبة إلى أحمد زور ، أن يستميل المعارضة الوفدية ، كما أنه كان يشبهه في عدم امتلاكه السلطة اللازمة لحل تلك المشكلة الملحة ، مشكلة العلاقات الإنجليزية المصرية بإبرام معاهدة . ومن جهة أخرى فمن الجائز أن رئيس حزب الأحرار الدستوريين لم يشأ لنفسه أن يكون تابعا للملك بأن يقم اسمه وحزبه في انتهاك جديد للدستور تفوق خطورته كل المحاولات السابقة . وعلى كل حال فإن ديكتاتورية الرجل ذي القبضة الحديدية قد حانت نهايتها قبل وقت طويل من هاية مهلة الثلاث سنوات التي كان قد حددها المرسوم بقانون الصادر في يولية ١٩٢٨ . فقد استقال محمد محمود بعد أن عبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في أن يصدق برلمان منتخب انتخابا حرا على مشروع معاهدة جديدة فكان على الملك فؤاد للمرة الثانية أن يعدل عن اقامة نظام فردى يعمل لصالحه للمرة الثانية أيضا نجد أن بريطانيا العظمى تليح للوفد أن يتصر ويعود إلى الحكم إن لم تكن قد سهلت له تحقيق هذا الهدف . ففي ٤ أكتوبر ١٩٢٩ شكل عدلى يكن باشا حكومة انتقالية وفي ٣٠ ديسمبر جرت الانتخابات وكانت الرابعة في مدة لا تتجاوز خمس سنوات وقاطعها الأحرار الدستوريون ( ٥٣ ) وجاء انتصار الوفد ساحقا وتاماً فقد حصل مرشحوه على ١٩٨ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ ٢٣٢ - وحصل الاتحاديون على ثلاثة مقاعد والحزب الوطنى على أربعة وحصل

المرشحون المستقلون على ثمانية وعشرين مقعدا ( ٥٤ ) وكان على الملك  
فؤاد أن يادر مستسما فيطلب إلى النحاس باشا تشكيل الوزارة ( في  
يناير ١٩٣٠ ) .

وبرغم ذلك فقد خابت آمال بريطانيا العظمى وفشلت المحادثات التي  
جرت في لندن في شهر أبريل بسبب مسألة السودان مما كان له أثره في زيادة  
الخلاف القائم بين الحكومة والملك . وفي ١٧ يونية قدم النحاس باشا  
استقالته ( ٥٥ ) وهنا ظنت السراى أن فرصتها قد حانت وكانت تدخر  
لإسماعيل صدقى مهمة الغاء دستور ١٩٢٣ واعطاء مصر بموافقة  
بريطانيا العظمى دستورا وقانون انتخاب جديدين ( ٥٦ ) .

ومع ذلك فإن هذه المحاولة الأخيرة لم تصمد لاختبار الزمن - وهو  
بالنظر القسوة بالنسبة إلى حكومة تركز على قوة الشرطة والجيش ولا تكثر  
لمعارضة الوفد التي تحظى بأغلبية برلمانية كبيرة للغاية انضم إليها الأحرار  
الدستوريون الذين ظلوا أوفياء لسياسة التوازن بين القوى المتصارعة ، كما كان  
العهد الجديد يتضمن نقاط ضعفه التي عجلت هي وعدم شعبيته باندحاره فقد  
تفجرت فضائح مالية مست بعض الوزراء المشتركين في الحكم ثم حدث  
ما هو أخطر إذ لم يتردد إسماعيل صدقى صانع الدستور - الذى كان  
الهدف الأساسى منه تقوية سلطات العرش - فى أن يصطدم بتزايد  
سلطات الملك فقد تولدت فى سياق الأحداث اليومية أمور وخلافات  
أدت برئيس الوزراء إلى الاستقالة من منصبه فى سبتمبر ١٩٣٣ بعد  
عهد شبه ديكتاتورى استمر فى الحكم لما يقرب من تسعة وثلاثين  
شهرا . وكان ذلك بمثابة ادانة ضمنية بليغة لنظام ١٩٣٠ وجهها إليه نفس  
الرجل الذى كان يعد محرك الأول طيلة ثلاث سنوات عندئذ وغداة



استقالة الوزراء التابعين لحزب الأحرار الدستوريين وكما حدث عام ١٩٢٥ بدأت السراى تمارس ديكتاتورية شبه مطلقة من خلال حكومة لا قوة لها ولا نفوذ يشغل مقاعدها تحت رئاسة عبد الفتاح يحيى باشا وزراء يلتصقون لحزب الاتحاد . ولم يتردد إسماعيل صدقى باشا نفسه فى أن يضم صوته إلى أصوات المعارضة القائمة على الوفديين والأحرار الدستوريين . وساور القلق الرأى العام وانفجرت فضائح مالية جديدة . وفى مجلس النواب ارتفعت أصوات تطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية واتهم وزيران كان يساند هما موظف كبير غير مسئول بالسراى يشغل منصب مدير القصور والخاصة الملكية هو محمد زكى الإبراشى باشا بالفساد والاختلاس . وسرعان ما أصبح الإبراشى باشا هذا وهو خادم للتاج بالغ الحماسة وتابع أمين للملك كما أنه هو الذى يدير للملك ثروته ويزيدها حتى تضاعفت بمهارة نادرة يمكن أن يقال عنها أنها مهارة عارية من كل حيلة ، سرعان ما أصبح هو المنفذ الأمين لرغبات سيده ، وبدأ دوره يتزايد بتزايد تدهور صحة الملك . لقد كان هذا الرجل الطموح الدساس يمارس وظيفة رئيس الديوان دون أن يشغل هذا المنصب ويحمل لقبه كما كان تدخله فى شئون حكومة عبد الفتاح يحيى الضعيفة أمراً ملبوساً بما أضاع الثقة بالمهد الذى بدأ يضمحل شيئاً فشيئاً أمام الضربات الموجهة إليه . وكما حدث عام ١٩٢٥ فقد حاولت بريطانيا العظمى عن طريق نصائحتها أن تقوم هذا الوضع الصعب واضطر الملك تحت إلحاحها إلى أن يعيد تابعه المخلص . أما مجلس الوزراء فقد تلقى هو الآخر « نصيحة » باستبعاد كل الوزراء الذين أحاطت الريبة بسلوكهم واستقالت الوزارة فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ عطل رئيس الوزراء الجديد محمد توفيق نسيم باشا دستور ١٩٣٠ وسعى إلى حل البرلمان . ورأى الملك « صاغراً » وقد هزمه حلفاء

الأسس انهيار محاولته الثالثة لإقامة حكم فردى . على أن دستور ١٩٢٣ لم يعد على الفور . ولكن كان على الملك أن يتعهد - وحقه إعلان دستور جديد - بأن يحكم بوساطة وزرائه وعلى مسئوليتهم « طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائماً قسوام النظام الدستوري في مصر » ( ٥٨ ) .

ومن الجائز هنا أن تكون بريطانيا العظمى قد داعبها الأمل في قيام عهد جديد يقيم على ضوء التجارب السابقة مصالحة بين دستوري ١٩٢٣ و ١٩٣٠ . إلا أن - الملك فؤاد رفض ذلك وأعلن في ١٨ أبريل ١٩٣٥ أن من الآن فصاعداً أن يعود دستور ١٩٢٣ . ولعله كان بذلك يريد أن يجعل العودة للوفد إلى السلطة مع أمل ظل يراوده بأن شيئاً لن يقف بعد في طريقه بمجرد أن تفشل التجربة الوفدية الجديدة في أن يحقق حله الخاص بقيام حكم فردى . ولقد كان هذا على الأقل هو الرأي الذي عبرت عنه بعض الصحف الإنجليزية وهي تفسر ذلك الدعم الذي يهيؤه للوفد هذا التحول المعجيب في موقف الملك .

إلا أن الخطر الإيطالي كان يتعاضد خلال هذه الفترة وكانت بريطانيا لاتقل عن مصر شعوراً بنظورته . وفي القاهرة بدأ جميع المعارضين للنظام وأنصار دستور ١٩٢٣ يلحون في ضرورة بدء المفاوضات ، وحينئذ بدا أن من السهل الوصول إلى اتفاق واستطاعت بريطانيا بسهولة أن تعدل عن مشروعاتها فسحبت تأييدها لتوفيق نسيم الذي استقال في ٢٢ يناير . وشكل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي وزارة انتقالية لإجراء الانتخابات . لكن الأجل لم يطل بالملك فؤاد ليشهد انتصاراً جديداً للحزب الذي لم يكف - هو مطلقاً عن محاربته ، فمات

في ٢٨ ابريل ١٩٣٦ صريع للمرض ، مهجوراً من أغلب اتباعه القدامى  
قبيل أيام من بدء الانتخابات في ٢ مايو وهي الانتخابات التي تمخضت  
مرة أخرى عن انتصار ساحق للوفد . وفي العاشر من نفس الشهر دعى  
مصطفى النحاس باشا لتأليف الوزارة وبذلك أصبح عام ١٩٣٠ في  
ذمة التاريخ .

(١) قارن

Henri Laoust, Le Califat dans la doctrine de Rasid Rida, p.101

(٢) ولد الأمير فؤاد في ٢٦ مارس ١٨٦٨ وهو ابن الخديو اسماعيل وقد خلف اخاه حسين كامل المتوفى في ٩ أكتوبر ١٩١٧. وقد حمل لقب سلطان، ثم اتخذ لقب ملك في ١٥ مارس ١٩٢٢ بعد اعلان بريطانيا لتصريح فبراير ١٩٢٢ ونجد نص المنطوق السامي الذي يقضى بتحويل مصر إلى مملكة في مجموعة Martin

Nouveau Recueil Général de lois 3e Sésie, t. XIII, p. 490.

وانظر ايضاً :

Mohomed Seif Alla Rouchdy- l'hésidté du trône en Egypte  
Contemrossaine-Paris (Rousseau), 1943.

(٣) قارن :

P, ARMINJON, L'experience Constitutionnel et parlementaire  
de l'Egypte

بحث لمرق :

Revue de Paris, numéro du 1er juin 1929, p. 8.

(٤) خطاب العرش الذي تلى أمام البرلمان في ١٦ مارس ١٩٢٤

كما أورده السيد صبرى في كتابه :

Le pouvoir législatif et le pouvoir exécutif en Egypte.  
Etude critique de la Constitution du 19 Avril, 1923, dans  
les textes et dans la pratique, Paris, Edition Alpert  
Mechelink, 1930.

(٥) ARMINJON المصدر السابق، ص ٩

(٦) نفس المصدر، ص ١٠

(٧) قارن :

G. MEYER, L'evolution Potitique de l'Egypte Contemporaine.  
مجلة مصر المعاصرة، العدد ١٣٩، يناير ١٩٣٩ القاهرة ص ص ١١-١٢.

(٨) قارن السيد صبرى المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

(٩) حول هذه التصريحات ، انظر السيد صبرى : المصدر السابق ، ص ٢٦٦ وما بعدها .  
(١٠) نفس المصدر .

(١١) المادة ٦٠ من دستور ١٩٢٣ ابريل ١٩٢٣ .

(١٢) كما أورده السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢

(١٣) ورد الأنداز البريطانى بالنص الآتى وهو فى مذكرتين :  
المذكرة الأولى :

دار المندوب السامى .

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .  
يا صاحب الدولة .

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانى  
البلاغ الآتى : إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى  
كان أيضاً ضابطاً ممتازاً فى الجيش البريطانى قد قتل قتلاً فظيماً  
فى القاهرة .

لحكومة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى  
محكومة الآن لإزدهاء الشعوب المتعدنة ، نتيجة طبيعية لحمة عداوية ضد  
حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان .

وهذه الحمة القائمة على انكار الجليل لإنكار أمقرونا بعدم الأكرات  
للأيدى التى اسدهتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تنبيهها  
بل انارتها هينات على اتصال وثيق بهذه الحكومة ،

ولقد نهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التي تترتب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف . والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام واثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب وأنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناء على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

( ١ ) أن تقدم اعتذاراً كافياً عن الجناية .

( ٢ ) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للاشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيما كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .

( ٣ ) أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

( ٤ ) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامه قدرها نصف مليون جنيه .

( ٥ ) أن تصدر خلال اربع وعشرون ساعة الأوامر بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد .

( ٦ ) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التي تزرع في أرض الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

( ٧ ) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب  
الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان.

وانى اغتنم هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء : النبي ( فيلدمارشال )

المندوب السامى

## المذكرة الثانية

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤

بإصاحب الدولة

الحاقا بىلاغى السابق اتشرف بأحاطة دولتكم علما من قبل حكومة  
حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها المتعلقة بالجيش فى السودان  
وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

( ١ ) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة  
للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى  
قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها  
وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض ( والبراءات  
للضباط ) .

( ٢ ) أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين  
لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك  
للشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا  
الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة  
صاحب الجلالة .

( ٣ ) من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح  
الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشار المالى المستشار القضائى



وتحترم سلطاتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند النفاذ الحماية ، وتحترم أيضاً نظام القسم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الواقى إلى ماقد يبدیه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة في اختصاصه .

ولأى اغتنام الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء: التنبى ( فيلدمارشال )

المندوب السامى

« نص المذكورين منقول عن الوقائع المصرية ، العدد ١٠٧ ، عدد غير اعتيادى ، الثلاثاء ٥ جمادى الأول ١٣٤٣ ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ » .

« المترجم »

ونجد نص الإنذار والرد المصرى عند السيد صبرى ، المرجع السابق ص ١٧٢ — ١٧٩ وأنظر أيضاً :

Hassan CHAFIK, Statut juridique international de l'Egypte, Les Editions internationales, Paris, 1928, pp. 172—179.

( ١٤ ) حول هذا الموضوع ، أنظر :

Arnold 7 TOYNBEE, Egypt and Great-Britain (1922-1926)

بحث منشور :

Survey of International Affairs, 1925, t. I, p. 226.

( ١٥ ) نذكر من بينهم : وليم مكرم عبيد ، أحمد ماهر ، محمود فهمى

النقراشى وأحد مشايخ الجامعة الأزهرية هو على الفاياتى .

(١٦) استقال كل من أحمد خشبة بك وزير المعارف العمومية وعثمان محرم باشا في أول ديسمبر ١٩٢٤ معربين بذلك عن معارضتها لسياسة الحكومة .

(١٧) قارن : Toynbee المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(١٨) قارن : Arminjon المرجع السابق ، ص ١٥ .

(١٩) النطق الملكي الصادر في ١٣ يولية ١٩٢٥ .

(٢٠) جريدة التايمز اللندنية ، عدد ١٥ سبتمبر ١٩٢٥ وقد نقلته

مجلة : Oriente moderno سنة ١٩٢٥ ، ص ٤٩٨ .

(٢١) قارن : J. Toynbee المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢٢) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(٢٣) تشكلت حكومة بولدين في ٥ نوفمبر ١٩٢٤ وظلت في الحكم

حتى انتخابات ٣٠ مايو ١٩٢٩ وقدم بولدين استقالته في ٤ يولية ١٩٢٩ وتولت وزارة رمزي مكدونالد الحكم .

Gm d 3050, Egypte, No 1, 1950. P. 4 (٢٤)

(٢٥) قرار اتخذه نواب وشيوخ المعارضة الذين اجتمعوا بفندق

لكونتنتنال بالقاهرة في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . كما كان هذا القرار موضوعا

لمذكرة وجهت إلى كل الوزراء المفوضين المعتمدين لدى الحكومة

المصرية . انظر السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٤١ - ٣٤٤ .

(٢٦) تسلم اللورد لويد مهام وظيفته في أكتوبر ١٩٢٥ .

( ٢٧ ) P. ARMINJON المرجع السابق ، ص ١٧ .

( ٢٨ ) AEYFR المرجع السابق ص ١٨ .

( ٢٩ ) P. ARMINJON المرجع السابق ص ١٨ .

( ٣٠ ) هيا لها ذريعة هذا التدخل حادث عارض ، ففي ١٨ ابريل ١٩٢٧ اقترح النائب عبد الحميد عبد الحق أن تحول الحكومة إلى بنك مصر مبلغ مليون جنيه من أموال الدولة المودعة في ذلك الوقت بالبنك الأهلي ، وقد كان لهذا الاقتراح أهميته لذا أعيد إلى اللجنة المالية لبحثه وهنا قدمت مجموعة من النواب اقتراحا بشكر الحكومة على دعمها المستمر لبنك مصر ، ودعا الاقتراح الحكومة بالمثل لأن تقدم لبنك مصر مزيداً من الدعم . لكن الاقتراح رفض عند التصويت عليه ، ولم يكن ذلك يعنى تصويتنا بعدم الثقة إلا أن رئيس الوزراء فسر على هذا النحو وقدم استقالته غداة التصويت . أنظر حول هذا الموضوع - السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٨ .

قدم استجواب النائب عبد الحميد سعيد في الجلسة رقم ٤٦ يوم الخميس ١٢ شوال ١٣٤٥ ( ١٤ ابريل ١٩٢٧ ) ( محاضر جلسات مجلس النواب ص ٧٦٩ ) وتمت مناقشته في الجلسة ٦٢ يوم الخميس ١٧ ذى القعدة ١٣٤٥ ( ١٩ مايو ١٩٢٧ ) ( المحاضر ، ص ١٠٣٣ ) .

و المترجم »

( ٣١ ) قارن : Oriente moderne ١٩٢٧ ، ص ١٧٨ - ٢٤١ .

( ٣٢ ) نفس المصدر ، ٢٤١ .

( ٣٣ ) استجواب مقدم في مجلس النواب من النائب حسين يوسف عامر في ٢٦ مايو ١٩٢٧ .

قارن : السيد صبرى ، المرجع السابع ص ٣٦١ .

( ٣٤ ) نفس المصدر : ص ٣٦١ .

( ٣٥ ) نفس المصدر ، ٣٦٢ .

مضبطة الجلسة ٦٦ المقسودة يوم الخميس ٢٤ ذى القعدة ١٣٤٥  
( ٢٦ مايو ١٩٢٧ ) والنص المذكور منقول عن تعليق ابراهيم دسوقي  
أباظة «أفندى» على رد رئيس مجلس الوزراء على استجواب النائب  
حسين يوسف عامر نائب مشغول المقدم في ٧ مايو ١٩٢٧  
( ص ١١٠٣-١١٠٤ ) . « المترجم »

( ٣٦ ) السيد صبرى ، المصدر السابق ص ٣٦٢ .

( ٣٧ ) حول هذه الاحداث ، انظر على وجه الخصوص مجلة  
oriente moderno

سنة ١٩٢٨ ، ص ٢٤٠-٢٤٣ ، ٢٨٢ - ٢٨٨ ، ٣٤٢ وكذلك :

A. TOYNBEE, *Relations between Egypt and Great Britain*  
(1926-8) *Survey of International Affairs*, pp. 238-242.

( ٣٨ ) حول هذه المفاوضات ، انظر :

René THIERRY, Le Conflit Anglo-égyptien de mars-mai.

Bulletin du Comité de l'Afrique française, mai 1928,  
pp. 168 etc s.

( ٢٩ ) كتاب موجه من ثروت باشا إلى لورد لويد بتاريخ ٤ مارس ١٩٢٨ . قارن Rene THIERRY المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

( ٤٠ ) P. ARMIJON المرجع السابق ، ص ٢١ .

( ٤١ ) القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ بشأن تنظيم الاجتماعات والمظاهرات العامة ، ونجد تحليلا تفصيليا له في :

I. FELDMAN, Chronique législative de l'année 1923.

منشور بمجلة مصر المعاصرة : العدد ٧٧ ، فبراير ١٩٤٢ ، ص ١٥٦ - ١٦٠

( ٤٢ ) في مذكرة وجهتها الحكومة البريطانية إلى ممثليها في القاهرة وسلمت في نفس يوم استقالته ( ٤ مارس ) وجدت الحكومة البريطانية أن من المفيد أن تعبر عما تشعر به من قلق من جراء « بعض الأعمال التشريعية التي أقرها البرلمان والتي إذا عمل بها أضعفت أوضاعا جديا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال » وأضافت المذكرة أن الحكومة البريطانية « ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذي أشرنا إليه أو بأى تصرف إدارى فتحتفظ لنفسها بالحق في إتخاذ أى إجراء ترى في نظرها أن الحالة تقتضيه »

( مذكرة الحكومة البريطانية المقدمة في ٤ مارس ١٩٢٨ ، وقد نشر نصها R. THIERRY المرجع السابق ص ١٧٧ - ١٧٨ ) وكان على مصطفى النحاس باشا ، وقد أصبح رئيسا للوزراء . أن يرد على هذه المذكرة ويات من المستحيل تفادى نشوب صراع جديد . وقد صرح رئيس الوزراء بدوره في مذكرته — وهو واثق من التأييد الإجماعى من جانب

مجلس النواب والشيوخ - بأن حكومته «تعرب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس «التي تهيء السبيل لتدخل مستمر في إدارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع وفي الرقابة على أعمال الإدارة ويجعل مهمة الحكم مستحيلة بالنسبة إلى أية حكومة جديرة بهذا الاسم » « ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلها لو أنها سلمت بمبدئه لأسلست ذاتها وأنكرت وجودها . بل أنها كحكومة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض باعبائها في حرص وذمة على وجه مرض للجميع » .

المذكرة المصرية بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٢٨ ، وقد ورد نصها في .  
R. THIERRY - المرجع السابق .

(٤٣) المذكرة البريطانية في ٤ أبريل ١٩٢٨ ونجد نصها عند  
R. THIERRY المرجع السابق .

(٤٤) الإنذار البريطاني في ٢٩ أبريل ١٩٢٨ . المرجع السابق ص  
١٨٠ - ١٨١ .

(٤٥) أبلغ هذا القرار إلى حكومة لندن في مذكرة مؤرخة أول  
مايو ، المرجع السابق ص ١٨١ .

(٤٦) محتوى رد حكومة لندن على المذكرة المصرية المؤرخة أول  
مايو النص الآتي الذي يوضح بجملة وبدون أية شكوك النوايا البريطانية  
« إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لتلاحظ باهتمام أن نوايا  
الحكومة المصرية كما عبرت عنها مذكرة دولسكم قد صيغت بعبارات

لا تتضمن أى ليس ، وفى هذه الحالة فإن حكومة صاحب الجلالة ترى من المفيد أن تستخلص من ذلك وبعبارة لا تقبل أى خطأ فى التفسير أنها تعتبر أنه كان من شأن بعض الالتزامات التى وردت فى المشروع أن تضعف لدرجة خطيرة من قدرة السلطات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام والأمن وعن حماية أرواح وممتلكات الأجانب . ونتيجة لذلك فإنه إذا حدث وأعيد نظر المشروع المشار إليه أو إذا قدمت أية مشروعات أخرى ترى من وجهة نظرها أنها خطرة فإنها ستجد نفسها من جديد مضطرة للتدخل كما حدث الآن حتى تحول دون أن تتحول هذه المشروعات إلى قوانين » .

(٤٧) لم يكن الأحرار الدستوريون - وقد انساقوا فى تيار الوفد - ينظرون بعين الارتياح إلى توتر العلاقات الانجليزية المصرية وكثيرا ما كانوا يعبرون عن أسفهم فى قرارة أنفسهم على رفضهم لمعاهدة ثروت - تشميرلين التى اعتبروها مناسبة لمصر رغم ما فيها من نقائص وثغرات وحيث أنهم كانوا أقلية فى مجلس الوزراء إذ لم يكن لهم سوى مقعدين - فقد آلوا على أنفسهم ألا يشتركوا بعد ذلك - الا إذا اقتضت الضرورة - فى ائتلاف وزارى كهذا يكون مصطفى النحاس رئيسا له ، يقوده حسب هواه . ولقد كانوا فى الواقع يتمنون لو حصلوا سواء فى هيئة مجلس النواب أو فى اللجان البرلمانية المختلفة وفى الإدارات والمصالح الحكومية الهامة ، على مركز لم يشأ الوفدون الراجعون بحقيقة قوتهم أن يعطوه لهم . وقد نشأت عن ذلك صراعات على السلطة راعى الأحرار الدستوريون - الذين كانوا حريصين على أن يبدووا للرأى العام باعتبارهم مدافعين عن القضية الوطنية بنفس الحماسة التى يبديها زملاؤهم الوفدون - الا يجعلوا منها عطيمة فعالة الاغداة اتساع التوتر بين القاهرة ولندن فقدم محمد

محمود وزير المالية استقالته في ٣ مايو ولم يسحبها الا بعد أن حصل على ترضية من جانب الوفد « انظر Oriente moderno سنة ١٩٢٨ ، ص ٢١٢ ) لكن ذلك لم يؤد الا إلى تأجيل الأزمة فقد استقال محمد محمود باشا من جديد كما استقال جعفرولى وزير الحرية، الأول في ١٧ يونية والثاني في ١٩ من نفس الشهر وجرا وراءهما الوزير الوفدى أحمد محمد خشبة باشا وزير الحفانية والوزير المستقل الوحيد في الوزارة لإبراهيم فهمى وقد استقالا في ٢١ و ٢٤ يونية على التوالي . وفى تلك الاثناء نشرت صحيفتان قاهريتان وثائق تثبت أن رئيس الوزراء - بالاشتراك مع مجلس النواب وعضو آخر من أعضاء حزب الوفد - قد وقعوا فى العام الماضى على عقد بالدفاع أمام مجلس الملائع عن الأمير سيف الدين - المريض بانحراف عقل - والذي كان قد حاول فى عام ١٨٩٨ اغتيال صهره الأمير ( وقتئذ ) أحمد فؤاد الذى أصبح فيما بعد ملكا لمصر - وكانت ثروة الأمير التى كانت تدار بمعرفة الأسرة المالكة بالغة الضخامة كما كانت الاتعاب المقدرة للمحاميين فى حالة ما إذا صدر الحكم برفع الحجر المقروض على الأمير سيف الدين كبيرة هى الأخرى . وقد كانت مكانة هؤلاء المحامين ونفوذهم عما يسمح بكافة الاقتراحات . وقد أدى ذلك إلى ظهور كثير من التعليقات ( المفرضة السيئة النية إلى حد كبير وأدى هذا كله إلى عودة اشتعال الصراع الحفى بين الوفد والقصر كما أسرع بخطى الأحداث .

( ٤٨ ) مرسوم بقانون صادر فى ١٨ يولية ١٩٢٨ ونجد نصه عند السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

( ٤٩ ) قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ص ٣٦٩ .

( ٥٠ ) قارن . ب . أرمانجون ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .



(٥١) جاء أمر الإقالة الموجه من الملك في ٢٥ يونية ١٩٢٨ بالنص الآتي :

عزيزى مصطفى النحاس باشا .

لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الزراء زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد .

صدر بمرأى عابدين فى ٧ محرم ١٣٤٧ ( ٢٥ يونية ١٩٢٨ )  
فؤاد

(٥٢) حول موقف للترقب الذى اتخذته بريطانيا العظمى أثناء الأزمة يمكن أن نقرأ بأهتمام شديد تلك الصفحات الموحية التى كتبها أرنولد توينبي ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٥٣) قارن . Oriente moderno ، ١٩٢٩ ، ص ٥٣٧ - ٥٣٨ .

(٥٤) المرجع السابق ، ١٩٣٠ ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٥٥) راجع ماسبق ذكره عن هذه الأزمة .

(٥٦) صدر الدستور بموجب الأمر الملكى رقم ٧٠ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، وبدأ العمل بقانون الانتخابات الجديد فى نفس التاريخ ( القانون رقم ٣٨ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ) ، قارن .

AmendoEIANIN., Le Costituzioni detyi det Vício Oriente

روما ، ١٩٢٩ ، ص ٥٩ - ١٢٣ . وأنظر أيضاً .

محمد وحيد رافت . أزمة النظام النيابى فى مصر .

La Crise parti montaire en Eyypte et te tenforcement be  
L,exeutif ( 1623 1933 )

وهو بحث منشور في مجلة

Revue du droit Pub'ic et de la Science Ponitixxque, 1934, P5.34.

( ٥٧ ) عقب ذلك انتخب عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا لحزب  
الشعب . قارن .

L,Esypte indebendonte, qaris, 1937, P65.

( ٥٨ ) الامر الملكي رقم ٦٧ الصادر في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بخصوص  
الموافقة على دستور سنة ١٩٣٠ وصل البرلمان . وقد نشر نص هذا الامر  
في مجلة Oriente moderno ، ١٩٣٤ ، ص ٦١١ .

## الفصل الثاني

### عظمة الوفد المصرى وضعفه

أضفت السنوات العشر الأولى من التجربة الدستورية على الحياة السياسية في مصر طابعا اتصف بالعنف على طول الخط مرجعه التدخل المستمر من جانب السراى وبريطانيا العظمى أكثر منه افتقار الأغلبية العظمى من الشعب للنضج السياسى . كما أن الصراعات والمعارك التى ميزت هذه الفترة لم تنحصر فى نطاق محدود من الصفوة ممن وصلوا إلى قمة التنظيمات الحزبية ، فلقد ساهمت الطبقات الشعبية فى المدن الكبرى بدور نشيط فى الأحداث السياسية ، بل لقد وصل الأمر حدا أخذ معه الفلاحون - وهم المرتبطون تقليديا بأرضهم - يصحون بالترديد أكثر وعيا بأنفسهم وبقوتهم . وبرغم ذلك فكثيرا ما بلغت هذه الصراعات درجة من الاتساع والعنف أدت إلى تشويه النظام النيابى ، بحيث لم تنجح إلا فى إضرار الأحقاد وإثارة المواطنين .

### الوفد وحكومات الأقلية

تخلل تلك الفترة الطويلة ، لم توجد فى الواقع وسيلة لم يلجأ إليها خصوم الوفد بغية تحطيم مكانته ونفوذه لدى الطبقات الشعبية ، فلو حق أتباعه ، ومنعت اجتماعاته وألقى برعايته فى السجن عدة مرات ، ووجهت إليهم أقصى الاتهامات وأخطرها . فلقد عاب عليهم أحمد زبور باشا - مثلا - أنهم « جملوا القضية الوطنية فى خطر » وأنهم استخدموا الإدارة الداخلية فى البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب . أما محمد محمود باشا فقد اتهمهم علنا « باحتكار السلطة » و « الارتناء فى روح حزبية

باللغة الخطر على الصالح العام » ويجعلهم من النظام البرلماني « أداة للتهر والاستبداد . . . » وأخيراً « بالارتكان إلى أغلبية تنساق إلى تلقه ومبارته (٢) أما إسماعيل صدق باشا - وزير الداخلية في حكومة زيور باشا - فقد أضاف إلى كل ما سبق أن وجهه إلى الوفد من اتهامات في عام ١٩٢٥ تهمة أقوى وأخطر من كل ما سبق - ألا وهي تغذية الرغبة الخفية في القضاء على النظام الملكي ومنح مصر نظاماً جمهورياً (٣) .

ولقد سجل شاهد عيان - لا يمكن أن يرقى لنزاهته شك - الإجراءات الاستبدادية التي لجأت إليها وزارة أحمد زيور باشا ، غداه الأزيمة التي أدت عام ١٩٢٤ إلى استقالة سعد زغلول باشا لكي « يؤثر على الناخبين » ولكي يسوق الوفد إلى هزيمة ساحقة في انتخابات عام ١٩٢٥ - فمثلاً حتمت الوزارة على الوفد الحصول على إذن سابق قبل عقد أى اجتماع عام . وفصلاً عن ذلك فقد كان هذا الإذن يرفض في أغلب الأحيان كما حرم على الزعماء الوفديين استقبال أتباعهم في منازلهم كما اتخذت إجراءات غير مشروعة للتأثير على الناخبين : فوجهت التهديدات للفلاحين وتعرض الأغنياء للاغراء والمساومة ، وروقب أتباع الوفد ولوحقوا وأسيت معاملتهم وقتل للبوليس منازلهم (٤) . وقام إسماعيل صدق - الذي كلف بإدارة الحملة الانتخابية - بمهمته بتفان وحماسة بالفين . ولكنه لم يح من وراء هذه المجهودات المضنية سوى الخسران إذا ما حكمنا على الأمر من زاوية النتائج التي حصل عليها ، ولم يتردد إسماعيل صدقي في خطبه الانتخابية في اتهام الوفد بالانتهاك المستمر لمبادئ الدستور وبتقوية النظم الانوقرراطية من جديد لصالحه الخاص ولصالح جماعة من غير الأكفاء (٥) وأخيراً فقد أدان تلك الوطنية للسرعية الزيفة التي يصطنعها الوفد . وبلغ به الأمر حداً ظن معه أنه يستطيع أن يعلن - بطريقة مبتسرة بعض الشيء - تدهور نفوذه - أى نفوذ الوفد . لكن كل هذه الجهود ذهبت سدى إذ جاءت الانتخابات ، برغم كل الإحتياطات

التي اتخذت ، برلمان وفدى اقتضى الأمر حله في نفس يوم افتتاحه .  
ولم يكن إسماعيل صدقي ولا محمد محمود في محالنها الدوبة لإلحاق  
الهيئة بالوفد بأسعد حظاً من سلفها أحمد زبور ، فالإجراءات التعميفية  
التي لجأ إليها رجلا الدولة هذان خلال أشهر الانتقال ، السابقة على إجراء  
الانتخابات لم تكن لتقلل من مكانة الوفد التي لا تزعزع . وبرسم لنا اميل  
سليم عماد - وهو عام مصري - في خطوط عريضة لوحة حية ونابضة  
لفترة التي ظلت فيها مصر رغم وقوعها فريسة لديكتاتورية اسماعيل  
صدقي وفيه للوفد ولزعيمه - حتى لقد سرى الاعتقاد ، كما يذكر ، بأنه  
قد بحث من جديد ، المصور البطولية للقومية المصرية . فقد سقط مئات  
المنظافرين برصاص البوليس ، وشوهد النحاس باشا وأعضاء الوفد  
ينامون في المخططات ، مصرين بذلك عن احتجاجهم على الحظر المفروض  
عليهم لكي لا يتجولوا في الريف المصري ، وتضامن الوطن كله مع حلفاء  
سعد . أما كل مواهب صدقي باشا وكفاءاته ، وكل محاولات الاعتداء  
على الحياة ؛ وكل « المؤامرات » التي تفتق عنها ذهن البوليس السياسي  
لمحاولة التأثير على الرأي العام - وهي محاولات ومؤامرات كانت قوائمها  
التي لا تنتهي تملأ صفحات الصحف في تلك الأيام - وكل الجهود التي  
بذلها صدقي باشا لكي يكسب إلى جانبه ولو نسبة ضئيلة من الرأي العام  
أو حتى لينال حظوة لدى الانجليز فيتوصل إلى إبرام معاهدة تدعم  
مكانته . . كل هذا ذهب سدى . لقد كان الوفد ، والوفد دائماً والوفد  
وحده ، هو الذي يحوز لإجماع الأمة . . (٦) أن تحارب الوفد معناه أنك  
تزل نفسك عن الأمة . . . عن أمة ترتع على يد النحاس باشا تنطيطها  
بالقبلات ، وتواجه من أجله رصاص الإنجليز وسيط البوليس » (٧) .  
وفضلاً عن ذلك فقد عرف الوفد كيف يواجه كل الهجمات التي  
استهدفته ، وظل يخوض المعارك - وقد أسكرته انتصاراته الانتخابية  
للدوية - وهو متأكد تماماً من شعبيته الواسعة - بثقة كاملة بالنفس

لم يطرأ لها لسنوات طويلة . كما عرف قاداته — عن طريق تصرفاتهم الحماسية ومظاهراتهم الصاخبة — كيف يحلقون ضد « ديكتاتورية » زبور باشا وضد الجهود الاستبدادية والبوليسية جوامن النفور والعصيان جعل من المستحيل أن تطول فترة بقاء أحزاب الأقليات في الحكم . كما أدى إلى فشل كل محاولة لإدارة شئون مصر على نحو فعال على أيدي غيرهم . ولكي يعود الوفد إلى السلطة اتبع نفس أساليب التعصب والعناد التي سلكها خصومه للحصول على السلطة والإمساك بها ، فلم يتردد — في مواجهتهم — في أن يقوم بدور البطل للدفاع عن دستور لم يكن قد ساهم في إعداده . وفيما نعتقد ، فإن دفاع الوفد عن النظام الثياري والدستوري لم يكن بالنسبة له نتيجة لإقتناع عميق بقدر ما كان وسيلة لظنها أكثر ضمانا ولياقة لإلحاق الهزيمة بأعدائه وذلك باستدراجهم للصراع على أرض تطلب منهم فيها صفتهم — باعتبارهم أقليات — كل إمكانيات لإحراز النصر . كما أن تركيز المعركة على القضية الدستورية يعطى للوفد أمام أوربا وأمام بريطانيا العظمى بوجه خاص وبأقل التكاليف الممكنة صورة الحزب الشعبى الملتزم بالدفاع عن الحريات الإنسانية والحقوق السياسية المعترف بها من جانب الديمقراطيات الغربية . لذلك فقد اشتهر لدى بعض المراقبين الأوربيين بلبالية سياسية متينة لا يستحق أن تخلع عليه . وهكذا نجد أن الجماهير المصرية — التي تطلعت بصورة سعد زعول ثم بصورة مصطفى النحاس اللتين غدتا أسطورتين ، والتي كانت باستمرار على استعداد لإطاعة كل منهما طاعة عمياء وكأنها أوامر ، قد تمثلت للمبادئ الأساسية لهد سياسي لم تكن حتى ذلك الوقت قد أعدت له ، وذلك بعد أن انقضت فاعليتها وضيق مداهما بصورة شاذة ولهذا فإن كان يصل الوفد إلى تحقيق هدفه ويتولى الحكم حتى لم يكن يستشعر أدنى غضاضة في أن يستبدل بدكتاتورية خصومه دكتاتوريته هو .

كان الوفد ، في كل فترة من الفترات الطويلة التي كان يقضيها في

المعارضة ، يخوض معركته ضد السلطة الملكية باسم الديمقراطية والحريات النيابية . وحينئذ نجده ينشط في تقديم الالتماسات والعرائض إلى الملك وإلى رئيس الوزراء يطلب دعوة البرلمان إلى الانعقاد وإعادة الحياة البرلمانية - ولم تخمد حماسه المتأججة بمضى الزمن - فنجده باستمرار يشير في بياناته إلى الأمة إلى « الإدارة السيئة لأمور البلاد » ، ويجعل من نفسه المعبر عن سخط الشعب و غضبه (٨) - بل إنه لم يتردد في بعض الأحيان في دعوة الشعب إلى العصيان المدني (٩) ووصل الأمر بنوابه وشيوخه إلى محاولة مواصلة اجتماعاتهم بالرغم من تأجيل انعقاد البرلمان . وقد حدث هذا على وجه الخصوص في نوفمبر ١٩٢٥ بعد بضعة أشهر من حل ثاني مجلس النواب ، فبعد أن احتل البوليس مبنى البرلمان وحاصر أسواره ، تجمع رجال البرلمان في أحد الفنادق الكبرى بالقاهرة (١٠) وهناك دعا سعد باشا زغلول مستمعيه في خطبة قصيرة إلى التضحية « من أجل الوطن » وناشدهم ألا يتركوا الدستور بين أيدي المستبدن (١١) ثم ردد النواب في هذا المد الحماسي وفي صوت واحد وأيديهم مرفوعة - القسم الذي ألقاه زعيمهم بنفسه : « أقسم بالله أن أضحي بنفسي ، وأضحى بحياتي ، وأضحى بتالي في هذا السبيل (١٢) وهكذا أصبح لمصر هي الأخرى قسم خاص بها يشبه قسم ملعب التنس المشهور \* .

وكثيرة هي المشاهد التاريخية من هذا النوع (١٣) حيث ظلت تستخدم نفس الجمل ونفس الكلمات بانتظام حتى أخذت شيئاً فشيئاً تفقد قيمتها ومعناها ، فلم يعدل الوفد قط عن المظاهرات الخطائية المسرحية التي كان يستوحياها من الأيام الكبرى للثورة الفرنسية - وقد أدت هذه المظاهرات الخطائية إلى وضعه في صف المعارضة متوجاً بهالة الشهيد السياسي ، ومع ذلك فسرعان ما لجأ الوفد بدوره - رغبة منه في الاحتفاظ بالسلطة أو الوصول إليها - إلى مناهج للعمل أكثر فاعلية . وقد ظهر هذا

---

(٥) هو القسم الذي رددته نواب الشعب في صالة ملعب التنس في ٢٠ يولية سنة ١٧٨٩  
ألا يتأذروا مكانهم قبل أن يمنحو فرنسا دستوراً « المترجم »

الاتجاه الجديد لأول مرة سنة ١٩٢٦ عندما دعا مجلس النواب حكومة عدلى يكن باشا لأن تقدم له مشروع قانون يهدف الى معاقبة الوزراء الذين قد يحكمون فى المستقبل بموجب مراسيم فى غيبة البرلمان . وفى عام ١٩٣٠ عبر مصطفى النحاس من جديد عن هذا الاتجاه وكان حينئذ رئيساً للوزراء ؛ إذ اقترح أن يعلن أن أى شخص يدان بالمساس بالنظام البرلمانى أو يخرق بعض مواد الدستور يكون عرضة لعقوبات قاسية يمكن أن تصل الى حد الأشغال الشاقة المؤبدة . واصطدم هذا المشروع بمعارضة الملك الرسمية وحين عجز رئيس الوزراء عن التغلب على هذه المعارضة عند طلب التصويت على المشروع فضل الاستقالة من منصبه .

### الوفد والأمة

لم يبق العمل الذى يبذله الوفد قاصراً على النشاط داخل البرلمان ، فقد ظلت جماهير الشعب لسنوات طويلة - وبفضل الوطنية المتقدمة التى كانت تحركها - معلقة لقضية الوفد فابتداء من عام ١٩٢٤ كانت المظاهرات الشعبية الصاخبة تصاحب تلك التصريحات الحماسية المنمقة التى كان يطلقها رعاياه وكأنها خلفية موسيقية .

ولم يتردد زعيم الوفد - حتى يحتفظ بهذه الحماسة التى تبتدئها الجماهير لحزبه - فى أن يذرع ريف مصر فى الصعيد وفى الدلتا حيث كان يلقي بالغ الترحيب وأحرار الحنافات ، وكان هو على وجه التقريب الوحيد - من بين كافة زعماء مصر - القادر على القيام بمثل هذه الجولات الدعائية .

ومع ذلك فإن الوفد لم يكف بتأييد الطبقات الريفية له . فقد بذل مجهودات تفوق ذلك بكثير لكسب الأوساط الحضرية حيث حاول الارتباط على وجه الخصوص بالناصر الشاب فى الأمة : تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات .

ذلك أن الدور الذى لعبه الشباب فى حياة مصر السياسية لا ينبغي إهماله . فقد كان فى الحقيقة دوراً بالغ الأهمية خاصة فى أوقات الأزمات



ولقد ظلت جامعة فؤاد بالجيزة (جامعة القاهرة الآن) منذ نشأتها -  
بطلابها البالغ عددهم خمسة آلاف طالب - هي المحفة الكبرى للاضطرابات  
وكثيرة هي المظاهرات التي نظمت داخلها .

وكانت كل هذه المظاهرات تشابه ، فالطلبة يتدفقون إلى شوارع القاهرة  
الرئيسية عن طريق أحد الكبارى التي تربط الجيزة بوسط المدينة ، وسرعان  
ما كانت تتضخم صفوفهم بتلاميذ المدارس الحكومية والمتعطلين وأبناء  
الطبقات البسيطة - ويأخذ الجميع فى تحطيم زجاج النوافذ ويوققون  
مركبات الترام ويهاجمونها بينما تساقط على الأرصفة الأشجار وأعمدة  
الفوانيس التي اقتزعت بحيث لا يستطيع البوليس فى غالب الأحيان -  
برغم تسلحه بالعصى الغليظة والدروع التي تميد إلى الأذهان ذكرى عهد  
مضت - أن يحصر نطاق العنف إلا بالجوء إلى استخدام الأسلحة النارية .

إن حركة هياج الشارع هذه هي التي تميز كل مناسبات الوفد حين كان  
في المعارضة ، كما أنها منذ عام ١٩٢٤ تمنحى للحياة السياسية المصرية ملحها  
الخاص بها ، وقد ازدادت هذه الحركات فى عهد إسماعيل صدقي باشا ،  
وكان على هذا المحاكم المنيد الصلب أن يستخدم كل مراسه كي يحكم قبضته  
على مصر طيلة سنوات ثلاث ولمكي يحافظ بالوسائل البوليسية وبالاجور  
إلى الجيش على الهدوء فى القاهرة . وكان الحصار وكانت الاعتقالات الجماعية  
هي القدية التي تدفعها القاهرة ثمن هذه الاضطرابات الدامية فى معظم  
الأحيان ، بل لقد بدأ القلق يساور الوفد نفسه وهو يشهد ذلك الانساع  
الذى بدأت تنخذه أعمال العنف التي شجعها هو ذاته فى البداية . عندئذ  
فكر الوفد فى تنظيم القوى الشعبية بدافع الخوف من أن يراها تتعد  
عنه سواء باغذاها جانب خصومه أو يرفضها الانسياق إلى اللعشوائية التي  
تقرضها اللحظة . وهكذا برزت إلى الوجود عام ١٩٣٥ رابطة الشباب

الوفدى برئاسة زهير صبرى المحامى وهى التى كانت السبب فى ظهور تنظيم « القمصان الزرقاء » فيما بعد .

### الوفد وبريطانيا العظمى

توقيع المعاهدة الإنجليزية المصرية فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

كان الوفد ، بالرغم من نفوذه الجماهيرى الواسع الذى لم ينجح خصومه مطلقا فى الانتقاص منه بشكل جاد ، حكيا لحد ممكنه من استخلاص بعض الدروس من الفترات الطويلة التى قضاه فى صفوف المعارضة ، وإذا كان الوفد طيلة السنوات العشر التى أنقضت منذ بدء العمل بالدستور لم يتخل لحظة واحدة عن تشدده تجاه القصر للملكى ، وإذا كان قد فضل استقالة بعض أعضائه بل لقد أرغهم على ذلك أحيانا حتى لا يرضخ لمطالب السراى ، فإنه — على العكس من ذلك — سرعان ما تبنى تجاه بريطانيا العظمى موقفا أخذ يزداد اعتدالا بمرور الأيام . ولأنه لمن الصعب أن نتبع بالتفصيل نشأة وتطور هذا الاتجاه الجديد الذى يمكن أن نعر على دلائله الأولى منذ بداية تكوين الحزب الشعبى الكبير . ومع ذلك فيمكن أن نحاول استخلاص أسبابه وذكر بعض شواهد التى قطعت أشواطا كثيرة انتهت بتوقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

لقد كان الوفد — باعتبارة بطل كل التطلعات الوطنية لمصر والمدافع عنها — هو عدو بريطانيا العظمى الصريح ، فتورة ١٩١٩ من صغره ، كما أن زعماء الذين ظلوا على تشددهم فترة طويلة قد أنكروا كل قيمة لتصريح ١٩٢٢ وظلوا مخلصين لمطلبهم الاصلى : الجلاء واستقلال وادى النيل من الإسكندرية إلى الخرطوم . ومع ذلك فقد قبل سعد زغلول مبدأ المفاوضات الامر الذى رفضه بعض الوطنيين المتطرفين . لكن فشل المفاوضات

الأولى التى أجراها بنفسه فى لندن عام ١٩٢٤ والإنذار البريطانى الذى أعقب اغتيال السردار قد سمح له بأن يدرك مدى اتساع الخلافات بين وجهات النظر المعروضة ومدى تعنت الخصم الإنجليزى وظن الوفد — بسذاجة — أن بإمكانه أن يستخدم ضد بريطانيا العظمى نفس الأساليب التى يستخدمها ضد السراى، فحرك غالبية الشعب فى مظاهرات جماهيرية فى محاولة لتأليب الرأى العام صدها .

وعقب أزمة ١٩٢٤ وجه مجلسا البرلمان كل من جانبيه بعد أن جددا نفيهما بسعد زغلول ، « إلى كل برلمانات العالم » احتجاجا طائفا ضد « الإعتداءات البريطانية » كما وجهها نداء إلى عصبة الأمم وطالباها بالتدخل لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بدىلا (١٤) . لكن هذه الاحتجاجات التى قذف بها مجلس البرلمان المصرى « فى وجه العالم » وهما على ثقة تامة « بالضمير العالمى » لم يكن لها سوى صدى ضئيل . ثم تلتها احتجاجات أخرى كثيرة قلما كانت أسعد حظا من سابقتها . ولم تكلف عصبة الأمم نفسها عناء الرد — كما أن مصر فضلا عن ذلك لم تكن عضوا بها بل إنها حتى فى حالة عضويتها لم يكن باستطاعتها أن تقبل إلى المنظمة الدولية مشاكالها ومتاعبها مع انجلترا حول نقاط التحفظ الأربع — إذ الخلاف بين الدولتين ذو طبيعة « داخلية » بسبب العلاقات القائمة بينهما (١٥) وهكذا قدم الوفد بنفسه البرهان الأليم على عزله وضعفه أمام عدو قادر — إذا ما أراد أن يلقى به الهزيمة ويبعده عن السلطة — على أن يلجأ إلى القوة وأن يدعم حكومات لا سند لها كانت السراى تستدعيها لحكم البلاد .

ولمكى يضحف الوفد تشدد بريطانيا العظمى الذى لم يكن يدانيه سوى تشدد الوفد ذاته ، لجأ إلى وسيلة لم تموزه المهارة فى استخدامها — إذ أخذ يباهى بشعبيته الواسعة التى تجعل منه الحزب الوحيد القادر على

الحصول على موافقة الأمة على بنود معاهدة تقيم العلاقات بين القاهرة ولندن على أسس جديدة ، وتلك هي القضية الثابتة التي بدأ الوفد يوليها الأهمية الأولى منذ نوفمبر ١٩٢٦ . وفي هذه الفترة وعقب كل أزمة من الأزمات التي كانت تؤدي إلى إغفال النظام البرلماني ، كان النواب والشيوخ الوفديون يعلنون في تصريحاتهم وبياناتهم أن الاتفاقيات الدبلوماسية التي تبرمها أية حكومة غير دستورية لا يمكن أن تلزم الأمة المصرية (١٦) بل لقد أصبح البرلمان البريطاني نفسه ملابذا توجه إليه شكاياتهم (١٧) كما أصبحت لندن منذ عام ١٩٢٨ مركز نشاط للدعاية الوفدية . ولم يفت السكرتير العام لحزب الوفد - وهو المحامي القبطي مكرم عبيد باشا - أن يؤكد هناك خلال رحلته أن الوطنية المصرية « ليست معادية سواء للانجليز أو للأجانب » وأن سياسة القمع التي تمارسها حكومة القاهرة سوف « تزيد من صعوبة حل المسألة المصرية » (١٨) . بل لقد تأسست في العاصمة البريطانية عام ١٩٢٩ جريدة ناطقة بالإنجليزية كان الهدف منها أن تؤكد للرأى العام في بريطانيا العظمى « عدم شرعية » الوزارة التي يرأسها محمد محمود باشا وتمسك مصر بدستور ١٩٢٣ (١٩) :

ولا بد لمثل هذا التاكيد أن يكون خطرا على حزب يستمد نفوذه من معاداته للاحتلال الأجنبي . لكن الوفد في البداية لم يكن يرى فيه إلا وسيلة للعودة إلى السلطة عن طريق إقناع بريطانيا العظمى بعدم اعتراض طريقه . ومع ذلك فإن هذا التاكيد قد حمل في بعض الأحيان على أن يذهب إلى بريطانيا العظمى ليتنص منها أن تعترف له بالصاية على الأمة وهو ما رفضه الملك فؤاد بعناد أن يعترف له به . ثم قاده هذا التاكيد - دون أن يشعر - إلى أن يخفف بعض الشيء من تشدهد وأصبحت معارضته للإمبريالية البريطانية أقل صلابة . وأدرك أن الوطنية المصرية - مهما كانت حماسها الجارفة أو حتى عنفها - لن تستطيع بمفردها أن تقهر

الإرادة الجارفة لحكومات لندن ، سواء أكانت حكومات محافظة أو عمالية . إن هذه الحقيقة التي كشفتها له تجربة مؤلمة قد دفعته لأن يتقبل حلولاً وسطى سبق له أن رفضها رغم ما تضمنته حين رفضها من قدرة على إنقاذ المظاهر ومدارة الحساسيات.

ويبدو أن الرأي العام المصرى الذى أولى نقته المطلقة ولوفد الأمة « لم يتنبه لهذا المنزلق الذى كان الوفد يتردى فيه . ومع ذلك فقد كان هذا المنزلق واضحاً ، وقد ظهر لأول مرة أثناء مفاوضات ١٩٣٠ التى دارت بين النحاس باشا والوزير الإنجليزى هندرسون ، فقد قبل الوفد أن يكون أساس هذه المفاوضات تصريح فبراير ١٩٢٢ الذى سبق له أن كرر رسمياً عدة مرات عدم اعترافه به (٢٠) . إن هذه المفاوضات بما فيها من تناقض مع تلك المفاوضات التى أجراها سعد زغلول عام ١٩٢٤ تشكل مرحلة مهمة فى تاريخ العلاقات الإنجليزية المصرية فالروح الجديدة التى سيطرت عليها - والتى تعود إلى الجانب المصرى أكثر مما تعود إلى جانب الإنجليز - تستحق أن تدرس بعناية ، فثمة بون شاسع فى الواقع بين الاستقلال « الحقيقى » الذى كان يطمح إليه الوفد بمحاسن مناجيح خلال معاركه الوطنية الأولى وبين البنود المصرية التى أقرها مصطفى النحاس باشا سنة ١٩٣٠ . ذلك أن هذه البنود فى مجموعها لا تختلف فى كثير عن بنود مشروع ثروت - تشمبرلين الذى رفضه الوفد فى حينه بالإجماع . كما أن المكاسب التى وفرتها تلك البنود لمصر - بمقارنتها بمشروع ثروت - تشمبرلين - لا يمكن أن توفر تفسيراً مقنعاً لذلك التحول الذى طرأ على موقف الوفد .

حقيقة لقد أعلن انتهاء « الاحتلال العسكرى » لمصر ، وحقيقة أيضاً أن الطرفين المتعاقدين كانا فى هذه المرة يتماثلان على أساس التندية والمساواة ، وهو ما افتقدته المفاوضات الأولى . إلا أن التراجع البريطانى

لم يعد أن يكون ظاهريا . فالاحتلال الذى لم يكن يستند إلى أساس قد اكتسب لنفسه أخيرا الكثير من الشرعية ، مسترة في الواقع تحت مظلة التحالف والصداقة (٢١) . أما الالتزامات المتبادلة بين الحليين فينبغى الاعتراف هنا أيضا بأن فرصتها في أن تحقق مصلحة مصر كانت ضئيلة : وفي مقابل ذلك فإن مبدأ التحالف أصبح مبدأ يأخذ به الوفد . وفى هذا مجال بالغ الأهمية لبريطانيا العظمى — لكنه نجاح من شأنه أن يحد ما كان لها من امتيازات إلى حد كبير .

إن هذا التطور في موقف الوفد بالغ الدلالة ، حقيقة لقد ظل الجلاء التام عن الأراضي المصرية شغله الشاغل : إلا أنه على الأقل ، ولكي يصل لتحقيق هذه الغاية ، قد قبل بفكرة الاستقلال « على مراحل » التي روج لها الأحرار الدستوريون منذ عام ١٩٢٥ .

ورغم ذلك فقد اعترت لندن تنازلات الوفد غير كافية . وفشل مشروع سنة ١٩٣٠ بسبب المسألة السودانية — وبعد قليل رحبت بريطانيا العظمى بالسقوط المماجيء للوزارة الوفدية وأولت معاونتها الفعالة في الواقع لحكومة إسماعيل صدقي الاستبدادية واستقبلتها بترحيب شديد الحرارة بحيث لم تحاول أن تحق رغبتها في إلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ . ثم جاهدت بعد استقالة صدقي باشا حتى تحول دون تدهور العهد الذى كانت من وراء قيامه حتى لا يتحول — كما حدث بالنسبة إلى عهد زيور باشا سنة ١٩٢٥ — إلى ديكتاتورية صريحة للقصر بل لملها فكرت بعض الوقت في دستور جديد يسمح بقسط وافر من الاستقرار الداخلى وبالتالى يصبح في حيز الامكان إقامة علاقات أوثق بين البلدين . وإذا كانت لندن قد عدلت عن هذه الفكرة بعد أن ساندت حكومة توفيق نسيم باشا لفترة تربو على عام كامل ، فإن ذلك لا يرجع إلى ضغط المظاهرات الشعبية التي كان ينظمها الوفد وحلفاؤه في ذلك الوقت

- بقدر ما كان يرجع إلى أن بريطانيا قد اقترنت أخيراً بأن المعاهدة التي طالما تمنيتها أصبحت قاب قوسين أو أدنى - كما اقترنت كذلك بأن الوفد بعد ذلك الدرس الذي تلقاه في الماضي القريب سوف يبادر - إزاء خشية الخطر الإيطالي - بتقديم تنازلات حول المسألة المصرية (٢٢)

وتحققت هذه الآمال البريطانية . فقد وقعت المعاهدة المنشودة في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ على يد وفد مصرى يرأسه مصطفى النحاس باشا نفسه (٢٣) وبرغم ذلك فلم يكن ثمة ما تشتم منه هبوط شعبية الوفد ، بل وليس من المؤكد أن يكون الرأى العام المصرى قد تفهم مدى وخطورة الفعل الدبلوماسى الذى تم التفاوض بشأنه ، والذى جعل من مصر دولة تدور في فلك بريطانيا العظمى ويرتبط معها بتحالف لا يتضمن أية ترتيبات لتحديد مدته . وعلى العكس من ذلك - فقد قوبل إلغاء نظام الامتيازات الذى حصلت عليه مصر في مؤتمر مونتريه Montreux (١٢ أبريل - ٨ مايو ١٩٣٧) وقبول مصر في عصبة الأمم ( ٢٦ مايو ١٩٣٧ ) بحماسة وزادت مكانة مصطفى النحاس باشا وظن الوفد عندئذ أنه سينفرد بحكم مصر طوال السنوات المقبلة . ولكن هذا التوقع كان يتضمن تناسى كل من تقلب مواقف الجماهير الشرقية وشخصية الملك فاروق الذى سرعان ما أثبت أنه يشكل خصما للوفد أصعب مراساً من والده الملك فؤاد

### تولى الملك فاروق العرش

#### وأقول نجم الوفد

حين توفي الملك فؤاد في ٢٨ إبريل سنة ١٩٣٦ كان ابنه الأمير فاروق في لندن حيث كان يواصل دراسته ، وقد نودى به ملكاً في نفس اليوم

ولما يكبد يتجاوز عامه السادس عشر ( فقد ولد في ١١ فبراير ١٩٢٠ ) .  
ولذلك كان من الضروري إنشاء مجلس للوصاية . وفي يوم ٨ مايو عين  
البرلمان أعضاء هذا المجلس ( ٢٤ ) -

وقد خلف الملك فاروق ملكا لم يستطع قط أن يحوز محبة شعبه ومن  
ثم فإنه سرعان ما أحرز شعبية حقيقية واسعة النطاق ليس مصدرها هذا  
السبب وحده ، فقد كسب الملك عطف كل المصريين بسبب شبابه الفاضل  
وبساطته الحقيقية والجاذبية التي تشع من شخصيته ودماثة خلقه وقد  
تضاعفت إنعاماته ، وبعد أن كانت مقصورة في البداية على الجامعة الأزهرية  
والطلاب المحتاجين ، فإنها لم تلبث أن اتسعت لتشمل كل مؤسسات البر  
في القاهرة .

وزولا على نصيحة مريه الشيخ محمد مصطفى المراغي - شيخ الجامع  
الأزهر - فإن الملك الشاب ما لبث أن كشف لرعاياه عن زورعه الديني . كما أن  
زياراته المنتظمة لمساجد القاهرة التي كان يزور أحدها مرة كل جمعة ، حيث  
كان يختلط ببجاءير المصلين الفقراء مستكلا بذلك مظاهر تدينه وورعه  
قد جعلته جديرا بلقب « الملك الصالح » .

ولقد تسلم الملك زمام سلطانه الدستورية في يوليوس ١٩٣٧ عاظا  
بهنافات الشعب بأسره . ثم بعد ذلك بشهر جاء إعلان خطبته لإحدى  
فنيات البورجوازية المصرية كي يعلى من مكانته .

كان الوفد يرقب ، والهواجس تنتابه ، تزايد حماسة الشعب للملك .  
ومع هذا فإن ذلك لم يزد - أي الوفد - إلا إصرارا على استغلال صفر  
سن الملك لوضعه تحت وصايته . ولكن رغم محاولات الوفد جر الصراع  
إلى مجال الدستور - كما كان يفعل زمن الملك فؤاد - فإن أحدا في مصر



لم تنطل عليه الحفدة . ومنذ الآن ، تضاعف السراع القائم بين الوفد والسرائى بسبب وجود ملك ينافس الوفد نفوذه ، مع فاروق هلم هو أن مصر كلها كانت تتخذ جانب ملكها فى هذه المرة .

وسرعان ما عادت تتجمع حول العرش أحزاب الأقلية التى لحقت بها الهزيمة فى انتخابات مايو ١٩٣٦ . وعادت المعارك القديمة التى كان قد خنقها قيام « الجبهة الوطنية » لتتسع وتبلغ المدى الذى وصلته فى الماضى ، ومن جديد عادت توجه للوفد نفس الاتهامات ، وعيب عليه استبداده وتسارعه ، ووجه اللوم علنا إلى رئيس الحكومة الاستبدادية وحكمه المطلق — وكشف الكثيرون عن طموحه إلى الحكم الديكتاتورى كما أن تنظيم حركات الشباب الوفدى فى منظمة شبه عسكرية قد أكد حقيقة هذه الانتقادات .

ولم يستطع الوفد — فى مواجهة الأزمة التى كانت تتجمع — أن يحصل على تأييد الجامعة الأزهرية التى كان لشيخها نفوذ حقيقى على فكر الملك . بل ، وعلى العكس من ذلك ، فقد استنارت الحكومة مشاعر الجامعة العريقة ، ثم جلبت على نفسها العداء المكشوف من جانب هذه الجامعة بسبب بعض المشروعات التى كانت الحكومة تعدها ، فما أن انتشر الهمس بأن الحكومة تستعد لأن تنقل إلى المحاكم الوطنية اختصاص نظر قضايا الأحوال الشخصية التى كانت حتى ذلك الوقت تعرض على المحاكم الشرعية حتى وجه الشيخ المراغى تحذيرا مدويا إلى رئيس الوزراء يناشده الدخول عن توجيه لطمة جديدة إلى الشريعة (٢٥) أكثر خطورة من سابقتها . وفى نفس الوقت فإن موافقة وزير المعارف العمومية على السماح للطلاب غير المسلمين بعدم حضور دروس القرآن ، كانت سببا فى تقديم استجواب فى هذا الشأن إلى البرلمان (٢٦) وأخيرا فقد قوبل إنشاء منصب مفتى الديار — وهو منصب يقع مباشرة لوزارة الداخلية —

استقبالا بالغ السوء في الأوساط الأزهرية . كما كان تمييز الشيخ محمد أبو زيد في هذا المنصب ، وهو الذي سبق له أن ألف تفسيراً للقرآن أدين منذ صدوره في عام ١٩٣٩ ، موضوعاً لانتقادات مرة (٢٧) وكانت هذه الاجراءات التي قبلت بهجوم عنيف من جانب علماء الأزهر هي السبب الرئيسي لعدة اشتباكات ومشاجرات قامت بين طلاب الجامعة الأزهرية وطلاب الجامعة المصرية ، زاد من اشتعالها ذلك الصراع الخفي الذي ظل قائماً بين القمصان الخضراء التي كان يقودها المحامي أحمد حسين ووالقمصان الزرقاء ، التابعة للوفد . وكان أتباع أحمد حسين يتخفون موقف الدفاع عن الاسلام إزاء ما يتهدده من أخطار وينسبون إلى الآخرين أفكاراً ومشاعر للحادية حملتهم يظهرون بمظهر الخطرين على البلاد . وجرت بين هذين التنظيمين صدامات وحشية واستطاع خصوم الوفد بمهارة أن يسغلوا هذه الاضطرابات التي قسمت تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات إلى جماعتين متنافرتين . كما أن إسناده وزارتي المالية والخارجية إلى مكرم عبيد باشا وواصف بطرس غالي باشا - وكلاهما قبطي - قد أعطى لهؤلاء الخصوم الفرصة للتنديد « بقبطية » الحكومة ، ولم يكن هذا الاتهام جديداً . ف منذ عام ١٩٢٩ والاحرار الدستوريون يصفون الوفد بأنه حزب يمثل الاقليات المنعصين ويسعى إلى تأكيد تفوقهم وسيطرتهم على المسلمين (٢٨) . وهكذا استيقظت الاحقاد القديمة بين عنصرى الأمة اللذين كان التحامهما حتى ذلك الوقت أبعد من أن يكون تاماً .

وكان الموقف الذي تبنته الحكومة منذ تولى الملك فاروق يفسر باستمرار على أنه دليل جديد على سياستها الحقيقية . وقد أبدى كل من الشيخ المراعى والأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية رغبتها في إضفاء طابع ديني على حقبة التنوير ، لكن رئيس الوزراء اعترض على ذلك - إذ رأى في احتفال من هذا النوع بدعة خطيرة تتعارض وروح السنة (٢٩) . وكان على الملك

أن يكفى بأداء القسم على إحترام الدستور في يوليه أمام الهيئة البرلمانية مجتمعه ثم أن ينتجه - حسب البرنامج الذي أعدته الحكومة في اليوم التالي - وكان يوم الجمعة للوقوف على قبر والده في مسجد الرفاعي حيث حضر صلاة الجمعة . تلك كانت الحفلة الدينية الوحيدة التي صاحبت توليه العرش أما علماء الجامعة الأزهرية الذين كانوا يحملون بأن يحملوا من مصر مركزاً للعالم الإسلامي ، فقد امتلأت نفوسهم موجدة .

كان هذا الاحتكاك الأول هو بداية أزمة كان لابد لها أن تؤدي بعد ستة أشهر بالكاد إلى عزل الوزارة . ولم يكن الوفد مستعداً لمواجهة مثل هذه الأزمة ، فقد سبق أن تفجرت داخل مجلس الوزراء الخلافات بين وزير المالية مكرم عبيد باشا وبين وزير المواصلات محمود فهمي النقراشي باشا الذي كان قد تحول عن طريق المصاهرة إلى أحد أفراد أسرة صفية زغلول أرملة الزعيم الوطني الكبير التي اعتبرت منذ وفاة زوجها « أما المصريين » وفي أغسطس انتحاز رئيس مجلس الوزراء إلى جانب وزير المالية وأخرج النقراشي باشا من الحكومة مع ثلاثة من مساعديه وبذلك انتحاز محمود فهمي النقراشي باشا إلى جانب المعارضة وجرواره أحمد ماهر باشا (٣٠) رئيس مجلس النواب . كان هذا الانشقاق بالغ الأهمية وقد أدى - كما أدت كل الانشقاقات السابقة التي حدثت في تاريخ الوفد إلى نشأة حزب سياسي جديد اتخذ لنفسه اسم « الهيئة السعدية » تمييزاً لنفسه عن الحزب السعدي الذي أنشأه حمد باشا الباسل عام ١٩٣٠ . وقد أدى هذا الانشقاق إلى تعطيل وحدة الوفد كما شجع السراي على أن تقاوم بمزيد من الفاعلية سياسة التخويف التي كان يتبعها إزاء هاريس الوزراء . وفي أكتوبر ١٩٣٧ عهد الملك إلى علي ماهر باشا برئاسة الديوان الملكي غير عاين . برأى مصطفى النحاس باشا وأخيراً أصدر الملك في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - وهو واثق من شعبيته - قراره الخاص بإقالة

الحكومة وحل مجلس النواب ، وكلفت الحكومة الجديدة التي شكلها محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بإجراء انتخابات جديدة . واجريت هذه الانتخابات في مارس من العام التالي وكانت هزيمة للوفد فيها ساحقة ، فقد سقط مرشحوه الأقوياء أمثال مكرم عبيد باشا سكرتير الحزب ومحمود بسيوني بك رئيس مجلس الشيوخ وزكي العرابي باشا والهلالي بك وعثمان محرم باشا . أما مصطفى النحاس باشا فقد فشل في دائرته ( سمندود ) في الحصول على عسدد الأصوات اللازمة لنجاحه .

وهكذا كانت ستة أشهر من حكم الملك فاروق كافية لإلحاق الهزيمة بنصم لم يستطع والده طيلة حكمه أن يقهره .

هوامش :

( ١ ) كتاب أحمد ريوور باشا إلى الملك فؤاد بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٢٤ - قارن السيد صبرى ، المرجع السابق . ص ٣٠٧ .

( ٢ ) كتاب من محمد محمود باشا إلى الملك فؤاد بتاريخ ١٨ بولية ١٩٢٨ - قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

( ٣ ) قارن : Oriente moderno ، سنة ١٩٢٥ ، ص ٢٤ وما بعدها

( ٤ ) قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ وما بعدها .

( ٥ ) قارن : Oriente moderno سنة ١٩٢٥ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

( ٦ ) قارن :

Emile SELIM AMAD, La question d'Egypte (1861-1938), Paris Editions internationales ,1938, p. 342.

(٧) نفس المصدر ، ص ١٠٣ - ١٠٤

(٨) قارن على وجه الخصوص *Oriente moderno* سنة ١٩٢٦ ،  
ص ١٥٧ .

(٩) قارن على وجه الخصوص ، نفس المصدر ، سنة ١٩٣٠ ،  
ص ٣٩٠ .

(١٠) فندق كوتنتنال سافوى .

(١١) قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ .

(١٢) نفس المصدر ، ص ٣٤٢ .

(١٣) فى ٢٨ يولييه ١٩٢٨ اجتمع مائة نائب فى « أحد المنازل الخاصة » بالقاهرة وجددوا القسم على احترام الدستور بكافة الوسائل التى لديهم وحتى آخر نفس فى حياتهم . كما أصدروا بالإجماع آراء تقول بأن حكومة محمد محمود حكومة خارجة على القانون وبأن من المحتم استقالنها وبأن ماقد تعقده من اتفاقات أو تتخذه من إجراءات ستعتبر فى حكم العدم ولن تكون ملزمة للأمة . ( انظر *Oriente moderno* ) .

وبعد ذلك بعامين وفى ٢٣ يونيه ١٩٣٠ هرع النواب بقيادة مصطفى النحاس باشا إلى مبنى البرلمان الذى كانت أسواره فى حراسة رجال البوليس ، وافتحموا الأبواب المغلقة بأمر الحكومة عنوة مستخدمين الفئوس ، وفى الوقت الذى أذيع فيه مرسوم بتعطيل مجلس البرلمان دوت الصيحات : « خائن ، خائن » ثم أقسم النواب وسط هذه الفوضى على أن يظلوا مخلصين لقسمهم السابق بالدفاع عن الدستور ( انظر *Oriente moderno* ، ١٩٣٠ ص ٣٢٣ ) .

(١٤) نشر نص هذه الاحتجاجات في مجلة Oriente moderno سنة ١٩٢٤ ص ٧٢١ - ٧٢٢. وأنظر أيضاً :

De VISSHER Le conflit anglo-egyptien, Revue de Droit international et de Legislation Comparee, 3e serie, t V, 1924

(١٥)

Andre GROS, Le statut international actuel de l' Egypte

(١٦) أكد الشيوخ والنواب الوفديون في كتاب دورى موجه إلى كل أعضاء الهيئة البرلمانية أن كل اتفاق وقع أو في سبيله للتوقيع على يد الحكومة الحالية (حكومة زيور باشا) أو بواسطة أية حكومة أخرى غير دستورية لن يكون على الإطلاق ملزماً للأمة المصرية (السيد صبرى المرجع السابق . ص ٣٤٤) وبعد ذلك بعامين، في يولييه ١٩٢٨، أعلن هؤلاء أن أى اتفاق سياسى أو تحارى أو مالى يتم على يد الحكومة مع الهيئات الأجنبية أو مع أى شخص، وبالأذات الاتفاقيات التى يحتمل إبرامها حسب الفصل الرابع من الدستور، تعتبر كأن لم تكن ولن تلتزم بها الأمة. قارن :

Oriento moderno ١٩٢٨، ص ٣٦٧.

(١٧) في يونيو ١٩٢٩ وجهت مجموعة من حوالى ١٨٠ شيخاً ونائباً من المعارضة إلى برلمان لندن « أعظم برلمانات العالم » تحيتهم وتمنياتهم وعبروا له عن مشاعر « أقدم دولة متحضرة في العالم » نحو « أقدم دولة نياية » في العالم. وشكوا من « تحالف الإستعمار مع الرجعية » الذى يؤخر « قيام علاقات ودية ومثمرة »، وهو الهدف الذى تسمى الأمان إلى بلوغه ».

جريدة الديلى هيرالد Daily Herald ٢٦ يونيه ١٩٢٩ ، أنظر .

كذلك ، Oriente moderno ، ١٩٢٩ ، ص ٢٣٤ .

( ١٨ ) تصريح فى ١١ اكتوبر ١٩٢٨ أدلى به إلى الديلى هيرالد .

قارن Oriente moderno ١٩٢٨ ، ص ٤٨٣ — ٤٨٤ .

( ١٩ ) قارن Oriente moderno ١٩٢٩ ص ٢٣٢ .

( ٢٠ ) أنظر على وجه الخصوص التصريح الذى ألقاه فى مجلس النواب

سعد باشا زغلول فى ٢٧ يونيه ١٩٢٤ .

J.J.CHEVALLIER, Le traité d'alliance anglo-egyptien du 26 (٧١)  
août 1936, Revue generale de Droit international public,  
3e serie, t. p. 277.

( ٢٢ ) أثناء الفترة الممتدة من استقالة مصطفى النحاس فى يونيه

١٩٣٠ إلى عودته إلى الحكم عام ١٩٣٦ كان موقف الوفد — فضلا عن

ذلك — بالغ الدلالة لحد كبير ، فقد توقف هجومه على بريطانيا العظمى

كلية على وجه التقريب . وفى يوليه ١٩٣٠ وبمناسبة انعقاد المؤتمر البرلمانى

الدولى ، توجه إلى لندن عدد من الوفديين من بينهم سكرتير عام حزب

الوفد بمكرم عبيد باشا لإقناع حكومة العمال بالعدول عن سياسة الحيدة

المطلقة التى تتخذها ازاء الازمة المصرية الراهنة ( Daily Mail ١٤ يولية

١٩٣٠ ، كما نشرته Oriente moderno ١٩٣٠ ، ص ٣٢٧ ) . وقد عاب

خصوم الوفد عليه أنه ذهب يلتبس تأييد بريطانيا كي يعود إلى الحكم .

وقد كتبت جريدة السياسة بالذات فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٠ « طالما أراد

الوفد الانفراد بالسلطة وها هو لم يتردد جريا منه وراء كراسى الحكم

فى تلقى بريطانيا العظمى والتماس تأييد حكومة العمال البريطانية » .

لم يتمكن من تحقيق النص لعدم وجود العدد المشار إليه من جريدة السياسة في مجلداتها بدار الكتب .

( المترجم )

ومن جهة أخرى فقد ظل مصطفى النحاس يحاول جاهدا في خطبه وتصريحاته ومظاهراته أن يبين لبريطانيا أن حزبه هو وحده الذى يستطيع أن يجرى معاملاوات جديدة وشمرة ( انظر على وجه الخصوص الخطاب الذى ألقاه فى الإسكندرية فى ٢٤ سبتمبر ١٩٣٤ ) .

ويجدر بالذكر أيضا أن تعيين مستشارين بريطانيين فى وزارة التجارة لم يثر فى صحف الوفد إلا انتقادات عابرة . ولم يحدث أن قرر الوفد أن يشترط تدخل بريطانيا فى شئون البلاد إلا عام ١٩٣٥ حين بدأ من المحتمل أن تتولى الحكم فى بريطانيا حكومة محافظة لا يرحب أعضاؤها - كدأب المحافظين دوما - بعودة الوفد إلى الحكم .

( ٢٣ ) قارن ملحق رقم ( ٣ ) من هذا الكتاب .

( ٢٤ ) كان الملك فؤاد قد حدد فى وثيقة محررة من صورتين ومؤرخة فى ٢١ يونية ١٩٢٣ أسماء أعضاء مجلس الوصاية الثلاثة لكن رغبته لم تحترم . انظر حول هذا الموضوع : محمد سيف الله رشدى ، المرجع السابق ص ٢٦١ - ٣٦٧ .

( ٢٥ ) قارن ( Oiernte moderno ) ١٩٢٧ ص ١٥٨ - ١٦٠

( ٢٦ ) نفس المصدر ١٩٣٧ ، ص ٣٥٤ .

( ٢٧ ) نفس المصدر ١٩٢٧ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

( ٢٨ ) نفس المصدر ١٩٢٩ ص ٤٤١ .

( ٢٩ ) نفس المصدر ١٩٣٧ ص ٣٤٩ - ٤٠١ .

( ٣٠ ) نفس المصدر ١٩٣٧ ص ٤٦٣ - ٤٦٤ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٧٢ .



## الباب الثاني

مصر

والحرب العالمية الثانية

( ١٩٣٩ - ١٩٤٤ )



## الفصل الثالث

### حكومة القصر

( ١٩٣٩ - ١٩٤٢ )

لم يبق محمد محمود باشا في الحكم سوى فترة لاتكاد تتجاوز الثمانية أشهر — فقد استقال في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ بسبب مرض مزمن ، وانتزع الملك الفرمسة كي يعهد بالوزارة إلى علي ماهر باشا . وقبل السعديون الاشتراك في الحكومة الجديدة بخمسة أعضاء . بالإضافة إلى تسعة من المستقلين ينهارض ذلك الأحرار الدستوريون . وهكذا جرت محاولة جديدة لإقامة حكم فردي . وبعد ذلك بـ١٥ أيام غزا الجيش الألماني بولندا وفي ٢ سبتمبر أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب ضد ألمانيا . وهكذا فلم تكد توقع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٩ حتى كان من الضروري أن تخرج إلى حيز التنفيذ .

### مصر غير المحاربة

كان تطور الأزمة الدولية يلقي في مصر اهتماما كبيرا . وكان لكل من النظامين المحتلري والفاشستي معجبون في مصر بل إن رئيس وزراء سابق — هو إسماعيل صدقي باشا — قد امتدحهما علانية في مجلس النواب في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ (١) . وخلال الأشهر السابقة على اندلاع المعارك كانت دعايات الإذاعات الألمانية بالغة النشاط وحظيت حملاتها ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي بترحيب خاص في كل الأوساط بل

من جانب القادة أنفسهم . كما أن تهكمها على الديمقراطية كان له صدى كبير وبدأت تنتشر شيئا فشيئا فكرة مؤداها أن انتصار ألمانيا هو السبيل لتحرير الشرق من الوصاية الغربية .

وبرغم ذلك فقد ارتفعت اصوات تحذر دول الشرق الأدنى من الأهداف التوسعية والمطامع الإقليمية لألمانيا وإيطاليا . إلا أن هذه الأصوات ظلت معزولة . ولقد أمكن للدبلوماسية الفاشستية - بمهارة تامة - أن تحفف من مشاعر التوجس التي ولدتها حرب الحبشة ، لكن مشاعر الريبة والخوف التي خلقتها الأطماع الإيطالية عام ١٩٣٥ لم تكن - بلا شك - قد اختفت تماما . على أن القوى المتصارعة في ذلك الصدام الذي كان يتشكل ، كانت تبدو في نفس المستوى ، فكان الموقف منهما واحدا . كما أن انتصار الحلفاء لم يكن مؤكدا . أليس من الأفضل إذن أن نتجنب الانحياز بشكل واضح إلى المعسكر المعادى لقوى المحور ؟ تلك هي السياسة الحذرة التي احتذاها الملك فاروق ومستشاره على ماهر باشا وشجعهما على ذلك موقف الحياد الذي اتخذته إيطاليا في البداية . واكتفت الحكومة المصرية بتنفيذ الالتزامات المخصوص عليها في المادة ٧ من المعاهدة فأعلنت حالة الطوارئ وفرضت الرقابة على الصحف وسمح لبريطانيا العظمى باستخدام الموانئ ووسائل النقل والمواصلات ، ومن المحتمل أن تكون بريطانيا العظمى في هذه الآونة قد دعت مصر بحجة عدم كفاية هذه الإجراءات إلى دخول الحرب إلى جانبها . ومن المناسب هنا أن نؤكد على أهمية إعلان مصر للحرب ضد ألمانيا وماله من صدى وآثار على بقية البلدان العربية والإسلامية . ومع ذلك فليس ثمة وثيقة رسمية واحدة تسمح بالتأكد من أن مثل هذا الطلب قد قدم لمصر\* . وبرغم ذلك فلم يكن هناك في القاهرة أحدا يشك

(\*) تشير الوثائق البريطانية المودعة بدار المحفوظات بلندن إلى أن السفير البريطاني طالب كلا من الملك فاروق وعلى ماهر باشا بإعلان الحرب على ألمانيا . (المرجع)

فى حدوث ذلك ، وعلى الرغم من التكديزات التى نشرت فإن ذلك لم يزد  
الرأى العام إلا اعتقاداً راسخاً بحدوثة . وانتهزت ألمانيا وإيطاليا الفرصة  
واتهمت كل من برلين وروما حكومة لندن بأنها تريد أن تجر المصريين  
إلى صراع لا يهدد مصالحهم .

وفضلاً عن ذلك فإن مصر لم ترض بالقيام بهذا الدور ، فاكثفت  
بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا . أما بقية بنود المعاهدة ، فإن مصر  
لم تخلع عليها - عند دخولها فى محك التطبيق - ذلك التفسير الواسع الذى  
كانت لندن تمنى أن تخلعه على هذه البنود . وظهرت إلى حين العلن  
خلافات بين السلطات العسكرية فى كلا البلدين . وتضاعفت هذه الخلافات  
أثناء السنة الأولى من الحرب ولم تستطع بريطانيا العظمى أن تحسم هذه  
الخلافات كما كانت تهوى - وذلك بسبب وجود أناس يتوقدون وطنية  
على رأس الجيش وفى صفوف الوزراء .

وفى أغسطس ١٩٣٩ عين الفريق عزيز المصرى باشا رئيساً عاماً  
لأركان حرب الجيش المصرى ، وكان هذا الضابط الكبير الذى قلباً  
عرف المهزبة فى المعارك التى خاضها فى طرابلس فى صفوف الجيوش  
العربية التركية - يقدم طواعية وعن طيب خاطر الأدلة على وطنيته  
المتطرفة ولذا فقد استقبل تعيينه فى هذا المنصب بتحفظ شديد فى لندن  
وبعد ذلك بقليل ، وفى أول سبتمبر ، أنشئ جيش مرابط وضع تحت  
قيادة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام . وهذا الجيش الذى بلغ تعداده  
فيما يقال ٢٥ ألف رجل كان محط آمال رئيس الوزراء وموضع عنايته  
وقد عمل قائده مهمة على أن يبيت فى جنوده الحمية الوطنية التى تحركه هو نفسه  
منذ الوقت الذى كان يحارب فيه فى صف طرابلس العثمانية مثله فى ذلك  
مثل عزيز المصرى باشا - وكانت شخصيته تشغل السفارة البريطانية

مثلاً كذلك مثل شخصية وزير الدفاع صالح حرب باشا - الذى سيصبح فيما بعد رئيساً لجمعية الشبان المسلمين - التى سوف تعود للحديث عنها .

وفى القاهرة كانت الهمسات المعادية لقضية الحلفاء تسرى وتنقل من فم لآخر ، وسرى الظن بأن بريطانيا العظمى تتوى أن تعود لنفرض من جديد الإجراءات والقيود التى كانت قد فرضتها أثناء الحرب العالمية الأولى ، وسرى القول كذلك بأنها تريد أن تنشئ فرقة للعمل Labour Corps شبيهة بتلك الفرق التى كان مجرد طريقة جمع أفرادها قد خلف فى النفوس ذكريات مريرة . وتردد الادعاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت إرسال جيش من « المتطوعين » لحوض غمار الحرب على الجبهة الأوربية كما تردد فى ريف مصر بأن الدواب والمواشى سوف تصادروا بن مساحة الأراضى المزروعة قطناً مستحدد ، بل لقد قيل إن مديرى المديرية المصريين سوف يستبدل بهم ضباط إنجليز .

وحى لو حدث وكف الناس فى مصر عن اختلاق مثل هذه الأخبار ، فقد كانت أجهزة إذاعى برلين وبارى تعمل على انتشارها . وكانت هاتان المحطتان تستغلان بنجاح ملحوظ الانتصارات التى يحرزها الجيش الألمانى . وقد أدى استيلاء الألمان على وارسو واستسلام الجيش البولندى ( ٢٩ سبتمبر ١٩٣٩ ) إلى تزايد الإعجاب الشديد بقوة الرايخ العسكرية وهو الإعجاب الذى ضخمته تلك الكوارث التى سرعان ما حلت بقوات الحلفاء فى التروبيج وهولندا وبلجيكا ( أبريل - مايو ١٩٤٠ ) . ونادت الأوساط البرلمانية فى مصر بأن على مصر ليس فقط أن تراعى تربيئات المستقبل بالتزام الحياد بل إن عليها أن تحاول الإفادة من المصاعب التى تواجه بريطانيا العظمى لكل تحصل دون مزيد من الانتظار على تعديلات جوهرية لبنود معاهدة ١٩٣٦ ولاوضاع الأجانب فى مصر . وطالب

البعض برحيل البعثة البريطانية من البلاد أو بمساهمة مصر بقسط أو فر في إدارة السودان ، واقترح آخرون إنقاص فترة بقاء القوات البريطانية إلى عشر سنوات بدلا من عشرين - كانودى بإلغاء المحاكم المختلطة قبل الموعد المحدد لذلك . وهكذا نهضت الروح القومية تدعها الدعايات الألمانية والإيطالية وتشجما - - بدعاه - كل من الحكومة المصرية والسراى .

وانتاب السفارة البريطانية القلق فزاد تدخلها وضغطها على رئيس الوزراء على ماهر الذى اضطر للتخلى عن رئيس أركان الحرب ، ومنع الأخير - مرتين متعاقبتين - إجازة لمدة ستة أشهر ثم أحيل إلى الاستيداع فى ٧ أغسطس ١٩٤٠ (٢) وفى بداية نفس العام وجه السير مايلز لامبسون فى خطاب ألقاه فى حفل العشاء السنوى لجمعية كليسنة فكتوريا باسكندرية تحذيرا مليئا بالوعيد إلى « كل مثيرى الشغب » على حد سواء . ومن المفيد أن نذكر بعضا مما جاء فيه : « لسكن مسرحاء : إن بريطانيا العظمى ومصر مرتبطتان بفعل القدر - أريد أن أقول بفعل العناية الالهية - وهناك فى هذه الآونة الأخيرة بعض من الثرثارين سبى الطوية ممن يفسبون إلينا كل أنواع النوايا السيئة ، فهم يؤكدون أننا عازمون على التدخل المباشر فى الشؤون الداخلية . وكل هذا ليس سوى بلاهة ، فنحن مع كوننا حلفاء لمصر لإلأنه يهمننا أن قراها . تتمتع بسلامها الداخلى . بل لقد قيل أيضا إننا طلبنا مائة وخمسين ألفا من الجنود المصريين لإرسالهم للحرب على الجبهة الغربية ، وتلك أكذوبة أخرى . إننا عازمون على الالتزام بنصوص المعاهدة . إن العمل على انتشار مثل هذه الحمسات لبرهان على وجود أناس سبى الطوية يحاولون عن طريق أختلاق أمور يسهل ترويجها أن يذروا الشك وسوء التفاهم . وإلى مثيرى الشغب هؤلاء أوجه نصيحتى : أننا نحن البريطانيين

شعب يمتاز بالصبر ، ولكننا اليوم في حالة حرب وليس من هدف  
لمجهودنا القومي إلا أن نكسب الحرب ، ولذا فإن صبرنا اليوم تجاه  
أولئك الذين يهدفون إلى مقاومة هذا الهدف العظيم لا يمكن أن يظل  
بغير حدود» (١) .

وأمام الحزم البادى في هذا الخطاب ، اضطرت الحكومة المصرية  
إلى الموافقة على اتخاذ بعض إجراءات الأمن - فاصبح على الراغبين في  
مناداة مصر منذ بداية مايو أن يحصلوا على تأشيرة خروج . وتحولت  
المطارات المدنية إلى مطارات عسكرية . وخضع تعيين الفنيين الإيطاليين  
في المصالح المختلفة للفحص الدقيق وطلب إلى اريتستات الكباريهات -  
وكانت غالبية من المجرىات وكان يشاع أنهن يقعن بأعمال تجسس - أن  
يفادرن البلاد : وأصبح من سلطة المحكمة العسكرية الفصل فى بعض  
الجرائم الداخلة فى اختصاص المحاكم المختلطة الى كان يرأسها فى  
ذلك الوقت إيطالى ، وأخيرا فقد بدى فى دراسة مشروع بقانون يقضى  
بإعدام من يقوم بأعمال التجسس . لقد اتخذت - على مضض - كل  
هذه الإجراءات التى طالما ألحّت بريطانيا فى طلبها . ومع ذلك فقد ظلت  
العلاقات بين رئيس الوزراء - الذى تسنده السراى - وبين السلطات  
البريطانية متوترة ، وظلت الأزمة خفية ، ثم انفجرت فى يونيو ١٩٤٠  
حينما دخلت إيطاليا الحرب .

أكتفى على ماهر باشا - متبعاً نفس السياسة التى سبق له اتباعها  
تجاه ألمانيا - بأن يطرح للتصويت أمام البرلمان فى ١٢ يونية موضوع  
قطع العلاقات مع إيطاليا ، وقرر مجلس البرلمان - بالإضافة لذلك ،  
وبناء على اقتراح على ماهر - أن مصر سوف لا تشارك فى الحرب إلا  
إذا اتبعت إحدى الوسائل الآتية فى مهاجمتها : « إذا بادرت إيطاليا بغزو  
الأراضى المصرية ، إذا دمرت إيطاليا المدن المصرية عن طريق القصف



الجوى، إذا قامت إيطاليا بغارات جوية ضد أهداف عسكرية مصرية (١). ومرة أخرى أنارت حفيظة بريطانيا سياسة على ماهر باشا الخاصة بتجنيد مصر ويلات الحرب وأخذت عليه ما اشتهر عنه من انحياز إلى جانب قضية ألمانيا وإيطاليا، وكان تعاطفه مع المحور، الذى كانت تشاركه فيه كما قيل كل حاشية الملك - موضوعا لهمسات ملحة فى أوساط الحلفاء، ومن ثم فإن وضعه تحت الحراسة المشددة كان من شأنه أن يجعل من هذه الإشاعات شيئا حقيقيا. ولنا هنا بهد لإصدار حكم على مشاعر على ماهر باشا الشخصية، وإنما يكفيننا أن نشرح الأسباب الكامنة وراء السياسة التى اعتقد أن عليه أن يتبناها لصالح بلاده ذاتها.

وينبغى الاعتراف منذ البداية بأنه لم يكن لدى رئيس الوزراء الذى كان يرغب منذ اندلاع الحرب فى أوربا أن يظل بمنأى عن الصراع - أى سبب خاص وملح يغريه بالانضمام إلى صف الديمقراطيات، فلقد تهاوت فرنسا ووقعت فى ريتوند Retboudes اتفاقية هدنة بعد اجتياح أكثر من نصف أراضيها : وبعد انهيار الجيوش الفرنسية التى كانت تحتفظ بمكانة قوية منذ الحرب العالمية الأولى، ظهرت ألمانيا بمظهر الدولة التى يستحيل أن تقهر بنفس الدرجة التى بدت بها هزيمة الحلفاء أمرا مؤكدا. كانت مصر على تمام الاقتناع بذلك وأكد الأمر دخول إيطاليا الحرب. ومع أن احتشاد مئات الألوف من الجنود على الحدود اللبية كان يشكل فى الواقع خطرا حقيقيا على مصر إلا أن على ماهر لم يشأ أن يتوقف طويلا عند ذلك. ولم يكن جيش النيل الذى شكله مجلس الحرب البريطانى على عجل يضم سوى أعداد هزيلة. ومن الحق

---

(١) لم أتمكن من تحقيق النص حيث لم يسجل ما قاله رئيس الوزراء، بالمطبعة، إذ تقرر قبل الجلسة سرية بناء على طلب أغلبية النواب. (الجلسة ٦٩ المقودة يوم الأربعاء ١٢ يونيو ١٩٤٠) (الترجم)

أن يتسامل المرء : أى وزن يمكن أن يكون للقوات المصرية فى معركة تبدو فيها القوات المتصارعة غير متكافئة لهذا الحد ؟ (٥) لقد كان على مصر فى ذلك الوقت أن تلزم جانب الحياد بأكثرها مما كان عليها أن تفعل ذلك فى عام ١٩٣٩ . ثم ان الدبلوماسية الإيطالية كانت قد استطاعت أن تقنع رئيس الوزراء بأن يظل على حيده ، ولم يكن الكونت مانسولنى سفير إيطاليا فى القاهرة يكف عن التصريح حتى شهر يولية ١٩٤٠ بأن بلاده لاتتضرر أية نوايا عدوانية تجاه مصر . كما أن الدبلوماسية الفاشية التى أمكنها أن تكسب إلى جانبها ليس فقط على ماهر وإنما كذلك الملك فاروق نفسه ، قد اقترحت عدة مرات إبرام معاهدة عدم اعتداء مع مصر . وبالإضافة إلى ذلك فإن الدوتشى من جانبه أكد - حين أعلن دخول بلاده الحرب - أن إيطاليا لاتنوى أن تخرج إلى الصراع البلدان المجاورة مثل سويسرا ويوجسلافيا واليونان وتركيا ومصر (٦) وكان فى ذلك ماهر أكثر من الكفاية لى تقل مخاوف رئيس الوزراء السابقة ولى تدفعه إلى تجنب مصر ويلات الحرب . وينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا أن غالبية الشعب المصرى آنذاك كانت تشاطره الرأى ، كما أن كافة الأحزاب السياسية المصرية كانت ترى نفس رأيه باستثناء الهيئة السعدية برعامة أحمد ماهر باشا

قلومت حكومة القاهرة - تدعها السراى والرأى العام - كل ضغوط السفارة البريطانية وتلقت القوات المصرية للمراقبة فى الغرب الأوامر بعدم إطلاق النار على الجنود الإيطالين . وطلبت السفارة البريطانية إلغاء هذا الأمر ، وأصبح الأمر موضوعا لخلاف سرعان ما ازدادت خطورته وكان رئيس الوزراء يريد إعلان القاهرة مدينة مفتوحة وخالية من القوات البريطانية وفى نفس الوقت سرت الشائعات بأن لندن تضغط على القاهرة كي تعلن الحرب على قوات المحور . وبعد بضعة أيام توترت

العلاقات بين الوزارة والسفارة إلى حد خطير ، وفي ٢٩ يونيه فضل على ماهر باشا الاستقالة على أن يرضخ للنصائح التي لم يكف السير مايلز لامبسون عن إسداهاها له وتفجرت الأزمة .

حل الملك فاروق الأزمة بتكليفه حسن صبرى باشا - وهو مستقل كذلك وسفير سابق بلندن - بتشكيل حكومة جديدة استبعد منها كل الوزراء الذين تسبب وجودهم في إفلاق بريطانيا العظمى ، ودخلها أربعة من الأحرار الدستوريين وأربعة من السعديين وورطنى واحد وآخر من حزب الاتحاد وستة من المستقلين . وأعلن اللورد هاليفا كس وزير الخارجية البريطانية في خطاب ألقاه أمام مجلس اللوردات في ١١ يوليه أن العلاقات بين البلدين « مرضية تماما » ، وإن كان قد أبدى أسفه على عدم اشتراك الوفد في الوزارة الجديدة .

ومع ذلك فإن الهجوم الذى شنّه الإيطاليون في خريف ١٩٤٠ في اتجاه الدلتا سرعان ما جعل مهمة الوزارة الجديدة بالغة الدقة . ووصلت القوات الإيطالية إلى السلوم في ١٤ سبتمبر وفي ١٦ منه احتلت سيدى برانى . ومن جديد ، نوقشت مسألة دخول مصر الحرب ومن جديد ترددت نفس العبارة التي وردت في قرار مجلس البرلمان في ١٢ يونيه .

كان توتر الأعصاب في القاهرة شديداً ، وفي دور السينما قبولت المعلومات التي عملت السلطات البريطانية بمناية عل إذاعتها . مظاهرات صاخبة كالوج ، وكثرت الأخبار المغلوطة وسرت الشائعات بأن الحرس الملكى قد دعم بعناصر إنجليزية جعلت الملك فاروق واقفاً تحت رقابة بريطانيا . ولم تكن إذاعة بارى تنفك تردد كل يوم أن إيطاليا باختراقها أراضي مصر ليس لها سوى هدف واحد ليس هو بالقطع محاربة المصريين بل محاربة الإنجليز الذين يحتلون بلادهم - وهكذا اتخذ الجيش الإيطالى

مظهر المحرر . وقد وجدت هذه الدعاية في الصحافة المصرية من يدافع عنها . ففي مقال نشره إسماعيل صدقي باشا بجريدة الاهرام في ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ أعاد إلى الأذهان أن إيطاليا في حالة حرب مع إنجلترا وليس مع مصر وأن الهجوم الإيطالي لم يتخذ شكل عدوان على المدن والقوات المصرية - فهي حرب يخوضها طرف محارب ضد طرف محارب آخر فوق أرض طرف ثالث خارج عن الخصومة تحتلها الطرف الثاني (٨) . وكان هذا الرأي يلقى قبولا عاما ، بل لقد سرى الاعتقاد ، بالحق أو بالباطل ، بأن انسحاب القوات البريطانية من السلوم وسيدي براني مرجعه أسباب سياسية وليست عسكرية : فبريطانيا العظمى لم تكن لتقرر أن تجلو عن هاتين المدينتين إلا لكي تخر مصر وراهما في الحرب وذلك بأن تهيء لدخول مصر الحرب مبرراً معقولاً . وتردد حسن صبرى باشا إزاء هذه الحلة النشطة وأعلنت غالبية أعضاء الوزارة أنهم يعارضون في دخول الحرب ، وأيد السعديون وحدهم الرأي المعارض وطلبوا بدعوة البرلمان من إجازته لعقد دورة غير عادية . وكرّر رئيس الهيئة السعدية أحد ماهر باشا في خطابه وفي المقالات التي كان يكتبها بالصحف ماسبق له قوله من أن مصر كانت قد التزمت بالدفاع عن نفسها إذا اخترقت القوات الإيطالية أراضيها . لكن هذا كله لم يتمخض عن شيء - وفي ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ قدم الوزراء السعديون الأربعة استقالتهم ولم يدع البرلمان إلى الانعقاد وعندها عقد المجلسان في ١٤ نوفمبر جلسة الافتتاح لدور الانعقاد العاشر الثاني أعلن رئيس الوزراء في خطاب العرش أن مصر قد وقفت « من الحرب التي تستمر نارها ويمتد لهيبها الآن غربا وشرقا موقفاً أرادته الأناة واقتضته الحكمة وأدى إليه الحرص الأكيد على سلامة البلاد والوفاء بالعهد ، فنفذت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى بنصها وروحها تنفيذ إخلاص وصدق وعملت على أن تكون علاقاتها مع سائر الدول ، في غير ما أثرت فيه الحرب ، علاقات مودة وصفاء ، وأقامت

تنظر إلى تطورات الحوادث بعين اليقظة واثقة بنفسها مطمئنة إلى حليفها  
حرصة على سيادتها واستقلالها محتاطة لنداء كل ما يمسها عاملة على أن تظل  
ورغم تقلب الأحوال الدولية آمنة محتفظة بكيانها ولا تزال هذه السياسة  
التي أقررتوها خلال الدورة البرلمانية السابقة والتي اتجهت إليها لإرادة الأمة  
سياسة حكومتى « (٩) .

وهكذا رفضت مصر مرة أخرى - وقد ازداد اقتناعها بأن الحلفاء  
لن يكسبوا الحرب - أن تعلن الحرب على قوات المحور . وعندما  
قررت ذلك بعد ذلك بأربع سنوات كانت المعارك الحربية توشك على  
الانتهاء ومع ذلك فينبغى أن نذكر أن رئيس الوزراء الذى قبض له اتخاذ  
هذا القرار دفع حياته ثماله إذ اغتيل عند خروجه من قاعة البرلمان .

وإلى أن يحدث ذلك ، وهو لم يزل حيتئذ في ضمير الغيب ، فلسوف  
تولى مصر كل انتباهها لسير العمليات الحربية على حدودها الغربية ،  
سوف تنابها وهي ترتجف قلقا أو أملا عندما يلوح أن القوات الإيطالية -  
الألمانية توشك أن تبحر النصر : ثقة أو يأسا عندما يحدث العكس  
وينزع الحلفاء النصر . أما عن بريطانيا العظمى ، فقد كان عليها أن  
تسكيف نفسها لسياسة تجنب ويلات الحرب التي تتبعها مصر ، لكنها  
ستستطيع أن تفرض تفسيراً يزداد صرامة لمواد معاهدة ١٩٣٦ ، كما أنها  
سوف لا تردد - ما أن يلوح لها أن مصالحها الأساسية يتهددها الخطر -  
في أن تتدخل بحزم في الشؤون الداخلية لمصر ولو اضطرها الأمر إلى  
اللجوء إلى استخدام القوة .

### أزمة فبراير ١٩٤٢

مات حسن صبرى باشا على حين غرة في ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ وهو يلقى  
خطاب العرش ، واختار الملك خلفا له أحد المستقلين - كذلك - هو

حسين سرى باشا واشترك معه في الوزارة خمسة من الأحرار الدستوريين ورؤيس حزب الاتحاد الشعبي وستة من المستقلين ، وظل السعديون في صفوف المعارضة وكانت الدلائل تشير إلى أن عمر الوزارة الجديدة - وقد حرمت من تأييد السعديين - سوف يكون قصيرا لولا أن الحلفاء قاموا بهجوم مضاد بالغ العنف أعاد الأوضاع على الحدود الليبية المصرية إلى سابق عهدها . واضطرت القوات الإيطالية في المدة من ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ إلى ٧ فبراير ١٩٤١ إلى إخلاء برقة والتقهقر إلى ما وراء بنغازى وعاد الهدوء إلى النفوس القلقة في القاهرة . لكن ذلك لم يستمر سوى فترة قصيرة ففي ربيع ١٩٤١ تدخل الفيلق الإفريقى بقيادة الجنرال الألماني روميل لأول مرة في ممالك الصحراء . وفي ٣ إبريل سقطت بنغازى ، وفي ١٢ منه أخلى الإنجليز البردية وبعد ذلك بشهر اجتازت القوات الإيطالية الألمانية حدود مصر واحتلت السليم في ٢٠ مايو ووصلت إلى مرسى مطروح وبذا فقد الحلفاء لبعض الوقت كل برقة فيما عدا طبرق التي قاومت حاميتها كل ما وجه إليها من هجمات . وفي هذه الأثناء كانت الحرب قد امتدت لتشمل اليونان ويوغسلافيا ( ١ ) وبعد أن تم للقوات الألمانية دخول أثينا احتلت أولا البلوبونيز ثم كريت مشكلة بذلك تهديدا جديدا ومجادا للأرض المصرية ، وبذا بدا أن هذه المآسى التي حاقت بالحلفاء ليست سوى مقدمة لانهار بريطانيا العظمى بما دعم مكانة الرايخ العسكرية في كل مكان وفي إبريل ومايو نار العراق استجابة لنداء رشيد عالي الكيلانى وكان على القوات الإنجليزية أن تنفق شهرا كاملا حتى تعيد النظام إلى هناك ولكى تقضى على النظام العسكرى والديكتاتورى الذى قام في بغداد . وفي يونيه اضطرت الوضع الداخلى في سوريا قوات فرنسا الحرة التي تمزجها إمدادات بريطانيا إلى التدخل في دمشق . وأخيرا فقد أرغم وجود عدد كبير من الألمان بصورة غير عادية في طهران في شهر أغسطس وما بين سياح وفنيين

ودبلوماسيين « - (١١) أرغم بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى على احتلال إيران .

وكان من المستحيل ألا يكون لهذه الأحداث انعكاساتها في مصر ، وفي شهر مايو قضى على عزيز المصرى باشا ، وقدم للمحاكمة بتهمة قيامه بمحاولة لمخادرة مصر على متن طائرة حربية . وفي الإسكندرية كانت الفجرات الجوية تبث الرعب في نفوس الناس وبلغ نوتر الأعصاب في العاصمة مداه وانقسم الوزراء فيما بينهم واضطر حسين سرى باشا في يولية إلى إجراء تعديل وزارى ، ولما كانت سياسته أكثر تعاطفا من سياسة سلفه مع بريطانيا العظمى بصورة واضحة ، فقد حاز تأييد السعديين الذين قبلوا في ٣١ يولية خمسة مناصب في وزارته التى تتلها تعديل واسع ، وأخيرا فإن المقاومة التى أبدتها قوات الحلفاء ، ابتداء من يولية إلى نوفمبر ١٩٤١ والتى سدت طريق الإسكندرية في وجه القوات الإيطالية والألمانية ، ثم الهجوم المضاد الذى قامت به قوات الحلفاء تجاه الغرب ... كل هذا منح القاهرة فترة من هدوء البال . وفي ٨ ديسمبر استخلصت طرقة وبعد ذلك بأسبوعين اضطر الفيلق الإفريقى Afrika Korps إلى الجلاء عن بنغازى متقهقرا في فوضى حتى العجيلة . ودعم هذا النصر موقف الحكومة المصرية لكنه لم يضع حداً لمتاعبها في الداخل . بل لقد ازدادت هذه المتاعب خلال الأشهر الأخيرة لعام ١٩٤١ - إذ أثار الارتفاع الملبوس في أعباء المعيشة الذى فشل رئيس الوزراء في أن يوقفه احتجاجات قوية في كل الأوساط ويمود هذا الارتفاع في تكاليف المعيشة لأسباب عدة أولها نقص المواد الأولية الضرورية فالمنسوجات المادية التى يجد في طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق . أما البترول اللازم للاستخدام المنزلى ( الكيروسين ) فلم يعد بالإمكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر وقل المعروض من الخبز وخطط دقيق القمح

بدقيق الذرة وضاعف اضطراب المواصلات من القحط، كما لم تؤد القبود التي فرضت على نقل الحبوب من محافظة لأخرى إلى تحسين الوضع حتى اقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل محافظة ( مديرية ) لكن الجهود التي بذلتها في هذا الصدد وزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها - فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيراً من الأخطاء . أما المسؤولون الذين أوكلت إليهم المهمة فقد ظلوا ينتخبون المرة تلو الأخرى وكانوا في مجموعهم غير معدين لتسيير الأعمال المعقدة الخاصة بالمصالح المشرفة على توزيع حصص التموين كما لم يكونوا في وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن أملاً في ربح فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء في كل مكان (١٢) .

لم تلق مسئولية هذه المساويء على الحكومة وحدها ، التي اتهمت بقصر النظر ، وإنما أُلقيت المسئولية في ذلك أيضاً على بريطانيا العظمى . ففي مجلس النواب أعلن رئيس الوزراء السابق إسماعيل صدقي أن وجود قوات الحلفاء هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة ولكي يدعم قوله بالأرقام بين أن سبب النقص الشديد في القمح الذي تعاني منه مصر إنما يعود إلى كميات القمح التي ووفق على تسليمها لجيوش الاحتلال ؛ كما أن الجنود البريطانيين يستهلكون - حسب قوله - في إجازاتهم زيادة على ما يستهلكونه في شكايتهم ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ أردباً من القمح شهرياً (١٣) أى ما يصل إلى ٦٠٠ ألف أردب في العام الواحد (١٤) وقد أحدث هذا القول دوياً واسع المدى ولم يستطع تكذيب رئيس الوزراء له أن يمنع من انتشاره بسرعة فائقة . وتحدث الناس في كل مكان عن « نهب مصر ، وعن المجاعة ، وعن الفوضى (١٥) .

قررت الحكومة علاجاً لهذا الوضع المخرج أن تعد من مساحة الأراضي المخصصة لزراعة القطن ، وتباً بذلك ما يزيد على ١٧٠.٠٠٠ فدان (١٦)



لزراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية التي كانت زراعتها ضئيلة. وأخيرًا فقد منحه موظفو الحكومة وصغار العمال أمانة غلاء المعيشة. لكن هذه الإجراءات التي لم يكن أثرها ليظهر إلا على المدى الطويل لم تؤد إلى وضع حد للسخط العام.

وتضاعفت حيرة الحكومة عندما قدم وزير المالية استقالته لأسباب غامضة في ٢ يناير ١٩٤٢ وتولى منصب وزير المالية حسين سرى باشا الذي كان يحتفظ لنفسه كذلك - بالإضافة إلى رئاسة الوزارة - بمنصب وزير الداخلية، واستقبل مجلس النواب بتحفظ تضخم صلاحيات رئيس الوزراء وازداد السخط عندما قررت الحكومة في ٥ يناير - بناء على طلب بريطانيا العظمى - أن «توقف» علاقاتها مع الدولة الفرنسية (١٧) وقدمت على الفور أربع استجابات إلى مكتب المجلس وامتدح كل الخطباء وكان أقدمهم في التأثير على ساميه إسماعيل صدقي باشا - الخدمات التي قدمتها فرنسا لمصر في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية وثار النواب في حدة ضد قرار لا يمكن أن يفرضه التطبيق الدقيق لمواد معاهدة ١٩٣٦ لحكومة فيشي لم تكن قد أعلنت الحرب على بريطانيا العظمى.

كان هذا في الواقع هو الاتجاه الحقيقي للمناقشات التي كان من شأنها أن تثير أزمة وزارية في نفس الوقت الذي قام فيه الجنرال روميل - بعد أن أعاد تجميع قواته - بدخول بنغازي منتصرا (في ٢٩ يناير) ثم واصل زحفه الناجح نحو الشرق ليصل درنة (في ٥ فبراير).

وكان تجميد العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا قد تقرر بينما كان الملك موجودا في الصعيد. وأصر الملك - الذي لم يؤخذ رأيه في الأمر - على ضرورة إبعاد وزير الخارجية وفي ٢ فبراير قدمت الحكومة بكامل هيبتها - وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية - استقالتها وقبلها الملك فاروق وأنفجرت الأزمة التي شادت الظروف لها أن تأخذ مسحة درامية.

وما أن علم الناس في القاهرة بخبر هجوم الألمان حتى عاود المتعاطفون مع المحور نشاطهم ودوت في شوارع العاصمة صيحات الهتاف بحياة روميل تطلتها المظاهرات الضخمة التي استوجب الأمر منع تجدد قيامها. وأحييت استقالة الحكومة - في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها جيوش الحلفاء كثيرًا من الآمال، وحيكته، الدسائس حول القصر ومضى يوم ٣ و٣ فبراير دون الوصول إلى حل. كان الملك مترددا، وقررت السفارة البريطانية أن تتدخل، ومنذ هذه اللحظة بدأت تتوالى الأحداث.

وفي ٤ فبراير طلب إلى الملك فاروق رسميا أن يكلف رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة، وفي مساء هذا اليوم انتشرت القوات البريطانية في ميدان عابدين أمام القصر الملكي تصحبا المدافع والدبابات وانتزعت من القصر بعض الحواجز الحديدية. وجرّد ضباط مصريون من الحرس الملكي من سلاحهم وبلغت الأحداث ذروتها البرامية. وفي الساعة التاسعة دخل سير مايلز لامبسون Sir Miles Lampson يصحبه جنرال ستون Stone القصر الملكي ورضع الملك وكلف النحاس باشا بتشكيل الحكومة الجديدة.

انتهت الأزمة، وفي ٧ فبراير أعلن قرار حل مجلس النواب ولم يدخل الأحرار الدستوريون والسمديون الانتخابات الجديدة.

وإزاء هذا اكتسح الوفد الانتخابات لحصل على ٢٣٤ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ عددها ٣٦٤. أما الثلاثون مقعدا الباقية فكانت من نصيب مرشحين مستقلين.

الهوامش :

( ١ ) قارن Oriente moderno ، ١٩٣٩ ، ص ١٠٥ - ١٠٦

( ٢ ) عن الفريق عزز المصرى . أنظر على وجه الخصوص

Oriente moderno ١٩٣٨ ص ١٤٤ ، ٥٢٥ ، ٦٨١ ؛ ١٩٣٩ ، ص ٥١١ ؛  
١٩٤٠ ، ص ٢٩٢ ، ٤٣٨ .

( ٣ ) كما جاء ذكره فى :

Jean Lugol Egypte et la deuxieme guerre mondiale

( ٤ ) قارن : Oriente moderno ، ١٩٤٠ ، ص ٣٤٢ - LUGOL

للمرجع السابق ، ص ٩٧ .

( ٥ ) كان لإيطاليا فى ذلك الوقت فى ليبيا حوالى ٣٠٠.٠٠٠ مقاتل ،

بينما لم تزد قوات بريطانيا فى مصر على ٧٠.٠٠٠ مقاتل .

( ٦ ) قارن : Oriente moderno ، ١٩٤٠ ، ص ٣٣٣ .

( ٧ ) نفس المصدر ، ص ٤٠٩ .

( ٨ ) قارن : لوجول ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

( ٩ ) نفس المصدر ، ص ١٢٤ .

(١٠) في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٠ بدأت إيطاليا عملياتها الحربية ضد اليونان بعد أن وجهت إليها إنذاراً تطلب فيه السماح لها بإحتلال بعض نقاط استراتيجية في الأراضي اليونانية احتلالاً عسكرياً طيلة استمرار النزاع الحالى مع بريطانيا العظمى « وفي ٦ إبريل ١٩٤١ دخلت ألمانيا بدورها الحرب ضد اليونان ، وفي نفس التاريخ غزت القوات الإيطالية - الألمانية يوغوسلافيا .

(١١) في خطاب ألقاه المستر تشرشل أمام مجلس العموم في ٩ سبتمبر ١٩٤١ .

(١٢) فارن : لوجول ، المرجع السابق ، ص ٣٣١ وما بعدها .

(١٣) الأردب يساوى ١٢٥ ك . ج .

(١٤) كما ذكره لوجول ، المرجع السابق ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ٣٣٣ .

(١٦) ألفدان يساوى ٤٢ ر . من الهكتار .

(١٧) أعلن وزير الخارجية المصرى القرار الذى اتخذته الحكومة في مذكرة نشرت في اليوم نفسه وهذا نصها : -

« حدث على أثر قيام الحرب بين ألمانيا وبريطانيا العظمى أن قررت الحكومة المصرية قطع علاقاتها السياسية مع حكومة الرايخ . ولما قامت الحرب بين بريطانيا العظمى وإيطاليا قررت الحكومة المصرية كذلك

قطع علاقاتها السياسية مع حكومة روما وانبتعت هذه السياسة بعد ذلك مع سائر الحكومات التي أصبحت في حالة حرب مع بريطانيا العظمى فقطعت علاقاتها مع اليابان ورومانيا والمجر وأخيراً مع فنلندا .

ومع أن حكومة فيشي لم تكن في حالة حرب مع بريطانيا فقد تعاونت مع حكومات المحور في حربها ضد بريطانيا العظمى بطرق مباشرة وغير مباشرة .

ولم يكن بد من أن يؤثر موقف حكومة فيشي هذا على علاقات الصداقة التي تربطها بمصر لتتأني هذا الموقف مع روح المعاهدة الإنجليزية المصرية لذلك كانت الحكومة المصرية تنظر بعين القلق إلى تطور الحوادث في فرنسا وكانت تتوقع أن تضطرها الظروف يوماً إلى قطع علاقاتها السياسية مع حكومة فيشي .

ولقد طالبت الحكومة البريطانية من ناحيتها الحكومة المصرية بقطع علاقاتها مع حكومة فيشي لقيام موظفي هذه الحكومة بأعمال تتنافى مع سلامة الجيوش البريطانية في مصر . وقد عاجلت الحكومة هذه الحالة في بادئ الأمر باتخاذ إجراءات فردية ضد بعض هؤلاء الموظفين فاعتقل بعضهم ورحل البعض . غير أن توالى الحوادث جعل هذه الإجراءات الفردية تعجز عن أداء الغرض المطلوب فكررت الحكومة البريطانية طلب قطع علاقاتنا السياسية مع حكومة فيشي قائلة إن اعتقال موظفي حكومة فيشي وترحيلهم واستبدالهم لا يغير موقف هذه الحكومة . فكل موظف بها في مصر سيقوم بنفس الأعمال المشكوك منها تنفيذاً لسياسة حكومته .

وكانت الحكومة المصرية خلال فترة المحادثات التي ظلت بضعة أشهر دائمة الاتصال بمعالى محمود فخري باشا عملها في فيشى لإبلاغه تطور الحوادث ليعد العدة لما قد تتمخض عنه تلك الحوادث وخاصة فيما يتعلق بشئون الطلبة المصريين المقيمين في فرنسا سواء في المنطقة المحتلة أو غير المحتلة . وقد وضعت الحكومة رهن معالى الوزير المفوض الاعتماد الكافى لترحيل هؤلاء الطلبة .

ولقد كان من المتوقع أن يتسع وقت الحكومة لترحيل هؤلاء الطلبة قبل البت في أمر قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، ولكن الحكومة البريطانية تلقت أخيراً أنباء خطيرة جعلتها تتمتع بقرار الحكومة المصرية في هذا الموضوع فلما عرض الأمر أخيراً على الحكومة رأت أن فرقسا ليست إلى الآن في حالة حرب مع بريطانيا العظمى ، غير أن تصرفات الحكومة الفرنسية لا تدع مجالاً للشك في أعمالها العدائية لبريطانيا . ويقتضى ذلك الحيلة من أعمال موظفيها . كذلك رأت الحكومة أن من الواجب عليها نحو حليفها بريطانيا القضاء على أسباب شكواها - فقررت لإنهاء التمثيل الدبلوماسى لحكومة فيشى في مصر ليغادر وزيرها وموظفو مفوضيتها أراضى مصر .

على أن الغرض من هذا القرار لم يكن جعل حكومة فيشى في صف واحد مع الحكومات التي قطعت مصر علاقاتها السياسية بها والتي هي في حالة حرب مع بريطانيا العظمى . بل كان الغرض الاكتفاء الآن بالإجراء الذى يزيل أسباب شكوى الحليفة دون تعدى هذا الغرض .

ولهذا كان مضمون المفكرة التي سلمت لوزير حكومة فيشى يختلف عن مضمون المفكرات الأخرى . فليس في المفكرة التي سلمت إليه أية إشارة إلى أن الحكومة قد قررت اتخاذ إجراء نحو الفرنسيين وأموالهم في حين قد نص صراحة في المفكرات الأخرى على اعتقال رعايا الدول

المعادية لبريطانيا ووضع أموالهم تحت الحراسة وما إلى ذلك من الإجراءات التي تترتب عادة على قطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية .  
ولهذا أيضاً لم تنص المذكرة على قطع العلاقات مع حكومة فيني  
وأنما نصت على إنهاء العلاقات للأسباب التي دعت إليها أو بعبارة أخرى  
إلى وقف العلاقات السياسية بين الحكومتين .

( عن « الأهرام » في ١٩/٩/١٩٤٢ ص ٤٠٤ ومراعاة  
للدقة نذكر أن الأهرام قد صدر هذا البيان بقوله:  
أففى مصدر مسؤل فى وزارة الخارجية لمنسوب  
الأهرام بيانات فى هذا الصدد يؤخذ منها ما يأتى .. )  
( المترجم )

## الفصل الرابع

### « حكومة الشعب »

( ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤ )

لم تنشر على الإطلاق أية وثيقة رسمية عن الأحداث التي أدت إلى دعوة الوفد إلى الحكم في فبراير ١٩٤٢. ولتوضيح أهمية ذلك ، نجد من المناسب أن نحاول منذ البداية أن نوضح الموقف الذي اتخذته مصطفى النحاس باشا تجاه بريطانيا العظمى منذ تولى الملك فاروق العرش وحدثت أزمة ديسمبر ١٩٣٧ .

لقد عمل الوفد منذ انضمامه لصفوف المعارضة على أن ينفرد بذلك الدعم الحقيقي أو المفترض الذي تقدمه النشأة البريطانية للقصر الملكي ولكل « الرجعيين » محاولا بذلك أن يسترد شعبيته التي استطاع الملك الشاب أن يكسب يريقها إلى حد ما. وبعد ذلك وقف الوفد ضد المحادثات التي أجراها في روما في ٨ مارس ١٩٣٨ اللورد بيرث Portb حول مشاكل البحر المتوسط والمسائل الإفريقية دون استشارة سابقة لمصر ، كما أنه رأى الاتفاق الإنجليزي الإيطالي الموقود في ١٦ إبريل ١٩٣٨ بمثابة « العدوان على استقلال البلاد وكيانها الدولي ونكث عهد مقطوعة في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا والتفريط في حقوق مقدسة مقرر قلصر والسودان » (١). كما أنه لم يخف من انتقاداته للاتفاق الإنجليزي المصري الذي عقد في ٤ أغسطس ١٩٣٨ حول بناء ثكنات عسكرية في



منطقة القناة السويس (٢). كما أصدر في الرابع من سبتمبر بياناً يستثير فيه  
الرأى العام ضد أول خرق لنص معاهدة ١٩٣٦ (٣).

ومع ذلك فمع بدء العمليات الحربية في أوروبا تغير موقف الوفد. وبدأ  
تنديده بريطانيا يفقد حدقه تدريجياً ثم يختن كلفة على وجه التقريب من  
الصحف الوفدية . وفيما بين موقف السعديين الذين كانوا يحبذون دخول  
مصر الحرب وبين موقف أنصار على ماهر باشا تبني الوفد سياسة أكثر  
ملاءمة وقادرة في الوقت نفسه على أن تضمن له ولاء الجماهير . وعبر  
الوفد في مذكرة سياسية سلمها إلى السير مايلز لا مبسون في أول إبريل  
١٩٤٠ عن « تخوفه » من أن يتعرض التحالف الإنجليزى - المصرى  
« لازمة أخلاقية » بالفة الخطورة يمكن أن نلح دلالات عليها « عند  
عناصر بعضها » من الشعب المصرى حسب تعبيره « وعند آخرين من أبناء  
الشعوب العربية والشرقية » . ولكى تدرأ بريطانيا هذا الخطر لزم عليها  
أن تعلن منذ ذلك الوقت « أن القوات البريطانية ، بعد انتهاء الحرب  
الدائرة واستتباب السلام بين الأطراف المتحاربة ، ستسحب كلية من  
الأراضي المصرية لتحل محلها قوات عسكرية مصرية ، كما أن من المسلم  
به أن معاهدة التحالف سوف تظل نافذة المفعول بين الطرفين » ، كما  
اقتضى الأمر أيضاً أن تؤكد « وضوح أن مصر سوف تشارك في والترتيبات  
النهائية للحرب » كما أنها ستكون « طرفاً فعالاً في مفاوضات السلام حتى  
تكون في وضع يسمح لها بالدفاع عن مصالحها وحتى تحقق أهدافها المادية  
والروحية » . ومن جهة أخرى فما أن يسود السلام حتى تكون حقوق  
مصر في السودان موضع اعتراف من جانب بريطانيا العظمى « للمصلحة  
سكان وادى النيل العظيم » (٤) .

ولم يكن من شأن بيان الوفد هذا إلا أن يسبب بعض الضيق في لندن

كما أن رد الحكومة البريطانية كان يتسم بشيء من الحزم (٥). وفي نفس الوقت ، فإن الوفد لم يتردد في إعلان ارتباطه بقضية الديمقراطية وأكد أن مصر تديرها « للشعب الخليف » وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة « الخليفة » - بريطانيا - ويشد أزرها وأن يتجنب بوجه خاص كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه « طعنة في الظهر » . وغداة دخول إيطاليا الحرب خرج الوفد بكلماته إلى حيز التنفيذ . فمنذ ذلك الحين تفاخى الوفد عن المطالب المعلنه في برنامجهم وظل يعلن أنه يقف إلى جانب تقديم المساعدة المخصصة لبريطانيا العظمى في إطار معاهدة ١٩٣٦ مع رفض الزج بمصر في أتون الحرب وخففت هذه السياسة شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها في الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار رغبات الشعب المصرى . وبفضل هذه السياسة أيضاً باتت بريطانيا مقتنعة - بعد أن أدركت ما تواجهه من صعوبات - بعدم إمكانية تحقيق فكرة جر مصر إلى الحرب وإزاء ما لمسته بريطانيا من مناورات على ما هرباشا والمحاولات المتخبطه التي قام بها حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا - بدأ الوفد بوصفه الحزب الوحيد - والذي لا يزال يحوز الشعبية الكافية - القادر على أن يفتح رأى العام بتقبل الإجراءات التي تقتم الضرورة اتخاذها أثناء فترة الحرب . ولذا فإنها لم تتردد في أن ترغم الملك فاروق على إعادة

---

(٥) يعود سبب سبق بريطانيا من مذكرة الوفد إلى أنه ضمنها مطالبه الوطنية : كإعطاء تمهيد بريطانيا بالانسحاب من الأراضي المصرية على أن تبقى الحفالة قائمة ، وأن تكون مصر طرءاً في التسوية النهائية وأن تفكر اشتراكاً فعلياً في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها ، والاعتراض بحق مصر كاسلة في السودان لصلحه أبناء وادى النيل حياً والمطالبة بإعلاء الأحكام العرفية .

وفد عبرت بريطانيا في ردها عن صيقلها من المذكرة واعتبرتها محاولة مقصودة لعب دور في السياسة الداخلية في حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة في صراع ليس أثره على مصر مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها كما عبرت عن دهشتها بالمثل من محاولة النحاس باشا التشكيك فيما لمعاهدة ١٩٣٦ من صفة قطعية « وصية » ( المترجم )

النحاس باشا إلى الحكم مفضلة إياه على أحمد ماهر باشا ، الذى بدت لها  
آراؤه المتطرفة بمثابة خطر على استتباب الأمن والنظام فى مصر .

### ممركة الطين

حرص النحاس باشا منذ اليوم التالى لوصوله إلى الحكم على أن يوضح  
السفارة البريطانية أنه « لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر  
كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى  
تأليف الوزارات أو تغييرها » (٢) ورحب السير مايلز لامبسون عن طيب  
عاطر بهذه المناورة التى كانت تهدف إلى تناسى عمل القوة الذى حدث  
بالأمس فى قصر عابدين . كما أوضح المندوب السامى فى نفس اليوم فى  
تصريح نشرته الصحف أن السياسة للبريطانية تهدف إلى « ضمان تعاون  
كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلداً مستقلاً وحليفاً وذلك بتنفيذ بنود  
المعاهدة الانجليزية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر أو فى  
تشكيل الوزارات أو تعديلها » (٥)

ومع ذلك فقد كانت الشهور الأولى فى عمر « حكومة الشعب » بالغة  
الصعوبة ، فقد سرى الهمس بأن السير مايلز لامبسون كان قد قدم إلى  
الملك فاروق أثناء المقابلة التى تمت فى ٤ فبراير وثيقة تنازل عن العرش  
وأنه كانت قد اتخذت كافة الإجراءات لنقل الملك إلى مكان مأمون إذا  
ما رفض دعوة مصطفى النحاس باشا إلى تولي الحكم . وفى العاصمة تمت  
لدى الضباط مشاعر النعمة على بريطانيا العظمى . وفى ليبيا كانت المعارك  
تدور بشراسة . وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كان روميل يواصل طريقة إلى  
الأمم وفى ١١ يونيه جلست قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كونيغ Koenig  
عن بير حكيم وفى ٢١ يونيه سقطت طبرق ووقع ٢٥ ألف من الرجال  
أسرى فى يد العدو ، وفى ٢٥ يونيه تم اجتياز الحدود المصرية واحتلال

السلام . وفي اليوم التالي دخلت قوات المحور المدرعة سيدى برانى وفي صباح ٢٩ سقط معسكر مرسى مطروح الحصين وفي أول يولية حوصرت العلبين وأصبحت القوات الألمانية الإيطالية تبعد عن الاسكندرية بما لا يزيد على مائة كيلومتر . وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا هتلرية وإيطاليا الفاشية التزامهما للشهيرة « باحترام وتأكيد وضمن استقلال وسيادة مصر » بل إنهما أكدتا من جديد أن قواتهما لن تدخل مصر « كبلد معاد وإنما ستدخلها بهدف طرد الإنجليز من الأراضى المصرية وحتى تواصل ضد انجلترا العمليات الحربية التى تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية » . وبالإضافة الى ما سبق فقد تلقت مصر تأكيدا بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتوأ مكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة (٦) . وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعائهم لصالح قوات المحور فى الوقت الذى نجحت فيه بعض العناصر الألمانية فى التسلل الى ضواحي الاسكندرية . لقد كان وقتا عصيبا حقا . وفي القاهرة هجم الناس بالطواير على نوافذ النوكسوجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ودب الفزع فى قلوب الأجانب وفكر الكثيرون منهم فى الحرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطارا خاصا ، وكتب أحد شهود العيان يقول : « كانت أعمدة الدخان تشاهد وهى تعلو فى سماء المدينة ، وأخذت البعثات الأجنبية تحرق وثائقها فى حدائق مبانيها وملأت قوافل السيارات الطرق الصحراوية وبدأت هجرة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر بالمتات وذهبوا يلوذون بفلسطين وسوريا ولبنان بل ويحتضنون أفريقيا (٧) :

وفى ظل هذه الظروف المحزنة أبدى رئيس الوزراء من ضروب النشاط والهمة ما جعله وجه المرة تلو المرة شكره العميق إلى حكومة لندن وفى ٣٢ فبراير أعفى رئيس الجيش المارابط عبد الرحمن عزام باشا من مناصبه . وفى ١٨ أبريل

اعتقل على ماهر باشا بعد أن طلب إليه أن يكف عن القيام بأى نشاط سياسى وحددت إقامته وزيدت إجراءات الأمن فى كل أنحاء مصر . وأدان النحاس باشا « الطابور الخامس » الذى يبذر القلق فى النفوس ، ويقوة وحماس كذب الشائعة التى راجت ومؤداها أن انجلترا طلبت إلى مصر أن تمدها بمعونة عسكرية وأكد أنه مواصلة منه للسياسة التى سبق أن أعلنها قبل مجيئه إلى الحكم لن يقدم على الإطلاق جندبا واحداً مهما كانت الظروف ، لكنه استطاع أن يبق بالتعهد الذى قطعته على نفسه « بأننا غيورين على تطبيق معاهدة الصداقة والتحالف فى روحها وفى نصها » وبأنه لن يسمح لمخلوق أبداً بأن يخل بتكامل نصوص هذه المعاهدة التى من شأنها أن تطمئن حليفنا طمأنة تامة فى الوقت الذى تقاتل فيه دفاعاً عن الديمقراطية والحرية (٨) . وكانت الحملة ضد « المبهجين والجواسيس » مصنوعة بالعنف (٩) كما صدرت الأحكام ضد « مروجى الأخبار السكاذبة » بمقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة (١٠) كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى اشيع عنه سواء بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء . كما أعتقل النقيب عباس حليم وكذلك رئيس اتحاد الرياضة المصرى محمد طاهر ، وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس فى حفظ النظام والهدوء فى الشوارع وألقى القبض على آخرين ممن حامى حو لهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية ،

وهكذا انحازت مصر للمرة الأولى وبشكل واضح - تحت قيادة مصطفى النحاس باشا - إلى جانب الحلفاء ، وذلك دون أن تشارك فى الحرب اشتراكاً مباشراً . واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وإن كان الأمر قد استلزم الانتظار حتى أكتوبر ١٩٤٢ حتى تكسبه نهائياً معركة العلين ويحول الخطر عن مصر ، وفى نوفمبر وديسمبر أخذت تسقط كل من برقة وطبرق وبنغازى ثم أجدايا على التوالى فى يد الجيش الثامن

وفي هذه الأثناء نزل الحلفاء على شواطئ شمال إفريقيا (٨ نوفمبر ١٩٤٢) وهكنا تلاشت قوة المحور العسكرية من على مسرح العمليات في حوض البحر المتوسط . وبعد ذلك بسنة أشهر انتهت الحرب في إفريقيا تماما بالاستيلاء على طرابلس وبزرت وتونس (مايو ١٩٤٣) . أما مصر فقد أصبحت آمنة من كل خطر ومالبت المعارك السياسية الداخلية أن عادت من جديد إلى أفق القاهرة .

### الوفد وأحزاب المعارضة ، والقصر الملكي

ظل رئيس الوزراء طيلة عام ١٩٤٣ هدفا لهجمات شديدة وجهتها إليه معارضة ضعيفة وإن تكن نشطة تميد إلى الأذهان باستمرار ظروف مجيئه إلى الحكم على ألسنة الرماح الإنجليزية ولم تستثن بريطانيا العظمى من هذه الهجمات ، فقد وجهت إليها الاتهامات من فوق منصة البرلمان باعتبارها مسئولة عن الغلاء المستمر في تكاليف المعيشة ووصفت الرقابة التي تمارسها على الصادرات المصرية عن طريق مركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Centre بالقسوة كما تعرضت تحت جهاز الرقابة الخاص به إلى انتقادات مريرة (١١) وفي بونية ١٩٤٣ ، ألقى النائب الوطني عبد العزيز الصوفاني بك خطابا طويلا ندد فيه بالسلوك غير القويم لرجال الفرق التابعة لجيوش الحلفاء وضد أعمال العنف التي انتمسوا فيها في بعض الأحيان (١٢) وبالمثل كانت الحكومة هدفا للهجوم لأنها عيقت مستشارا لها للشئون الاقتصادية والمالية خبيرا بريطانيا هو سير جيمس باكستر Sir James Baxter (١٣) كما كان على الوزارة أيضا أن تتحمل عداوة القصر والحاشية الملكية - إذ لم يسلم الملك فاروق قط ذلك الضغط الذي تعرض له في فبراير ١٩٤٢ كما كان يضيق برئيس وزاره يقوم من تلقاء نفسه بجولات « ديكاتورية » وتستقبله في رحلاته مظاهرات ترحيب موحى بها تهتف له « عاش النحاس

زعيم الأمة المحبوب « (١٤) كما أن رئيس الوزراء من جانبه - وهو الذي كان لا يزال هو الآخر تحت تأثير الضربة التي تلقاها في أزمة ديسمبر ١٩٣٧ - كان يتبدل كل مافى وسعه ليؤكد « لولاه » في كل المناسبات أن الملك في مصر يملك ولا يحكم . وعندما كان الملك يمنع بعض الألقاب أو التياشين مستنداً إلى سلطته الخاصة كانت الحكومة تتظاهر بأنها تجدد في ذلك مساساً بالدستور ، وإذا أبدى القصر رغبته مرة في تعيين أحد مرشحيه في أحد المناصب الخالية كانت أزمة جديدة تنفجر وأخيراً لما أن كان الملك الشاب يقرر القيام بجولة في جزء من مملكته مرتدياً زي البحرية أو زي طيار أو ضابط أو في ملابس راكبي الدراجات البخارية ، حيث كان يوزع المطايا والهبات ذات اليمين وذات الشمال حتى يحضو حفوه رئيس الوزراء ويدور تنافس حقيقى على الشعبية بين الفريقين .

ثم تحولت هذه المعركة الصامتة إلى صراع عنيف ، فبعد مناوشات عديدة قدم الشيخ المرافى شيخ الجامع الأزهر الذى ساند السراى بكل قوة في عام ١٩٣٧ استقالته التى كانت أول سبب جاد للتخلاف فلقد رفض الملك استقالة مرييه القديم الذى كان يصطدم برئيس الوزراء لما بينها من عداة قديم ، وأصر مصطفى النحاس باشا - ضد رغبة الملك - على تعيين خليفة للشيخ المستقبل وأصر كذلك - إزاء عناد الملك - على أن حق تعيين شيخ الأزهر أمر من اختصاص الحكومة .

وبعد ذلك بقليل ازداد تدهور العلاقات بين السراى والوزارة . فنذ شهور عدة كان وباء الملائيا قد انتشر فى الصعيد ، وجهد رئيس الوزراء ماوسعه الجهد أن يهون من خطورة الأمر ، لكن زيارة مباغتة من الملك أعطت للأمر كل أهميته بل وبنيت مدى خطورته . ولما لم يجد لدى النحاس باشا من سبب يدعو لإخفاء ماتكشف ، فقد قام بدوره

بزيارة - للصعيد وأدت خطوته تلك إلى قيام الملك بزيارة ثانية لنفس المنطقة .

مثل هذه الاحتكاكات كانت كفيّة بقيام علاقات متوترة بين الطرفين المتعادين حتى لو لم يلق رئيس مجلس الوزراء في ذكرى الاحتفال بيوم الدستور الذي أقيم في قصر الزعفران بخطابه الذي زاد في خطورة الصراع ( ١٢ ) فقد أزعجت الملك تلك التعليمات المتكررة التي طالما أبدت خلال المعارك التي خاضها الوفد حول التطبيق الصارم لمواد الدستور في نفس الوقت الذي أدى فيه عدم حضور أى ممثل للبلاط إلى تعليقات شتى .

وفي شهر إبريل ، سرى الاعتقاد في القاهرة بأن الملك يود أن يتخلص من رئيس وزرائه ليشكل حكومة جديدة برئاسة حين سرى باشا يتولى فيها أحمد ماهر باشا منصب نائب الرئيس . بل وادعى كثيرون أن الملك قد أحاط السفير البريطاني علما برغبته تلك .

ولقد ظل مصطفى النحاس باشا في الواقع لمدة أشهر واستناداً إلى دعم بريطانيا العظمى له ، يستخف بخصومة المراهى له . كما كان يقابل الاستجوابات المقدمة إليه في مجلس النواب والشيوخ بلا مبالاة ، وكان باستطاعته أن يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يترأى له . كان النحاس باشا بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية لطول خبرته ، وبسبب وجود الرقابة في خدمته ، ولثقته أيضاً في قدرته على الحصول على أصوات أغلبية الناخبين ، رجلاً يصعب النيل منه . ورغم ذلك كان يحاول بجهد جهيد عن طريق خطبه العنيفة التي كان يلقيها « ضد أعداء البلاد وأعداء الدستور » . وعن طريق رحلاته العديدة - احتواء الرصيد المتنامي لصالح خصومه ، ولكنه لم ينجح في حصر نطاق المعارضة الصامتة له . وربما



كان سيقدر له أن ينجح في ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوف خصومه بمدد جديد فقد سبق أن انضم إليهم مكرم عبيد باشا الذي أقصى عن الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل منصب وزير المالية .

لقد طرد مكرم عبيد - القبطى المولد ، والذي تحول بعد ذلك إلى البروتستانتية - من الوفد كما طرد منه قبل ذلك عام ١٩٣٧ عمود فهمى النفراش وأحمد ماهر ، وانضم مكرم بدوره إلى المعارضة وكون جماعة سياسية جديدة هي « الكتلة الوفدية المستقلة » . وقد أدى هذا الانشقاق بسبب شخصية قائده نفسه ، إلى زعزعة قواعد الحزب ، فقد كان مكرم عبيد لسنوات طويلة السكرتير العام للحزب ، وكان يعرف كافة شئون الوفد وخباياه . كما كان نفوذه داخل الحزب قويا حيث اكتسب سمعة طيبة لنزاهته ، وهي سمعة من شأنها أن تعطى لهجماته ضد رئيس الوفد ثقلا خاصا . وسرعان ما اتخذ في المناقشات البرلمانية - وهو الخطيب المقوه - موقف الخصم العنيد للوفد ولرئيسه . وفي بدايه ١٩٤٣ ألف كتيباً جرى تداوله سرا على الفور وهذا الكتيب الذى صدر باسم « الكتاب الأسود » عبارة عن « عريضة اتهام » المهدف منها - بسبب ما كشفت عنه من الوقائع المزبغة - بدر الشكوك في نزاهة رئيس الوزراء . وفى إخلاص المحيطين به وأرسلت نسخ منه إلى القصر الملكى وإلى سفارات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وغيرهما من الدول الأجنبية . وكان دوى هذا الكتاب كبيرا ، ووجهت على أثر نشره فى مجلس البرلمان أسئلة ماكرة وأصر بعض الخطباء - الذين يمينهم أن تنفجر القضايح - أن يقدم مكرم عبيد للمحاكمة لكن النحاس رفض ذلك . وكذا أزد الانتقادات التى يحتويها الكتاب الأسود اتهامات ذات طابع سياسى ، فهى إذن من اختصاص البرلمان وليست من اختصاص المحاكم ، وفى ٢٣ يونيو وضع طرح الثقة بالحكومة

النهاية لمناقشة بدا رئيس الوزراء مدافعا في جزء منها ، وفي ١٢ يولية طرد  
مكرم عبيد باشا من البرلمان بأغلبية ٢٠٨ صوتا ضد ١٧ ( ٢٦ ) ومع ذلك  
فإن الاتهامات التي ساقها عن المحسوبة والاختلاس قد أثارته بحوه تعاطفا  
عميقا لدى الأوساط الشعبية . وهكذا أخذ مكرم عبيد منذ ذلك الوقت  
يبنزr بذور الشك في النفوس ، وأخذ الرأي العام يولى ثقة أكبر بما يذاع  
من دعايات مصادرة للحكومة . كما أن عنف الإجراءات ضد مؤلف  
« الكتاب الأسود » قد شجعت المعارضة وطمح زعمائها إلى أن يحملوا  
من الرأي العام العالمى شاهدا على شكاياتهم - بنفس الوسيلة التي سبق  
أن لجأ إليها الوفد ، فاتهبوا فرصة الاجتماع الذي عقده قادة الحلفاء بالقاهرة  
في نوفمبر ١٩٤٣ ، وقدموا إلى الرئيس روزفلت وإلى مستر تشرشل وكذلك  
إلى ممثلى الصين مذكرة بالآمال والمطالب المصرية . وقد جاء في هذه  
المذكرة - التي صاغها إسماعيل صدقى باشا والتي ذيلت بتوقيعات أحمد  
ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية وحسين هيكل باشا زعيم الأحرار  
الدستوريين ومكرم عبيد باشا - أن مصره تنوء تحت أثقال حكم عسكري شاذ  
ورقابة فادحة تحولان دون تكشف آراء الأمة ويمنع الإسراف في  
تطبيقها عن الحكومة التي تختفى وراءهما تحقيقا لأغراضها الخاصة كل  
صفات النباة أو التمثيل . وحوث هذه المذكرة تلميحات واضحة عن  
ضرورة الاعتراف التام لمصر غداة الحرب بوضعها كدولة مستقلة وبأن  
على بريطانيا العظمى أن تعمل على التنازل عن القبود المختلفة التي تفرضها  
على مصر معاهدة ١٩٣٦ .

وكان مقبضا لاتجاه المعارضة هذا إلى انزعاج قيادة حركة المطالب  
الوطنية من حكومة تدعما بريطانيا العظمى أن يتزايد في الأشهر التالية .  
وفي عام ١٩٤٤ ظهر ملحق جديد للكتاب الأسود كتبه أيضا مكرم  
عبيد لا يقل عن الكتاب الأسود عنفا ، وفيه اتهم النحاس باشا بأنه

فرط في حقوق سيادة البلاد لصالح الإنجليز . وعندما يصدر مثل هذا الاتهام عن السكرتير العام السابق للوفد فلا بد أن تكون له قيمة خاصة ، كما أنه وبدرجه خاصة كذلك اتهام خطير بالنسبة لحكومة جاءت بها إلى الحكم بريطانيا العظمى ولم يتوان زعماء المعارضة في استغلال هذا الاتهام فتجمعوا في شكل « جبهة وطنية » ووزعوا سرا في فبراير ١٩٤٤ « بياناً إلى الأمة » وجهوا فيه انتقادات لاذعة وعنيفة ضد الاستعمار البريطاني « الذي لا يعرف حدودا لاطماعه » وبمضى البيان مؤكدا أن استقلال مصر يتعرض للزراية وأن الحريات مهددة والصحافة مخنوقة والبرداء مسجونون والأخلاق مهذرة والمواطنون يقاسون والمجاعة تنتشر . وفي البيان وجهت المعارضة أنظار المصريين إلى أن سياسة بريطانيا العظمى هي مصدر كل هذه الشرور .

وقد استطاع زعماء المعارضة - بتقديمهم براهين أكثر وضوحا - أن ينموا الاحتاد والضمان ضد بريطانيا العظمى . أما إزاء النحاس باشا فقد أخذوا مظهر أبطال الاستقلال المصري وظلوا يطالبون بلا انقطاع في كتاباتهم وفي الاستجوابات التي يقدمونها في البرلمان - بالناء ما جاء في معاهدة ١٩٣٦ ماسا باستقلال مصر التام . وأصبح من الممكن أن نسمع في مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول موضوع بوابه الكوليرا في ٢٨ إبريل ١٩٤٤ مثل هذه الكلمات التي يتعثر في سخريتها المرة ذلك العداء الشديد للحكومة وأياها السادة - إن مصر تعيش ساعات عصيبة لقد جاءتنا الملايا كما جاءتنا الحكومة الحالية ، مع هذا الفارق الوحيد هو أن الملايا قد جاءتنا على متن الطائرات البريطانية ، بينما جاءتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى .»

لم تنشر هذه الكلمات في الصحف وبرغم ذلك فقد ظلت تتناقل من فم لقم ، ينشرها الخميس في كل مكان . وفي نفس اليوم أصدرت الجمعية

العمومية للكتلة الوفدية مذكرة وجهتها إلى صاحب الجلالة الملك المحبوب وإلى ممثلي الدول الديمقراطية الأجنبية وإلى دول المشرق الشقيقة تدين فيها سياسة إنجلترا التي تضع مصر في مصاف «إحدى مستعمرات التاج» وتقدم بذلك للعالم مثالا ملوسا «على ماينتظر الدول الصغرى تحت ستار ميثاق الأطلنطي» وانتهت المذكرة بتوجيه نداء إلى الشباب «النقي المستقيم» الذي يحتم عليه الواجب أن ينهض «لإبعاد الأجنبي المستعمر وعملائه المصريين» (\*) وذهبت الجهة الوطنية إلى أبعد من ذلك فوجهت في أول مايو نداء جرى تداول نصه سرا ولم يكن هذا النداء سوى سجل قاس مليء بالمرارة ضد السياسة البريطانية منذ أزمة فبراير ١٩٤٢ لم يكن الأمر هذه المرة متعلقاً برئيس الوزراء بقدر ماكان يهدف إلى أن يبين للشعب كيف أمكن لإنجلترا من خلاله أن تنتهك استقلال مصر وأن ترغب الملك بأقصى التهديدات على أن يأتي به إلى الحكم «من غير طريق الانتخابات» ثم يحضى النداء قائلا «أيها المصريون، لقد انكشف السر وأعلن الإنجليز حقيقتهم لقد بينوا أنهم ليسوا بالحلفاء ولا بالأصدقاء لبلادكم، وأنهم عمادعون أهوياء بينما أقم عبيد مستذلون، لقد بلغ الخطر مداه وبرهنت الأزمة التي تعاني منها البلاد منذ عامين بوضوح على نوايا الإنجليز تجاه مصر والشعوب العربية والشعوب الإسلامية والشعوب الشرقية. إن المبادئ النبيلة التي أعلنتها مبادئ حرية وحقوق الشعوب لم تكن سوى قناع اسفرت الآن من خلاله عن حقيقتها السياسية» \*\*

وقد أدت هذه الحملة إلى اعتقال مديرها مكرم عبيد (١٧) ومع ذلك فقد بدأ الرأي العام تفوده في ذلك المعارضة — يولى إبداء من.

---

(\*) لم أتمكن من تحقيق هذه النصوص لعدم العثور على مصادر نشرها إلا كانت قد نشرت، لذا اكتفيت بترجمتها

«الدرج»

يونية ١٩٤٤ اهتماما متزايدا بتطور العلاقات الإنجليزية - المصرية ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصحافة تخوض يوميا في المشاكل التي لا تزال معلقة بين القاهرة ولندن . وأجمعت كل الصحف على المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية والإتحاد مع السودان وإعادة النظر في وضع قناة السويس وخلصت في النهاية إلى المطالبة بالاعتراف التام والمطلق باستقلال مصر في مؤتمر السلام . وهكذا أصبحت المعاهدة موضوعا للجدل ولما يميز على توقيعها أكثر من ثمانى سنوات .

وعندما شعر مصطفى النحاس بأن شعبيته أخذت تضعف حاول جاهدا أن يستعيد الثقة التي أفقدها إليها سياسته التي اعتبرت مهادنة للإنجليز . وحاول أن يكسب تأييد طلاب الأزهر بأن رفع ميزانية الجامعة الأزهرية إلى ٨٥٠٠٠ جنيه وبأن حرر تحريرها العاملين في مصالح الدولة نفس رواتب خريجي جامعتي فؤاد وفاروق . وزاد من انعطافه نحو الأفكار الاشتراكية فأعد خطة خمسية للشروعات الكبرى وأخيرا فقد حاول التقرب من السراي وأن يعقد معها صلحا يستحيل أن يكون ثمنا سوى ذهابه هو من الحكم ، فقد ظل تشدد الملك فاروق تاما وكان مصطفى النحاس باشا - سواء بالرغم منه أو عن طيب خاطر - أن يواصل صراعه معه في الوقت الذي كان يتحتم عليه فيه أن يقهر المعارضة .

ومنذ مايو ١٩٤٤ ازداد الصراع حدة وكف الملك عن استقبال رئيس وزرائه ونشبت معارك عنيفة أعاققت سير العمل في الإدارات الحكومية . وتكدست المراسيم في انتظار تصديق الملك عليها وظل منصب شيخ الأزهر شاغرا - بل وصل الأمر إلى حد إيقاف مدير الأمن العام في ١٥ سبتمبر من وظائفه لأنه أمر بإزالة اسم رئيس الوزراء

الذى كتب بجانب اسم الملك في اللافتات المرفوعة حول جامع عمر والذى كان الملك قد أدى صلاة الجمعة فيه .

وفي نفس الوقت بدأت العلاقات بين الوزارة والسفارة البريطانية تمر بحالة من فقدان المودة . وزيادة على هذا فإن وجود « حكومة الشعب » لم يعد ضروريا لبريطانيا العظمى - بالقوات الخليفة بدأت تستعد لأن تميل عن كريت والبلووين آخر فلول الجيوش الإيطالية - الألمانية وفكر الملك فاروق في إسناد رئاسة الوزارة إلى أحمد ماهر باشا - الذى لم يكف مطلقا عن تحييد دخول مصر الحرب . وكان هذا بالنسبة إلى لندن ضمانة كانيا . وسحب سير مايلز لامبسون تأييده لمصطفى النحاس ، وفي ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقيمت الوزارة . للمرة الثانية منذ تولى الملك فاروق العرش كان على الوفد أن ينحني أمام الإرادة الملكية .

### الوفد حزباً سياسياً

تختلف أزمة ١٩٤٤ - برغم ذلك - عن أزمة ديسمبر ١٩٣٧ اختلافاً بينا ففي الأزمة السابقة استطاع الملك بكل ماله من جاذبية الشباب وبريقه أن ينجح في التخلص من رئيس وزرائه معتمداً على نفوذه وحده . ولكنه - وعلى العكس من ذلك عام ١٩٤٤ ، وكانت شعبيته هو الآخر قد أخذت بدورها تتدهور - لم يستطع أن يفسر تلك اللامبالاة التي استقبل بها الرأي العام سقوط الزعيم الوطني القديم . فقد كانت من وراء ذلك أسباب أعمق .

إن الوفد لم يعد هو ذلك « الوفد » الذى استطاع في الماضي أن يحوز إجماع مصر في ساعات الثورة العصبية . فانشقاق العديد من أعضائه بشكل متزايد قد أدى إلى تغيير ملامحه الأصلية . وقد ألحقت به آخر هذه

الانشقاقات - التي انتهت بخروج أحمد ماهر والنقراشي ثم مكرم عبيد -  
ضروراً حقيقياً . ولكن حدث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان بمثابة الضربة القاتلة  
لنفوذه باعتباره حتى ذلك الوقت بطل القضية المصرية . لقد بعد به العهد  
الآن عن ذلك الوقت الذي كان من الممكن - كما حدث عام ١٩٣٥ - أن نرى  
فيه شاباً أصيب بجرح قاتل أثناء إحدى المظاهرات الوفدية يغمس منديله في  
دمه ليرسله - حباً وتقديراً - إلى مصطفى النحاس باشا قبل أن يلفظ  
آخر أنفاسه (١٨) لقد فقدت الجماهير المصرية شيئاً فشيئاً وبطريقة غير  
محسوسة حماسها الذي لم يعد يدفعها للانفاق حول زعيمها ، أما  
إيمانها بخلفاء سعد ، ذلك الإيمان الذي ظل لمدة طويلة لا يتزعزع ، فقد  
ضعف ، وشيئاً فشيئاً كذلك بدأ الشك يتسلل إلى النفوس ولم يعد الوفد  
سوى حزب سياسي ، لا يتحمس الكثيرون للتصويت في صفه في مواجهة  
مناورات حكومات الأقليات . ومع ذلك فلا شك أنه ظل لديه أتباع  
كثيرون ، كما كان لا يزال يتمتع بتنظيم داخلي متين تمتد فروعه على  
كل أرض مصر . ولكنه لم يعد ما ظل بواصل ادعائه من حيث كونه  
تجسيدا للامة - بل الامة نفسها . ويرغم ذلك فإن تقهقره لا يعني النصر  
لخصومه ، فهو لا يستطيعون أن ينجحوا كلية في أن يسلبوه دوره  
إلا إذا استطاعوا تحقيق آمال مصر القومية غذاة الحرب وإشباع المطالب  
الإجتماعية التي هي الآن في طور التكوين .

هوامش :

(١) يان صادر في فبراير ١٩٣٨- قارن Oriente moderno ، ١٩٣٨ ،

ص ٣١٩ .

(٢) نشر نص هذا الاتفاق في مجلة Oriente moderno ١٩٣٨ ،

ص ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٣) نفس المصدر ، ١٩٣٨ ص ٥٢١ .

(٤) نفس المصدر ، ١٩٤٠ ص ٢٢٨ - ٢٣١ .

(٥) توجد نصوص الخطابات المتبادلة بين سفارة بريطانيا العظمى

ورئيس مجلس الوزراء في Oriente moderno ١٩٤٢ ص ١٩١ وما بعدها .

وبعد ذلك بعدة أيام أعلن عن توقيع اتفاق اقتصادى إنجليزى .

مصرى . وقد أكد هذا الاتفاق على الحاجة إلى كميات كبيرة من القمح

والأسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة ، وإلى خيوط الغزل حتى تسمح

للصناعة المحلية بأن تزيد من إنتاج الأقمشة الشعبية . (قارن G. LUGOL

للمرجع السابق ، ص ٢٤٩) .

(٦) نشر نص هذا التصريح كاملا في Oriente moderno ، ١٩٤٢ ،

ص ٢٨١ .

(٧) قارن : لوجول ، المرجع السابق ، ٣٦٢ .

(٨) نفس المصدر ، ص ٣٦٠ .

(٩) نفس المصدر ، ص ٣٦٠ .

(١٠) بلاغ عسكرى في ٢٧ يونيه ١٩٤٢ .

(١١) Oriente modeno ، ١٩٤٣ ، ص ٧٦ - ٧٧ .



- (١٢) نفس المصدر ، ١٩٤٣ ، ص ٢٩٠ .
- (١٣) نفس المصدر ، ١٩٤٣ ، ص ٣٣٦ .
- (١٤) زعيم الأمة النحاس ، حبيب الأمة النحاس ، عاش عاش النحاس .
- (١٥) قارن C. O. C. ، ١٩٤٤ ، ص ١٦ .
- (١٦) قارن Oriente moderno ، ١٩٤٣ ، ص ٤٠٠ .
- (١٧) قارن C. O. C. ، ١٩٤٤ ، ص ١٨ - ١٩ .
- (١٨) قارن إميل سليم عماد ، المصدر السابق ، ص ١١٠٤ .



# الباب الثالث

تطور الأفكار وتطور المجتمع

من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٤



## الفصل الخامس

### دور الاسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية<sup>(١)</sup>

إن تاريخ مصر الحديث ، ليس فقط هو تاريخ تلك المعارك السياسية العنيفة والمضطربة ، التي تتصادم فيها الشخصيات والأحزاب في تسابقها على الحكم ، وإنما هو أيضا تاريخ لأحد فصول تلك الدراما الطويلة التي تدور رحاها منذ نهاية القرن الثامن عشر في العقول الإسلامية . بعد احتكاك الإسلام بالحضارة الغربية ، وهنا تكمن القيمة الحقيقية لهذا التاريخ .

فند عصر الحديو إسماعيل ، وجمال الدين الأفغاني ، الذي ساقه القدر إلى القاهرة في إحدى رحلاته ، يدعو بحماس وعزم إلى إصلاح ديني وقد استمرت هذه الدعوة وتطورت - ولكن بعد أن أفرغت من محتواها الثوري - على يد بلبيذه الشيخ محمد عبده الذي ظل - حتى موته عام ١٩٠٥ - يبشر بتطور بطنى منتم إلى الإسلام حتى يتلاءم مع العصر الحديث . وليس من السهولة على الدوام أن نوضح أثر هذين الرائدین على الجيل الذى تلاهما ومع ذلك فتممة شىء مؤكد، ذلك أنه عندما تدل المحاولات لجعل الدين يتوافق مع العلم الحديث ، وعندما تنقل إعادة النظر في الشريعة الإسلامية كضرورة حتى تنسق مع مقتضيات العصر ، فلا بد أن ندخل في اعتبارنا أن جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده هما اللذان هينا النفوس بالتدريج لتقبل مفهوم للدولة وللدين يختلف عن مفهومها في القرن السابق . وغداة الحرب العالمية الأولى ، شامت الظروف أن يجعل علماء الأزهر من أنفسهم في هذا الصدد المثل المحسوس والمؤلم على صحة هذه الدعوة .

### مركة القدامى والمحدثين

ومع ذلك ، فسرعان ما ظهر بعض المفكرين الذين أبوا إلا أن يروا في تلك الدعوة للمودة إلى الأصول الأولى التي كان يباركها أسلافهم وسيلة تبرر إضفاء الطابع المدني والعلماني على الدولة إلى حد بعيد ولو اقتضى منهم الأمر أن يفسروا هذه الدعوة تفسيراً بالغ الاعتساف ولجأ دعاة التجديد هؤلاء المنشربون بالثقافة الغربية - وخاصة الفرنسية - إلى الطريقة النقدية المتبعة في الجامعات الأوروبية . ولم يعد الدين في رأيهم سوى « مسألة بين العبد وربّه » وجعلوا مهمة الدين مهمة تربوية وأخلاقية في الدرجة الأولى بهدف إبعاد الدين عن الحياة السياسية .

على أنهم رغم استقبالهم بتعاطف تلك الإصلاحات الجزئية التي تمت في تركيا ابتداء من عام ١٩٢٢ فإنهم لم يطالبوا باقتفاء أثرها ، ذلك أن الأمر لم يكن يعنى بالنسبة لهم أن يكونوا - على طريقة المنظرين السكاليين - رواد إصلاح عنيف ينزع عن الإسلام كل قيمة ليجمعوا منه مجرداً أيديولوجية قومية خالصة ، عنصرية وملحدة . ومع ذلك فقد كان لجهدهم الأقل طموحاً من ذلك صدى واسع لحد كبير ، فكل ما كانوا يريدونه - وكانوا يعتقدون أنهم بذلك أوفياء لدهوة محمد عبده - هو تحطيم ذلك الإطار الضيق الذي ترك المجتمع الإسلامي نفسه حبيس أسواره ، وظهرت من خلال الأفكار التي كانوا يدافعون عنها معطيات مشكلة جديدة كانت تواجه لأول مرة مصر وهي بعد لم تتخلص من إسار تقاليدها القديمة . تلك هي مشكلة حرية التفكير . ففي إبريل ١٩٢٥ أخذ على عبد الرازق ، خريج الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة ، على دافقه أن يثبت في كتابه الذي دأعت شهرته « الإسلام وأصول الحكم » (٢) أن مبدا فصل الدين عن الدولة

يتطابق مع تعاليم القرآن والسنة (٣) ، وتلك كانت محاولة بالغة الجراءة لإضفاء الشرعية على مبدأ إلغاء الخلافة الذى اتخذه مصطفى كمال .

وبعد ذلك بعام كانت العقلانية الديكارتية تنفذ إلى جامعة فؤاد الأول على يد أزهرى آخر هو الأستاذ ( الدكتور ) طه حسين الذى عنى بأن يقوم بتطبيق منهج الشك الديكارتي على دراسته للأدب العربى . ولم يتردد طه حسين فى أن يتشكك فى أصالة الشعر الجاهلى وفى أن يثير الشك حول بعض المسلمات الدينية التى تحظى بقبول السنة ( ٤ ) وذلك فى كتاب نشره عام ١٩٣٦ ( ٥ ) .

وكان للكتايب الذين ألفها هذان العالمان دوى هائل . وأعطى نشرهما - فيما يبدو - إشارة يبدو أن عددا كبيرا من المصريين كانوا ينتظرونها ، من كتاب وصحفين ورجال برلمان ، كى يحملوا من أنفسهم مدافعين عن الإصلاحات التى كانت تمس جميعها التقاليد الموروثة عن الماضى . ويستحق تاريخ السنوات العشر التى تلت إدخال النظام النيابى فى مصر فى هذا المجال دراسة متعمقة ، فالمشاكل البالغة الحساسية التى تواجه دولة جعلت من الإسلام دينها الرسمى وتسعى للإفلات من عقبات لا يمكن تخطيها جرها إليها هذا الوضع - أى اعتبارها الإسلام ديناً رسمياً - هذه المشاكل أخذت حيثئذ تصبح موضوعاً للجدل .

ثم ارتفعت أصوات تطالب بالمساواة التامة بين المرأة وبين الرجل ( ٦ ) واقترح آخرون إلغاء المحاكم الشرعية وإعادة تنظيم قوانين الأحوال الشخصية التى كانوا يرون أنها لا تتماشى مع الحياة الحديثة واكتفى عدد من المعتدلين بالتنبيه إلى أخطار تعدد الزوجات وإلى المساوىء التى تودى إليها اباحة الطلاق ، بل لقد أثيرت بعض الشكوك حول الطابع الدينى لبعض الأنظمة الإسلامية وبالذات نظام الأوقاف الأهلية . ودعى

البرلمان أثناء دور انعقاده لعام ١٩٣٦ للتصويت على الإبقاء عليها .  
وطالب عدة نواب بإلغائها (٧) كما قدم أيضا اقتراح من على منصة مجلس  
النواب بإلغاء منصب المفتي (٨) .

وفي نفس هذا الوقت ، كانت مصر تولى أهمية أكبر لتاريخها القديم  
وتساءل بعض المفكرين عما إذا كان ينبغي على مصر أن تظل إسلامية أم  
أن تعود لتصبح فرعونية من جديد . لكن ما كان للفرعونية أن تكون  
سوى حركة أدبية لا وزن لها ، ومع ذلك فقد أتاح للفكر المصرى أن  
يمارس بحرية أكبر - تمحيصه النقدي للحضارة الإسلامية التي لا تشكل  
ضمن بضعة آلاف السنين التي يتكون منها تاريخ وادى النيل - إلا عدة  
قرون ومن هنا على سبيل المثال نظرة الأستاذ طه حسين - التي نلست فيها  
ظهور فكر مصرى مع استمرار كونه مسلما - عن الحضارة الإغريقية  
اللاتينية ، كما بذلت المحاولات ابتداء من ١٩٣٦ لإدخال دراسة اللغتين  
اليونانية واللاتينية بجانب دراسة اللغة العربية في مؤسسات التعليم .

ومع ذلك ففي الوقت الذي انتشرت فيه هذه الأفكار الجديدة ، كان  
العرف شغور سرعة . ففي بداية سنة ١٩٣٦ ، ولما تكدمض بضعة شهور  
على صدور قانون فى أنقرة بقضى بضرورية ارتداء القمعة ، تخطى طلاب دار  
العلوم عن زيهم التقليدى وعن العمامة ليرتدوا بدلا منها الزى الأوربى  
والطربوش ، بل سرى الحديث فى بعض الأورساط عن تنى ارتداء  
القمعة مما جعل سعد زغول باشا يذكر كل الطلاب بأن الأزياء والتقاليد  
العامة الراسخة الخذور لشعب ما والى تناقلها الأبناء عن الآباء ينبغى أن  
تظل أساسا مميذا للقومية (١١) .

ولم تستطع الجامعة الأزهرية أمام هذا التطور أن تارم للصمت . فقد  
أدت الهجمات التى تعرض لها الأزهر وكذا الانتقادات التى وجهها المحدثون



إلى التعليم الأزهرى الذى عدوه بالغ القدم ، أدى ذلك كله إلى إخراج عدد لا بأس به من المشايخ الشديدى التمسك بالتعاليم التقليدية للإسلام عن صميمهم ، فتيبنوا لجأه المدى الذى وصلت إليه تلك التحديات المعيبة التى وفدت على مصر مع بدايات القرن التاسع عشر . لقد نمت تحت فاطرهم ثورة بالغة العمق لم يلقوا إليها فى البداية بالا ، فكرسها صميمهم بل لقد سهلت عليها الأمر فى بعض الأحيان الحيدة المتعاطفة التى اتبعوا إزاءها إذ أنهم لم يستطيعوا فى البداية - وقد انحصروا داخل نطاق مناقشتهم الفقهية المخاريجة ، قابضين خلف الجدران الضيقة للشرعية جعلوا منها لأنفسهم سجنا - أن يتفهموا مدى الخطر الذى بدأ يلوح . عندئذ راود البعض منهم الشعور بأنهم قد أخفقوا فى مهمتهم المردوجة : مهمة أن يكونوا حماة للشرعية ومهمة أن يكونوا قادة لعسكر الأمة . لقد أخذهم إدخال النظام النيابى ، على النسق الأوروبى ، فى مصر على غرة فاستقبلوا الأمر دون احتجاج غير قادرين على التنبؤ بمدى ما يمكن أن يكون للنظام الجديد من أصداء وآثار على الشريعة نفسها . لقد انتقلت سلطة التشريع الآن من يد الله إلى أيدي جمعية دنيوية تنفوى أن تستخدمها فى مجال لم يحدث أن فكر واحد قبل الآن فى أن يستخدمها فيه . فهاهم كل المتادين بالإصلاح يدعون لأنفسهم مهمة المشرع لا عمل الفقيه . إن الخطر إذن حقيقى ولا يستطيع واحد من العلماء بعد الآن أن يخدع نفسه . إن المفاهيم التى تدعو للصيرية تتعارض تمام المعارضة ، وبسبب النتائج التى تؤدى إليها مع روح الإسلام نفسها كما كانت فى الزمن القديم . وكلما مضى الوقت كلما استبان رد الفعل لدى المشايخ وتميز بالعرف لكن اتهامهم بالتضليل قد حصرهم داخل نطاق محافظة ضيقة كما قادهم إلى أن يرفضوا بعضا من الإصلاحات التى سبق لهم مع ذلك أن قبلوها كأناس تمردوا نتيجة لتقليد راسخ من الخضوع على طاعة أوامر السلطة الإمنية . كانت معركة

( ١١٢ - مصر )

حامية بين المحافظين ودعاة التجديد ، يكاد لا يكون فيها مالا يذكرنا بتلك الممارك التي خاضها رجال الدين في العصور الغابرة . وبعيدا عن المساجد والمؤسسات الدينية ، كان خصومهم يدافعون عن آرائهم من فوق منصة البرلمان ، وعلى صفحات الصحف والمجلات . وما أن انتقل الصراع إلى الرأي العام حتى انمكست آثاره وأصدؤه على الحياة السياسية في مصر وعرف السياسة كيف يتخون من تهمة الإلحاد سلاحا بتارا لم يرددوا في إشهاره في وجه خصومهم ليحطموا مكائهم لدى الجماهير . إن هذه الممارك العقيمة التي ضعفت خلالها القوة الروحية للدين حينما ألقي به إلى حلبة السياسة تلقى ضوئا جديدا على تاريخ مصر المعاصر ، وتسمح بفهم أحسن لمساره . كما أنها قد أدت أيضا - بالنسبة لكل المسلمين المخلصين إلى حدوث أزمة ضمير وأزمة فكر من نوع لا يكادون يعرفون مثيلا له من قبل .

وفي ١٢ أغسطس ١٩٢٥ أعلن المجلس الأعلى للأزهر إدانة الفكرة التي يتبناها على عبد الرازق واعتبرها مخالفة للشريعة . وطرد الشيخ من هيئة العلماء كما أعلن عزله من منصبه في القضاء الشرعي . وإذا كانت الجامعة الأزهرية لم تستطع أن تطبق أى عقوبات على الدكتور طه حسين إذ هو غير تابع لها ، فقد جامهت على الأقل لى تثير ضده ، ليس الرأي العام فحسب ، وإنما الحكومة أيضا . فبناء على طلب من شيخ الأزهر وبعض النواب تشكلت لجنة بأمر وزير المعارف العمومية أعلنت في النهاية خطأ بعض النظريات التي نادى بها الكاتب وصور الكتاب ، بعد إدانته ، ولم يكن بالإمكان أن يعاد نشره إلا عام ١٩٢٧ وتحت عنوان جديد (١٢) كما اضطر مؤلفه لأن يحذف من نصوصه ماعد مغرضا . ومع ذلك اعتبر هذا الإجراء غير كاف . وكان على الدكتور طه حسين أن يظل لسنوات طوال هدفا لهجمات «رجال الدين» . وفي مقابل ذلك فإنه هو أيضا

لم يخفف من ازدراؤه لهم وطالب عديد من النواب أكثر من مرة من على منصة البرلمان بتنحية الدكتور طه حسين من منصبه كأستاذ بالجامعة ، وفي ٢١ مارس ١٩٣٢ حصلوا على بغيتهم عند ما تقرر نقله من جامعة فؤاد الأول إلى وزارة المعارف العمومية .

وأكثر من ذلك ، فقد بدت المحاولات التي جرت في البرلمان لتنتيخ القوانين الشرعية وتقسيمها إلى مجموعات codes لبعض المحافظين أكثر خطورة ولم يروا فيها إلا بدعة بالغة الخطر . وبملاشك فيه أن مجموعات قوانين شرعية كانت قد صدرت من قبل . وفي مصر نفسها كان أحد المحامين - وهو قدرى باشا - قد قام بتكليف من الحكومة بتجميع عناصر الحقوق الشرعية الواردة في المذهب الحنفي في مجموعات . لكن تلك لم تكن سوى مجموعة من النصوص ليست لها قوة القانون وظل الفرض منها كما ذكره أن تسهل لغير المتخصصين وبالذات المحاكم المختلطة فهم النظم الأساسية للأحوال الشخصية . لذا فهي لم تكن مجموعات قوانين Codes بالمعنى الأوربي للكلمة كما لم يكن لها أى نفاذ خاص أمام المحاكم الشرعية (١٣) .

وأنارت محاولات إعادة صياغة قوانين الأحكام الشرعية في كل الأوساط الدينية موجة من السخط العميق . ومنذ عام ١٩٢٤ بدأت تجتمع لجان عديدة وتنتشر مؤلفات ، لكن الإصلاح المنشود كان يصطدم على الدوام بتعنت المشايخ . وكل ما كان يمكن أن يتقبلوه - بعد لى - هو إدخال بعض التيسيرات الجديدة في تشريعات الزواج والطلاق . وهكذا كان على الفقهاء المصريين أن يقدموا مرة أخرى الدليل على الحذر الشديد ، وتدل بوضوح الاحتياطات التي حصنوا أنفسهم بها على عنف المقاومة التي كان عليهم التغلب عليها . فضلا عن ذلك ، وبرغم احتجاجات

دعاة التحرر الذين ازعجهم بعض الشيء أن يروا البرلمان يقتسم سلطته التشريعية مع الأزهر ، فقد تقرر أخذ مشورة العلماء (١٤) وأخيراً ، فبرغم همة الجمعيات النسائية ، ظلت حال المرأة - ولو من الناحية القانونية على الأقل - كما كانت عليه في بداية القرن . وهكذا ظلت مصر متخلفة في هذه المسألة الحسابية تخلفاً كبيراً عن سوريا - مثلاً - التي لم تتردد في عام ١٩٤٩ في منح المرأة الحاصلة على شهادة الدراسة الابتدائية حق التصويت (١٥) .

أما بقية المشروعات ، فعلى الرغم من أنها كانت موضع نقاش طويل ومستمر إلا أنها أهملت ، وبالمثل فقد ظلت المحاكم الشرعية تحتفظ باختصاصاتها ولم يتحقق اندماجها بالمحاكم الأهلية ولم يتم التصويت على إلغاء الأوقاف الأهلية (١٦) . وأخيراً ، وهذا أمر بالغ الدلالة ، فإن الاقتراح بإلغاء منصب المفتي ، وهو الاقتراح الذي قدم للبرلمان لأول مرة عام ١٩٢٦ ، سوف يقدم من جديد بعد ذلك بعشرين عاماً دون أن يحرز فضلاً عن ذلك أى نجاح (٣٧) .

وكانت لكل هذه المناقشات التي دارت حول هذه الاقتراحات بقوانين نتيجة غير موفقة . فقد دفعت بعض رجال القضاء الشرعي لأن يعمدوا إلى بحث الإصلاح القضائي الذي تم عام ١٨٨٣ (٣٨) وأن يعبروا بذلك عن معارضة صامتة للأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم الأهلية وفقاً للقوانين المعمول بها في المحاكم المختلطة ، بل لقد حدث حوالي عام ١٩٣٠ أن أبدى عديد من السلفيين أسفهم لكون الشريعة الإسلامية لا تطبق إلا في مجال الأحوال الشخصية وحدها . كما رفض قضاء المحاكم الشرعية وشيخ الأزهر والمفتي حضور الاحتفالات الرسمية بالعيد الخمسيني لإنشاء المحاكم الأهلية التي أصبحت تسمى بالمحكمة

الوطنية ، وذلك بقصد إظهار تمسكهم التام بالشريعة الإسلامية (١٩) وبعد ذلك بعدة سنوات - في إبريل ١٩٣٦ - وفي عاصمة ألفت في الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع جعل الشيخ عباس الجمل من نفسه المعبر عن آراء كل دعاة العودة إلى التشريع وأبدى أسفه علانية لأن الجامعة الإسلامية الكبيرة قد جعلت التشريع المصري تابعا للتشريع الفرنسي وذلك عندما لم تستطع أن تقول « لا » للخبوي إسماعيل « حين كانت المحاكم الأهلية منذ هذا التاريخ تقضى في المسلمين وفي المصريين قضاء فرنسيا لا يصلحون له إذ ليس يحفظ آداب دينهم ولا يقدر بحسن عاداتهم ولا يقر مكارم تقاليدهم » (٢١) .

من هنا يمكننا أن نتفهم جيدا ذلك الأمل والاهتمام اللذين أحدثها بين علماء القاهرة القرار الذي اتخذته حكومة علي ماهر باشا في عام ١٩٣٦ بأن تمهد إلى لجنتين بمهمة إعداد قانون مدني جديد وآخر جنائي « أكثر توافقا مع التطور العقلي والخلق لمصر » .

وقد ظن بعض المشايخ أن التشريع الإسلامي الذي اثبت صلاحيته لمدة ثلاثة عشر قرنا إن لم يطبق من جديد « بكل قوته » فسوف يتخذ منه على الأقل « أساسا لإعادة صياغة القوانين » (٢١) . وكانت تساق في هذا المجال أمثال تلك الحجة : « الشعور الوطني » والحاجة « لأن تجرى دماء جديدة في عروق الشباب » و« تخلص مصر من التبعة لأوروبا في مجال التشريع » . ولم يكن لذلك من هدف سوى بيان المسألة التي يحتلها الإسلام في تكوين القومية المصرية .

أما إصلاح النظام الداخلي للجامعة الأزهرية فقد اصطدم هو الآخر بالتصنت الشديد من جانب معظم أساتذتها ، وبالاعتناات بسقوط البرلمان استقبل الأزهريون في يناير وفبراير ١٩٢٧ القرار الذي اتخذ مجلس النواب والشيخو بجعل مدرسة القضاء الشرعي ومدارس للمعلمين الأولية

ودار العلوم - وهى المعاهد التى كان لشيخ الأزهر منذ عام ١٩٢٥  
اليد العليا فيها - تابعة لوزارة المعارف العمومية .

أما التعليم الذى كانت تتولاه المعاهد الدينية فقد لزم لتحقيق إصلاحه  
ما يقرب من ثلاث سنوات من العمل الشاق الدؤب أنشئت وحلت خلالها  
العديد من اللجان .

وسوف يكون من الخطأ الظن بأن موقف المعارضة هذا - معلنا كان  
أو مضمرًا - لكل تجديد ، هو نفس الموقف الذى تحبذه كل هيئة  
التدريس بالأزهر ويحلونهم القيام به . فالمهمة التى نذر الأزهر لها نفسه  
هى محاربة البدع الدينية والسهر على الدفاع عن التراث الروحى الذى  
يعتبر نفسه حارساً له ، وكان يقوم بمهمته تلك بعناية وغيرة ، وفى  
نفس الوقت فقد تميز عدد من شيوخه فى مناسبات عديدة بثاقب بصيرتهم  
وبتحررهم وذكائهم وبعد نظرهم . ومع ذلك وبالرغم من جهودهم فقد  
ظل كل المحافظين والمحدثين على موقفهم من حيث المبادئ والآراء ،  
تفصل بينهم فى هذا الصدد اختلافات عميقة لا يمكن أن تمحوها فيما يبدو  
إلا صياغة جديدة للإسلام تنهى أسباب هذا التباعد .

وقد تصدى لهذه المهمة الشاقة والضخمة أحد تلاميذ محمد عبده ،  
هو الشيخ محمد رشيد رضا صاحب المدرسة الإصلاحية المعتدلة :  
المنار - وظل يواصل جهده فى هذا السبيل حتى وفاته عام ١٩٣٥ .

### الاصلاحيون المعتدلون : « مدرسة المنار »

على الرغم من أن محمد رشيد رضا لا ينتمى أصلاً لمصر إلا أنه يستحيل علينا - فيما يبدو - ألا نوليها هنا المكانة التي يستحقها بسبب ماله من نفوذ حقيقي ودائم حيث أن جزءاً من مؤلفاته على الأقل قد أثر في مجرى تطور الفكر المصري . ولما كان قد اضطر للهروب من مسقط رأسه سوريا تحت وطأة الطغيان الحميدى ليلجأ إلى مصر ، فلم يكن بمقدوره إلا أن يظل حيث هو يشهد كمتفرج لا حول له إلا النهار البطيء للإمبراطورية العثمانية على أيدي القوميات الوليدة . لقد كان يفوق غيره في إدراك إمكانات القوى التي كانت تعمل على تمزيق وحدة الإسلام : التمييز المقامى والعنصرى ؛ الجهل ، التفكك ، التحاسد والبغضاء من كل نوع . ولكم وجه النداء بالوحدة والوفاق تلو النداء . ولكن بلا جدوى ، فقد ظلت القوميات التركية والعربية متشاحتين تقف كل منهما للأخرى بالمرصاد بحيث يستحيل التوفيق بينهما وانهارت الإمبراطورية العثمانية في النهاية أثناء الحرب . وفي عام ١٩٢٤ أرغم آخر خلفائها « ظل الله على الأرض » على أن يغادر قصر يلدز الذى اقتضت منه مؤسسة دنيوية مقرأها بل إن الإسلام بعد ذلك بعدة سنوات - في ١٠ إبريل ١٩٢٨ - لم يعد ديناً رسمياً للجمهورية التركية . هاهى رياح جديدة تهب على الشرق الأوسط . ولقد تركت تلك الظروف المحزنة - التي لا يلاحظ المراقبون الأوربيون في أغلب الأحيان جانبها المأساوى بل والتراجيدى أحياناً - بصماتها على مذهب رشيد رضا . فهذا المذهب لم يولد بعد إنعام الفكر واستجماع للنفس في سكون المكاتب ، بل كان يتولد من يوم إلى يوم وسط الضجيج والظلم وفي جو من الثورات والإضطرابات والتمرد . كما أن هذا المذهب لم يتخذ مطلقاً شكل البناء

الفكرى المتكامل المتناسك والمناسق بل كان يعبر عن نفسه من تلقاء نفسه حسب المناسبات في شكل نبذ قصيرة ترد في الغالب في مقالات كتبها مؤلفها وهو في عجلة من أمره كي يطفىء الطريق لفرق من المسلمين كانوا على وشك أن يفقدوا يقينهم . إنه صحيح تحذير صادرة عن مؤمن يشعر بالأرض في كل مكان تيمد من تحت قدميه ، إنه مرافعة تلقى أمام قضاة لإنهام ودفاع يأس عن الاسلام ضد خصومه ، دفاع وتقرير واعتذار في الوقت نفسه . إن رشيد رضا يقدمها محاضرة حرة تصدر عن عاطفة طبيعية صادقة ولم يشغل نفسه - مدفوعا بغيرته الدينية - بالتفكير ولو للحظة واحدة في تلك المتناقضات التي كانت تتسرب إلى افكاره ، ربما لأنه لم يكن يعي ذلك بوضوح كاف . كانت مقالاته وكتبه وكتيباته تؤجج العواطف أكثر مما تنفع بالمنطق هنا بالتأكيد يكمن سر العظمة والضعف على السواء في مؤلفاته التي تعد من أعمال الدعاية الدينية أكثر منها مؤلفات رجل لاهوت .

ومع ذلك فقد كان لرشيد رضا الفضل في أنه أدرك أن إنقاذ الإسلام من حالة التدهور التي يمر بها لن يتم بافتلاق داخل محافظة ضيقة على طريقة أنصار السنة ، ولن يكون بالمثل عن طريق الانحراف في تقليد أعمى للغرب . وعلى العكس من ذلك فإنه لم يتوقف مطلقا عن رفض واستنكار كلا الاتجاهين اللذين كان يعدهما على درجه واحدة من الخطورة . كما أنه لم يهادن في انتقاداته لا العلماء الذين كان يريد أن ينزعهم من عقيدتهم المقلدة الضيقة ومن التمسب المذهبي (٢٢) ، ولا « المتفرجين » ، «الذين قدر نفسه لبيان أخطائهم» .

لقد عاب على الأولين تبعية وجهلهم . واتهمهم بأنهم قد قبلوا بسلبية مطلقة أن تصح الشريعة موضعا للزراية وأن توطأ بالأقدام وبأنهم



«أزوروا إلى زوايا مساجدهم أو جحور بيوتهم (٢٣) لأنهم عاجزون عن القيام بمهمتهم وعن الإبقاء على نقاء أقدس التقاليد وأنبياها». ولكنه في نفس الوقت، وبنفس الحدة والحاسة طلب إليهم أن يدركوا حقيقة الدور الذي آل إليهم والذي يتحتم عليهم أن يقواموا به في المجتمع الإسلامي وأن يعرفوا كيف يثبتون جدارتهم بالقيام به بأن ينفضوا ما يملو أكتافهم من غبار الفقه.

أما عن دعاة «التفريج»، فقد جاهد كرجل إجتمع كي يبرهن لهم أن من الجنون أن نسعى إلى انتزاع مقومات الأمة الإسلامية الدينية والتاريخية ومشتخصاتها واستبدال مقومات أمة أخرى ومشتخصاتها بها (٢٤). ولم يكن ثمة ما يبدو له أكثر خطورة من الرغبة — علنية كانت أم مضمرة — في أن نستبدل بالشعور بالتضامن الإسلامي الشعور بالتضامن القومي والعنصري (٢٥) وأخذ على عاتقه مهمة لا تعرف الفتور أو الملل أن يبرهن على أن الشريعة الإسلامية «أوسع الشرائع وأكملها» (٢٦) قادرة على أن تتوافق من جيل لجيل مع ظروف الحياة المتغيرة، بل لقد ذهب إلى حد أن أكد أن أعظم ما في مبادئ أئمة السنة الأربعة هو على وجه الخصوص طابعها الإنساني العام. كما أكد أن الاجتهادات قد أدخلت على الدين كثيرا من التصورات التي لا تحسب عليه لأنها تصورات تخص القائلين بها وحدهم (٢٨).

وكانت كل إدانة للتقليد، وكل حرب تشن على الدعوة إلى النقل تصحبها بالنسبة الدعوة لإحياء الاجتهاد بأوسع معانيه كوسيلة وحيدة للجماعة كي تخرج من «جحر الضب» (٢٩) الذي سجنَتْ نفسها فيه عدة قرون. فرشيد رضا إذن كان يدعو المسلمين للعودة إلى المصادر الأولى وإلى تفسير جديد للنصوص. لكن مجيوداتهم في هذا المجال لا ينبغي مع ذلك أن تقودهم إلا إلى إحياء الخلافة وتقويتها — «في الحكومة

المثل التي بدوها لا يمكن أن يتحسن حال البشرية . فالدولة الإسلامية الأصلية في الواقع هي خير الدول ليس بالنسبة للمسلمين تحسب ولكن بالنسبة « لسائر البشر » (٣٠) « يجمعها بين العدل والمساواة وحفظ المصالح ومنع الفساد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكفالة الفاقسين والعاجزين وكفاية الفقراء والمساكين » (٣١) كما أنها « وسط بين المجمود وبين حضارة الإفرنج للمادية التي تفتك بها ميكروبات الفساد وأوبئة الهلاك فهي عرضة للزوال » (٣٢) والتناسق بين السلطات المختلفة في هذه « الحكومة المثل » تام بحيث لا يمكن أن ينشأ أى خلاف أو يوجد أى دافع للشحناء والبغضاء إلا ويمكن حله على الفور « برده إلى القرآن والسنة » .

وفي نفس الوقت فإن مبدأ رشيد رضا يصبح أكثر غموضا عندما ينتقل المسلح من مجال الدفاع الديني الخالص إلى مجال القانون الدستوري وعند تحديد القوانين الأساسية للدولة هنا يصاب فكره بالتردد ويتضارب في متناقضات من داخله لحد لا يستطيع معه أن يحسم الأمور إلا بالإلغاف من حولها . وإذا كان لا يمكن أن يكون للاجتهاد من غرض إلا أن يسمح للمسلمين بأن يقيموا لأنفسهم المؤسسات والنظم التي تنبع من تقاليدهم الخاصة فإنه يؤدي بالضرورة الى أن يجعل من الخلافة « نظاما كنسيا » بالمفاهيم الدستورية الحديثة بحيث يكون احترام القانون ومبادئ الشورى تأليا لممارسة سلطات الخلافة (٣٣) وهذا معناه أن تقبل كشيء قبيح - سابق على التجربة حتى من قبل الانشغال بدراسة النصوص أن الدساتير الحديثة أى تلك الدساتير المعمول بها في الغرب متضمنة بأكملها في التقاليد الإسلامية للقرن الأول الهجري : وهذا في الواقع ما سوف يقول به بعد ذلك عدد لا بأس به من المسلمين وخاصة من دعاة الاتجاه المصري . لكن رشيد رضا لم يسلك الا بحذر بالغ هذا الطريق

الذى لا بد أن يقوده بطريقة لا يمكن تنافيها الى تبرير النقل عن الحضارات الغربية التى انبرى من قبل للوقوف ضدها بكثير من الحدة . ومع ذلك فقد أكد أن سيادة الأمة تعقد فى رأى الإسلام فى أيدي ممثلى الجماعة « أولى الأمر » الذين أمر الله بطاعهم (٣٤) وبالمثل فإن تلك الفكرة غير المحددة - فكرة الشورى التى وردت فى القرآن والسنة - قد سمحت له بأن يلحق بالخليفة - الذى اقترح اعادته حين اقترح العودة الى الخلافة - مجلسا للتداول والشورى . ومع ذلك فإن رشيد رضا لم يخض الى النهاية فى هذه النقطة البالغة الأهمية من فكرته ، فالمسئلة البالغة التعقيد هى أن المجتمع الإسلامى فى عصور الإسلام الأولى كانت تنقصه المؤسسات التى تعبر عن آرائه كما أنه لم يتمكن مطلقا طوال تلك القرون من خلق هذه المؤسسات التى تكون صدى لرأيه وتنولى الإشراف على أموره نيابة عنه (٣٥) وقد حل رشيد رضا جزئيا هذه المسئلة بقوله « أما السياسة الإجتماعية المدنية فقد وضع الإسلام أساسها وقواعدها وشرع للامة الرأى والإجتهاد فيها لأنها تختلف باختلاف الزمان والمكان وترقى بارتقاء العمران وفنون العرفان » (٣٦) . وما لاشك فيه أن رشيد رضا هنا يريد أن يساوى بين جماعة « أهل الحل والعقد » وبين رجال البرلمان فى الدساتير الحديثة بشرط أن يكون الأخيرون متمتعين بالميزات العقلية والأخلاقية التى يحتمها الإسلام فى الأولين والتى على العكس من ذلك لا يشترطها فى مثلهم « الإفرنج ومقلديهم » فى هذا العصر (٣٧) .

وهكذا اكتفى الشيخ فى مواجهته لتلك الصعوبة الضخمة بأن يؤكد « أن أجمع المجتهدين فى هذا العصر عهد السبيل موطأ الأكتاف لإمكان للعلم بهم ودعوتهم الى الاجتماع فى مكان واحد وعرض المسائل عليهم أينما وجدوا » (٣٨) .

ومع ذلك فإن رشيد رضا ، بالرغم من كل جهوده ، لم يتوصل إلى إقناع العالم الإسلامى بالضرورة الملحة لتدعيم الخلافة وإحيائها . ورغم ذلك ، فقد كان يمكن ألا يكون هذا الفشل السياسى بالغ الخطورة لو أن صوته وجد من يستمع إليه فى مجال الأفكار والمبادئ ، لكن نداءاته هنا أيضاً ظلت بلا مجيب .

لم تجرؤ الجامعة الأزهرية على أن تقوم بالمهمة التى تمنى رشيد رضا لو أنها نفذت نفسها لها - ألا وهى مهمة إعادة تفسير النصوص الإسلامية تفسيراً جديداً ، فقد رفض علاناً أن يزحزحوا حدود التقليد لما بعد الأئمة الأربعة مؤسسى المذاهب السنية الذين يحظون على الدوام بكل تقديس وإكبار ، إذا كان من الصعب على هؤلاء المشايخ أن يقبلوا إمكانية تطوير الفقه بالاستعارة من المذاهب الأخرى ، وهى نتيجة بالغة النواضع ولا يمكن أن تقود بأية حال إلى إعادة صياغة الشريعة الإسلامية (٣٩) .

أما المحدثون فقد وجدوا فى المنهج الذى اتبعه المصلح سبباً قوياً لتبرير نقلمهم عن الغرب . وفى واقع الأمر ، لقد ظل باب الاجتهاد المطلق منلقاً ، بل إن رشيد رضا نفسه لم يستطيع برغم تفهمه للضرورة الملحة التى تقتضى إعادة فتحه - أن يفيد هو نفسه من هذه الفكرة . لقد كانت الفكرة بالنسبة إليه على الدوام نظرية أكثر منها حقيقة ، فالفهم بالغة الضعامة ، ولقد ترنح هو فى مواجهتها إذ لم يكن للفكرة نداً بأكثر مما كان محمد عبده بل إن جرأة منهجه قد أخافته هو نفسه وشيئاً فشيئاً بدأه اللبيرة التى كان يحمل من نفسه الدليل عليها تتوارى خلف عمله لتخلى مكانها لصراة زاد من ضيق أفقها الزمن والفشل ، فسنة بعد أخرى كان يلمس تناقص عدد أتباعه . وحين توفى فجأة فى يولية ١٩٣٥ م هذا

الحدث دون أن يلحظه على وجه التقريب أحد ومن ثم فإن الجانب البناء من فكره انزوى في نسيان شبه تام . ولم يحاول أحد - في مصر على الأقل - أن يتابع جهده (٤٠) ولكن علينا أن نتبع الأثر الحقيقي لذلك المصلح في مجال آخر ، وهو مجال النفع عن الإسلام .

### التفسير القومي للإسلام

أراد رشيد رضا - حتى يتمكن من إلزام المسلمين بتجديد تعاليم القرآن والسنة بإعادة تأملها والتفكير فيها ، وحتى يزيد من حنهم على أن يظلوا مرتبطين بشريعة آبائهم - أراد أن يثبت بطريقة قاطعة أن دينهم لا يمكن أن يكون بأية حال مسئولاً عن ذلك النفك البطل الذي أصاب مجتمعاتهم ، وذلك بقيامه بدراسة سريعة - وجدانية أكثر منها نقدية لأسباب تدهور العالم الإسلامي ، ولتفكيك الاتهامات الموجهة إلى الإسلام ، وأخذ يطرأ بلا كلل الفضائل الاجتماعية والسياسية للشريعة الإسلامية ، وعبر مرات عديدة عن رأيه في أن هذه الشريعة « تستطيع وحدها أن تؤذن بالثور على دواء لكل الأمراض الاجتماعية التي تلازم الأنظمة والحكومات المادية والملحدة والتي أخذت بخناق كثير من المجتمعات حتى ألجأتها إلى البلشفية والفوضوية » (٤١) . وعلى غرار ما فعله النبي في المدينة حين راوده الأمل في كسب الجماعات اليهودية إلى دينه ، فإن رشيد رضا لم يفقد الأمل مطلقاً في أن يرى الغرب ذات يوم وقد عدل عن ضلالاته وجاء لينضم إلى الصف تحت راية الإسلام . من هنا كانت انتقاداته الحادة للمستشرقين الغربيين الذين اتهمهم بأنهم شوها في كتاباتهم المعنى الحقيقي لرسالة الله .

وسرعان ما تحتم أن يؤدي هذا الحماس في إثبات أن الإسلام هو

آخر وأحسن وأكمل الأديان المعروفة إلى إيقاظ أصداء عميقة في الرأي العام الإسلامي . بل لقد كان من اللازم أن يكون ثمة صدى عمائل لنداءات يوجهها الشيخ للنشر العربية - لغة القرآن - على نطاق واسع وأن تقدم استجابات عنيفة ضد « الاستعمار » وضد التعليم الذي تشرف عليه المدارس الأجنبية والبعثات التبشيرية المسيحية .

وكانت مقالاته العديدة التي تنشرها « المنار » تقرأ عن آخرها في كافة أنحاء العالم الإسلامي ، من الهند حتى مراكش ، بل لزم الأمر أن تطبع بعض كتبه عدة مرات . وإذا كان كتابه عن « الخلافة » لم يحظ بنجاح نسبي ، فإن كتابه الثورة المحمدية (\*) قد نفذ خلال أسابيع كما ترجم إلى اللغتين الأردنية والصينية (٤٢) كما أعيد طبعه عدة مرات متتالية (٤٣) .

تشربت القومية المصرية عند قراءتها لهذه المؤلفات المكتوبة بأسلوب فخم جذاب ، جرعة جديد من الحماسة والقوة ، وتكاتف المسلمون من كافة المذاهب للدفاع عن الإسلام وهو ما كانت تنصح به هذه المؤلفات . وهكذا أدت هذه الأفكار إلى أن تضيق على الدين صبغة قومية ، كان لاندفاعها - ولجبالاتها أحيانا بكل ما لذلك من ثقل - أثر على الحياة السياسية في مصر . كما أثر بالمثل على التكوين العقلي والنفسى والخلق للشباب ، وجاءت أولى نتائجه في بدايات عام ١٩٢٧ متمثلة في نشأة العديد من الجمعيات الدينية بصورة غير طبيعية . ولا بد أن نفرد دراسة خاصة ومفصلة لهذه الجمعيات ، دراسة سوف تبين دون شك أن كل إنجازات الفكر الإسلامي قد تمثلت في هذه الجمعيات . وكانت أهم هذه

---

(\*) لم أجدي مؤلفات الشيخ رشيد رضا كتابا بهذا الاسم ولعل المؤلف هنا يشير إلى كتاب « حقيقة السيرة المحمدية رحمة الدعوة الإسلامية » (الترجم)

الجمعيات تلعب في أوساط الطبقات المتوسطة في المدن دورا يتزايد مع الأيام، وهو دور شبيه بالدور الذي تلعبه الطرق الصوفية (٤٤) وقد حامت نهاية بعض هذه الجمعيات - وهو البعض الذي نشأ لهدف محدد - سريعة فلم يقدر لها أن تبقى بعد انتهاء الظروف التي أدت إلى وجودها ، أما بعضها الآخر فقد ظل ينمو خلال سنوات طويلة ليحرز نجاحا صينا دائما ثم لتتوارى بعد ذلك في ظلام النسيان . وسوف نقصر هنا على ذكر أهم هذه الجمعيات طرا ، وهي « جمعية الشبان المسلمين » و « جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية » و « جمعية الهداية الإسلامية » و « جمعية الوعظ والدعوة الإسلامية » و « جماعة نشر الفضائل الإسلامية » و « جمعية إحياء السنة » و « الجمعية السلفية » (٤٥) .

كانت كل هذه الجمعيات تنفى عن نفسها بقوة أنها تتدخل في الحياة السياسية البلاد ، ولكنها مع ذلك سرعان ما تحولت إلى جمعيات يتمايش فيها كل من الدين والوطنية جنبا إلى جنب حيث يشد كل منهما عضد الآخر . ولم تلبث أن نشأت جمعيات أخرى لها طابع مزدوج : ديني وسياسي في الوقت نفسه ، وثمة اثنتان من هذه الجمعيات جديرتان بالذكر هما حسب تاريخ تأسيسهما : جماعة « الإخوان المسلمين » وجمعية « مصر الفتاة » وقد حازت أولاهما وهي التي تأسست عام ١٩٢٧ أو ١٩٢٨ على يد مدرس خط بالمدارس الثانوية الحكومية - شعبية مذهلة غذاة بالحرب العالمية الثانية . أما الأخرى « مصر الفتاة » فقد أنشأها في عام ١٩٢٣ المحامي أحمد حسين ، وكان جمهورها بالغ الضالة ، ويتكون من صفار تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية في القاهرة والإسكندرية ويميز أعضاؤها الذين يتجمعون في شرازم « القمصان الخضراء » بتلك المظاهرات الصاخبة غير المنظمة والتي تعبر عن وطنية متطرفة ، كما كانوا لا يخفون مطلقا إعجابهم بالنظامين الاستبداديين المنطري والفاشستي . كما

قاموا بمحملات صاخبة تطالب بإغلاق حانات الشرب ، ويمنع البغاء وتحريم الاختلاط في الأماكن العامة . وظلت هذه الجماعة - « مصر الفتاة » - تواصل نشاطها الديني بعد أن اتخذت لنفسها عام ١٩٤٠ اسم « الحزب الوطني الإسلامي » ، وفي هذا الحين قومت برنامجها الذي أفسحت فيه مكاناً كبيراً لضرورة تجديد وتنقيح الشريعة الإسلامية وضرورة تطبيقها - فنادت بإعادة نظم الزكاة وإلغاء الاقتراض بالربح والربا وسن القوانين عن طريق مجلس من العلماء والفقهاء وتنقيح الدستور بما يطابق مبادئ الشريعة (٤٦) .

وفي مواجهة الغرب والممجبين به تصدت جمعيتنا « مصر الفتاة » و « الإخوان المسلمين » للدفاع بحماسة وجرأة عن الإسلام والحضارة الإسلامية واشتدت كلتاها في التنديد بالسياسة التي كانت تتبعها الدول الكبرى في البلدان الإسلامية الخاضعة لسلطانها ، كما تصدتا بالمثل لقوض العادات الشرقية الناجمة في معظم الأحيان عن « تأورب » مصرع . لكن شيئاً لم يكن يثير سخطهم وسخط الرأي العام في مجموعة مثلها كانت تأثيرهم الأحكام التي كان يطلقها على الإسلام المستشرقون الغريوف وكذا التصريحات الرعناء والمحرقة الصادرة أحياناً عن المبشرين المسيحيين . كانت الثورة ضد بعثات التبشير بالغة الحدة خصوصاً في شهرى مارس وأبريل ١٩٢٨ وهي الفترة التي عقد فيها المؤتمر العالمى للأعمال التبشيرية غير الكاثوليكية جلساته في القدس (٤٧) . ثم عادت الثورة مرة أخرى في صيف ١٩٣٣ عندما اتهمت مديرة معهد بورسعيد مس مارشال Miss Marshall - بالحق أو الباطل - بأنها أرادت أن ترغم بالقوة طفلة مسلمة على الارتداد عن دينها (٤٨) . وأهاج الحادث الشعور العام واتهمت البعثات التبشيرية بأنها تلجأ إلى أساليب تبعث على الحيرة بل وإلى ممارسة التنويم المغناطيسى (٤٩) كما أحاطت الريبة بكل المدارس



الاجنبية - العلمانية منها والتبشيرية . وانهمت بأنها تنشر تعليمًا معاديا ومضادا للإسلام وأنها تجعل الشبان المصريين يحيدون عن طريقهم . وتمالت النداءات تطالب بتطوير سريع للتعليم المصرى . وعلى الفور اقتتحت الاكتتابات التى خصصت لبناء الملاجىء ولفتح مدارس جديدة يمكن أن يكون فيها المسلمون بمنأى عن الدعايات الحبيثة التى يبثها المدرسون الأجانب وقد أدت حملة الإثارة هذه فى يولييه ١٩٣٣ إلى أحداث كفر الدوار حيث اضطرت الاخوات الفرنسكائن *dalla Misécorde* بعد حصار الجهور وتهديده لمن - أن يسلمن الأطفال الذين كانوا فى رعايتهن .

وفى نفس الوقت ثم لسنوات قادمة كانت بعض الصحف المسترية على الدوام والتي تنور لأبسط الأمور لا تفتأ توجه الاتهامات لمستشرقى أوروبا . وكانت أسماء مثل مارجوليوت Margoliouth وبرونو Brunot وسنوك هرجرونج Snook-Hurgrojo تذكر باعتبارها أسماء مخربين خطرين على الإسلام يتجهمون - تحت ستار من ادعاء العلمية - على القرآن وعلى حياه محمد بهدف أن يهينوا المبشرين والاستعماريين حججاء منطقية فى مظهرها كى تزعزع إيمان المسلمين ولكنى تجعلهم يحيدون عن ارتباطهم بدينهم . ومن بين هؤلاء المستشرقين جميعا أستاذ العالم الهولندى ونسك A.J. Wessink بأشد الانتقاد والمهجوم لأنه كان قد كتب فى دائرة المعارف الإسلامية مقالين عد أحدهما قذفا فى حق النبى لإبراهيم كما عد الآخر قذفا فى حق الكعبة (٥٠) .

وسرعان ماتولت الجامعة الأزهرية إدارة دفة حركة الرأى العام هذه : واستطاع شيوخها - بكل ماينحهم منصبهم من نفوذ - أن يجعلوا من أنفسهم المعبرين عن هذا السخط العام . وطويلة هى قائمة تدخلاتهم

لدى السلطات العامة ، وحرصا من الجامعة الكبرى على ألا تخيب الآمال التى عقدت عليها فقد فكرت فى القيام بدور تبشيري كان دعاة التجديد راوديم الأمل فى أن تقوم به ، فأرسلت بعثات من العلماء إلى السودان واليابان والهند مع إصرار من جانبهم على ألا يشبط همتهم ماسوف يواجهونه من نوبات فشل متوالية ولاشهر طويلة كانت صحافة القاهرة لا تكف عن الحديث عن احتمال تحول « للنبوذيين » فى الهند مع جزء كبير من الشعب الياباني إلى الإسلام مما أحيأ الآمال فى رؤية العالم الإسلامى وقد ازدادت أعداده عدة ملايين من الأنفس دفعة واحدة .

وقد ولدت هذه الدعاية الفشلة لدى أبسط طبقات الشعب ، وكذلك وسط طلاب المدارس والجامعات بالمدن الكبرى ، تيار اقريامعاديا للأجانب . ظل يتزايد من عام لعام حتى وصل مداه غداة الحرب العالمية الثانية وهكذا عمل الكثيرون على أن يتبرأ الدين فى حياة البلاد السياسية مكانة بارزة .

وفى عام ١٩٢٥ مكنت إدانة الشيخ على عبد الرازق الملك فواد من إقالة وزير الحقانية لأنه لم يبد حماسة كافية للتصديق على قرارات الأزهر وبهذه الطريقة تخلص من حكومة كان يتبرها مصدر ضيق له . لكن أزمة ١٩٣٧ كانت حافلة بدروس أكبر ، فقد بدأت تعود للوجود بين الأقباط والمسلمين مشاحنات الأملس ، وبعد بضعة أشهر كانت تهمة « القبطية » كفيلة بتعطيم مكانة حزب الوفد ، وبدا التنحاس باشا - كما أشار إليه كل خصومه - باعتباره الكافر فى الوقت الذى كان يطلق فيه على الملك فاروق لاسم « الملك الصالح » (١٥) .

ومع ذلك فلم يكن القصر ولا الحاشية هما وحدهما اللذان يستندان إلى هذه المحافظة الإسلامية ، فقد كان التيار المنادى باستنهاض الدين من القوة

بين الطبقات الرفيعة وصناع المدن الكبرى بحيث لم يفكر رجال السياسة في الوقوف في طريقه، ولما كانوا يفوقون غيرهم في إدراك قوة هذا التيار وقد رآته المناجحة، فقد بذلوا كل ما في وسعهم - وفق ما تقتضيه الظروف لمداهنته وللتوافق معه، بل وأحيانا - وإن كان ذلك في أحوال جد نادرة لفهمه. وكان على الحكومات التي تتولى السلطة أيا كان الحزب الذي تنتمي إليه أن تعمل حسابا لتلك التيارات الإسلامية السكامة التي لن يتوانى خصومها في المعارضة عن استغلالها. وقد ظهر هذا الميل إلى وضع الدين في خدمة السياسة بوضوح أثناء الحملات الانتخابية وأثناء فترات الأزمات التي تبلغ فيها الممارك الحزبية حدا بالغ العنف. ومنذ ذلك الحين سوف تتوارى في الظل مشروعات الإصلاح الديني ولن يكون في الدولة كلها شخص واحد يجرؤ على المخاض في هذه المشروعات حتى آخر الشوط.

ومع ذلك فإن الحدث البالغ الدلالة هو أن المسيحيين الداعين في الماضي إلى علمانية الدولة (٥٢) قد قاموا بترضية أدبية، وسامحوا في الدفاع عن الإسلام. ولذا فسوف نرى سلامة موسى عام ١٩٣٥ يصرح بأن الإسلام هو دين بلادى ومن واجبي أن أدافع عنه (٥٣) وبالمثل فسوف نسمع عام ١٩٣٦ وزير المالية القبطى مكرم عبيد باشا يؤكد لبعض المشايخ الذين جاءوا ليشكروه على رصده مبالغ ضخمة لبناء مساجد جديدة «صحيح إننى مسيحى ديننا لكنى مسلم وطنى» (٥٤)

وشعر دعاة التجديد بأن عليهم أن يقدموا براهين أكيدة على إخلاصهم لعقيدتهم لذا فسوف نلحظ منذ عام ١٩٣٠ ظهور أدب يتخذ من الدين ملهما له، فينحصر الدكتور طه حسين ابتداء من ١٩٣٣ ثلاثة مجلدات من الحكايات والأقاصيص عن حياة النبي تحت عنوان استعاره من جول لومير Jules Lemaître «على هامش السيرة» وسامح في هذا اللون

الأدبي الجديد كبار كتاب مصر الحديثة ، محمد حسين هيكل ، وعيسى محمود العقاد ، وتوفيق الحكيم ، كل حسب مواهبه وثقافته الخاصة .  
ففي عام ١٩٣٥ نشر محمد حسين هيكل رئيس تحرير الصحيفة الليبرالية السياسة نشر على الجهور كتابه « حياة محمد » ثم اتبع هذا الكتاب بمؤلفات أخرى مثل الصديق أبو بكر ، الفاروق عمر ، عثمان بن عفان بين الخلفاء والملك محمد ، وهو أول كتاب من سلسلة طويلة نشرت خلال السنوات التالية عبقرية الصديق ، عبقرية عمر ، عبقرية خالد ثم قدم بعد ذلك سيرة : داعي السماء بلال بن رباح مؤذن الرسول ، الصديقه بنت الصديق ( عائشه بنت أبي بكر وأحب زوجات النبي إليه ) ، أبو الشهداء الحسين بن علي ، عمرو بن العاص . أما توفيق الحكيم فقد قدم أحداثاً من حياة النبي على شكل حوار .

وقد استقبلت هذه الكتب بترحيب خاص ونفذ كتاب هيكل « حياة محمد » في نفس عام صدوره ، ونال شهرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم العربي ، سواء في أوساط المثقفين أو في أوساط الجماهير العادية ( ٥٥ ) كما لم يكن أقل من ذلك نجاح عبقریات العقاد والمجلدات الثلاث التي ألفها طه حسين عن سيرة النبي ، فقد أعيد طبع هذه الكتب مرات عديدة ( ٥٦ )  
وأمام هذا الوله الشديد بالتاريخ الإسلامی أخذت وزارة المعارف العمومية على عاتقها عام ١٩٤٠ أن تنشر تحت إشرافها سلسلة « أعلام الإسلام » الناشئة في البلدان العربية . وتناولت الكتب الأولى من هذه السلسلة - التي عهد بتأليفها إلى كبار الكتاب - حياة البارزين من رجال القرن الأول الهجري ، وإلى جانب الخلفاء الأربعة كان صحابة الرسول يحتلون مكانة بارزة في قائمة الأسماء موضع الدراسة : سعد بن أبي وقاص أبو عبيدة عامر بن الجراح بالإضافة إلى الخلفاء الأمويين : معاوية ،

عبد الملك بن مروان ، عمر بن عبد العزيز وكذلك القادة وحكام المقاطعات البارزون : خالد بن الوليد ( سيف الله المسلول ) ، عمرو بن العاص ( فاتح مصر ) موسى بن نصير ( فاتح المغرب الأقصى ) مسلمة بن عبد الملك ( الذى لمح فى معارك آسيا الصغرى ) قتيبة بن مسلم ( حاكم وفاتح إقليم خراسان ) وأخيرا الحمجاج بن يوسف الثقفى . ثم يأتى بعد ذلك فى هذه السلسلة أسماء القدامى من خيرة الشعراء والنائرين : جرير ، الفرزدق ، قيس الرقيات السكيت ، عمر بن أبى ربيعة ، كثير الخطيب ، بشار بن برد... إلخ ( ٥٧ )

إن هذا الأدب الجديد الذى كان يركز على أحداث منتقاة من سيرة حياة النبى والخلفاء الراشدين ، لم يكن ليمر - بينما هو مكتوب بأقلام كتاب يدى كبارهم بشهرتهم لمناهمجهم وبنفس القدر لمقلبتهم الليبرالية والناقدة بل والثورية فى بعض الأحيان - دون أن يثير الكثير من الدهشة . ذلك أن استلهاهم هذا - وهم الذين كانوا حتى ذلك الوقت يستوحون أفكارهم من الآداب الغربية - يكاد يظهرهم بمظهرهم يقوم بعمل من أعمال الدفاع عن الدين وتقرظه حتى لقد وصف البعض ذلك بأنه « ردة رجعية إلى التقاليد » ، وبأنه دعوة إلى التفسير المحافظ الذى يلتزم إلى الزمن النابى ( ٥٨ ) وقد انبزى طة حسين بمحنة هذه الاتهامات .

لكن هذا الأمر لم يكن يقصد به التفسير التاريخى أو القانونى للإسلام حتى وإن ادعى هؤلاء أو أولئك أنهم يفعلون ذلك . والشخص الوحيد من بين هؤلاء جميعا الذى وافته الجرة للاقتراب من هذه المهمة الشاقة هو محمد حسين هيكل رغم أنه لا ماضيه الأدبى ولا تكوينه الفكرى كانا يهيئانه لذلك . ولقد كشف فى هذا المجال عن عقلية شديدة الإحترام للشريعة ولتعاليمها ، كما بذل الكثير من الجهد على نحو ما فعل محمد عبده حتى يوفق بينهما وبين العلم والعقل وهكذا مثلا أمكنه أن يقدم البراهين

العلمية على إمكانيه إسرائ النبي لبلأ إلى القدس . وقد هلل شيع الأزمه ،  
الشيخ المراغى ، لهذه المحاولة التى « تخضع السيرة لدراسة تاريخيه تقوم  
على أسس من المناهج النقدية كما بلغت الدراسات العليه طيلة القرون  
الماضيه » (٥٩) .

ومع ذلك فلم يكن لدى الكتاب المعاصرين الآخرين النية لأن يقيموا  
الدليل - بأتباع منهج على صارم أو حتى قليل الصرامة - على صحة هذه  
أو تلك من المسائل الدينية ، فلا هؤلاء ولا أولئك كانوا يعتبرون أنفسهم  
رجال لا موت كما لم تكن تراودهم الرغبة فى أن يكونوا مؤرخين .  
فكل ما كانوا يريدونه هو تبرير وإعطاء حق المواطنة لكل الإصلاحات  
التي أدخلت فى الماضى . كان هدفهم أن يجدوا فى النهاية مخرجاً لذلك الوضع  
البالغ التناقض الذى يتخبط فى داخله العالم العربى المعاصر الذى تدفعه  
ظروف الحياة الحديثة لتبنى الحضارة الغربية - لكنه فى نفس الوقت  
شديد الارتباط بالتقاليد ، شديد الولع بالمثل الدينية (٦٠) وسواء قدم  
هؤلاء الكتاب تداعياً حراً لحيالاتهم كما فعل طه حسين أو قدموا للقراء  
خلاصة تأملاتهم الفلسفيه مثل عباس العقاد . فإن هدفهم المشترك هو  
أن يقيموا جسراً بين الماضى والحاضر وأن يمكنوا بذلك الحضارة الغربية  
أن تزدهر فى جو من هدوء بشوش تحقق فى النهاية . كان على كتاباتهم أن  
تعمل على خلق تقاليد متجددة ترى فيها روح الشباب ، هى وحدها فى  
نهاية الأمر التى تستطيع أن تمكن للعالم العربى من أن يتحرر من قيوده  
وأن يبدى من مخاوفه وأوهامه وهو يواجه الحضارة الحديثة التى تفرض  
نفسها وتبذر الاضطراب فى العقول والنفوس الورعة ، والأسى والخوف  
من أن تجلب على المؤمنين غضب السماء . وبهذا التقليد الجديد الذى كانوا  
يطمحون للتعبير عنه ، كانوا يريدون أن تنبجس من الظلام إلى النور  
بمبارات واضحة ونفاذة رسالة جديدة كانت قبل مجيئهم مجهولة . ولقد

تفتنوا في أن يحدوا داخل هذا المعين الذي لا ينضب من الأحداث  
الوثائق التي تهيئها لأبنائهم ككتاب ومفكرين الأدلة والتفاصيل التي  
تطابق أكثر من غيرها مع مثل الحياة العزيرة عليهم وذلك دون أن  
يدوا على الدوام كبير حرص على القواعد النقدية للنصوص . كانت  
القرون الأولى من تاريخ الإسلام والتي تحظى بمكانة كبيرة لدى كل  
المسلمين بمثابة فرصة كبيرة لهم يحدون فيها براهم جديدة على صحة يقينهم  
وهكذا كان أن تكاملت المعتقدات والتصورات الفلسفية والسياسية  
والاجتماعية التي اكتسبوها من احتكاكهم بالثقافة الغربية ، الغربية  
أو الأنجلو سكسونية أو الجرمانية مع ذخيرة الفكر العربي والإسلامي  
القديم - وبذلك أصبح لما سبق أن نادوا به من قبل من تجديد ، ومنذ الآن  
في نظرهم على الأقل - حق المواطنة في أرض الإسلام ، ولم يعد فيها  
بغريب وبدا لهم أن دراما الشرق الإسلامي التي يعيش أحداثها منذ  
نهاية القرن الثامن عشر قد وصلت إلى مشهدها الختامي وأنه يمكن للعالم  
العربي منذ الآن أن يعيش ماضيه من جديد بينما هو يتطلع بحرية إلى  
المستقبل (٦١) .

وشغف طه حسين بقصص الأساطير التي تبشر بمولد النبي والتي  
تحيط بمولده وطفولته ، وشكل منها ، بل واخترع لها الإطار الذي  
يضمها دون أن يبغى على الإطلاق - كما يقول - « أن يقص تاريخاً أو أن  
يرهن على قضية دينية ما » لقد أهتم على وجه الخصوص بإطراء الجوانب  
البطولية لهذه « الفترة الزائعة » ، وهو بهذا يتوجه إلى قلوب المسلمين  
المنعشة للمثل والشديدة الارتباط بماضيها في نفس الوقت (٦٢) ذلك باعتبارها  
مفكراً إنسانياً تخلص منذ زمان طويل من كل الأحكام المسبقة وليس  
له من هدف ، وهو ينسج سياق تلك الأسطورة الذهبية إلا أن يهدي

الخواطر وأن يجعل بذلك من الممكن أن ينتصر في مصر النظام الذي ينهض على الأسس العقلية والنقدية .

وأصبح النبي لدى عباس العقاد بمثابة المثل الأعلى ليس فقط بالنسبة للتاريخ العربي والإسلامي وإنما بالفن الإنساني جمعا . وبدأ العقاد - كقارئ مثابر لجوته ، متشبع بالأفكار النيتشوية وكمعجب شديد الحماس بالأنظمة الاستبدادية الديكتاتورية التي بدأت تظهر في ألمانيا وإيطاليا غداة الحرب العالمية الأولى - ينسب إلى الرسول الفضائل البالغة الندرة مؤكدا بوجه خاص عبقريته العسكرية . بل لقد عقد مقارنة طويلة بينه وبين نابليون ثم كذلك بينه وبين هتلر . فميزات مؤسس الإسلام - كما يرى العقاد وزعامته الدينية ومهارته السياسية ومواهبه الإدارية والتنظيمية وعنايته الشديدة بالمرأة وصفاته النادرة التي لا تبارى كرجل - كل ذلك بما هيأ له أن يلعب دوراً أساسياً في تاريخ العالم . ونجد نفس النعمة من التقريظ الشديد تتردد في مؤلفات السكاتب الأخرى عند تناوله لسيرة حياة عظماء الرجال من القرن الأول للإسلام .

ولسنا هنا بصدد تقويم القيمة اللاهوتية والدينية لأدب من هذا النوع (٦٣) وبالمثل فسوف يكون مضيعة للوقت أن نناقش قيمته التاريخية ما دام مؤلفوه أنفسهم يدفنون عن أنفسهم أنهم يكتبون تاريخنا . وسنكتفي هنا بأن نسائل أنفسنا : هل حقق هذا الأدب الغاية المرجوة منه ؟ هل هو - كما أكد أبرز أعلامه طه حسين عام ١٩٤٦ - علامة على « الإنتصار في معركة حرية التفكير وتكريسها والإستمرار لخاصة يبنى العرب الحفاظ عليه كي يواجهوا المستقبل بثقة وأمل » ؟ (٦٤) .

كان من الطبيعي أن يكون لهذا الأدب - بفعل رواجه المذهل - صيق



الأثر في الحياة السياسية في مصر ، وليس بمضنية الوقت أن نحدد ونبين المدى الذى وصل إليه مثل هذا الأثر .

إن الكتاب المحدثين بتعظيمهم لتاريخ الإسلام ، وبجعلهم من النبى المثل البالغ النبى في كل العصور ، قد جعلوا من الصعوبة بمكان استنبات وازدهار « الحضارة الليبرالية » التى أقنوا - برغم ذلك - زهرة شبابهم جرياً وراء انتصارها . وأخذ كثير من المتدينين يحسون أكثر من ذى قبل بمدى الانفصال بين عصرهم وبين العصر الذهبى الذى قام فيها مضى وبدأ لهم الحاضر شديد البعد عن ذلك العصر العظيم الذى تملك أسطوره عقولهم . وهكذا ، فإن الأدب الحديث ، بدلا من أن يضع حدا للجدل الذى كانت تعاني منه العقيدة الإسلامية قد عاد لينج هذا الجدل نفسه من جديد قوة ومضاء ، كما أنه عزز الشعور المعادى للأجنبي لدى الطبقات الشعبية التى كانت قد أشاعته أو أوحدهته الدعاية التى قامت بها الجمعيات الدينية وإن كان هذا الأدب قد أمد ترسانة القومية بأسلحة ماضية ، فلقد زودها بحرارة الوجدان الجماعى وبحماسة اليافعين التى لم تستطع تحليلات العدائين الباردة أن تقترب منها . فضلا عن ذلك فقد بدأت الحركة الأدبية والحركة القومية يصدران عن عقيدة واحدة ووجد الناس فى كل منهما نفس العاطفة المتحمسة ونفس المدينة الفاضلة الرومانسية ، كما أنهما كانا يتبعان نفس المنحنى المتصاعد ويعتمدان - دون أن يلقيا بالا للعقبات التى تواجههما - على العاطفة الجماعية أكثر مما كان ينهضان على أسس التفكير الفردى . ووجد المسلم العادى فى عسده الكتب التى كانت تصدرها المطبعة كل عام بأعداد متزايدة البرهان القاطع على سمو دينه وتفوقه فكان وجدانه المطبوع وخياله الخصب وإحساسه الفطرى بالهجد ، كان كل هذا يلتهب عند قراءة تلك الصفحات البادية السهولة فى أسلوبها وبالبالغة التأثير برغم ذلك بفعل ما كانت تعرضه

من عظمة الماضي . وعندما كان هذا المسلم يقرأها بنفسه أو يسمع تطبيقا عليها في إذاعة الدولة أو من بعض أصدقاؤه الأكثر ثقافة ، كان يحور ثقة مطلقة في أن شعبا كهذا بسط سيطرته في الماضي على رقعة تمتد من بلاد الهند حتى البرانس لا يمكن أن ينتظره إلا مستقبل مشرق . وعندما كانت تبدو له أوروبا ، وقد مزقتها الحرب ، عاجزة بعد حلول السلام عن النهوض فوق خرابيها ، كان يرى في ذلك كله تدهور للغرب المسيحي وتهددا لاشك فيه لصعود العرب وعودة مجد الإسلام .

وسرعان ما تحول هذا الشعور الذي كان مشوشا في البداية ، وبالغ الغموض ، إلى عقيدة أكيدة وعيقة حين لاحت بشائر القومية العربية .

---

هوامش .

( ١ ) معظم ما جاء بهذا الفصل مأخوذ عن مقال :

*L'Islam dans la vie sociale et politique de l'Égypte contemporaine* C.O.C, 1958, p. 126.

( ٢ ) الإسلام وأصول الحكم . القاهرة ، ١٩٢٥ ، ١٨ ، + ١٠٣ ص وقد ترجمه إلى الفرنسية :

Revue d'études و نشر بمجلة Léon Berchet

، ١٩٢٣ ، ص ٣٥٢ - ٣٩١ ، ١٩٣٤ ، ص ١٦٣ - ٢٢٢ .

ونجد تحليلا لهذا الكتاب في مجلة :

*Revue du Monde Musulman*, LIX, pp. 302-305

وانظر أيضا :

H. LAMMENS, *La crise intérieure de l'Islam, Etudes*, 1926, pp. 129-446.

(٣) يرى على عبد الرازق أن الدين ، وهو في جوهره روحى خالص ، ليست له أية علاقة بالسلطة السياسية ، كما أنه مجرد من السلطة التنفيذية الزمنية . ويرى أن مبدأ الخلافة لا تكسر لعل القرآن الذى لم يشر إليه على الإطلاق ولا على إجماع صحابة الرسول ، فقد كانت رسالة محمد دينية قبل كل شئ . وظلت بعيدة عن أى شكل من أشكال الحكم وعن أية سلطة تنفيذية ، ويرى كذلك أن حكومة الخلفاء الأربعة الأولى لم تكن على الإطلاق حكومة دينية كما أنه ليس ممة ما يمنع المسلمين من اختيار نظام الحكم الذى يرضونه .

(٤) قارن

C.C ADAMS, Islam and modernism in Egypt.

(٥) فى الشعر الجاهلى .

(٦) قارن على وجه الخصوص *Oriente moderno* ١٩٣٠ ص ٢٨٤ -

٢٨٥ ؛ ١٩٢٩ ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٧) عن تشريعات الوقف ، قارن :

A-SÈKALY, le probleme des wakfs en Egypte. *Revue des Etudes islamiques*, année 1929, cahiers 1-4

(٨) قارن *Oriente moderno* ١٩٢٨ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ ، ٢١٥ ،

٢٢٦ ، ١٩٢٩ ، ص ٤٢٩

(٩) حول هذا الموضوع انظر :

H. A.H. GIBB, *Studies in contemporary Arabic Literature*.  
B. S. N. S, Vol 4, ch. 4, 1928 pp. 745-760.

وكذلك :

Henri LAOUST, *le reformisme orthodoxe des "Salafiya"*,  
p. 203.

أما عن تأثير الفرعونية على القومية المصرية فهذا ماستنوله في الفصل التالي .

(١٠) يمكن أن نقرأ تحليلاً شيقاً لكتاب طه حسين المنشور عام ١٩٣٨ عن مستقبل الثقافة في مصر ، في : —

Le Père Abdel Jalil, Aspects intérieurs de l'Islam, Paris 1949, pp 81-116

وهنا يتضح معنى الزيارة التي قام بها الدكتور طه حسين في إبريل عام ١٩٥٠ - بعد أن أصبح وزير المعارف العمومية - للمركز الجامعي لدول البحر المتوسط الذي أنشئ منذ عدة سنوات في مدينة نيس والذي كان وراء إنشائه بول فاليري . Paul Valery

(١١) قارن Oriente moderno ص ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(١٢) في الأدب الجامعي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

(١٣) S. SCHACHT للمرحوم السابق .

(١٤) حول هذا الموضوع ، أنظر Oriente Moderno ، ١٩٢٧ ، ص ٣١ - ٣٢ ، ١٧٥ - ١٧٦ .

(١٥) في نفس هذا الوقت ألغت سوريا الأوقاف الأهلية . قارن :

Cahiers de L' Orient Contemporain, 1949, pp 160-162

(١٦) كان وزير الأوقاف السابق محمد علي باشا هو أول من جرؤ على القول بأن الوقف ليس نظاماً إسلامياً فاتهمه الشيخ محمد بخيت مفتي مصر السابق بالكذب والأدعاء والكفر والإلحاد والنفاق ، قارن :

A: SEKALY, Le problème des wakfs en Egypte, Revue, des Etudes islamiques, 1929, p. 436.

(١٧) في إبريل ١٩٤٩ : قارن C. O. C. ١٩٤٩ ، ص ١٤٣ .

(١٨) في عام ١٨٨٣ امتد الإصلاح القضائي الذي أدخله الحديدي لإساعيل عام ١٨٧٥ ليشمل المحاكم الأهلية التي أصبح عليها أن تطبق نفس القوانين المعمول بها في المحاكم المختلطة ، وبذا لم تمتد تطبق أحكام الشريعة إلا في المحاكم الشرعية التي ظلت وحدها المختصة بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية . وكان لابد من الانتظار أربعين عاما بعد ذلك حتى تؤدي الحركة الفكرية التي تعود نشأتها إلى جمال الدين الأفغاني - أول من كافح ضد استبداد الحديدي - إلى إدخال النظام النيابي في مصر عام ١٩٢٣ .

(١٩) قارن :

Louis JOVELËT, L'Evolution social et politique des pays arabes Revue des Etudes islamiques, cahier IV, p. 165; L'Ariqne française, 1934, p. 87—91; Oriente moderno, 1934, pp.—92 93.

(٢٠) عباس الجمل ، رسالة الأزهر في القرن العشرين ، مصر للعاصرة عدد ١٦٣ ، أبريل ١٩٣٦ ، ص ٣٧٣ ( والنص العربي للحاضرة منشور بنفس العدد ص ٣٨٥ وما بعدها )  
الترجم

Mohamed SOLIMAN, Mise en harmonie de la nouvelle legislation egyptienne avec le concept de la loi musulmane, L Egypte Contemporaine no, 163, avril 1936 pp. 271-287.

(٢٢) قارن : Henri LAOUST Le Califat p 111

وبما يجدر ذكره هنا أن هذا الكتاب « الخلافة أو الإمامة العظمى » قد قدمه مؤلفه « هدية إلى الشعب التركي الباسل وحزب الإصلاح في البلاد العربية والهندية وسائر الشعوب الإسلامية . » كما هو مدون بصدر الطبعة التي صدرت عن مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤١ هـ « للترجم »

(٢٣) نفس المصدر ص ١٠٣ .

(٢٤) نفس المصدر ص ١٤٤ .

(٢٥) نفس المصدر ص ١٠٦ .

(٢٦) » » ص ١٣٩ .

(٢٧) » » ص ٢٠٤ .

(٢٨) » » ص ٢٠٤ .

(٢٩) » » ص ١٧٢ .

(٣٠) » » ص ١١٦ .

(٣١) » » ص ١١٦ .

(٣٢) » » ص ١٢٨ .

(٣٣) » » ص ٢٢٤ .

(٣٤) رشيد رضا كتاب الوحي ص ٢٣٩ وما بعدها .

J. H. KRAMERS, L'Islam et la Democratie, orientalis (٣٥)  
Neerlandica, pp. 223—239.

(٣٦) هنرى لاوست ، الخلافة ... ص ٥٥ .

(٣٧) نفس المصدر ص ١٠٩ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ١٧٢ .

(٣٩) بل إن فكرة دمج للذاهب السنية في « مذهب » واحد لم  
تحرز إلا عددا قليلا جداً من المؤيدين ، كما أثبتت عدة مرات مسألة عقد  
مؤتمر إسلامي عام لبحث هذا الموضوع ، وقد فشلت هذه المحاولات  
بسبب تمسك المسلمين التقليدي بالمذهب الذى يفضلونه . وقد أثبتت المسألة  
دون أن تلقى نجاحاً في مؤتمر القدس ( ١٩٣١ ) . ومن المناسب أن نلفت  
النظر إلى أنه كانت بالقاهرة جماعة تسمى « جماعة تقريب المذاهب

الاسلامية ، لم يكن لها فيما يبدو إلا نشاط نسبي ( حول هذا الموضوع أنظر عدد الأهرام الصادر في ١٩٤٨/٣/٣٠ ) .  
(٤٠) من المفيد في هذا الخصوص أن نتبع جهود باكستان ، التي بذلت كل جهدها بعد حصولها على استقلالها بوقت قصير ، لتقتبس من الشريعة الاسلامية عناصر نظمها السياسية والدستورية والاجتماعية ، كما أن المقالات التي نشرت حول هذا الموضوع في مجلة Islamic Review تستحق المتابعة .

(٤١) قارن : هنري لاوست ، الخلافة ص ١١٦ .

(٤٢) قارن : مقدمة الطبعة الثالثة لكتاب للوحي المحمدي .

(٤٣) نشرت الطبعة الخامسة منه في عام ١٩٤٨ . وتلتها بعد ذلك بعدة أشهر الطبعة الثالثة من كتاب الوحدة الاسلامية والاخوة الدينية .

R. A. R. CIBB, modern trends in Islam (٤٤)

وقد ترجمه إلى اللغة الفرنسية .

Bernard VERNIER , Paris, E. P. Maisonneuve et cie 1949 p.75

(٤٥) قدمت مجلة Oriente moderne ( سنة ١٩٣٧ ، حتى ٥٠٤

(٥٠٥) دراسة مونوجرافية عن كل من هذه الجمعيات نقلاً عن جريدة الفتح اليومية .

وكانت أهم هذه الجمعيات «جمعية الشبان المسلمين» . وقد انتقلت رئاسة هذه الجمعية بعد وفاة مؤسسها عبد الحميد بك سعيد إلى رئيس أركان حرب الجيش المصري سابقاً صالح حرب باشا وقد أفرد لها Kempffmeyer دراسة عميقة في مجموعة من الدراسات المنشوية Wither Islam ، ص ٩٩ - ١٧١ . انظر كذلك هنري لاوست ، مجسلة الدراسات الإسلامية . Revue des études islamiques ص ١٨٠ .

(٤٦) لازالت مجلة Oriente moderno المصدر الاساسى للوقوف على الوثائق المتصلة بجماعة « مصر الفتاة » فيما بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٠ - انظر على وجه الخصوص برنامج هذه الجماعة لسنة ١٩٣٨ ، ص ٤٩١ - ٤٩٤ ، ولسنة ١٩٤٠ ، ص ١٨٣ - ١٨٨ . ومن المناسب أن نشير إلى أن جماعة مصر الفتاة أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في عامى ٤٩ - ١٩٥٠ ، قد غيرت اسمها وبرنامجها لثالث مرة . وتقدمت إلى الانتخابات باسم « الحزب الاشتراكي الديمقراطي » ( الأهرام ٢٤ أكتوبر ١٩٤٩ ) .

(٤٧) قارن Oriente moderno ، ١٩٢٨ ، ص ١٦٩ - ١٧١ ، ١٨٧ - ١٨٨

(٤٨) حول هذا الحادث وحول أصدائه في مصر ، أنظر على وجه الخصوص Oriente moderno ، ١٩٣٣ ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ ، ٣٧٥ - ٣٧٦ ، ٤٢٧ ، ٤٨٢ ، ٥٣٥ . أنظر Louis Jovelet المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٤٩) Louis JOVELET المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٥٠) قارن : Oriente moderno ، ١٩٣٣ ، ص ٥٣٦ - ٥٣٧ ، ٥٩٤ ، ١٩٤٣ ، ص ٤٦ ، ٥٠٣ وكذلك لويس جوفليه المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٥١) حول أزمة ديسمبر ١٩٣٧ السياسية ، التي أدت إلى إقالة الوزارة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس باشا ، يمكن الرجوع إلى المصادر الآتية بالإضافة إلى : Oriente moderno

R. MONTAGNE Vue ensemble sur l'évolution des pays de civilisation arabe Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation arabe Juillet 1937. Juillet 1938 Vol. 3 P-II

H. AYROUT Egypte, interference de la politique et de la religion En Terre de l'islam année 1938 pp. 192 - 196.



ومن جهة أخرى يمكن الرجوع إلى اليوميات التي كتبها عن مصر مجلة:

La France mediterraneenne et africaine  
anned 1938 fasc 1 PP. 142-351

(٥٢) يستحق الدور الذي لعبته عناصر الأقليات المصرية من المسيحيين واليهود في المجتمع المصري لنشر الأفكار العلمانية دراسة مفصلة. وسوف توضح هذه الدراسة بلا شك الدور الهام الذي لعبته هذه العناصر في الحركة الفكرية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ويكفي أن نشير هنا إلى أن أول صحيفة ذات اتجاه قومي عرفها مصر قد تأسست عام ١٨٧٧ بعد عامين من تأسيس الأهرام في الإسكندرية على يد مسيحيين سوريين هما سليم وبشارة تقلا. ومن المفيد أن نذكر أن جريدة أخرى سياسية فسكاهية ساخرة، كانت تلاقى في هذا الوقت نفسه رواجاً مذهلاً بسبب حملاتها على الخديو وحكومته قد تأسست على يدي يهودى مصرى هو يعقوب صنوع، وهى جريدة أبو نضاره، أضف لذلك أن علمانية الدولة كانت بالنسبة لمختلف الأقليات الوطنية في مصر السبيل الوحيد للارتفاع إلى مصاف المسلمين.

(٥٣) ذكره Louis JOVELET المصدر السابق، ص ٤١.

(٥٤) قارن:

En Terre de l'Islam Chroniques brèves Juillet -  
sort 1639 P. 261

(٥٥) قارن:

TAHA HUSSEIN Tendances religieuses de la litterature  
egyptienne d' aujourd'hui Cahiers du Sud 1947 p. 23

(٥٦) وسرعان ما احتذى كثيرون حذو الأدباء الكبار مقلدين إياهم في هذا الاتجاه وحول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى قائمة المؤلفات

العربية المطبوعة في مصر خلال السنوات ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤ ،  
القاهرة ، المحدث الفرنسي للأثار الشرقية ، ١٩٤٩ ، إعداد

R.P.M. KANAWATI et Charles KUENTZ

( ٥٧ ) قارن : Oriente moderno ، ١٩٤٠ ، ص ١٥٣ .

( ٥٨ ) قارن : طه حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

( ٥٩ ) قارن : Oriente moderno ، ١٩٥٣ ، ص ٢٨٩ .

( ٦٠ ) قارن : طه حسين ، المصدر السابق . ص ٢٤٣ .

( ٦١ ) نفس المصدر ، ص ٢٤١ .

( ٦٢ ) نفس المصدر ، ص ٢٤٠ .

( ٦٣ ) ينبغي أن تقرأ الصفحات التي خصصها H.A.R. GIBB لهذا

الموضوع بكل ما هي جدرة به من اهتمام ، وقد نشرت في .

Tendances modernes de L'Islam Paris 1949 PP . 85-114.

( ٦٤ ) قارن : طه حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

## الفصل السادس

### تطور القومية المصرية

#### مصر والصوبية

ظلت مصر باستمرار على هامش الشرق الأوسط ، وذلك لانفصالها عن شبه الجزيرة العربية بفعل الحواقي الطبيعية التي يفرضها على حدودها الشرقية كل من البحر الأحمر وسيناء، لهذا ظلت لسنوات طويلة بمنأى عن الحركة القومية التي انبثت في الولايات الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر . ومع ذلك فقد كان لزاما عليها - بعد تطور بطيء - أن ترتبط بها . ومن المناسب هنا أن نتتبع مراحل هذا التطور .

#### محمد علي والفكرة العربية

يود بعض المفكرين المصريين المعاصرين أن يروا في الحملات العسكرية التي أرسلها إلى سوريا محمد علي وإبنته إبراهيم البدايات الأولى لنشأة الفكرة العربية . حقيقة إن إبراهيم باشا كان يسعى دون شك إلى أن يتزع من سلطان القسطنطينية الولايات العربية التي تضمنها إمبراطوريته - إلا أن ذلك لا يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه المحرك الأول للفكرة العربية وبأنه لم يكف عن العمل لتحقيق هدف بالغ التحديد والوضوح هو بث نهضة الولايات العربية وتجميعها في دولة واحدة وتحريرها من كل وصاية أجنبية » (١) . لقد كانت سوريا بالنسبة لمصر ومحمد علي شيئا آخر غير كونها أرضا عربية ينبغي تخليصها من الإمبراطورية

العثمانية . فقد كانت بصفة خاصة مجرد منطقة أمامية ينبغي امتلاكها حتى تتمكن مصر من الدفاع عن نفسها - منطقة أمن ، طالما طمعت فيها في الماضي ومنها يستطيع حكامها الجدد أن ينازعوا الخليفة - السلطان - بهدف وجيد هو أن يؤكدوا سؤددهم كبيت مالك وأن يزعزعوا تلك الروابط التي تجعل منهم مجرد ولاية تابعين للاستانة . فضلا عن ذلك ، فقد كانت القومية العربية في هذه الفترة ، شأنها في ذلك شأن القومية المصرية ، لا تزال مجرد جنين لم يخرج بعد إلى نور الحياة ، بل لعلها لم تكن قد بلغت هذا الطور على الإطلاق ، ونحن في الواقع لا ينبغي أن نفسي أن جمال الدين الأفغاني ، الذي قام بالترويج لفكرة الجامعة الإسلامية التي كان يتبناها السلطان عبد الحميد الثاني ، والمحرك لكل الحركات القومية الراحنة ، لم يولد إلا عام ١٨٣٩ مينا ولد بعده بعشر سنوات تليده محمد عبده الذي كان أول من وضع تعريف « الوطنية » المصرية الإسلامية (١) .

إن كل الشواهد تؤكد أن الفكرة العربية التي نادى بها إبراهيم باشا لم تكن سوى مناورة دبلوماسية ، الغرض منها كسب مودة أوروبا التي كانت معادية له في معظم الأحيان ، وذلك بخلق حالة من الشعور القومي تبرر مطامع سياسية وإقليمية خالصة (٢) وقد نجح هذا التكتيك البارع في بداية القرن التاسع عشر حيث أصبحت بداية البقطة القومية هذه في إثارة مشاعر المعطف لدى الأوساط الفرنسية الرومانسية حتى لقد وجد في البرلمان الفرنسي في أول يولييه ١٨٣٩ نائب ( هو المسيودي كارنيه De Carade ) يدافع عن « المملكة العربية » ويطلب من فرنسا أن تدعو - من طريق مبادرة حازمة وحاسمة - « إلى شطر نصفي الإمبراطورية العثمانية الذين لا يمكن لها أن يظلا متحدين » حسبما

قال (٤) . ولكن لم يكتب التوفيق لهذه المشروعات الطموحة ، كما ستصرف مصر عنها النظر طيلة عهود خلفاء محمد علي الذين ستشغلهم مشا كلهم الخاصة ، بل إن الأمر سينتهي بها ، نتيجة للتدخل المستمر من جانب الغرب في شئونها الداخلية ، إلى أن تدير بصرها تجاه القسطنطينية التي أصبحت تحت حكم السلطان عبد الحميد الثاني مقرأ للتضامن الإسلامي ضد أعداء الإسلام ، ولم يؤد الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ إلا إلى زيادة هذا الاتجاه حدة . وفي الوقت نفسه ، سوف تواصل القوميات العربية سعيها في بلاد « الهلال الخصيب » لتفكيك الامبراطورية العثمانية وهكذا ، فعلى الرغم من أن كلا القوميتين المصرية والعربية قد تولدتا نتيجة للاحتكاك بالفكر الغربي ، إلا أنهما سيسلكان من البداية طريقين ظلا متعارضين طوال نصف قرن من زمان .

### القومية العربية والقومية المصرية

من ١٨٨٢ إلى ١٩١٨

ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، جاء ليستقر على أرض مصر مفكرو العروبة ومنظروها . وكان هؤلاء في معظمهم من المسيحيين — لبنانيين وسوريين — الذين جاءوا إلى مصر هربا من طغيان « السلطان الأحمر » . ولقد هب هؤلاء الأذهان فيها بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٠٤ لقبول تصور جديد لعالم المشرق ، فجاهدوا كي يحلوا فكرة الجنس التي استعاروها عن الغرب محل فكرة الدين المسيطرة قبلا على العقول حتى هذا الوقت ، وتوارى في كتاباتهم الماضي الإسلامي أمام الماضي العربي ، ونالت اللغة العربية — التي جددوها بحيث تتواءم مع ضرورات الحضارة الحديثة — كل عنايتهم وأهتمامهم . إن هذه النهضة ، أو بالأحرى هذا الازدهار للثقافة العربية ، قد أدى إلى بعث

بطبعه طابع زمانى ، ولقد كانت الحركة سياسية أكثر منها أدبية وكانت موجهة ضد العثمانيين ، كما كان الهدف منها أن تمنح الشعب العربى « الوعى بوحدته وبعظمته القديمة ، كما هيأت لتفكك العالم الإسلامى . وزيادة على ذلك فقد كانت هى أصل الفكرة الحديثة للعروبة . وفى نفس الوقت ، كان يفتاب مصر ، برغم إعجابها بجهود هؤلاء السوريين ، شعور بعدم الارتياح تجاه هذه الدعاية المشوشة التى كانت تنكسب إلى جانبها الصفوة فيما وراء خليج السويس والتى تفصح عن ثورة واضحة ضد الأتراك . وبعد أن كانت مصر فى عهد محمد على تكن شعوراً بالعداوة لتلك التبعية التى قطعت عليها الطريق إلى الإستقلال ، فإنها الآن باتت تفكر فى مواجهة بريطانيا العظمى فى أن تتمسك - إن لم تقو - بعلاقات التبعية تلك والتى تربطها بالإمبراطورية العجوز المتداعية . ونجد فى مصطفى كامل رمزاً لتلك الفترة من التاريخ المصرى ، فلقد استطاع أن يجعل من نفسه ، عن طريق خطبه المتأججة بإيمان وطنى عارم ( ٥ ) بطلاً لقومية ربط - هو - قضيتها بقضية البسطة لطينية . لقد أدرك بأستبصار ثاقب للحقائق أن سقوط الإمبراطورية العثمانية سوف يؤدى إلى اختفاء الرابطة القانونية الوحيدة التى تحول بين بريطانيا العظمى وبين أن تجعل من احتلالها العسكرى « المؤقت » لمصر احتلالاً دائماً . وعلى هذا فقد ظل استقلال وادى النيل فى نظره رهناً ببقاء الباب العالى ، وقد قال ذات مرة « إن التقرب بين مصر والدولة العثمانية الآن وفى كل وقت من شأنه أن يسر أصدقاء مصر الحقيقين . فإدامت الدولة ( العلية ) قوية مسلمة دام أمل المصريين فى الخلاص كبيراً عظيماً » ( ٦ ) وقد عبر عن هذه الفكرة مرة أخرى بوضوح أشد فى خطاب ألقاه فى الإسكندرية فى ٣١ يهونه ١٨٩٧ وأشار فيه إلى الأكتئاب الذى نظم فى مصر لصالح الجيش العثمانى أثناء الحرب التركية - اليونانية ( إبريل - نوفمبر ١٨٩٧ ) وأعلن عن نفسه داعياً شديد الحماس لهذا الإكتئاب ، أليس فيه « مظاهرة قوية ضد الاحتلال

الإنجليزى واقتراع عام ضد الإنجليز فى مصر « (٧) » وعملاً سياسياً ووطنياً فى نفس الوقت « (٨) » ؟ كما أكد أن على الأمة المصرية أن تنضم إلى صفوف السلطان وأن تسعد بانتصاراته وأن تتردى ثياب الحداد فى أية مرة يبنى فيها بهزيمة . « ألا تفرض المصلحة هذا الواجب على كل وطنى » (٩) ؟ بل لقد وصل الأمر بمصطفى كامل إلى حد الزعم بأن محمد على قد أخطأ بإعلانه الحرب على تركيا (١٠) .

وفوق ذلك فقد استطاع أن يبرز هذه الواقعة السياسية فى نظر الحائرين والمترددین عندما ما استنفض بفصاحته مشاعر التضامن الإسلامى التى كان ترجمة لها فيما بعد إنشاء سكة حديد الحجاز . فقد كان بصفته وريثاً للفكر السياسى لجمال الدين الأفغانى يرى فى الإسلام الشعلة التى ينبى أن تذكى وأن تدعم القومية المصرية النارية فى أيديولوجيات الغرب وأن يهيم لها الدعائم الأصلية التى تنقصها فلقد كان يعتقد أن أسباب تدهور المسلمين فى كل بلاد العالم وأسباب فقدهم لعظمتهم تكمن فى انقسامهم (١١) . « وفى ابتعادهم عن المبادئ المقدسة للدين » (١٢) ، وأن على الشعب المصرى باسم هذه المبادئ أن يأمل فى وحدة صحيحة مع تركيا ، وإذا كانت الإمبراطورية العثمانية هى رأس الإسلام فمصر هى « روحه » (١٣) كما أنها بالنسبة له وبسبب موقعها الجغرافى وثقافتها هى النواة بل هى المركز ذاته (١٤) . وفضلاً عن ذلك فإن مصر لم تكن فى نظره عربية برغم كونها مسلمة . وقد أكد أن مسلمى مصر هم وبدون جدل مصريين « وأجداد الغالبية العظمى منهم فراعنة » (١٥) . وهذا ما يفسر دعوته لهم بأن يلتفوا حول راية الخلافة (١٦) كما يفسر لماذا حارب طيلة حياته هؤلاء الناس - فى داخل وطنه أو خارجه - الذين ساعدوا على تفكيت تركيا أو عملوا فى سبيل ذلك . ولم يكن رواد الفكرة العربية الأول والمدافعون عنها فى رأيه سوى « دخلاء » و « دسائين » و « منافقين » كما أنهم أشد

الأعداء ضرراً (١٧) ولا بد من إلزامهم الصمت ومن محاربة فكرة الخلافة العربية ، التي سوف تكون في رأيه العوبة في أيدي قوى أجنبية (١٨) وتسلم مصر نهائياً إلى احتليها .

لم يطل الأجل بمصطفى كامل - الذي مات عام ١٩٠٨ ولما يكذب تجاوز الثلاثين من عمره - ليشهد تفكك الإمبراطورية التركية الذي كان يخشى - ولاسيب وجبة - نتائجها المحزنة . لكن تأثير مصطفى كامل - مع ذلك - قد امتد لأطول من عمره ، فظلت القومية المصرية التي كانت تسترشد به شديدة التميز عن القومية العربية التي تنامت كرد فعل للطغيان الحميدي في البداية ثم لتصديها لديكتاتورية « تركيا الفتاة » بعد ثورة ١٩٠٨ . وقد أظهرت الحرب الإيطالية - التركية تلك الخلافات التي كانت تباعد بين الوطنيين في مصر وبين دعاة الفكرة العربية من السوريين والعراقيين كما كان الآخرون يفكرون في إنتهاز فرصة المتاعب التي كان يوجهها الباب العالي للحصول على ما كانوا يحملون به من استقلال ، وهددت اللجنة العربية في القسطنطينية بأنها ستعتبر إخلاء ليبيا سبباً كافياً لإعلان إنهاء الخلافة (١٩) وحاول بعض المتطرفين أن يدبروا بمعرفة إيطاليات عصياناً في كافة الولايات العربية في الإمبراطورية (٢٠) وعكس ذلك كان يحدث في مصر ، فكتيرون هم أولئك الذين ذهبوا لمحاربة العدو الإيطالي في صفوف جيش طرابلس التركي - العربي . وماله دلالة خاصة إلى حد كبير أن يكون عبدالرحمن عزام باشا - الذي سيصبح فيما بعد البطل البالغ الحماسة للوحدة العربية - من بين أولئك الذين كانوا يحاربون في ذلك الوقت في صف إمبراطورية كان وجودها في رأيهم هو الضمان الأكيد لاستقلال مصر .

وقد ترجم لإخديو عباس حلمي إلى الواقع ارتباط القومية المصرية بقضية العثمانيين حين وجه من القسطنطينية في ٢ نوفمبر ١٩١٤ فداه إلى



المصريين والسودانيين ، وبعد ذلك بعامين ، وبينما مصر يرادوها الأمل - وقد وضعت تحت الحماية البريطانية منذ ١٨ ديسمبر ١٩١٤ - في انتصار لإمبراطوريات الوسط ، أعطى شريف مكة بدعم من بريطانيا العظمى إشارة البدء « للثورة العربية » وقد بينت هاتان الحركتان الطناتان ، بوضوح وطوال عامين - اختلافات المصالح والاعتمادات التي تفصل مصر عن الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فمن المناسب أن نلاحظ أنه إذا كان الوطنيون المصريون لم يدعوا أى تعاطف مع رواد العروبة الأول والمدافعين عنها فإن هؤلاء من جبهتهم كانوا يرفضون اعتناق المصريين عربا . وفي عام ١٩٠٦ كتب نجيب عازورى في كتاب له حظى بشهرة واسعة - يقول إن المصريين لا يلتسبون إلى العرق العربى ، وأنهم جزء من العائلة البرية الإفريقية ، كما أن اللغة التي كانوا يتكلمونها قبل الإسلام لا تشبه اللغة العربية على الإطلاق (٢١) وسوف تسود هذه الفكرة لوقت طويل في شبه الجزيرة العربية ، وسوف تظل القاهرة حتى حوالى ١٩٣٦ مبعدة عن كل مشروعات الوحدة والتجمعات الإقليمية التي كانت تعد في بغداد ودمشق والرياض .

### القومية المصرية بين « الفرعونية »

#### والفكرة « العربية » والجامعة الإسلامية »

وزيادة على ذلك . فقد استقبلت مصر هذه المشروعات استقبالا معاديا . فقد أقلقتها وأثارت حفيظتها تلك الجهود التي كان يبذلها الملك فيصل ملك العراق كي يجمع حول عرشه تلك الشظايا المتفرقة من « الوطن العربى » كما أثارها الجهود التي كان يعتزم القيام بها أمير نجد كي يخرج

من صحاريه ليوحد تحت صولجانه شبه الجزيرة العربية . وكان قيام  
مملكة عربية الذي تبارى في الحاسه له كل من بغداد والرباض وتخلصان  
يبدو لمصر أمراً خطيراً . ومع ذلك فلم يكن ليفوتها أن ترى في تمكك  
الإمبراطورية التركية وما نتج عنه من تفتت القوى المحيطه بها أمراً يتختم  
مصالحها الخاصة ، إذ يضمن لها صيانة حدودها الشرقية . وبالإضافة إلى  
ذلك ، فلم تكن مصر تمس بأنها عربية ، وكان شعورها بعروبها بالغ  
الغاية لدرجة أن عدداً من أنصارها ظلوا منذ نهاية الحرب يظنون أنهم  
قد وجدوا في ماضيها البعيد أسساً لعظمتها ونهضتها المقبلتين . ألم تكن  
مصر قبل أن يفتحها عمرو بن العاص وقبل أن تعنق الإسلام قاعدة لحضارة  
باهرة ؟ وقد أعطى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون سنة ١٩٢٠ الفرصة  
لهذا الاتجاه كي يعبر عن نفسه بحرية كاملة ، فجعل بعض الكتاب من  
أنفسهم رواداً يدفعون هذا الاتجاه كي يعبر عن نفسه بحرية كاملة ، وقد  
خلو أزميل المثال مختار هذه الحركة الفكرية عندما ثبت في كتلة من  
الجرانيت « نهضة مصر » على شكل فتاة شابة ترتدى ملابس فرعونية  
وينهض عند قدميها أبو الهول - وهو مقوس قليلاً على قدميه الأماميتين .  
وكان أن سألت مصر نفسها في ذلك الوقت هل تظل مسلمة أم يحسن بها  
أن تعود فرعونية كما كانت ولشهور طوال ظل التساؤل موضوع نقاش  
جداً في الصحف . ومع ذلك فقد كان ينبغي - لكي تسود الفرعونية مصر -  
أن يكون وادى النيل أقل تعلقاً وارتباطاً بالإسلام وأن يتها إلى حاكم شبيه  
بديكتاتور تركيا الحديثة ، لاحفنة من الأدباء يعيشون على هامش الحياة ،  
ولذا فقد ظلت الحركة سطحية ولم تتجاوز ذلك الإطار البالغ الضيق للمدرسة  
أدبية لم يكن لها تأثير بالغ على الجماهير . فقد ظلت مصر مسلمة يرغم  
الأطال المجيدة التي تخلد فوق تربتها . وهذه الصفة قد جعلت من واجبها  
في نفس الوقت أن تبدي بالغ الاهتمام والتعاطف مع كل البلدان التي تعتنق  
نفس عقيدتها وتكافح مثلها عند السيطرة الأجنبية ، ولم تخل مصر عن

هذه المهمة التي عادت من حقها وبخاصة بعد القطعية التي تمت بين تركيا وبين الاسلام أليست مصر قاعدة لأقدم وأعرق الجامعات الإسلامية في العالم : الجامع الأزهر ؟

ولقد هيئات لها سلسلة طويلة من الأحداث أن تتخذ موقف المدافع عن المسلمين الخاضعين للاستعمار الغربي - مثال ذلك تأييدها لثورة الريف في مراکش بقيادة الأمير عبد الكريم الخطايب واستنكارها لقصف القوات الفرنسية لدمشق عام ١٩٢٥ ، كما أثار حفيظتها بالمثل أحداث حائط المبكى سنة ١٩٢٩ \* . وأحداث الظهير البربري الشهير الذي اندلعت في مراکش سنة ١٩٣٠ \* وأخيراً قمع الإيطاليين للثورة التي انفجرت في نفس العام في برقة وقد أنشئت لجنة لرعاية « ضحايا الريف » برئاسة أحد أمراء الأسرة المالكة كان أول جهودها هو فتح أ كتاب أمكنها أن تجمع فيه ٢٠.٠٠٠ جنيه مصرى خلال أيام (٢٢) ووجه الوفد غداة قصف دمشق نداء إلى الأمة المصرية « يناشدها فيه الوقوف إلى جانب منكوبي سوريا (٢٣) وأرسلت البرقيات إلى عصبة الأمم ووجهت النداءات إلى مسلمي الهند تناشدهم تقديم العون لضحايا دمشق وأثار الظهير البربري بعد صدوره بفترة موجات من السخط ضد فرنسا التي تبذل - كما قيل وقتها - قصارى جهدها كي تحول ملايين المسلمين في شمال إفريقيا عن دينهم تجعلهم يعتنقون المسيحية (٢٤) وتمرضت الصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين لأقوى هذه الاحتجاجات وأشدّها عنفاً .

---

(\*) حاولت فرنسا أن تجعل من التقاليد البربرية - لالامرعية الاسلامية - أساساً للقوانين التي تطبقها على البربر . وقد نسر ذلك على أنه محاولة فرنسية للقضاء على الحرية الاسلامية ومقدمة لتفصير البربر .

وفي البداية ، كانت هذه المظاهرات شواهد على التضامن الإسلامي على وجه الخصوص ولكن عند قيامها ، وجدت القومية الشعبية نفسها تنساق إلى مسالك جديدة ، ولم تعد هذه القومية الشعبية مصرية بالدرجة الأولى بل اتسعت لتحضن قضية الشعوب الإسلامية قاطبة . وهكذا ، ومنذ الآن ، لن يعود للنال الذي اتخذته مصر لنفسها ، كأمر خاص بها طيلة ثورة ١٩١٨ - ليبقي محصوراً داخل حدود جغرافية وسياسية محددة ، فلقد تجاوز بالفعل تلك الحدود بمسافة كافية .

وكان لا بد أن تكون لهذه التطورات آثارها الهامة ، ففي عام ١٩٢٨ ناقش بعض المفكرين إمكانية قيام وحدة بين كل الشعوب الشرقية ابتداء من اليابان في الشرق الأقصى وحتى سواحل الأطلنطي في الغرب . وراودهم الحلم بأن يتغفل الإسلام في اليابان والهند وأن تتجمع خلف مصر كل الشعوب الصغرى ويبدل جهد موحد مشترك ضد الغرب . وتبنت هذه الدعوة لعدة سنوات مجلة الرابطة الشرقية التي أسسها أحمد زكي . وكانت الحركة الفكرية التي قامت بنشرها كما قيل بحق - إحدى السبل التي طرقتها الدعوة الإسلامية بحثاً عن صيغة جديدة ( ٢٥ ) . وقدمت كل الجمعيات الدينية والسياسية - الدينية دعمها لهذه الفكرة ودعيت حكومة القاهرة لعقد علاقات صداقة مع الدول الإسلامية التي قامت حديثاً كالحجاز واليمن والعراق ( ٢٦ ) . وارتفعت أصوات تطرى رابطة اللغة والثقافة المشتركة والدين القائمة بين البلدان العربية وبين مصر أليس على مصر - كما أدت إحدى صحف الإسكندرية - أن تقبلاً من هذه البلدان المكانة السامية التي سبق أن اكتسبتها ليس بقصد التدخل في شئونها وإنما بقصد التعاون معها في كافة المجالات لصالح تقدمها ؟ ( ٢٧ )

وهكذا نجد أن الشعور بالنفاخر والكبرياء هو الذي دفع الوطنيين في القاهرة إلى أن يجعلوا من أنفسهم المدافعين عن السياسة الشرقية التي

ينبغي على بلادهم أن تسلكها، لكن هذه السياسة ظلت مشوشة في عقولهم لوقت طويل وتوازياً مع فكرة الوحدة بين كل الشعوب الإسلامية بدأت تنشأ في الوقت نفسه، وشيئاً فشيئاً بدأت تعظم فكرة قيام وحدة حميمة بين المسلمين العرب تستطيع مصر بسهولة بحكم وضعها أن تكون على رأسها وحاز المشروع بعض الأنصار المتحمسين، لكن كانت تعترضه كثير من العقبات .

لقد كانت العروبة في ذلك الحين، كما كانت الفرعونية، في نظر المسلمين الكلاسيكيين، أمراً مناقضاً لروح الإسلام نفسه، ولم يفت شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوي ولا مفتى الديار المصرية عبد الرحمن قرة أن يعلنوا رسمياً إدانتها للفكرة وأكداً عام ١٩٢٨ أن القومية لا تكون إلا بمقتضى الدين وأن الإسلام قد جعل من المؤمنين « إخوة » موحداً بذلك بين العربي وغير العربي (٢٨) . ولم تكن تلك أول أو آخر إدانة . ففي عام ١٩٣٢ أكد عالم آخر هو الشيخ محمد الغنيمي التفتازاني أن الاسلام عدوه « للشعوية والاقليمية » (٢٩) .

وبعد ذلك أكد الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر في عام ١٩٣٨ أن الدين يعادى الفكرة المنصرية ودعا العلماء والمسلمين إلى تحقيق الوحدة الاسلامية « وألا يلقوا بالا إلى الوحدة العربية » (٣٠)

وحاول منظرو العروبة من جانبهم في بغداد ودمشق وبوجه خاص في بيروت - وذلك كى يكسبوا الأقليات المسيحية إلى صفهم - أن يقيموا فكرتهم على أسس لغوية وثقافية دون أن يعولوا كثيراً على فكرة الدين التي تركوها تتوارى في الظل .

ومع ذلك فإن هذا التمييز لم ينجح في أن يسود مصر . فقد ظلت فكرتنا التضامنية الدينية والأخوة العنصرية تعيشان في النفوس

والأذهان جنباً إلى جنب دون أن تغلب إحداها على الأخرى، بل لقد اشتد تشابكهما لدرجة أنها لم ينفصلا على الإطلاق . ومنذ عام ١٩٣٠ كانت هاتان الفكرتان موضوعاً لمقالات تنشر في الصحف والمجلات بصفه شبه يومية وبدأنا نرى في معظم الأحيان، نفس الرجال يدافعون في نفس الوقت عن هذه الفكرة وعن تلك ويشاركون على حد سواء في المؤتمرات العربية أو الإسلامية التي تعقد خارج مصر وخصوصاً في مؤتمر القدس الذي انعقد في عام ١٩٣١ ومؤتمر بلودان الذي انعقد في عام ١٩٣٧ . ورغم هذا فقد كانوا يساهمون في هذه المؤتمرات بصفته الشخصية ، أما مصر الرسمية فقد ظلت بهذا الصدد متباعدة طواعية بل وأحياناً عن عمد بل وعن موقف معاد ، إذ لم تكن مصر - رغبة منها في ألا تفقد عطف القوى الغربية التي كانت في مسيس الحاجة إليه كي تحصل على استقلالها وكي تعطّل رجحان كفة النفوذ البريطاني لم تكن تريد لفترة طويلة لأن تتخذ الطابع الإسلامي ولأن تصطبغ بالصبغة العربية . وكان عليها أن تنتظر حتى ٢٦ أغسطس ١٩٣٧ وهو تاريخ توقيع معاهدتها مع بريطانيا كي تفكر في أن تلعب بين دول الشرق الأوسط الدور الذي يبدو مهيئاً لها ومقدراً عليها بحكم ثروتها وثقافتها وتعداد شعبها . ومع ذلك فسوف تظل مصر حائرة لعدة سنوات أخرى قادمة هل عليها أن تتبع سياسة عربية أم عليها أن تتبنى سياسة أكثر راحة واتساعاً : « شرقية وإسلامية » ؟

### مصر تختار طريقها

تأكد هذا الاتجاه الجديد في السنوات التي تلت تولي الملك فاروق العرش ، ذلك أن مصر بعد أن دخلت عصبة الأمم وبعد أن تحررت من نظام الامتيازات ، بدأت تخرج شيئاً فشيئاً عن التحفظ الذي كانت تنحصر نفسها داخله حتى ذلك الوقت . وفي أكتوبر ١٩٣٨ قبلت أن يعقد في القاهرة

المؤتمر البرلماني العربي والإسلامي لنصرة قضية فلسطين (٣١). وبعد ذلك  
بعده أشهر كان دخول عبد الرحمن عزام باشا محمد وعلى علوبة باشا وصالح  
حرب باشا في وزارة على ماهر - وثلاثتهم من غلاة المدافعين عن العروبة  
والإسلام - ترجمة أكثر وضوحا لرغبتها في أن توارى الظل «مصريتها»  
الانعزالية التي اتبعتها في الماضي وأن تقوم كما جاء في خطاب العرش في ١٨  
نوفمبر ١٩٣٩ «بالمهمة النبيلة» التي قدر عليها أن تقوم بها في المشرق  
(٣٢) . كانت مصر تطمح لأن تجرف في تيارها كل البلدان الإسلامية ؟  
إن مظاهرات الترحيب بالملك فاروق التي كانت تقوم في القاهرة حتى  
نهاية ١٩٣٩ والتي كانت تشير إلى الملك فاروق باعتبار الخليفة المقبل تشير  
فيما يبدو إلى ذلك . لقد كان محرك هذه المظاهرات هو الشيخ محمد مصطفى  
المراغى شيخ الجامع الأزهر وبتدبير منه كان الملك - كما سبق أن رأينا -  
يقابل كل يوم جمعة عقب الصلاة بهتافات «عاش أمير المؤمنين» ومع ذلك  
فلا يمكن أن نعتبر هذه المظاهرات محاولة متعمدة من جانب مصر لتأكيد  
سيطرة الاتجاه الإسلامي . لقد كانت بالنسبة لها مجرد وسيلة تزن بها  
أفكارها والفرصة المتاحة لها بحسب قبض الرأي العام . ولعدة أشهر ظلت  
الصحف تناقش موضوع إعادة الخلافة ، لكن التعليقات حول هذا  
الموضوع ظلت مجافية له في تركيا بالذات لحد وجب معه أهمال هذا  
الفكرة (٣٣) .

وفهمت مصر عندئذ أن من المستحيل عليها أن تسبح ضد تيار الزمن  
وأن تميد إلى الحياة نظاما إسلاميا جلل العمل به . ومع ذلك فلقد بقي  
لها حلم وحيد ، أقل طموحا لكنه لا يخلو من عظمة - كما أن تحقيقه  
أيسر منالاً - وهو أن تكون على رأس العالم العربي وهو ما كان يتمناه  
كل المصريين المقتنعين بأن الوحدة العربية سوف تزيد من قوة مصر  
ومكانتها ونفوذها في المجال الدولي وتجعل منها دولة هامة (٣٤) .

وبرغم العداء الذى كان يظهره للعروبة أنصار الدعوة الإسلامية  
فإن رأى العام المسلم كان مهيئاً فى مجموعة لتقبل هذا الانعطاف .

وها تحدر الإشارة على وجه الخصوص إلى تأثير مدرسة المنار على  
تطور الفكر الدينى فى مصر . فزعيم هذه المدرسة رشيد رضا لم يتردد  
فى توجيه الانهام إلى الشعوب المسلمة غير العربية أنها مسئولة عن تدهور  
العالم الإسلامى وأشار للإسلام على أنه نظام عربى بالدرجة الأولى (٣٥) .  
كما أطرى دور العرب فى تاريخ المشرق . وهكذا تسلك إلى مبدئه  
عناصر أيديولوجية موالية للعروبة هيأت مرحلة انتقال لم يكن منها مناص  
بين الاتجاه الإسلامى كما تبناه السلطان عبد الحميد وبين الدعوة العربية  
الحديثة . ولم تكن هذه الفكرة بجديدة فقد سبق أن عبر عنها الكواكبي  
( ١٨٤٩ - ١٩٠٢ ) فى كتابه ( أم القرى ) كما إن محمد عبده نفسه قدمها  
وساهم رشيد رضا فى إشتاعتها وأخذت بها مصر .

وسرعان ما بدت الوحدة العربية فى نظر أكثر المسلمين بمحافظه باعتبارها  
مقدمة نهضة الإسلام وخطوة نحو إعادة توحيد العالم الإسلامى ورأى  
هؤلاء أن ليس ثمة ما يحول دون أندماج الاتحاد المقترح إذا ما تحقق فى كل  
أكبروا خفت غاؤهم تجاه هذا المشروع وحلت الحيدة المرحبة بل والتعاطف  
الفعال فى كثير من الاحيان عل العداء . وبدأت الجماعات الدينية تدعو  
إلى تجميع القوى العربية . وبطريقة غير محسوسة بدأت المظاهرات التى  
كانت تقوم لصالح شعوب المغرب وفلسطين وسوريا - تلك المظاهرات التى  
بدأت تزيد وتتضاعف حتى عشية الحرب العالمية الثانية - بدأت تتخذ طابعا  
مزدوجا يدل على الأخوة الدينية والأخوة العنصرية فى نفس الوقت . وهكذا  
تجمع فى تيار واحد كل من المنادين بالوحدة الاسلاميه والمبشرين بالعروبة  
الراغبين - هؤلاء وأولئك - فى أن يهيئوا بلادهم للقيام بالدور الأساسى  
والأول فى محفل الأمم الشرقية . ووجد الجميع فى الأيديولوجية التى تهيأت لهم



أسبابا لبلوغ المثال الذى كان يطمح إليه كل منهم . ومع ذلك فقد ظل الاسلام هو الأساس الأكيد للقومية المصرية التى أصبحت الآن تسبح فى تيار العروبة .

ولم يعترض على هذا الاتجاه الجديد سوى أنصار « المصرية » الضيقة الذين ظلوا يؤكدون - مستخدمين لغة علماء الأجناس - أن المصريين لا ينتمون إلى نفس جنس جيرانهم . ورد عليهم خصومهم بأن العربى هو كل من يتكلم العربية ويشعر بأنه عربى . وكان على هؤلاء أن ينحنوا فقد حسمت مصر طريقها وسام التطور القومى فى ولايات الامبراطورية التركية القديمة فى دفعها لهذا الاتجاه بعد أن زالت أوهاما وخاؤها القديمة .

فمنذ وقت طويل كانت مشروعات إنشاء مملكة متحدة - وهو الأمر الذى أثار تخوف مصر وشكوكها - قد قدر عليها أن تؤول إلى النسيان ، فلقد مات الملك فيصل فى ٨ سبتمبر ١٩٣٣ دون أن ينجح برغم نفوذه الواسع فى أن يعيد الوحدة إلى عالم نمزقه المفاصل والعداوات الصامتة . وفى الواقع فإنه لا الاتجاه العربى فى بغداد ولا الاتجاه العربى فى الرياض قد نجح فى أن يسود ويفرض نفسه . فلقد وحب على الهاشميين أن يعترفوا بوجود دولة نجد كما كان على السعوديين من جانبهم بعد أن فتحوا مكة والمدينة وافتزعوهما منذ عام ١٩٢٤ من الملك المجزؤ حسين بن على مفجر الثورة العربية عام ١٩١٦ ، كان عليهم أن يعدلوا عن الخروج من صحرواتهم حيث ظلوا معزولين . لقد توقف توسعهم نحو الشمال . وأمام حقائق الأمور فهمت كلتا الأسترتين ضعفهما المتبادل واستحالة انتصار أحدهما على الأخرى . كما أن اللجوء إلى العمل الدبلوماسى فى صورة معاهدة الأخوة والتحالف التى وقعت فى إبريل ١٩٣٦ لم يفعل سوى أن

دلل بوضوح على عجزهما كليهما عن إنشاء الدولة الكبرى التي كان يحلم بها القوميون الأول منذ وقت بعيد وقتما كانت الإمبراطورية العثمانية آخذة في الانهيار . وحين جرى انقلاب بكر صدقي في العراق في أكتوبر ١٩٣٦ أطرح العراق سياسة الملك فيصل وعدل عن « المخامرة العربية » ولم تتردد بغداد في أن تتقارب من تركيا في نفس الوقت الذي كان يحذر فيه الأمير شكيب أرسلان من « الخطر التركي » .

منذ ذلك الحين لم تعد الفكرة العربية تشكل بالنسبة لمصر خطرا ما فالشكل الجديد الذي كانت قد فرضته الظروف على الفكرة العربية — أي شكل معاهدات التحالف بين دول مستقلة وذات سيادة على أراضيها الخاصة قد نزع عن هذه الفكرة كل مظهر عدواني . ومنذ الآن ، أصبح الوطنيون في سوريا والعراق يتجهون — عندما تحزب بهم الأمور — إلى القاهرة ، « إلى الأمام يا مصر ونحن وراؤك » (٣٦) — هكذا هتف أحد كبار الرسميين العراقيين في ديسمبر ١٩٣٨ ذاهبا بذلك لأبعد مما جاء في التصريحات المتكررة لشكيب أرسلان ولم تظل مصر صماء للأذنين تجاه هذه النداءات — فقد ارتبطت بحسم وإرادة بطريق « العروبة » منتهزة خسوف دور العراق لتصبح على رأس الحركة العربية ولا بد أن يكون لقرارها هذا على مجرى تطور القومية العربية نتائجه التي ينبغي تقييمها . فمنذ الآن سوف تعقد في القاهرة أو في الاسكندرية — لافي بغداد أو بلودان أو القدس ونعمت رعاية الملك فاروق المؤتمرات العديدة حيث يؤكد كل من الحاضرين لإيمانه بأقدار الشعب العربي السعيدة ، شعب المستقبل ، المدعو إلى تسلم شعلة الحضارة من أيدي أوروبا العجوز المستهلكة ، وهو شرف عظيم لم يعد الغرب جديرا به بعد خضوعه لقاذورات المادية المخطمة لكل حياة روحية . ومن جهة أخرى فإن أفق العروبة الذي كان حتى ذلك الوقت محصورا في نطاق

الدول التي نشأت في الولايات القديمة للإمبراطورية التركية سوف يصبح بإمكانه أن يمتد إلى ما وراء خليج السويس وقناة السويس اللذين كانا يترضان طريقه وسوف يمتد عبر حدود ليبيا وشمال إفريقيا ليصل إلى أمواج الأطلنطى إلى حيث كان الفاتح عقبة بن نافع قد دفع بمحاربه .  
ولسوف يكون ذلك بمثابة غزو سلبى هادى للعقول ، لكن مركز الثقل في العالم الإسلامى سوف ينتقل من بغداد إلى القاهرة . وهكذا فسوف تسلب العاصمة الفاطمية القديمة عاصمة العباسيين القديمة مكانتها .

ورغم ذلك فإن دخول مصر إلى الساحة العربية ستكون له نتائج أكثر أهمية . فلسوف يصبح من المستحيل بشكل حاسم أن تقوم المملكة العربية التي داعبت أحلام القوميين العرب في أواخر القرن التاسع عشر . وكذلك فلسوف تستمر مصر - وقد أصبحت عربية - على معارضتها لأى تعديل في الوضع الإقليمى القائم في الشرق الأوسط . كما ستطرح مصر فكرة اتحاد فيدرالى كبديل لفكرة مملكة متحدة وسوف يكون بإمكانها أن تعلى من شأن فكرتها البديلة هذه .

### مصر عضو في جامعة الدول العربية

في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعد تطور استمرار لاكثر من قرن أمكن لفكرة الوحدة العربية أن تكسب إلى صفها كل المفكرين في مصر كما كان الحال في العراق وسوريا . وتفسر الرغبة في الظهور بمظهر الجبهة المتحدة والمترابطة ضد خطر الصهيونية وعلى الأخص الرغبة في إنشاء كتلة تستطيع أن تتصدى بطريقة أفضل «لامبريالية» و «استعمار» الغرب - يفسر هذا كله ذلك الأزدهار غير العادى للفكرة العربية .

لقد عمت للفكرة بسرعة واكتسبت على الفور مدى سرعان ما رأت معه بريطانيا العظمى - التي كانت تعاني من صعوبات الحرب - أن تبدى ترحيبها بها . فصدر حول هذا الموضوع في ٢٩ مايو ١٩٤١ تصريح نال شهرة واسعة أدلى به مستر أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت . وليس مضيعة للوقت أن نورد نصه هنا . « إن كثيرين من مفكرى العرب يرغبون في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذى تتمتع به الآن وهم يأملون من المماضدة في بلوغ هذه الوحدة ولا يجوز لنا أن ننفل أى نداء يوجهه إلينا أصدقاؤنا بهذا الصدد . ويدولى أن من الطبيعة ومن الحق أن نتوثق الروابط الثقافية والإقتصادية والروابط السياسية أيضاً بين الأقطار العربية وستعاضد حكومة صاحب الجلالة معاضدة تامة أى مشروع ينال الموافقة العامة » (٣٧) .

وكثيراً ما زدد هذا التصريح - وقد يكون من شأنه أن يلقى في روع المراقبين الأوربيين أن جامعة الدول العربية التي قامت بعد ذلك بثلاث سنوات لاتدين بوجودها إلا لوزارة الخارجية البريطانية التي ظلت مخلصه لأفكار لورانس الروماقسية . لكن ذلك حكم مستر لا فستطيع الأخذ به أو الإسهام فيه . فعندما تعد بريطانيا العظمى بأن تولى « دعمها الكامل » لاية خطورة يمكن أن تحوز « موافقة عامة » فإنها لم تفعل سوى أن جعلت سياستها تتماشى مع مقتضيات اللحظة . لقد كان كل ما يشغلها على وجه الخصوص هو أن تسترد تعاطف قومية كانت توشك على أن تدير لها ظهراً ، ففي هذه اللحظة في الواقع كانت الثورة العراقية بالكاد قد أخذت وكان الفيلق الإفريقى Afrika Korps يهدد مصر وكانت ألمانيا تملقها في نشرات دعايتها - التي كانت تلقى كل ترحيب - أمانى الشعوب العربية ، وتفهمت إنجلترا مدى الأفكار الجديدة ، فحاولت

منذ ذلك الوقت بما عهد فيها من إتران ومقتضى وسائلها البراجمائية التي طالما لجأت إليها أن تقبني تجاه القومية العربية ليرالية تمسكها - كما كانت تظن - إن لم يكن من التعايش معها في تناسق تام فعلى الأقل ألا تتخذ منها خصما لها . فضلا عن ذلك - فليس ثمة ما يسمح بالنأ كيد بأها وصلت لشيء من ذلك وبأن جامعة الدل العربية قد ظهرت بالشكل الذي كانت انجلترا تمنى أن تراها تظهر به بل ثمة من الدلائل ما يسمح بافترض عكس ذلك .

وفي شهر يولييه من عام ١٩٤٣ اتخذت مصر المبادرة بيده المباحثات الأولى . فوفد على التوالي ضيوفا على العاصمة المصرية كل من نورى باشا السعيد رئيس وزراء العراق وتوفيق أبو الهدى رئيس وزارة شرق الأردن والشيخ يوسف ياسين ممثل العربية السعودية وسعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان والسيد حسين الكبيسي مفوض البين ، واستمرت المباحثات حتى فبراير ١٩٤٤ وكانت مباحثات مضنية . وكان رئيس الوزراء العراقي قد قدم مذكرة في عام ١٩٤٢ إلى السير ريتشارد كيسي Richard Casey - الوزير البريطاني في الشرق الأوسط - يشرح فيها اندماج كل من سوريا ولبنان وشرق الأردن في دولة واحدة (٣٨) . وأن تشكل هذه الدولة الجديدة مع العراق اتحادا فيدراليا تستطيع بقية الدول العربية أن تنضم إليه بعد ذلك . لكن هذا المشروع الذى توضح كل الاحتمالات أن لندن كانت توليه دعما قد اصطدم بممارسة عليه من جانب كل من مصر والسعودية . فإتشاء نوع من الوحدة العربية بالنسبة لهاتين الدولتين اللتين لا ترغبان في تعاضل قوة بيت عميل لبريطانيا العظمى كان من شأنه في رأيهما أن يحطم جهود الهاشميين في إقامة نجمعات إقليمية وذلك يجعلها غير ذات موضوع . إن التقاء المصالح هذا هو الذى يفسر الاتفاق المصرى - السعودى الذى وقعه الملك فاروق وابن سعود أثناء لقائهما في ينبع في يناير ١٩٤٥ .

وطالت المباحثات بسبب تلك الخلافات ، لكن الرأى العام الذى  
التهب فى كل مكان - حتى فى المهجر البعيد فى أمريكا - بسبب أحداث  
لبنان فى نوفمبر ١٩٤٣ لم يكن يسمح لهذه المباحثات بالفشل. ولذا فقد  
كان على هذه المباحثات أن تؤدى لتحقيق الهدف المنشود ، ووقع ميثاق  
إنشاء الجامعة العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ (٣٩) ونص فى مادته الثانية  
على أن الغرض من إنشاء الجامعة هو صيانة استقلال وسيادة كل دولة  
من الدول الموقعة. وتأكدت فيه وجهة نظر مصر التى أبدتها السعودية  
قم الاعتراف بالحدود التى خطتها الدول العربية فى الولايات القديمة  
للإمبراطورية التركية. ولم تعد العراق سوى موقع متقدم على تخوم  
بلاد الأكراد وتركيا واليونان ، وبفسف الضربة ففسدت التطلعات  
الهاشمية طابعها كآمال قومية - وهو الطابع الذى كان الملك فيصل قد  
استطاع أن يضفيه عليها حتى وفاته - لتتحول إلى مجرد مطالب وأطماع  
عراقية أو أردنية. وأصبح بإمكان العربية السعودية أن تواجه للمستقبل  
بثقة أكبر ودون وجود ما يعكر صفوها. أمامصر القوية بملايينها الثمانية  
عشر فقد كانت على ثقة من قدرتها على أن تلعب الدور الرئيسى فى المحفل  
العربى. ومنذ ذلك الوقت لم يعد لها من هم سوى أن ترغب الهاشميين على  
أن يحترموا بكل دقة مواد ميثاق يكرس تفوقها وامتيازها بصورة حاسمة.

Jacques TAGHER Ibrahim ,Premoteur de l'idee Panarabe (١)  
moderne, cahier d'histoire égyptienne '

عدد خاص بمناسبة العيد المئوي لوفاة إبراهيم باشا (١٨٤٨ - ١٩٤٨)،  
القاهرة ، ص ٤٣ .

وأنظر أيضاً مقال أمين سعيد في جريدة المقطم عدد ٦ مايو ١٩٣٨ ،  
وقد نقلته oriente moderno ١٩٣٨ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

( ٢ ) قارن : الشيخ محمد عبده ، رسالة التوحيد وقد ترجمها إلى الفرنسية  
مع مقدمة عن حياة وفكر الشيخ محمد عبده ، الشيخ مصطفى عبد الرازق  
وB. MICHEL

Paris,Guethner 1925 P.XLII

( ٣ ) من الممكن أن تكون أفكار إبراهيم باشا ذات الاتجاه العربي  
قد تولدت أثناء الحملات التي قام بها ضد الوهابيين ، كما يحتمل أن تكون  
هذه الأفكار قد تيقظت بفعل القومية اليونانية التي أمكنه سبر قوتها  
في المورة . وكلا الافتراضين يستحق الدراسة .

( ذكره :

C. de FREYCINET, la question d'Egypte, P.79:

وأنظر أيضاً :

E. Driant, la question d'orient.

( ٥ ) نشرت هذه الخطب باللغة الفرنسية بعنوان "مصريون وإنجليز:

Egyptiens et Anglais, Paris, 2e édition, 1906

( ٦ ) نفس المصدر ، ص ١٨١ .

( ٧ ) نفس المصدر ، ص ١٨١ .

(٨) نفس المصدر ، ص ١٨٤ .

(٩) نفس المصدر ، ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ .

(١٠) وقد جاء في نهاية خطابه « نعم كانت مصر ضد الدولة العلية في عام ١٨٤٠ وكانت مخطئة خطأ كبيراً . نعم أخطأ محمد علي الكبير وعرف قبل موته أنه اتخذ وأخطأ . فعاداة مصر للدولة العلية خطأ عظيم في السياسة وخطأ آخر بمصالح مصر وبمصالح الدولة العلية معا . »  
( نفس المصدر ص ١٨٣ ) .

(١١) نفس المصدر ، ص ٢٤٥ .

(١٢) نفس المصدر ، ص ٢٠٥ .

(١٣) نفس المصدر ، ص ٢٤٥ .

(١٤) نفس المصدر ، ص ١٤١ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .

(١٧) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .

(١٨) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .

(١٩) قارن :

Jean PIGHON, la question de libye dans le règlement de la Paix, Paris, 1945, P. 102 .

( ٢٠ ) حول المفاوضات التي بدأت في ذلك الوقت بين الوطنيين السوريين والحكومة الإيطالية . أنظر

JUNG, la revolte arabe, t.I.P. 38 et 5



Negib AZOURY, *Le réveil de la nation arabe dans l'Asie* (٢١)  
turquo P.246.

(٢٢) قارن : oriente moderno ، ص ٤٥٢ ،

(٢٣) يوجد النص بالكامل في مجلة oriente moderno - ١٩٢٥ ،  
ص ٥٧٨ .

(٢٤) قارن على وجه الخصوص oriente moderno . ١٩٣٠ ،  
ص ٤٣٩ .

(٢٥) قارن : L'Egypte indépendante, P. 394 .

(٢٦) قارن : oriente moderno ، ١٩٢٧ ، ص ٥١١ - ٥١٢ .

(٢٧) نفس المصدر ، ١٩٢٧ ، ص ٤٤٣ .

(٢٨) نفس المصدر : ١٩٢٨ ، ص ٣٠٣ .

(٢٩) نفس المصدر : ١٩٢٢ ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٣٠) نفس المصدر : ١٩٣٨ ، ص ٤١١ - ٤١٢ .

(٣١) قارن :

Ettore ROSSI , *Il congresso interparlamentare arabo-musulmano  
Pro Palestina al Cair , Oriente moderno , 1938, PP. 587-601*

(٣٢) قارن : Oriente moderno ، ١٩٣٩ ، ص ٦٦٨ .

(٣٣) قارن ماسبق ذكره (عن تولى الملك فاروق وخسوف الوفد) .

(٣٤) المقطع ٦ مايو ١٩٣٨ .

(٣٥) المنار عدد ٢٦ ص ٤٩ . وقد أوردته لامنس LAMMENS

في مقالة La crise intérieure de l'Islam المنشور بمجلة Etudes ١٩٢٦  
ص ١٤١ . وعن الدور الذي لعبه العرب في تاريخ الإسلام حسب رأي  
رشيد رضا (انظر على وجه الخصوص ، هنري لاوست ، المرجع السابق)

- (٣٦) قارن ؛ Orente moderno ، ١٩٣٩ ، ص ٨٥ .  
(٣٧) حول السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه القومية العربية ،  
انظر على وجه الخصوص .

Robert MONTAGNE , L' Union Arabe .

Politique étrangère, avril 1946, pp. 176 — 225

- (٣٨) نشر نص هذه الوثيقة الهامة بعد ذلك بعدة سنوات في مجلة  
Action التي تصدر في لبنان ، في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٩ .  
(٣٩) قارن . C.O.C ١٩٤٥ ، ص ٧-١٢ .

## الفصل السابع

### المشكلات الاجتماعية

مع بدء استخدام الآلة ودخول الصناعة في مصر منذ عهد محمد علي بدأت تظهر في المجتمع طبقة جديدة ، هي طبقة العمال . ومنذ ذلك الحين أخذت تتشكل حركة اجتماعية تشبه تلك التي ظهرت في البلدان الغربية الكبرى في الماضي . وسوف نمر هذه الحركة بتطور مماثل لما مرت به زميلاتنا في البلدان الغربية قبل ذلك بحوالي قرن من الزمان .

ومن الصعوبة أن ندرس هذه الحركة بالتفصيل ، فناريخها لم يكتب مطلقاً (\*) كما لا يمكننا الآن أن نلم بكافة المصادر الوثائقية . ولقد تفرنا على مصادرها الأولى عن طريق أحد المحامين الفرنسيين هو جان فاليه Jean Valle الذي وضع كتاباً بعنوان « مساهمة في دراسة أحوال عمال الصناعات الكبرى في القاهرة Contribution à L' étude des conditions des ouvriers des grandes industries au Caire. »

وهذا الكتاب ليس سوى ثمرة جهد ذاتي قام به المؤلف عن طريق الاتصال المباشر بالعمال وأصحاب الأعمال في السنوات الأولى من القرن العشرين . ولا يزال كتاب فاليه مصدراً لاغنى عنه خاصة وأن المعلومات الرسمية والإحصائية تكاد تكون معدومة (١) .

---

يجدر بالذكر أنه قد صدرت في الآونة الأخيرة مؤلفات جديدة حول هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال :

(١) أمين مرادين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، دار

الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧

(٢) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٩ ، دار الشعب ،

القاهرة ، ١٩٧٠

(٣) سليمان النخيل : الحركة العمالية المصرية وموقف الصحافة منها ، الاتحاد العام

لنقابات العمال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(٤) رؤوف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربي ،

القاهرة ، ١٩٦٨

(٥) عبد المنعم الفزالي : الحركة النقابية في مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الثقافة

الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

« المترجم »

وفي بداية هذا القرن لم يحدث ما يهيء من الحماية لمامل المصانع الحديثة ما كانت تهتة الطوائف الحرفية لأعضائها في القرون الوسطى وهي الطوائف التي اختفت بعد تفكك بعلى . (٢) لقد كان وضع الطبقات العمالية صعبا للغاية ، وقد رسم لنا المسافرون الأوربيون إلى القاهرة في هذا الوقت لوحات باللغة التأثير عن هذا الوضع السبى . « يحمل هؤلاء النبال في مصانع أغلبها ضار بالصحة ، ويمتد يوم العمل إلى اثنتى عشرة ساعة ، تنخللها راحة لمدة ساعة واحدة للاغفاء وتناول الطعام ، يعقبا - طيلة حوالى ثلث العام -- سهرات عمل تمتد حتى منتصف الليل أو حتى الواحدة صباحا ، وأجورهم زهيدة نتيجة لوفرة الأيدى العاملة . أما الراحة الأسبوعية فعدومة تماما . »

وقلما كان العاملون بالمحلات التجارية يتمتعون بحال أحسن ، فقد كانوا يعملون « من السادسة صباحا حتى التاسعة مساء وأحيانا حتى العاشرة أو الحادية عشرة . وكانوا يتناولون طعامهم خلف بنوكهم » .

أما عن النساء اللاتى كن يعملن في مصانع القطن في مقابل خمسة أو ستة قروش في اليوم ، فقد كان يوم عملهن طويلا لحد مبالغ فيه وكانت المظلمات منهن أكثر يؤسا .

ولم يستثن الأطفال من هذا الوضع وكان من الشائع أن يشتغل الصبية والبنات في سن مبكرة في أعمال تفوق طاقاتهم (٣) ومع ذلك فقد وجب الانتظار لسنوات طويلة قبل أن تقرر مصر الأخذ بطريق رقابة الدولة وبدأ يقل بمرور الزمن عدم ميلها إلى الحد من حرية العمل وإن كان عروفا هذا لم يختف نهائيا .

وحتى عشية الحرب العالمية الثانية ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بتشغيل الأحداث في محالج القطن ومصانع المنسوجات والدخان وكذا المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩١٩ القاضي بتشكيل لجنة التوفيق بالإضافة إلى بعض النصوص العامة التى تضمنها قوانين المحاكم المختلطة والأهلية - ظل هذا وحده بمثابة كل التشريعات المعمول بها فى وادى النيل ولا نظننا بحاجة للتأكيد على عدم كفايتها ولا على إمكاناتها الضيقة . فالقانون الأول - مثلا - يكتفى بمنع تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن تسع سنوات فى محالج القطن وتنظيم تشغيل من يزيد سنهم عن الثالثة عشر فحرم عملهم باليل وحتم الأتزيد مدة عملهم فى اليوم عن ثمانى ساعات وحرّم دخول صالات المحالج التى يعمل بها النساء أما لجنة التوفيق فلم يكن لها أى دور فى حماية العمال . أما تدخلها لفض المنازعات بين العمال واصحاب الأعمال فقد ظل أمرا اختياريا رمضا .

وأزاء تقاعس الدولة هذا فكر العمال المصريون سريعا - على غرار ما فعله زملاؤهم الفرنسيون - فى أن يتجمعوا فى منظمات مهنية على نط المنظمات العمالية الأوربية . إلا أن هذه المحاولات الأولى قد باءت فى معظمها بالفشل . ولكن فى عام ١٨٩٩ ونتيجة لأول إضراب عمال فى تاريخ مصر رضح أصحاب الأعمال « وقد أذهلتهم وثبطت من همهم المفاجأة التى تم بها الإضراب واتشاره » - فوافقوا بعد محاولة للمقاومة على أن يقوم العاملون بلف السجارى فى مصانع القاهرة بإنشاء نقابة تضم كل المشتغلين بهذه الحرفة (٤) . إلا أن هذه المحاولة الأولى التى قام بها العمال لم تستمر - إذ أن التفاهم الذى كان تاما بينهم وقت هجرهم لمصانفهم لم يستمر بعد انتصارهم ، فما أن أجييت مطالبهم حتى عادوا إلى أعمالهم متخليين عن زعماء الحركة الذين أخذتهم الحيرة - فلامهم

يعرفون كيف يواصلون طريقهم ولا هم فضلا عن ذلك بقادرين عليه (٦). وبدافقدان الترابط هذا بوضوح أشد - مرة أخرى - عام ١٩٠٢ عندما قام العمال باضرابهم الثانى. فلم يكن الإضراب هذه المرة عاما وانتهى بفشل يكاد يكون تاما. وقد اتخذ هذا الإضراب - نتيجة لتفكك العمال طابعا بالغ العنف، ينبغى الالتفاف إليه، فقد أمكن للدولة بهذه الطريقة أن تتدخل باسم حماية حرية العمل، كما أمكنها باسم حماية العمال غير المضربين «الصفراء» أن تضمن النصر الكامل لأصحاب الأعمال. واستمر العمل تحت حماية مشددة من قوات البوليس - بل لقد قام أصحاب الأعمال بتقديم الطعام وتجهيز عتار النوم للعمال الذين واصلوا عملهم. وهكذا أمكن السيطرة سريعا على حركة الاضرابات (٨).

وخلال السنوات التالية قامت حركات إضراب أخرى وبخاصة من جانب الحياطين (١٩٠٥) (٨) ومستخدمى شركة ترام القاهرة (أكتوبر ١٩٠٨) (٩). كما أنشئت نقابات جديدة من بينها تسع نقابات بالقاهرة فى سنة ١٩١٠ تضم ثلاثة آلاف عضو. ومع ذلك فقد قدر لهذه التجمعات المهنية الأولى أن تظل لسنوات طويلة مجرد «تجمعات تبادلية» ووسائل للتعاون المشترك أكثر منها وسائل للنضال الاجتماعى وذلك بسبب افتقارها للترابط الكافى بين أفرادها.

### الحركة العمالية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

بنشوب الحرب العالمية الأولى تطورت الحركة العمالية تطورا سريعا. فقد امتدت الصناعة للمصرية إلى مجالات جديدة اقتضت تزايد ملموسا فى أعداد الأيدى العاملة بالمدين. واتخذت الثورة التى تفجرت عقب هدنة ١٩١٨ فى بعض الأحيان شكل «حركة شعبية موجسة ضد الملاك» (١٠). وانتشرت الإضرابات ونشبت

في كل مكان سواء بين العمال أو بين موظفي ومستخدمى المصالح الحكومية (١١) .

ومن جهة أخرى فقد كان لثورة أكتوبر ١٩١٧ الروسية وللنداءات التي وجهتها الدولية الثالثة في السنوات التي تلتها إلى عمال وفلاحى الشرق الأدنى أو إلى « مسلمى العالم ضحايا الرأسمالية » - كان لذلك بعض الصدى في المراكز العمالية الكبرى وعلى وجه الخصوص في الإسكندرية، إذ هي مدينة عالمية بالدرجة الأولى وأكثر من القاهرة انفتاحا على التيارات الفكرية الوافدة من الخارج. قسى هذه المدينة اكتسبت المذاهب الجديدة منتقياها الأول من بين الموظفين والحرفيين الأجانب من يونانيين وبنساليين وروس وهم في غالبيتهم من اليهود . وسرعان ما أعار العمال المصريون - وبالذات أكثرهم تعليما ونضجا - هذه المبادئ أذانا صاغية . وأنصت إليها معهم بعض الشبان من الطلاب أبناء الأغنياء الذين لا يملكون سوى شهاداتهم الدراسية التي حصلوا عليها إما من مؤسسات التعليم الوطنية أو من الجامعات الأوربية . وقد دفعتهم وطنيتهم المتأججة ، أكثر مما دفعهم إلى ذلك فيما يبدو اقتناعهم العميق ، إلى أن يتجهوا بأبصارهم صوب موسكو التي كانت في ذلك الوقت تقدم العون القما الى القوميين الأتراك الملتفين حول مصطفى كمال .

ومنذ سنة ١٩١٩ أنشأ بعض المثقفين الشبان « الحزب الديمقراطي المصرى » الذى اتهم على الفور بالشفعية . وبعد ذلك بعامين ظهر أول اتحاد عام للعمل ضم ٢٢ نقابة وبلغ تعداد أعضائه حوالى ستة آلاف عضو وكان من بين أعضاء لجنته التنفيذية التسعة ثلاثة من الشيوعيين (١٣) . وفى نفس الوقت أنشأ عمال الإسكندرية أول حزب اشتراكى هو الحزب الاشتراكى المصرى وقد حضر زعيمه محمود حسنى العرابى في عام ١٩٢٢ المؤتمر الرابع للدولية الشيوعية .

وقد طالب الحزب ألا يتجاوز يوم العمل ثمان ساعات كما طالب بأن يتقاضى المصريون نفس أجور زملائهم الأوربيين وطالب بأن يكون لهم الحق في تكوين النقابات بكامل حريتهم . أما بخصوص الطبقات الفلاحية فقد قام الحزب بوضع خطة للإصلاح الزراعى فنادى بتأميم الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضى على المحتاجين - بل لقد تصدى لبحث إمكانية تنظيم الفلاحين في سوفيات فلاحية (١٤) . فضلا عن ذلك فقد أكد الحزب تفكيره العلماني عندما طالب بفصل الإسلام عن الدولة وبمساواة المرأة والرجل أمام القانون (١٥) . وفي النهاية لم يخف الحزب تعاطفه مع البلشفية وأعرب عن أمنيته في أن تعترف الحكومة المصرية بالظلم القائم في موسكو . ومع ذلك فإن هذا البرنامج المطبوع بطابع الأفكار الثورية قد أفسح للطالب الوطنية مكانا بارزا - فتمهد الحزب بأنه سيحقق عن طريق اتحاد كل العمال الجلاء الكامل عن مصر وإلغاء الامتيازات الأجنبية وتأميم قناة السويس .

وفي نفس الوقت أجرى الحزب اتصالات مع موسكو . وعلى حين كانت اللجنة التنفيذية للدولية الثالثة تندد بالسياسة البريطانية في مصر (١٦) احتل بعض الطلاب الشبان أما كنهم فوق ظهر سفن بضائع سوفيتية كانت راسية في المياه المصرية واتخذوا طريقهم إلى الاتحاد السوفيتي ليحضروا هناك دراسات في الفكر البلشفي كانت الدولية الثالثة تنظمها لهذا الغرض .

وسرعان ما اتخذ القادة والزعماء المصريون موقفا عنيفا من الإضرابات ومن الدعاية الشيوعية . وهو موقف لم تكن تتطلبه - كما يبدو - حالة البلاد الداخلية . ولعلهم بذلك قد أرادوا أن يصفوا على



التطور الإجتماعى أهمية لم يكن يمثلها فى الواقع وذلك لكى يباشر واضعنا مباشرا على بريطانيا العظمى ، فيجعلوها تخشى ارتداء الوطنيين فى أحضان البلشفية فى حالة عدم اعترافها باستقلال مصر (١٨) ،

ولا توفر لنا التشريعات التى سنت فى ذلك الوقت فكرة دقيقة عن حقيقة المسكنة التى كانت تشغلها الحركة القارية غداة الحرب ، لكننا لا نسمح لنا - وقد أعوزتنا كل المصاوير الوثائقية إلا بأن نتابع تطور هذه الحركة ، كما أنها توضح كيف أن الحكومة المصرية لم تكن تميز تمييزا دقيقا بين الوقوف ضد المطالب المالية وبين قمع المبادئ اليسارية المتطرفة.

ومنذ عام ١٩٢١ وجدت النقابات والجمعيات المهنية نفسها محرومة من مصادر الدخل - فقد حظر القانون على العمال والخدمة والمستخدمين والكتاب التنازل عن جزء من أجورهم سواء بصورة مباشرة أو عن طريق وسيطه إلى نقابة أو شركة أو جمعية مهنية أخرى (١٩) .

غير أن هذا الإجراء لم يكن له فاعلية ، فالنقابات التى أريد إجبارها إن لم يكن على أن تحل نفسها بنفسها فعلى الأقل على أن تكف عن ممارسة أى نشاط بسبب عدم وجود مصادر للتمويل الكافى - هذه النقابات لم تختف بل تزايد عددها وأصبحت أكثر إصرارا عما كانت عليه فى الماضى على المطالبة بحقوقها فى وجود قانونى مشروع لم يكن أى نص فى القانون يسمح لها به ، كما أنها أصبحت توجه النداء تلو النداء .

وبعد ذلك بعامين وبموجب القانون الصادر فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٣ عدلت كثير من نصوص القانون الجنائى - فألغيت المادة ١٥٩ وحل محلها نص جديد يتحدث عن تحريم الدعاية للأفكار الثورية والنفسوية والشيوعية المناقضة لمبادئ الدستور (٢٠) . كما أن الجزاءات التأديبية التى كان منصوصا عليها ضد موظفى ومستخدمى الدولة الذين يشتركون

في الإضرابات التي تهدد بشل الحكومة عن ممارسة وظائفها الرئيسية عدت غير كافية . ومنذ ذلك الوقت أضيفت مادة جديدة إلى قانون العقوبات تنص على أنه : إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام يمتنع عمدا عن تأدية أحد واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يجعل ، أو من شأنه أن يجعل ، حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر ، وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تفسأ عنه فتنة أو إذا أصر بمصلحة عامة .

وفىما يتعلق بتطبيق هذه المادة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت فى خدمة الحكومة أو فى خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات المحلية .

#### ( مادة ١٠٨ مكرر )

كما أدخلت تعديلات جديدة على القانون للحد من لجوء موظفى ومستخدمى المشروعات ذات المنفعة العامة التى تقوم بها المصالح الخاصة الحاصلة على امتياز بإدارة هذه الأعمال كالسكك الحديدية والإنارة... إلخ إلى الأضراب وأصبح لزاما على هؤلاء حتى يمكنهم أن يتركوا أعمالهم أن يخطروا السلطات كتابة قبل بدء الإضراب ، وبخمس عشرة يوما على الأقل ، كما نص على مجازاة المخالفين بغرامة قدرها خمسون جنيها كحد أقصى . أما المحرضون على القيام بإضرابات دون إخطار سابق فقد نص على معاقبتهم بالحبس لمدة عام أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى .

( مادة ٣٢٧ مكرر )

وزيادة على ذلك فقد اهتمت الدولة بحماية المملكيه الصناعيه ضد أعمال العنف والتخريب - فقررت عقوبات لمن يقوم بذلك إلى حد السجن لمدة خمس سنوات وإلى غرامة قدرها ٢٠٠ جنيه مصرى ( مادة ٣٢٦ ) . كما حرم صنع أو حيازة أو استيراد القنابل أو الديناميت أو المفرقات ( مادة ٣١٧ مكرر ) . كما نص على مواجهة الاعتداءات على حرية العمل بعقوبات لا تتجاوز السجن لمدة عام وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيه مصرى . وهكذا أصبح لأصحاب العمل الحق فى أن يختاروا عمالهم بكامل حريتهم وبدون عوائق ( المادة ٣٢٧ ) .

ووضعت هذه الإجراءات على الفور موضع التنفيذ وطبقت أثناء الاضرابات التى تفجرت فى مارس سنة ١٩٢٤ ، فطردت قوات الأمن من المصانع والورش العمال الذين احتلوها واعتصموا بداخلها . وتمخضت التحريات التى قامت بها الحكومة الوفدية عن اعتقال ما يقرب من ١٥ شخصا من أعضاء الحزب الشيوعى كان معظمهم ، من الأجانب . وضبطت منشورات بالقاهرة واكتشف البوليس أثناء تحرياته وجود تنظيم شيوعى على صلة وثيقة الدولية الثالثة تمتد خلاياه إلى الفلاحين بالريف ( ٢١ ) . ومثل المتهمون أمام محكمة الجنايات العليا ووجهت إليهم تهمة القيام بالدعاية الشيوعية والفوضوية ومحاولة قلب النظام الاجتماعى ، وصدرت الأحكام ضد كبار المتهمين بالسجن كما صدرت الأوامر للصحف بعدم نشر أى عرض أو تلخيص لدفاعهم ( ٢٢ ) .

وتابعت لسنين طوال عمليات القمع التى بدأتها حكومة الوفد التى كان يرأسها فى ذلك الوقت سعد زغلول باشا . وكان إجماع الأحزاب السياسية الكبرى على هذا الموقف تاما ، فقد كان الأمر بالفلسفة لهم جميعا يتعلق بصيانة البنيان الاجتماعى وحمايتها من الخطر الذى كان

يتهددها . وفي عام ١٩٢٥ جرت حركة اعتقالات جديدة بأمر حكومة زيور باشا (٢٣) وصدرت أحكام بالسجن ضد ثلاثة من الأجانب هم قسطنطين فايس وشالوم بولاك وليون الكونين الذين أدينوا بتهمة إدخال بنور البلشفية إلى البلاد (٢٤) . وبعد ذلك بعام اعتقل حوالي الثلاثين شخصا معظمهم من اليهود الروس (٢٥) . وهنا عملت حكومة زيور باشا على إدخال تعديلات جديدة على المرسوم بقانون الخاص بالجنسية المصرية الصادر في ٢٥ مايو ١٩٢٦ تقضى برفع صفة المواطنة عن كل من يحصل وشيكا على الجنسية إذا ما انهم بارتكاب عمل من طبيعة الإضرار بالأمن الداخلى أو الخارجى للدولة أو بالنظام الاجتماعى وطبق نفس العقاب على الطلبة المصريين الذين التحقوا بمدرسة الدعاية البلشفية في موسكو .

وقد قام الوفديون والأحرار الدستوريون أثناء ائتلافهم لمدة عامين في الحكم ( في الفترة من يونيه ١٩٢٦ إلى يونيه ١٩٢٨ ) بإجراءات بوليسية جديدة ففي مايو ١٩٢٨ — وفي عهد حكومة مصطفى النحاس باشا — طرد من البلاد ٢١ يونانيا وإيطاليا باعتبارهم المحركين لنشاط الجماعات الشيوعية في مصر — وذلك على أثر الاتفاق الذى توصلت إليه الحكومة مع السلطات القنصلية التابعين لها (٢٧) وفى هذه الأثناء فوجئ المندوبون السوفيت الذين قدموا لحضور المؤتمر الدولى للإحصاء المنعقد بالقاهرة بالسلطات المصرية ترفض منحهم تأشيرة دخول إلى أراضيها (٢٨) .

ومع مجيء زعيم الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا إلى الحكم أشدّت مطاردة البلشفية . ففي ديسمبر ١٩٢٨ أُعتقل في القاهرة واحد من أمهر دعاة البلشفية في الشرق الأوسط (٢٩) وفى إبريل ١٩٢٩ اضطُر مكسب شراء القطن الذى أنشأته الحكومة السوفيتية في الاسكندرية إلى

إيقاف كل نشاطه وطرد خمسة من أعضائه بعد أن حامت حولهم شبهة القيام بدعاية شيوعية نشطة . بل ولم يستطع رئيس المكتب المسيو فاسيليف - وهو سفير سابق في منفوليا - أن يتجو من هذا الإجراء فكان لازاما عليه أن يبارح الأراضى المصرية فى ٢٨ إبريل (٣٠).

لكن هذه الإجراءات لم تؤد إلى خنق الحركة النقابية أو وضع حد لذبوع الأفكار الماركسية التى نشطت فى نشرها فى البداية عناصر أجنبية ثم لم تلبث أن وجدت أرضا خصبة لدى الطبقة العاملة وطلاب الجامعات رقيقى الحال .

وكان من نتائج ذلك الفشل أن زعزت فى أذهان الكثيرين أسس مبدأ حرية العمل التى كانت راسخة حتى ذلك الوقت . فهذا المبدأ الذى ظل قادة مصر جميعهم يتمسكون به قد سلم العمال إلى حالة من العوز التام وطبع كل المساوىء التى كان العمال باستمرار ضحايا لأحوال لهم إزاءها بطابع المشروعية بل لقد كاد يدفعهم إلى الماركسية المتطرفة الخطرة التى كان على المجتمع أن يتقيها . ألا ينبغى إذن العدول عن هذا المبدأ - مبدأ حرية العمل - وضمان الحماية للعمال بموجب القانون ؟ وأخيرا أفليس تحسين حال الطبقة العاملة بوجه خاص ، لا القمع ، هو الأمر اللازم ؟ وبالإضافة إلى ذلك أليست التجربة التى سبق للغرب أن مر بها ، هى التى ينبغى أن تضىء للدولة المصرية الطريق الجديدة التى عليها أن تسلكها إن عاجلا أو آجلا ؟

الأحزاب السياسية والحركة العمالية

محاولات وتشريع

كتب الاقتصادى المصرى دكتورى . ج . ليفى (IG lievi) الذى كان

مديرا لمصلحة الاحصاء بالقاهرة والذي كان - سواء بصفته الشخصية أو بوصفه ممثلا لاتحاد الصناعات المصرى - أحد أعضاء مختلف اللجان التى كلفت بإعداد قانون للعمل يقول : « يخضع تطور تشريعات العمل فى مصر ، وربما أكثر منه فى أى بلد آخر ، لتنافس الأحزاب السياسية وقت الانتخابات » ، ولم تكن الاعتبارات الاقتصادية أو الاجتماعية أو أثر الطبقات العمالية - فى رأيه - سوى أسباب ثانوية (٣١) وتأكيدا لهذا الرأى يذكر دكتور لطفى أن إعداد تشريع للعمل لم ينظر فيه لأول مرة إلا عشية انتخابات سنة ١٩٢٦ ، و ن مصر شعرت دفعة واحدة بالحاجة إلى الارتباط بتشريع كامل للعمل (٣٢) .

لكننا لا نستطيع أن نشاطره كلية هذا الرأى الذى قد يؤدى بنا إلى أن نتصور أن التشريع العمالى المصرى هو فقط ثمرة للمعارك الانتخابية وللرايدات الديماجوجية . إذ لا ينبغى فى الواقع أن نلقى أن الأحزاب السياسية لم تفكر إلا مؤخرا فى أن تفسح فى برامجها مكانا بالغ الضآلة - رغم ذلك - لمشاكل النظام الاجتماعى . بل إنه فى نفس الوقت الذى كتبت فيه هذه السطور لم تكن الأحزاب بعد قد فعلت ذلك مكتفية فى غالب الأحيان بعود غامضة ووهيمية مرغان ما كانت تنسى بمجرد الانتهاء من بذلها .

وبرغم هذا ، فليس أقل من ذلك صحة أن الأهمية الجديدة التى اكتسبتها الحركة العمالية غداة الحرب العالمية الأولى وثيقة الصلة بالضرورة بالأحزاب السياسية التى كان لزاما عليها - مع دخول النظام البرلمانى ونظام التصويت العام - أن تستجدى رضى الشعب حتى تصل إلى الحكم وحيث كان العمال - فى ذلك الوقت - لا يزالون قليل العدد، فإنهم لم يكونوا يشكلون قوة يكون من المناسب وضعها فى الاعتبار وكسب تعاطفها .

وحيث كان هم الوفد الدائم هو أن يظل في مواجهة خصومه السياسيين  
للممثل الوحيد للأمة فإنه لم يستطع - وقد أصبح حزبا سياسيا بالمنحى  
الذى سبق تحديده - إهمال تطلعات وآمال الطبقات العاملة . وكان  
عليه - خشية أن يفقد قسما من جماهيره الانتخابية - أن يعطف على  
حال العمال الذين ظلوا يمنحونه أصواتهم بإخلاص في كل الانتخابات  
التي مرت بالبلاد . وحيث كان العمال متفرقين في كافة أرجاء مصر وحيث  
كان عددهم لا يزال قليلا إلى حد لا يستطيعون معه أن يرسلوا واحدا  
منهم لينوب عنهم في البرلمان ، فإنهم لذلك ما كان ينبغي لهم أن يكونوا  
آخر من يمنح تأييده للحزب الكبير الذى التحوا حوله بحماس منذ عام  
١٩١٩ . وكان التحالف مع الوفد بالنسبة لهم ومنذ البداية هو الوسيلة  
الوحيدة لإسماع صوتهم داخل مجلس البرلمان وللعمل على تحقيق  
مطالبهم الأساسية . ومع ذلك فقد قضى الوفد قرابة العشر سنوات في  
إعداد برنامج للعمل الاجتماعى سيتاح لخصومه فيما بعد أن ينفذوه ولو جزئيا  
على الأقل . وبعد ذلك سوف يرتدى الوفد أمام الرأى العام ثياب  
« حزب اشتراكى » . ومع هذا فإنه لن يتخذ على الإطلاق دور المدافع  
عن الطبقة العمالية بالمنحى الذى يمكن أن يوحى به ذلك الشعار : كما  
أن اتجاهه نحو اليسار لن يقود لتطور الحركة الاجتماعية الذى لم تقدمه  
سوى الطبقة العالمية أما الوفد فقد كان يتبع للمنحنى الصاعد لهذه الحركة  
سواء بإرادته أو بالرغم منه . ولكنه كان دائما على بعد منها بمسافة  
طبية ، يضاعف من جهده إلى جانبها طالما كان في المعارضة لئلا يتعد عنها  
بسهولة تامة ما أن يعتلى كراسى الحكم ، وإن كان يظل على الدوام عاجزا  
برغم كل محاولات المتكررة عن احتواء التنظيمات العمالية أو حتى ضمها  
إلى صفه . فقد كانت أكثر حرصا على أن تحتفظ باستقلالها بدلا من  
التخضوع لوصاية حزب كالوفد مهما كان عطفه على مطالبها .

وقد ظهرت هذه السياسة التي تميز سلسلة طويلة من محاولات تحسـس الطريق ومن العود من عمليات التوفيق والمصالحة عام ١٩٢٦ وبعدها من قمع سعد زغلول باشا نفسه لإضرابات مارس ١٩٢٤ وبعد نجاح الوفد في الانتخابات البرلمانية بأغلبية كبيرة في مجلس النواب ساهم النواب الوفديون الذين تعاونوا مع حكومة عدلي يكن باشا وعبدالحق ثروت باشا قبل أن يتحمل حزبهم مباشرة مسئولية السلطة - ساهموا بنصيب كبير في إلزام مصر طريق الإصلاحات الاجتماعية . وكان أول ما عيّنت به الحكومة التي تشكلت غداة انتخابات ١٩٢٦ هو الإعلان عن رغبتها في تغيير مصلحة الصحة إلى وزارة وكانت تابعة حتى ذلك الوقت لوزارة الداخلية (٣٣) وفي نفس الوقت اتسع نطاق الاستفادة بما جاء في قانون ١٩٠٩ (٣٤) ليشمل بموجب قرار وزاري الصببة الذين يعملون بمصانع النخان والسجائر . واتخذ إجراء مماثل في شهر مارس من السنة التالية لصالح الصببة العاملين في مصانع غزل ونسج الحرير والتيل والمنسوجات الأخرى (٣٥) .

ولم تكن هذه القرارات سوى مرحلة انتقال ، ودعيت الحكومة في مذكرة أودعت بمكتب مجلس النواب إلى إرغام أصحاب مصانع حلج القطن على توزيع أقتعة على العمال لحمايتهم من الأثر به وإلى تجهز أماكن لسكنائهم (٣٦) . وبعد ذلك بشهر ، تلقى المجلس في ١٠ يناير ١٩٢٧ من وزارة الداخلية تأكيداً بأن الحكومة بصدد إعداد تشريع من أمن العمال المشتغلين في المصانع كما يضمن حماية حقوقهم (٣٧) . وهكذا وفي مدى بضعة أشهر وضع تشريع العمل صمم واضعوه على أن يكون كاملاً وعلى أن يوضع فوراً موضع التنفيذ (٣٨) .

وفي نهاية نفس العام تم لخص هذه المجموعة التشريعية المستوحاة من أكثر التشريعات العمالية تطوراً (٣٩) على يد لجنة عليا للتشريع



الإجتماعى برئاسة وكيل وزارة العدل عبد الرحمن رضا باشا . ووجدت اللجنة بالتشريعات - من وجهة نظرها - بعض المثالب وأنصب النقد بخاصة على مشروع الاعتراف بالنقابات وعلى مشروع عقسد الصل الجماعى ( ٤٠ ) .

وإذا كان بعض أعضاء اللجنة قد أبدوا تعاطفهم مع النقابات فإن آخرين على العكس من ذلك لم يشاموا أن يروا فيها إلا مصدراً للغموض والاضطراب وميداناً رحباً يستطيع الطامعون أن يحصلوا فيه على كل أنواع المكاسب الشخصية، وسلاحاً خطيراً ضد النظام الإجتماعى وأداة خطيرة فى أيدي المهيجين الدين قد يستغلونها لهدف شخصى أو سياسى ( ٤١ ) . أما مشروع قانون التوفيق والتحكيم فلم يكن أسد حظاً من ذلك ( ٤٢ ) وأخيراً فقد عيب على التشريع ككل أن يتصف بالمعجلة وأنه وضع بدون أى اعتبار للظروف المحلية وأنه خطير بسبب اتساع مداه وبسبب طابعه الثورى وتكاليفه الباهظة ( ٤٣ ) كما تددت اللجنة بصرامته المتطرفة التى قلما يمكنها أن تسير التطور المللوس للحياة الإقتصادية والإجتماعية ( ٤٤ ) كما وجه إليه الاتهام بأنه مستوحى من النظريات البالطة الطرف فى الفكر الاشتراكى وبأنه يتعارض مع النظام الديمقراطى الليبرالى لمصر ( ٤٥ ) وأمام هذه المعارضة دعيت اللجنة للقيام بمراجعة شاملة للمشروع بطريقة تجعله أكثر ملائمة للمجال الذى سيطبق فيه ( ٤٦ ) وريادة على ذلك فإن واضعى هذا التشريع لم يلبثوا أن أبعدوا عن مكان الصدرة فى الحياة السياسية المصرية عقب إقالة الوزارة الوفدية فى يونيو ١٩٢٨ وحل البرلمان الذى جاء به إنتخابات ١٩٢٦ . ولم يتيسر للحماسة الوفد الإصلاحية خلال عودة النحاس باشا القصيرة إلى الحكم من يناير إلى يونيو ١٩٣٠ أن تعبر عن نفسها ، وبالتالي فلتنفسح المجال هذه المرة لسياسة أكثر حذراً واعتدالاً .

## بعثة بتلر

### والتصويت على القوانين الاشتراكية الأولى

لم تال حكومات الأقليات جهدا في صراعها ضد الوفد كى تجذب إليها تعاطف الجماهير وإن كانت حكومة محمد محمود باشا قد ذهبت في هذا المجال إلى مدى أبعد مما ذهبت إليه حكومة إسماعيل صدقى باشا فعلى منصة البرلمان ، وفي أعمدة الصحف الحكومية وفي تصريحات الوزراء تم بإسهاب تناول مشروعات طموحة للإصلاحات الاجتماعية كما بذل الكثير من الوعود المغرية . وأصبح تحسين حال العلاحين وحماية عمال الصناعة موضوعا لاتصالات لا حصر لها ولا اجتماعات لا يحصىها عد وللجان بحث ودراسة لا يفتأ خطاب العرش يقدم عنها العام تلو العام قوائم طويلة . ورغم ذلك فقد كانت الإنجازات ضئيلة لا تتعدى الحد الأدنى . وتكدست المشروعات التى تم بحثها واحدا تلو الآخر وانتهى الأمر بمعظمها إلى زاويا النسيان في أحد ملفات أرشيف الدولة .

وما أن اعتلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين الحكم حتى قدم البرنامج الاجتماعى لحكومته فوعد بالنسبة للجماهير الريف بتجفيف البرك والمستنقعات وتزويد القرى بالمياه النقية وتوزيع الأرض على صغار العلاحين ، أما عمال المدن فقد وعدهم بالمساكن الصحية وبسن تشريع لحمايتهم ووعد الجميع ببناء المستشفيات والمدارس . وكان تحقيق هذه المشروعات كفيلا بأن يتلعب بسهولة بمبلغ الأربعين مليوناً من الجنيهات التى كانت في ذلك الوقت تشكل أرصدة احتياطي الدولة . ولم يتعد الأمر البدء بتخفيف المستنقعات وبناء المدن العمالية وإن يكن ذلك لم يخرج عن نطاق جد ضيق ، ومع ذلك فقد حضر الملك فؤاد في ٧ مايو

١٩٢٩ وضع حجر الأساس لمجموعة تتكون من ١٥٠ مسكناً للعمال في القاهرة. أما مشروع مد القرى بالمياه النقية فقد تم العدول عنه بسرعة بسبب المبالغ الباهظة التي ابتلعها . وأخيراً ف عندما سقطت الوزارة لم يكن شيء فيما يتعلق بالتشريعات العمالية قد تحقق بعد .

ومع ذلك فقد أصبح من الواضح أن من واجب الدولة أن تنشئ جهازاً مهمته السهر على تطبيق القوانين والقرارات التي صدرت بالفعل والتي أسيء تنفيذها أو نفذت في أضيق نطاق لعدم وجود الرقابة الكافية . وكان ذلك هو الدور الذي أسندته حكومة إسماعيل صدقي باشا في نوفمبر ١٩٣٠ إلى « مكتب العمل » ، الذي ألحق بإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية رغم ما تضمنه هذا الإجراء من إثارة شكوك الطبقة العاملة . وكان يشرف على هذا المكتب موظف أجنبي يعمل في خدمة الحكومة المصرية هوج . جريفير ( J. Graves ) للمدير المساعد للأمن العام ( القسم الأوربي ) .

وما أن أنشئ هذا المكتب حتى تعدى اختصاصه الأصلي وهو مجرد التفتيش على العمل ، إذ كانت مهمته القيام بدراسة شاملة لأحوال الطبقة العاملة ، وهي الدراسة التي بدونها يستحيل البدء بأي إصلاح ، وكانت المهمة الموكولة إليه في هذا المجال واسعة النطاق . فلم تكن الدولة تهتم كثيراً بالعلاقات بين العمال وأصحاب العمل ، وكان على المكتب أن يتصدى لذلك كله . وأصبح من اللازم دراسة ظروف حياة العمال وتنظيماتهم النقابية وتعمق أسباب الصراع والاضطرابات والاهتمام بالمتحطلين وإعادة تعيينهم وأخيراً عمل الإحصائيات التي لم يكن لها على الإطلاق وجود حتى ذلك الوقت (٤٧) ولم يستطع مكتب العمل منذ إنشائه أن يقوم باستمرار بالمهمة التي وكلت إليه - إذ أن موظفيه كانوا قليلين وميزانيته متواضعة ، كما أن الطبقة العاملة كانت

تعتبره جهازاً بوليسياً منظماً مهمته مراقبتها والسيطرة عليها ، لا حمايتها (٤٨) . وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٣١ وبناء على إقتراح من مديره طلبت الحكومة إلى مكتب العمل الدولى بمجنيف أن يوفد أحد موظفيه للدراسة ظروف أحوال الصناعة على الطبيعة (٤٩) .

وما لبثت الحكومة أن أعلنت فى خطاب العرش الذى تلى فى ١٧ ديسمبر ١٩٣١ برنامجا إصلاحياً يتضمن إنشاء مدارس جديدة بهدف جعل التعليم إلزامياً فى كافة أنحاء البلاد تنظيم التعليم المهنى والفنى ، وإصدار تشريعات عمالية تتصل بتشغيل الأيدى العاملة وحماية العمال ضد الأمراض الشائعة والأمراض المهنية وذلك التى تنشأ عن حوادث العمل ، وإنشاء مستشفيات جديدة ، ومدن عمالية . . . . . الخ (٥٠) .

وما أن وصلت اللجنة التى وضعها مكتب العمل الدور تحت تصرف الحكومة المصرية إلى مصر فى أوائل عام ١٩٣٢ حتى بدأت دراستها وفقاً لهذه الأسس . ولم تقم اللجنة بمصر إلا خمسة أسابيع قامت خلالها بزيارات سريعة للمراكز الصناعية الكبرى فى وادى النيل من الاسكندرية إلى أسوان ، وأجرت اتصالاتها بتجمعات العمال وأصحاب الأعمال فى مناطق التجمع الصناعى . وسيظل التقرير الذى قدمه رئيس البعثة مستر هارولد بوتر M Harold Buter إلى الحكومة المصرية فى ٢١ مارس ١٩٣٢ .

وعلى الرغم من شكله الرسمى والدبلوماسى - هو المصدر الأكيد للتاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة (٥١) .

ولقد كشف هذا التقرير - الذى راعى الموضوعية والإخلاص الكاملين - عن كل المساوئ التى يتحمل مسئوليتها أصحاب الأعمال مثل إستمرار تشغيل العمالة والفتيات دون سن العاشرة ( ٥٢ ) فى

أعمال لا يمكن أن ينهض بها إلا الشبان أو البالغون (٥٣) وبلوغ يوم عمل النساء المشتغلات في المحالج من ١٤ - ١٦ ساعة (٥٤) وبين أن الظروف الصحية في الورش والمصانع مؤسفة على الدوام وأن الراحة الأسبوعية منعدمة وأن وضع النقابات مضطرب وغير مستقر - فلا هي متنوعة ولا هي معترف بها (٥٥) . وأخيراً بين أن أجور جميع العاملين بالة الانخفاض وتدفع لهم في الغالب عن طريق وسطاء كل منهم يسمى ( رئيس ) يكلفون بجمع الأبدى العاملة وحشدها (٥٦) .

ولعلاج كل هذه المساوىء التي كانت تعاني منها الطبقة العاملة المصرية قدم تقرير بنتر - على شكل إقتراحات - عدداً معيناً من وسائل العلاج : تنظيم تشغيل الصبية والنساء ، إعداد تشريع لحوادث العمل ، الاعتراف بالتنظيمات المهنية ، تحديد ساعات العمل اليومي بعد إجراء البحث اللازم ، تقرير راحة أسبوعية إجبارية في الصناعة والتجارة ، دفع الأجور مباشرة للعمال وفي مواعيد منتظمة ، إنشاء مجلس استشارى ... الخ (٥٨) .

ومع ذلك فإن حكومة إسماعيل صدق باشا التي كانت شديدة الإقتناع بضرورة العمل على مراحل لم تمضى في سبيل الإصلاحات إلا بحذر بالغ . وفي ديسمبر ١٩٣١ أنشئت لجنة التشريع العمالي برئاسة وكيل الداخلية القيسى باشا وكان أعضاءها : مدير مكتب العمل ومدير الأمن العام ومستشار قانوني ووكيل مصلحة التجارة والصناعة وممثل عن الإتحاد المصرى للصناعات . وكلفت اللجنة بإعادة النظر في كافة المشروعات التي سبق أعدادها ويوضع برنامج للعمل مع أخذ الظروف المحلية والاحتياجات بالغة الإلحاح في عين الاعتبار . وقررت اللجنة أن تبحث

وبناء على اقتراح اللجنة تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب بطلب  
التصويت على قانونين : أحدهما خاص بتشغيل الصبية والآخر خاص  
بتشغيل النساء ، وصدر أول هذين القانونين في ٢٦ يولييه ١٩٣٣ وصدر  
الثاني في ١٧ يولية من نفس العام ووضع موضع التنفيذ في ٢٦ ديسمبر  
١٩٣٣ و ١٧ يناير ١٩٣٤ على التوالي ( ٦٠ ) .

وانتقلت اللجنة بعد ذلك إلى دراسة تشريع خاص بحوادث العمل  
لكن لم يسعها الوقت لإنجاز مهمتها على خير وجه - فقد كان عليها  
أن تخفى ليحل عليها « المجلس الاستشاري الأعلى للعمل » الذي قرر  
رئيس الوزراء بخصوصه ورغبة منه في أن يحيطه بكافة الضمانات ؛ أن  
يضم إلى عضويته بالإضافة إلى كبار الموظفين ممثلين عن أكثر فروع  
الصناعة والتجارة أهمية : شركة مصر ، الشركة العالمية لقناة السويس ،  
الشركة العامة للسكر والتكرير بمصر . الخ (٦١) وعهد برئاسة المجلس  
إلى رئيس الوزراء السابق أحمد زور . وكان على هذا التنظيم الجديد ،  
الذي لم يكن يضم أى ممثل عن العمال ، أن يماون الحكومة بنصائحه  
وأن يساعدها على أن تهيئ للعامل المزيد من الرفاهية بقدر الإمكان (٦٢)  
ووضعت تحت تصرف المجلس نصوص كافة التشريعات التي أعدها  
في البداية مكتب العمل ثم لجنة التشريع بعد ذلك .

وبرغم هذا فقد ترك لإسماعيل صدقي الحكم في سبتمبر ١٩٣٣  
ولما يكن قد صدر أى تشريع جديد .

وعلى ذلك فإن برنامج الإصلاحات الذي وضع عام ١٩٢٧ وكذا  
بمئة بئر قد أيقظا كثيراً من الآمال لم تستطع القوانين التي صدرت  
أن تحققها . وفي عام ١٩٣٠ اتخذ أحد أمراء البيت المالكة هو النيل  
عناصر حليم المبادرة بإنشاء اتحاد للتقابات سرعان ما وصل عدد المنضمين

إليه أكثر من ١٠ آلاف (٦٣) . وجرّد الأمير من لقبه حلت السلطات على الفور الاتحاد الذى انشأه وتحت عن ذلك بعض الاضطرابات بين صفوف العمال زادت من حدتها الأزمة الاقتصادية التى تشفت عام ١٩٣٠ والى تسببت فى الكثير من المآسى فتفجرت الاضطرابات فى يونيه ١٩٣٤ وهاجم العمال فى القاهرة مركبات الترام والأتوبيس ونشبت المشاحرات بينهم وبين الوليس وسجن السيل عباس حليم لبعض الوقت واعتقل بعض المضربين وقدموا للحاكم وحكم عليهم بمقوبات أخفها السجن لمدة شهرين . ولم يكن بمقدور الوفد ألا يكثر بما يحدث فقرّر فى ١٠ فبراير ١٩٣٥ أن ينشئ « المجلس الأعلى للعمال » الذى أسندت رياسته بعض الوقت إلى الفيل عباس حليم (٦٤) ولكن لم يتمخض على تلك الحركة الى قادها الوفد ما هو أكثر من دفعها الحكومة المصرية السير خطوات أبعد فى طريق الإصلاحات .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ قرّر توفيق نسيم باشا الذى كان يشغله أمر إعادة الأزدهار إلى الاقتصاد المصرى أن ينشئ وزارة للتجارة والصناعة (٦٥) .

وبعد ذلك بقليل أعيد تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ووصل عدد أعضائه الذى تحدّدأبتداء بعشرين عضوا إلى ٣٥ عضوا خمسة منهم يعينهم وزير الداخلية لمدة عام يمثلون عمال الصناعة ومستخدمى المؤسسات التجارية أما بقية الأعضاء فيمثلون إدارات الدولة وقطاع الصناعة وكان الأولون- وعددهم اثنا عشر - أعضاء بحكم مناصبهم ، أما الآخرون فكان يعينهم مجلس الوزراء ، وكان يلزم أن يكون من بينهم على وجه الخصوص ممثلان عن الاتحاد المصرى للصناعات وممثل واحد عن الشركة المالية لقناة السويس ومثلون عن صناعة وتجارة القطن ومثل واحد عن دور العلاج (٦٦) .

وهكذا وصل المجلس عمله بعد إعادة تشكيله وكانت مناقشاته في الغالب (٦٧) تتميز بالحدة . وأولى المجلس كل عناية لفحص قوانين حوادث العمل وعقد العمل الفردى وتحديد ساعات العمل في المشروعات التجارية والصناعية النقابات وعقد العمل الجماعى وأكففت حكومة توفيق نسيم بالأخذ بالقانون الذى يحدد ساعات عمل البالغين في بعض الصناعات وصدر القانون بموجب مرسوم تاريخه ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ١٦٨١ .

وبعد ذلك بقليل ( في ابريل ١٩٣٦ ) شكل على ماهر باشا - الذى أصبح رئيساً للوزراء غداة استقالة نسيم باشا - « المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى » (٦٩) وكلف هذا المجلس بمراقبة أحوال التطور الاجتماعى والنظر في الوسائل والتدابير والإصلاحات التى ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيهاً يتفق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليد مملكاته، كما اختص بالسعى في التوفيق بين مقومات الحياة الاجتماعية للبلاد وبين آثار التقدم المادى وما استحدثت من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال البلاد الجديدة . وتم الاتفاق على أن يؤخذ في كل مشروع قانون أولاً بمبدأ دى صفة أو مرمى اجتماعيين أو ما من شأنه التأثير في أحوال البلاد الاجتماعية ومع ذلك لم يجر تصويت على أى تشريع جديد ولهذا فإن مجلس الوزراء لم يفعل سوى أن شكل جهازاً إضافياً ثانوياً كجزء من إجراءات حاذقة أخذت بها الحكومة لمجرد اعداد وتدييح القوانين .

ولقد ظلت مصر بهذه الطريقة مغلقة لمبدأ حرية العمل الذى رفضت مجرد المساس به . أما تلك القوانين الاجتماعية التى أخذت بها فهى على الخصوص قوانين ذات « طبيعة إنسانية » وإذا كانت الدولة المصرية قد « غيرت جلدها » تحت ضغط الظروف لتتخذ شكل المدافع عن العمال فإن الأمر لم يكن يهدف إلا إلى وضع حد للساوى الصارخة .



ولذا فإنها لم تتخذ هذا المظهر إلا في حالات محددة . ومع ذلك فلم يعد بعيداً ذلك الوقت الذى سوف نجد فيه أن من واجبها أن تتدخل بطريقة أكثر مباشرة في المسائل العمالية .

ولم يكن الوفد عندما عاد إلى الحكم في مايو ١٩٣٦ يستطيع أن يدير ظهره للمشاكل الاجتماعية التى أدى استمرار الأزمة الاقتصادية إلى ازدياد تفاقمها بصورة غير عادية .

وكان أول ما اهتم به هو إنشاء مكتب لتشغيل المتعطلين من المتعلمين وتقديم إليه في شهر واحد ٢٧ ألف طلب عمل ، كما أفسح خطاب العرش الذى ألقى في ٢١ نوفمبر ١٩٣٦ للمسألة العمالية مكاناً بارزاً وتمهدت الحكومة بأن تضع بين يدي البرلمان بعد مدة قصيرة قوانين جديدة في هذا المجال . أما المجلس الأعلى للعمل الذى كان يواصل مهمته ببطء بالغ فقد أسدل عليه ستار النسيان ولم تحدد مهمة أعضائه ووجب الانتظار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كي يعاود المجلس نشاطه من جديد وعهد باختصاصاته في يونيو ١٩٣٦ إلى لجنة خاصة عاودت النظر في المشروعات التى أعدت عام ١٩٢٧ . وعلى ذلك فإن الوفد لم يستطع الوفاء بكل وعوده ، فكل ماتم صدوره هو فقط قانون حوادث العمل وذلك في سبتمبر ١٩٣٦ (٧٠) . أما بقية المشروعات فقد ظلت حبراً على ورق وهذا فيما يبدو هو أحد أسباب تدهور الوفد سياسياً بالصورة التى اتضحت في انتخابات عام ١٩٣٨ .

وعادت الإضرابات في الشهور التى تلت ذلك . وخلال صيف ١٩٣٨ قام عمال شركة مصر للنفز والنسيج الذين فرض عليهم أن يعملوا لمدة ١٠ - ١٢ ساعة يومياً باحتلال مصانعهم وانغمسوا في أعمال العنف وألقي القبض على خمسة وخمسين منهم وحكم عليهم بعقوبات متفاوتة وعبرت محكمة الجنح بالحلة الكبرى عن أسفها العميق ودهشتها البالغة

«لهذه الحركة الطائشة من جانب العمال» ووجهت إليهم اللوم على «جحودهم» نحو شركة مصر كما أنبوا بقسوة لانغماسهم في «أعمال لاتليق بهم بالنسبة لتربيتهم وتعاليم دينهم التي تنهض على التسامح والتعاون ومكرم الأخلاق» (٨١).

وسرعان ما قمت حركة الاضطرابات هذه وهيأت القوانين العسكرية التي طبقت منذ بداية الحرب للحكومة الوسائل الكفيلة بمنع تجدد هذه الحركة. إلا أن الضرورة استوجبت تحسين حال الطبقات العاملة. ولهذا الغرض أنشأت حكومة علي ماهر باشا في أغسطس ١٩٣٩ وزارة الشؤون الاجتماعية (٧٢)، وإن كان قد وجب الانتظار حتى سنة ١٩٤٢ لتصدر قوانين جديدة. وقام الوفد بهذه المبادرة وتم الاعتراف بشرعية وجود النقابات في ٦ سبتمبر ١٩٤٢ (٧٣). وفي نفس الوقت أصبح التأمين ضد حوادث العمل إجبارياً (٧٤) وأخيراً لقد وضعت أسس عقد العمل الفردي في ١٠ مايو ١٩٤٤ (٧٥) وأتاحت هذه القوانين لمصطفى النحاس باشا أن يطلق عليه لقب «العامل الأول في المملكة».

ومع ذلك فإن هذه القوانين لم تكن هي آخر المطاف في المطالب الاجتماعية التي أخذت تتسع وتزايد سريعاً ويعنف غداة الحرب المالية الثانية.

هوامش :

Jean VALLET, Contribution a l'etude de la condition (1)  
des ouvriers de la grande industrie au Cairo, Valence, 1911

(٢) أخفى نظام الطوائف بصدور الديكرينو الخاص بالرخص  
في ٢ يناير ١٨٩٠ . قارن :

Aziz Al MARAGHI, La legislation du travail en Egypte.

(٣) قارن

GERMIN MARTIN, Les bazars du Cairo .

وقد أورده عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ٧ - ٨ .

(٤) قارن جان قاليه ، المرجع السابق ١٠١ - ١٠٤ .

(٥) نفس المصدر ، ص ١٠١ .

(٦) نفس المصدر ، ص ١٤٢

(٧) نفس المصدر ، ص ١٠٢ .

(٨) قارن : عزيز المراغى المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٩) نفس المصدر ، ص ١٩٢ وكذلك جان قاليه المصدر السابق  
ص ١٤٣ .

(١٠) قارن : ARMINJON المرجع السابق ص ٨

(١١) قارن : عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ١٩٣ .

(١٢) يمكن أن نجد نص الدعوة إلى « مؤتمر شعوب الشرق » ( باكو

١٩٧٠ ) في كتاب : Thr New World of Islam

ل مؤلفه : Lothrop STODDARD

(١٣) قارن .

Les Indes et l'Egypte vues de Russie, Revue du monde musulman, 1925, P. 257.

وكذلك : عزيز المراغي ، المرجع السابق ص ١٧٣ .

(١٤) قارن :

Louis MASSIGNON, Elements Arabes et foyers de l'arabisation, leur role dans le monde musulman actuel  
Revue du Monde musulman, 1924, P.81.

(١٥) J. CASTAGNE المرجع السابق ص ٢٥٨ وكذلك  
Oriente Moderno ١٩٣٥ ص ٤٥ .

(١٦) قارن : Oriente Moderno ١٩٣٥ ، ص ٤٥ .

(١٧) نفس المصدر ، ١٩٢٨ ص ١٠١

(١٨) حول هذا الموضوع انظر مقالا ذا مغزى هام نشرته جريدة  
الأهرام في ٣٠ يناير ١٩٢٦ وأعيد نشره في مجلة Oriente Moderno  
١٩٣٦ ص ٥٠ .

(١٩) القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ ونجد تحليلا لهذا القانون عند عزيز  
المراغي ، المرجع السابق ص ١٨٠ - ١٨٣ .

(٢٠) القانون رقم ٣٧ وهو يضم التزامات إضافية إلى قانون العقوبات  
الوطني - الجريدة الرسمية عدد رقم ٩١ صادر في ١٣ سبتمبر ١٩٢٣ ونجد  
تحليلا له بقلم :

I. FELDMAN في مقال بعنوان :

Chronique legislative de l'année 1923

وهو منشور بمجلة مصر المعاصرة فبراير ١٩٢٤ ص ١٦٣ وما بعدها .

(٢١) قارن : CASTAGNE . المرجع السابق ص ٢٥٨ .

(٢٢) قارن : Correspondance d' Orient إبريل ١٩٢٤ ص ٢٤٣

(٢٣) قارن : Oriente Moderno ١٩٢٥ ص ٣١٧ .

(٢٤) نفس المصدر ، ١٩٢٦ ص ٥٠ .

(٢٥) نفس المصدر ، ١٩٢٦ ص ٢٢٨ .

(٢٦) المقالان رقم ١٣ و ١٦ .

(٢٧) قارن Oriente Moderno ص ٢١٦ ، ٢٩٠ .

(٢٨) نفس المصدر ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢٩) نفس المصدر ١٩٢٨ ص ٥٩٩ .

(٣٠) نفس المصدر ١٩٢٩ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ وكذلك

Correspondance d'orient

يونية ١٩٢٩ ص ٢٦٩ . أضيف إلى ذلك أن مصر في سنة ١٩٢٣

كانت قد قررت عدم الاعتراف بالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي الروسي

الذي كان قائما في مصر ( قرار مجلس الوزراء ، الجريدة الرسمية عدد

رقم ٩٩ بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٢٣ ) .

(٣١) قارن :

I. G. Levi, La loi égyptienne et le contrat individuel  
du travail — I, Egypte Contemporaine No. 201 decembre  
1941 P 799.

(٣٢) نفس المصدر ص ٧١٩ .

(٣٣) قارن : Oriente Moderno ١٩٢٦ ص ٤٩٣

(٣٤)

(٣٥) قارن :

1. FELIMAN, chronique legislative de l'annee 1927,

1, Egypte contemporaine No. 108-109 mai Novembre 1928 P.545

(٣٦) قارن :

A.YALLOUZ- chronique legislative et Parlementaire

1926-1927, L, Egypte contemporaine, No. 107, avril, 1928 P.614

(٣٧) نفس المصدر ص ٤٢٠ .

(٣٨) قارن :

1-G. Levi, L'elaboration du droit social egyptien

بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة - يناير فبراير ١٩٤٣ ص ٧٩ .

(٣٩) قارن :

I. G. Levi, La loi egyptienne sur le contrat indivi-  
duel du travail, P. 800

(٤٠) نجد تحليلا مفصلا لهذا المشروع في عزيز المراغى المرجع

السابق ص ١٨٣ - ١٨٩ .

(٤١) نفس المصدر ص ١٨٨ .

(٤٢) نفس المصدر ص ٢٠٥ - ٢٠٨ .

I. G. Levi, La loi egyptienne ... ; P.800 (43)

I.G.Levi L'elaboration du droit ... , P.80 (44)

(٤٥) نفس المصدر ص ٧٩ .

I. G. Levi, La loi egyptienne ... , P.800 (49)

(٤٧) قارن : عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ٢١ - ٢٤ .

(٤٨) نفس المصدر ص ٢٤ .

(٤٩) كتاب من رئيس مجلس الوزراء المصرى إلى مكتب العمل  
الدولى أورده I. G. Levi فى مقاله :

Les debuts de La legislation sociale egyptienne

المنشور بمجلة مصر المعاصرة ١٩٣٤ ص ٣ - ٤ .

(٥٠) قارن :

L,Organisation internationale du travail et les pays nord  
— africains et du Proche — Orient, Geneve 1935 PP41 — 42  
وأنتظر أيضاً :  
Compte rendu des travaux de la conference  
internationale du travail, XVI session Geneve 1932 PP 158—159

(٥١) هـ . ب . بتلر H—B. Butler تقرير عن حالة العمل والعمال  
فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الإجتماعى المزمع ، القاهرة ،  
الجزيدة الرسمية مارس ١٩٣٢ .

(٥٢) نفس المصدر ص ١٠ .

(٥٣) نفس المصدر ص ١٠ .

(٥٤) نفس المصدر ص ١٤ .

(٥٥) نفس المصدر ص ٢٦ .

(٥٦) ابتداء من خمسة قروش أسبوعيا إلى قرشين أو ثلاثة يوما  
بالنسبة للأطفال ومن ٢ - ٣ يوما بالنسبة للاملات بمحالج القطن .

(٥٧) هـ . ب . بتلر ، المرجع السابق ص ١٥ .

(٥٨) نفس المصدر ص ٣٤ - ٣٦ .

(٥٩) قارن : عزيز المراغى ص ١٦ .

(٦٠) تجد نصوص هذين القانونين وهما القانونان رقم ٨٠ و ٨٤  
مع تحليل لهما فى مقال ا . ج لطفى : Les debuts المنشور بمجلة مصر  
المعاصرة يناير فبراير ١٩٣٤ ص ١ - ٢٥ .

- (٦١) قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ الجريدة الرسمية العدد ١١ بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٣٣ ص ٣ - ٤ .
- (٦٢) نفس المصدر ص ٣ - ٤ .
- (٦٣) قارن : *L'Egypte indépendante* ص ٣٤٢ .
- (٦٤) قارن *Oriente moderno* ١٩٣٥ .
- (٦٥) الجريدة الرسمية عدد ٢٤ ديسمبر ١٩٣٤ .
- (٦٦) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٦ الصادر في ٢٣ مايو ١٩٣٥ قارن أيضاً : عزيز المراغى المرجع السابق ص ٢٦ - ٢٨ .
- (٦٧) قارن أ . ج ليني *La loi égyptienne* ص ٨٠٣ .
- (٦٨) مرسوم بقانون رقم ١٤٧ بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٣٥ - الجريدة الرسمية عدد ٩ ديسمبر ١٩٣٥ . وقد أعيد نشره في : عزيز المراغى ص ٢٤٨ - ٢٥٠ .
- (٦٩) مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٦ بإنشاء مجلس أعلى للإصلاح الإجتماعي وهذا نصه (نقلا عن الوقائع المصرية العدد ٣٨ في ٩ أبريل ١٩٣٦) .
- نحن فؤاد الأول ملك مصر .
- بعد الإطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ،
- وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ، رسمنا بما هوآت :



مادة ١ - ينشأ مجلس أعلى للإصلاح الإجتماعى يشكل على  
الوجه الآتى .

وزير الداخلية رئيساً

وزير المعارف العموميه .

وزير المالية .

تسعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة  
للجديد .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته فيعين حلف له تنهى  
عضويته بانتهاء المدة الباقية لسلفه .

على أنه استثناء مما تقدم تستمر عضوية ثلاثة من أعضاء المجلس  
الأول الذين يعينهم مجلس الوزراء الأربع سنوات وثلاثة آخرين خمس  
سنوات ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء بطريق الاقتراع .

مادة ٢ - يلحق المجلس الأعلى للإصلاح الإجتماعى برئاسة مجلس  
الوزراء ويجتمع المجلس مرة على الأقل فى كل شهر بناء على دعوة من  
من الرئيس أو على طلب ثلاثة من أعضائه .

وإذا غاب الرئيس حل محله أقدم الوزراء .

ولا تعتبر مسداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضره سبعة من  
أعضائه .

وتتخذ القرارات بكثرة الأصوات فإذا تساوت الأصوات رجح  
الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ٣ - تكون مهمة المجلس الأعلى تحرى كل مامن شأنه أن يعين  
بأى وجه من الوجوه على تقدم البلاد الإجتماعى .

ويختص المجلس بمراقبة أحوال التطور الإجتماعى للبلاد وبالنظر فى الوسائل والتدابير والإصلاحات التى ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيه هذا التطور توجيهها يتسق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليد ومساكنه كما يختص بالسعى فى التوفيق بين مقومات الحياة الاجتماعية للبلاد وبين آثار التقدم المادى وما استحدثت من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال الحياة الجديدة .

ويتعلق بالمجلس كذلك أن يبحث فى نظام الأسرة وأن يدرس الإصلاحات التى تؤكد تماسكها والمحافظة على كيانها وصيانة حقوق الولايات فيها .

مادة ٤ - ينبغى أن يطلب من المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى لإبداء الرأى مقدما فى كل مشروع أو لائحة ذى صفة أو مرمى اجتماعيين أو من شأنه التأثير فى أحوال البلاد الاجتماعية .

فإذا لم يبد رأيه فى مدى شهرين جاز المضى فى إقرار القانون أو اللائحة ولللمجلس إذا بدا له أن قانونا أو لائحة كان ينبغى أن يمرض عليه تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يخطر مجلس الوزراء برأيه فيه .

مادة ٥ - للمجلس كذلك أن يقسم مباشرة بدراسة أية مسألة اجتماعية أو إجراء بحث أو تحقيق بشأنها وله أن يستعين فى ذلك بالإدارات الحكومية المختصة بواسطة الوزير صاحب الشأن . والمجلس من تلقاء نفسه أو بناء على هذه الدراسات والأبحاث والتحقيقات أن ينصح أو يقترح ضرورة إصدار قانون أو اتخاذ تصرف إدارى معين .

مادة ٦ - يجوز للمجلس بالاتفاق مع الحكومة توجيه نصائح ونداءات للجمهور وتنظيم دعايات اجتماعية .

مادة ٧ - للمجلس أن يشكل من أعضائه لجائنا فرعية دائمة أو لدراسة مسألة معينة وله أن يدعو للعمل في اللجان الفرعية شخصا أو أكثر من أهل الرأي في الموضوعات المعروضة على تلك اللجان وإذا اقتضى الحال جاز أن يدعى إلى ذلك موظفو الحكومة .

مادة ٨ - يضع المجلس لائحته الداخلية وتبين فيها التفاصيل الخاصة بنظامه وطريقة السير في أداء أعماله .

مادة ٩ - على رئيس مجلس الوزراء ووزارة المعارف والمعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بنخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى القبة في ١٥ محرم ١٣٥٥ ( ٧ أبريل ١٩٣٦ ) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وزير المالية	وزير المعارف العمومية	وزير الداخلية
أحمد عبد الوهاب	محمد علي علوبة	علي ماهر

## مذكرة إلى مجلس الوزراء

تجتاز البلاد في ثقافتها ومدنيتها القديمة أى فيها يتعلق بأخلاقيها وعاداتها وتقاليدها ونظمها وصور الحياة فيها ومثلها العليا دور انتقال تلقى فيه التيارات المختلفة والنزعات المتصارعة آتية من جانب الثقافة والمدنية الحديثة ، بفضل سهولة المواصلات وسرعتها وكثرة تداول المطبوعات وماستحدثه الاختراع والتقدم في أسباب الحياة .

ولو ترك هذا الدور لمجرد التفاعل الطبيعي بين ثقافتين ومدينتين اختلفت أصولهما وتباينت أركانها لاختمط الأمر وفسد . فإن انطباع الناس على التقليد والأخذ بكل جديد يوشك أن يذهب بالتناسق والتماسك الواجبين في موازين الحكم وضوابط التصرف في الشؤون الاجتماعية .

وقد لا يمكن تجنب مثل ذلك التفاعل ولكن الذى يدخل في دائرة الامكان هو أن ترصد أموال هذا التفاعل وآثاره في تطور البلاد الاجتماعى والا تترك الأمر يجرى على إعنتها بل يعمل على توجيهها وجهة يخلص معها البلاد أكبر الخير وتلتصق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكانته ونهجه مايقدر له من المصائر وتحقق مايعقده أو يعقده من الآمال .

ولا سبيل لذلك إلا أن تكون البلاد سياسة اجتماعية تقوم على الاحتفاظ بأخلاقيها وعاداتها وتقاليدها ونظمها الصالحة والدفاع عنها وعلى التوفيق والملاءمة بينها وبين العادات والآراء والنظم الحسنة وصور الحياة الجديدة التي أتت بها المدنية الحديثة .

ومثل تلك السياسة يجب على الحكومة والهيئات وأهل الرأي أن يساهم كل بنصيبه في رسم أغراضها ووسائلها والواقع أن البلاد لم يخططها الإرشاد والتوجيه الصحيح من أولئك جميعاً بين وقت وآخر ولكنه إرشاد وتوجيه يعوزه الاستمرار وتنقصه الوحدة والقوة وربما كان النصيب الأكبر من هذا الواجب يقع على الحكومة ولها من وسائل الفعل والتنفيذ ما لا يجتمع لغيرها . ولكن الحكومات تستغرق مهماً غالباً شئون الحكم ومشاكل السياسة ولا تدع لها من فراع الذهب وتهبؤ النفس ما يقتضيه الإصلاح الاجتماعي من ترويد النظر وإطالة التفكير في المسائل الاجتماعية الشائكة الدفيقة . ويخشى فوق ذلك أن اختلاف هيئات الحكم وتعاقبها فيه وتباين وجهات النظر بينها يؤدي إلى أن الإصلاح لا يمضي على وتيرة واحدة وأنه لا يكون موصول التنفيذ بالقدر الذي بين عن فوائده أو يحل خطأ الاتجاه فيه .

ولذلك كله وجب أن يكون الإصلاح الاجتماعي بمنجاة من أسباب الاضطراب والتذبذب وآية ذلك أن يقوم على هذه الشئون مجلس ثابت يؤلف من أهل الرأي ويجمع المناحي والنزعات المختلفة ويختص بمراقبة أحوال التطور الاجتماعي وبالنظر في الوسائل والتدابير والإصلاحات التي توجهه توجيهها صحيحاً وبالتوفيق بين القديم والجديد .

ومن الخير أن يضع ذلك المجلس أسس سياسة اجتماعية تتناول شئون الأسرة والتعليم ومرافق الحياة المختلفة . على أنه إذا كان من التعجل وضع تلك السياسة مرة واحدة فإن من الواجب ألا تعالج الحكومة بقانون أو لائحة أى شأن من الشئون الاجتماعية أو التي لها أثر في الأحوال الاجتماعية بالبلاد دون أن تستأنس برأى المجلس المذكور .

وقد لا تخلو مراعاة هذا الواجب من صعوبة بسبب اختلاف الرأي

والتقدير في صفة القوانين أو أمريتها أو آثارها فيصدر القانون أو اللائحة دون أخذ رأى المجلس المذكور . إذن يجب أن يمكن من إبداء رأيه بشأنه لتستطيع الحكومة إذا اقتضى الحال اتقاء الضرر أو تدارك الخطر قبل فوات الأوان .

على أن هذا الاختصاص الاستثنائي لا يجب العمل الانشائي ويجب أن يعالج المجلس من تلقاء نفسه دراسة الأحوال الاجتماعية وإجراء كل بحث أو تحقيق يقتضيه العمل على تقدم البلاد من هذه الناحية . فإذا انتهى به ذلك إلى رأى في الإصلاح أشار به أو اقترحه على الحكومة لتنفيذه بالوسائل المناسبة ، وقد يقتضى ذلك إصدار قانون كما قد يكنى فيه اتخاذ تدابير إدارية .

وإن ما يجب مراعاته في اختيار أعضاء المجلس من صدق الرأى وناقد النظر وميسر العلم وواسع التجربة في الشؤون الاجتماعية كفيل بأن يجعل للمجلس مكانة في البلاد تجعل لنداءاته ونصائحه أثرأ حسنا . وقد تحتاج الحكومة إلى الاستعانة به في هذا السبيل أو في تنظيم دعايات إجتماعية لأخذ الناس بعبادة صالحة أو حملهم على الإفلاع عن عادة ضارة .

فإذا أقر مجلس الوزراء الإعتبارات المتقدمة تفضل بالموافقة على مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة .

٤ أبريل ١٩٣٦ رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

(٧٠) قانون ٦٤ بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٣٦ الجريدة الرسمية عدد رقم ١٠٢ صادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ونجد نصه في : عزيز المراضى المرجع السابق ص ٢٥١ - ٢٥٩ .

(٧١) قارن :

AndrMAN ,L'industries du coton en Egypte , étude  
d'économieolitique,leCire qé 1943 , P P. 182 - 194.

(٧٢) مرسوم بإنشاء وزارة للشئون الإجتماعية صادر في ٢٠  
أغسطس ١٩٣٩ وهذا نصه ( نقلا عن الجريدة الرسمية العدد ٨٤ في  
٢٤ أغسطس ١٩٣٩ ) .

نحن فاروق الأول ملك مصر .

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ بتوزيع  
مصالح الحكومة بين الوزارات .

وبما أن تطور الحياة في البلاد يجعل من أمس الضرورات أن تخصص  
الشئون الإجتماعية بأقصى مايستطاع من العناية اتقاء لخطر ترك الأمور  
لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة وعلا على  
توجيه تلك الشئون توجيهها صحيحا قويا ، وسعياً لتحقيق أعلى مستوى  
لحياة الفرد والأسرة .

وبما أن ذلك كله يقتضى إنشاء وزارة تقوم على تلك الشئون تجمع  
أشتاتها وتنسق وحداتها وتبلغها مآثر جو البلاد من رقى ،  
وبعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور ،

وبناء على معارضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس  
المذكور رسمنا بما هو آت .

مادة ١ - تنشأ وزارة للشئون الاجتماعية يتولى إدارتها وزير يعاونه  
وكيل وزارة وتقوم على الشئون الآتية يانها :

مصلحة السجون - المعاهد والمستعمرات المختلفة لتقويم المجرمين  
والأحداث وإصلاحهم وملاجئ الأيتام والمجز والفقراء وذوى العاهات

والمفسولين - المسارح ودور السينما والنوادي والجمعيات - المهرجانات  
والموالد - بوليس الآداب - الاتجار بالنساء والأطفال .

الجمعيات التعاونية والتعاون بمختلف صورة .

أعمال البر والإحسان .

مصلحة العمل - تحسين أحوال العامل والفلاح ورفع مستوى المعيشة  
لها - استحداث أسباب الترفية في أوقات الفراغ .

الخدمة الاجتماعية - الارشاد والدعاية - المحاضرات العامة للتنقيف  
والتهذيب .

المعاهد الليلية - الإذاعة اللاسلكية .

تحسن النسل - حماية الطفولة - حماية الأسرة .

المسابقات الرياضية .

مسألة العاطلين عن العمل . . الخ

ماده ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمعارف  
العمومية والمواصلات والمالية والصحة العمومية والتجارة والصناعة  
والأوقاف تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر برأى المنتزة في ٤ رجب ١٣٥٨ ( ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشي	علي ماهر	علي ماهر
وزير الصحة العمومية	وزير المالية	وزير المواصلات
حامد محمود	حسين سرى	محمود غالب



( ٧٣ ) قانون رقم ٨٥ صادر في ٦ سبتمبر ١٩٤٢

( ٧٤ ) قانون رقم ٨٦ صادر في ٦ سبتمبر ١٩٤٢

( ٧٥ ) قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . قارن

C.O.C. 1944, pp. 104-114



الباب الرابع  
مصر منذ نهاية الحرب  
( ١٩٤٥ - ١٩٥٠ )



## الفصل الثامن

### القومية المصرية وبريطانيا العظمى

كانت السنوات الخمس التي أعقبت نهاية الحرب بالنسبة لمصر سنوات أزمت وقلق واضطرابات داخلية . فبرصاص الاغتيال لقي إثنان من رؤساء الوزارة بتمتبان كلاهما إلى الهيئة السعدية ، مصرعها وتزايدت الاضطرابات ومحاولات الاغتيال وهكذا اتخذت الحياة السياسية طابعاً عنيفاً بالغ الوضوح .

ويبدو هذا الاضطراب نتيجة منطقية لامناص منها لتطور بدا بوضوح خلال الفترة السابقة ، فلقد تغيرت ملامح مصر في الواقع شيئاً فشيئاً في خلال عشرين عاماً وفرضت المشاكل الإجتماعية نفسها بشكل زادت الحملات الانتخابية والمعارك البرلمانية حدة ، وزادت الروح القومية تطرفاً واكتسبت بالإضافة لذلك شعوراً بالعداء للأجنى كان غريباً عليها حتى عام ١٩٣٦ . كما هيأ لها ذلك الفهم القوي للاسلام بالإضافة إلى إنشاء جامعة الدول العربية وما أحاط به من حماس ، دوافع جديدة للفخر والاعتزاز .

ومن جهة أخرى فإن الأحزاب حرصاً منها على كسب عطف الشعب أو الاحتفاظ به قد اندفعت - طالما كانت في المعارضة - إلى بذل الكثير من الوعود التي لن تستطيع الوفاء بها حين تتولى الحكم ، إذ سوف تكتفي في هذه الحالة - حالة وصولها إلى الحكم - بلز أسلافها في السلطة . وفي هذه الحطة السهلة والخطرة معا استهلك الجميع ، وانقضت الجماهير عنهم لدرجة أن الوفد نفسه لم يستطع الاحتفاظ بنفوذه وتفوقه - ولسوف تظل تستغل بعد انتهاء المعارك نفس هذه الوسائل التي سبق اللجوء إليها

أثناء الحرب . ولسوف تحاول « أحزاب الأقليات » التي دعت لتولى الحكم غداة إقالة مصطفى النحاس أن تحتل نفس المسكنة التي كان يحتلها الوفد . ومع ذلك فلسوف تنشأ جمعيات وجماعات جديدة ولسوف تحظى هذه وتلك - بالإضافة إلى تنظيمات أخرى كانت قد تأسست من قبل - بشعبية متزايدة ولسوف يبدل هؤلاء جميعاً ، بينما هم يضمنون إلى صفوفهم أنصاراً جديداً من نفس أنصار الوفد القدامى ، قصارى جهودهم حتى تهتز مكانة ذلك الحزب الشعبي الكبير . وبالإضافة إلى ذلك فسوف يتمكن الوفد بمهارة - بعد إبعاده إلى صفوف المعارضة - من زيادة مناعب خصومه ، وسوف ينغمس - شأنه في ذلك شأن منافسيه - في مزایدات ديماغوجية ووطنية كبيرة . ونتيجة لذلك فسوف تكون المعركة السياسية أكثر حدة وأكثر مدعاة للقلق وسوف تدور في الشوارع أكثر مما تدور في داخل البرلمان .

شن أحمد ماهر منذ تشكيله وزارته الحرب ضد مصطفى النحاس باشا اتهمه في أحد تصريحاته بأنه كان أسوأ الديكتاتوريين وبأنه كان يريد أن يحكم مصر بأساليب هتلر وموسوليني محتماً وراء واجهة برلمان يعرف الجميع - كما يقول - أى انتخابات جاءت به (١) . ومن جهة أخرى فإن مكرم عبيد باشا الذى كان قد خرج للتو من المعتقل ليقتسم منصبه الوزارى ( كوزير للمال ) قد أعلن عن عزمه على نشر « كتاب أسود » جديد « أشد سواداً » من سابقه وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٤ صدر أمر ملكى (\*) بالغاء كافة التريقات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التي تمت فيما بين فبراير ١٩٤٢ وأكتوبر ١٩٤٤ (٢) . وأعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس باشا إلى وظائفهم وأحيل إلى المعاش كل من يعرف عنه تعلقه مع الوفد (٣) ،

---

(\*) مرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن التريقات والعلاوات والتعويضات والمعاشات الاستثنائية . الوقائع المصرية ، العدد ١٣٦ تاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤٤ .

أخيراً فقد شكلت لجنة وزارية برئاسة وزير المالية مهمتها بحث مصروفات الحكومة السابقة كان أول معاملته هو مطالبة النحاس باشا ، وسراج الدين باشا وزير الشؤون الاجتماعية السابق بإعادة مبلغ ١٧٠.٠٠٠ جنيه مصري وهو المبلغ الذي تم جمعه من التبرعات التي جمعت لصالح ضحايا الملايا والذي قيل إن رئيس الوزراء قد أودع البنك بأسمه بدلاً من تحويله إلى البنك الأهلي المصري ( ٤ ) ، وشمل الموضوع وزراء آخرين من بينهم أمين عثمان باشا الذي أغنيل فيما بعد في ٥ يناير ١٩٤٦ ( ٥ ) .

إلا أن الرأي العام لم يبد أي اكتراث بكل هذه الإجراءات ، فقد كانت مصر تنتظر من قادتها شيئاً آخر غير أعمال التشدد تلك ضد مبعوديها القدامى . وإذا كانت هي قد فقدت ثقتها التامة والمطلقة التي سبق أن وضعتها فيما مضى في الوفد ، إلا أن ذلك لم يمس لديها ما كانت قد وجدت فيه من وطنية متأججة . ولذا فسوف تحكم مصر على هؤلاء القادة الجدد من زاوية سياستهم تجاه بريطانيا العظمى . وفي هذا المجال سرعان ما خابت آمالها فيهم .

وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٥ أعلن أحمد ماهر أمام البرلمان وخلال جلسة سرية عزيمة على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ولم يكن لهذا القرار من هدف - وقد أوشكت العمليات الحربية على الانتهاء - سوى أن يسمح لمصر بالحصول على مقعد في مؤتمر السلام ( ٦ ) . لكن هذه الأسباب لم تنل ما استحققة من فهم واغتيل أحمد ماهر في اليوم نفسه على يد شاب متحمس عند خروجه من مجلس النواب . ومع ذلك فقد أعلنت الحرب في ٢٧ فبراير على يد خليفة في رئاسة مجلس الوزراء وفي زعامة الهيئة السعدية محمود فهمي النقراشي باشا ( ٧ ) . وبعد ذلك بشهرين وفي ٨ مايو انتهى الصراع في أوروبا ولاحقاً في الأفق أن اللحظة التي طال انتظارها لانزعاج لاستقلال التام من بريطانيا العظمى قد جاءت .

### أزمة فبراير ١٩٤٦ وسقوط الوزارة السعدية

لم تشأ الأحزاب الممعدة عن الحكم أن تنتظر حتى تستسلم اليابان وإنما دعت الحكومة إلى البدء فوراً في العمل . وفي يولية سنة ١٩٤٥ قدم الوفد إلى السفير البريطاني - رغبة منه في إستعادة زمام حركة المطالب الوطنية - مذكرة بالآمال والتطلعات المصرية ، طالب فيها بجملاء القوات الأجنبية وكذلك بتسوية مسألة السودان وذكر فيها بالمساعدة التي لا تقدر « التي قدمتها البلاد إلى الحلفاء أثناء الحرب » ٨٥ ، ولكي تحقق مصر مطلبها الخاص بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ فإنها لن تتردد في الواقع في التزام الصمت حيال موضوع تعاطف عدد من رجال الدولة فيها مع الألمان بل إنها لم تعد تود ألا تتذكر سوى الخدمات التي أدتها لأعداء المحور .

وانقضت خمسة شهور قبل أن تقرر حكومة محمود فهمي التفريضي باشا بدورها - بالطريق الديبلوماسي - فتح باب المفاوضات . وتشكل المذكرة التي قدمتها في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٥ إلى سفير بريطانيا العظمى وكذا حكومة لندن عليها في ٢٦ يناير ١٩٤٦ نقطة البدء في مباحثات شاقة وطويلة لم تلبث أن منست بالفشل . وقد نشرت المذكرتان معا وفي وقت واحد في الصحف الصادرة في ٣٠ يناير ١٩٤٦ ( ٩ ) .

ومن قبل هذا التاريخ كان شباب الجامعة في حالة هياج تام ( ١٠ ) . ولم تعد صحف مصر الفتاة والوفد والإخوان المسلمين تطالب فقط بإعادة النظر في المعاهدة بل أخذت تطالب باستنكارها وعدم الاعتراف بها . وأخذت الافتتاحيات المتهبة تنشر كل يوم تدعو الشعب إلى « الكفاح » و« التضحية » ، ووجه طلاب جامعة فؤاد في ٩ فبراير ١٩٤٦ مذكرة إلى الملك يطلبون فيها ضرورة البدء فوراً في المحادثات التي لم يكن قد تعدد تاريخ بدئها بعد ، ونظموا في نفس اليوم مظاهرة للاحتجاج على نص المذكرة



المصرية التي اعتبروها شديدة التساهل وكذلك ضد نص المذكرة البريطانية التي رأوها ماسة بكرامة مصر وسبابتها . وعندما توجهوا نحو وسط المدينة اصطدموا بقوات البوليس عند كوبرى عباس وسقط من بينهم ١٧ جريحاً كما امتلأ النهر بجثث الكثيرين (١١) .

وقد ساهمت هذه الأحداث القومية في تصدع الائتلاف الوزارى . وفى الواقع فإن ذلك الائتلاف الى تحقق غداة إقالة النحاس باشا كان قصير الأمد بحيث لم يستطع الصمود أمام موجة المظاهرات الشعبية المتصاعدة فقد سبق أن قدم حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى إستقالته فعلا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٥ (١٢) وبعد ذلك بشهرين فى ١٨ يناير ١٩٤٦ كاد تصريح متسرع تنقصة الحكمة من وزير الخارجية أكاديمية أنه ليس من اختصاص مجلس الأمن معالجة المسائل المتصلة بمصر أو بالعالم العربى — كاد هذا التصريح أن يؤدى إلى إستقالة الوزراء المنتهين إلى الكتلة الوفدية المستقلة (١٣) وقبل هؤلا نتيجة لتدخل الملك شخصيا البقاء فى مناصبهم لكنهم عادوا ليقدموها بشكل نهائى وحاسم فى ١٤ فبراير . وكان على الوزارة — وقد حرمت من مساندتهم — أن تنسحب ليشكل الوزارة الجديدة لإسماعيل صدقى باشا وهو رجل دولة أكثر منه رجلا سياسة كما أنه خادم مخلص للتاج وخصم عنيد للوفد .

### مشروع معاهدة صدقى — يفن

وأزمة ديسمبر ١٩٤٦

عمل إسماعيل صدقى كرجل يفوق سلفة مهارة — على إطلاق سراح الطلاب المعتقلين بل لقد هتافهم على مشاعرهم الوطنية وتمهد بالذود عن مصالح البلاد . ولكن يهذى رأى العام وعديبان يقدم إلى الملك فى القريب

العاجل أسماء أعضاء الوفد المكلفين بيده مباحثات حرة مع بريطانيا العظمى حسب إرادة البلاد . ومع ذلك فسرعان ما اصطدم إسماعيل صدق بنفس الصعوبات التي سبق أن واجهت رئيس حزب الهيئة السعدية في ٢١ فبراير نظمت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي تكونت منذ وقت قصير ما سمي به يوم الجلاء ووحدة وادى النيل ، وسارت المظاهرات التي صرخت بها الحكومة في هدوء في البداية ثم تحولت بعد ذلك إلى مشاجرات دامية وهاجمت الجماهير بعنف من قبلتهم من الأجانب وبخاصة الإنجليز كما نهبت العديد من المنشآت الإنجليزية المدنية والعسكرية على السواء وسقط ٥٥ قتيلا و ١٢٠ جرحيا ( ١٤ ) وعلى الفور فرضت حراسة صارمة ونزلت قوات من رجال البوليس وزعت على نطاق واسع في كافة الأحياء وأمكها أن تعيد الهدوء لبعض الوقت . إلا أن إلقاء بريطانيا للعظمى مسئولية ما حدث على مصر ومطالبتها بالتعويضات لم يؤد إلا إلى ازدياد سخط الشعب وأعلن الرابع من مارس يوم حصاد وطني وأصبحت الإسكندرية بدورها بعد القاهرة مسرحا لمظاهرات شعبية جديدة ( ١٥ ) .

في مثل هذا الجو المتوتر بدأت المباحثات في شهر إبريل ( ١٦ ) وظلت هذه المباحثات — التي قطعت عدة مرات — تسير ببطء لمدة تزيد على ستة أشهر دون التوصل إلى اتفاق . وإنه لمن الصعب — وبخاصة في غيبة الوثائق الكافية أن نتبع المراحل المختلفة للمباحثات خطوة بخطوة وفي نفس الوقت كانت ثمة أسباب عميقة وراء استعطائها والمعاملات التي تميزت بها . فقد كان على كلا الحكومتين المصرية والإنجليزية مهما كانت رغبتهما في التوصل لعقد معاهدة جديدة — أن تأخذا في الاعتبار موقف المعارضة وموقف الرأي العام كل في بلده . فهذان الموقفان قد جمعا من الصعب زيادة امتيازات أى من الطرفين حتى ولو كانت امتيازات

وفوائد متبادلة وذلك لأنهما كانا يتخذان مسارين مختلفين في كل من لندن والقاهرة .

لقد كان رئيس الوزراء العمالي ملتزما بالحفاظ على المصالح الدائمة لبريطانيا العظمى في منطقة من العالم لا يجهل أحد تنافس الدول الكبرى فيها . فلو حدث وأراد أن يتناساها فلسوف تذكره بها على الفور تلك المناقشات التي تدور في مجلس العموم وكذا الهجمات العنيفة من جانب النواب المحافظين .

وكان موقف الحكومة المصرية أكثر دقة ، فقد كان الإضطراب في القاهرة شديدا كما كانت المحافظة على الأمن تواجه مصاعب جدية فقد كان أنصار كل من الوفد والإخوان المسلمين ومصر الفتاة والكتلة الوفدية المستقلة ومعهم الطلاب الصغار والمثاقسون ، وكلهم مستعد على الدوام لحوض العارك ضد رجال البوليس ، كان كل هؤلاء بالشارع على أتم استعداد لإطاعة أى أمر يتلقونه كل من المصدر الذى ينتمى إليه لكنهم مع ذلك كانوا متحدين في موقفهم المعارض لرئيس الوزراء الذى لم يتمكن من التصرف بالقدر الذى كان يريده من الحرية حيث حرم من مساندة الجزء الأكبر من الرأى العام .

ولمالم يستطيع تشكيل حكومة متجانسة ، فقد كان عليه أن يكتفى بوزارة فنيين - حسب تعبير الصحافة - مع الاستعانة فقط بالاستقلين والاحرار الدستوريين . لكن هذا الشكل من الحكومات الذى لا يستطيع أن يعيش طويلا كان يمكن أن يؤدى إلى سرعة سقوط الحكومة لو لم يقبل السعديون في ١٢ سبتمبر ١٩٤٦ أربع مناصب وزارية في التعديل الجديد ، وظن إسماعيل صدقى بأشأ بعد هذا الدعم من جانب السعديين أن بإمكانه أن يتوجه إلى لندن فوصل إلى هناك في ١٧ أكتوبر

ليتباحث مباشرة بعيداً عن مظاهرات القاهرة وبعد أقل من عشرة أيام تم توقيع مشروع معاهدة جديدة بالحروف الأولى (١٧) .

تعهدت بريطانيا العظمى في هذا المشروع بالجلاء عن القاهرة والإسكندرية والدلتا قبل ٣١ مارس ١٩٤٧ كما تعهدت بالانسحاب إلى ميطقة قناة السويس قبل أول سبتمبر ١٩٤٩ . وفي مقابل ذلك أبقى على التحالف بين البلدين كما عهد بترتيبات الدفاع عن الأراضي المصرية إلى « لجنة دفاع مشتركة » كما تم الاتفاق بالمثل على أنه إذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح أو إذا ما اشتكت المملكة المتحدة في حرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر « يتخذ الطرفان ، بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكنتيجة لتشاورها العمل الذي قد يريانه ضروريا وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه أما موضوع « مستقبل السودان » الذي ورد في بروتوكول ملحق فقد ظل موضع تحفظ . حقيقة إن بريطانيا العظمى قد أقرت بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك لكن كان على مصر بدورها أن تقبل أن يكون في التطبيق الموضوعي للسياسة التي اتفق عليها الطرفان الساميان المتماقدان الموقمان على (تفاقية ١٨٩٩ ما يؤدي إلى « تحقيق رغبة السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم أعداد فعليا للحكم وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان » .

تلك هي الخطوط العريضة للمعطيات الأساسية للمشروع الذي يدل فيما يبدو على الحدود القصوى للامتيازات التي كان يمكن لبريطانيا أن تقدمها لحليفها . وفي مصر كان الاستقبال الذي أعده الرأي العام للاتفاق أبعد عن أن يكون مرضيا ، فما أن عرفت نصوصه حتى طالبت كل أحزاب المعارضة بالجلاء إلى هيئة الأمم المتحدة وشتت الصحف الرئيسية : صوت الأمة ( لسان حال الوفد المصري ) ، الإخوان المسلمون ( لسان

حال الإخوان المسلمين ) الكتلة ( لسان حال الكتلة الوفدية المستقلة )  
— شنت كلها حملة عنيفة على رئيس الوزراء وحكومة متهمه لإيادهم بخرق  
الدستور وتخطى إرادة الأمة وملاحقة الوطنيين في كل مكان . ولم يكن  
بأقل من ذلك الغضب من بريطانيا العظمى التي أتهمت بأنها تريد الإبقاء  
على مصر « بحجة لها » وهتف مرشد جماعة الإخوان المسلمين في خطاب  
وجهه إلى الشعب : أيها المصري ، أيها المصرية ، أيها الشرقي ، أيها  
الشرقية ، علموا أولادكم منذ نعومة أظفارهم أن يكرهوا وأن يمتنعوا وأن  
يلعنوا الإمبراطورية البريطانية كما يعلم الآباء الانجليز أبناءهم أن يحبوا  
إمبراطوريتهم وأن يعتزوا بها ، تصرفوا بطريقة تجعل على الانجليز أن  
يواجهوا قلوبا تكرهمهم وألسنة تلعنهم وأيادى تذبجهم » (١٩) .

وسرعان ما يدل أن ثمة هياجا لا يمكن تجنبه أعطى دخول الجامعات  
إشارة البدء — إذ تجمع الطلاب في هيئة مؤتمر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٦  
في قاعة الأحنفالات بالجامعة وكونوا الجبهة الوطنية لطلاب وادى النيل  
على صيحات تهتف : عاشت الثورة ونظمت مظاهرات ضمت أكثر من  
٤ آلاف وأقتلعت الأشجار من بعض شوارع القاهرة كما حطمت  
الفوانيس وقلبت مركبات الترام والآتوبيس وأشعلت فيها النار وحطمت  
واجهات المحلات في الوقت الذى كان أفراد جماعة الإخوان المسلمين في  
الأحياء الشعبية والميادين العامة يقومون بحرق الكتب والمجلات المكتوبة  
باللغة الانجليزية وتحولت المظاهرات مع تدخل رجال البوليس إلى  
معارك منظمة لم يعد يكتفى فيها المتظاهرون بالأحجار والعصى والمطارق —  
إذ بدأ الطلاب يستخدمون الأسلحة الخفيفة والقنابل والصردا السكاوية  
وزجاجات مولوتوف التي لم يترددوا في استخدامها بتحريض جماعات  
منهم تنتمى إلى الإخوان المسلمين والوفد ومصر الفتاة والحزب  
الوطني (٢٠) .

وكان القمع عنيفا فأغلقت الجامعات من جديد بعد أن تحولت -  
حسبما قال وزير المعارف - إلى مخازن أسلحة وقنابل الطلاب . وطافت  
الدوريات بلا انقطاع في شوارع القاهرة والاسكندرية وتضاخت هجمات  
البوليس وتفتيشه . وكان يعقب ذلك عادة عمليات اعتقال ورفض  
السلاح لرئيس حزب الوفد بأن يعقد إجتماعا سياسيا في طنطا في الخامس  
من ديسمبر وحرم عليه السير في الطرق المؤدية إلى المدينة . ولم يستثن  
الاخوان المسلمون من هذه الاجراءات فألقى القبض على ٥٥ منهم  
بالاسكندرية كما أصدر المدعي العام بالقاهرة أمر باعتقال سكرتير الجماعة  
أحمد السكري (٢١) .

وبرغم ذلك ازداد موقف الحكومة ضعفا كما زاد من ذلك الانشقاق  
الذي حدث في صفوف وفدا لمفاوضات المصري في الوقت الذي اشتدت  
فيه الاضطرابات - إذ رفض سبعة من بين أثنى عشر عضوا يكونون وفد  
المفاوضات أن يعطوا موافقتهم على مشروع لندن . ولم يستطع رئيس  
الوزراء حين عجز عن إقناعهم بالعدول عن موقفهم إلا أن يستصدر  
مرسوم ملكيا بإيقافهم عن عملهم (٢٢) . وقد زاد هذا التصرف من  
جانب السلطة من سخط للرأى العام وألقى بنوع من الشك وزارة عدت  
شديدة الميل للرضوخ للمطالب البريطانية . وكان على البرلمان أن يقول  
كلمة وأفتتحت المناقشات في ٢٦ نوفمبر في جلسة سرية بناء على طلب أحد  
النواب السعديين وغادر القاعة ٥٥ نائبا على رأسهم مكرم عبيد باشا  
وحصلت الحكومة - مستندة إلى تأييد السعديين والاحرار الدستوريين -  
على قرار بالثقة بأغلبية ١٥٩ وأمتناع ٣ عن التصويت ، وبدا عندئذ أن  
ليس ثمة ما يحول دون توقيع المعاهدة لو لم يحدث فجأة أن أكد حاكم  
السودان سيرهيوبرت هدلستون Sir Hubert Huddleston - بتفويض  
من رئيس الوزراء البريطاني عند عودته من لندن في ذلك الوقت - أن  
السلطات السودانية تعمل جاهدة إلى إعداد الشعب للاستقلال واختيار

النظام الذى يلائم بلاده فى المستقبل بحرية (٢٣) عندئذ جرفت موجة السخط التى كانت تجتاح الاراضى المصرية الحكومة نفسها فقدم رئيسها - الذى استهلكه الحكم وهذه المرض - استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ دون أن يتمكن من بلوغ هدفه ولم يقبل الملك فاروق فكرة حل البرلمان ودعا للمرة الثانية رئيس حزب الهيئة السعدية لتشكيل الوزارة الجديدة .

### قطع المفاوضات ولجوء مصر إلى مجلس الأمن

بعد أن لمس رئيس الوزراء الجديد أنه يستحيل عليه أن يفرض على رأى العام تلك المعاهدة التى تفاوض سلفه بشأنها قرر فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ قطع المباحثات مع لندن ونقل قضية وادى النيل فى مجموعها إلى هيئة الأمم المتحدة . (٢٤) لكن المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن فى شهر أغسطس من نفس السنة لم تؤد إلى أى حل للمشكلة (٢٥) . وكل ما كان لهذه المناقشات من فوائد هو أنها مكنت كلا من مصر وبريطانيا العظمى من تحديد وجهات نظرهما أمام رأى العام العالمى . فقد طالبت مصر بإجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلأه تاما ناجزا وبإنهاء النظام الإدارى القائم بالسودان . أما بريطانيا فقد احتجت خلف معاهدة ١٩٣٦ التى صدق عليها برلمان القاهرة ونالت موافقة حرة وعلنية وإذا كانت الدول السلافية قد تماطقت مع المطالب المصرية فإن صوتا مع ذلك لم يرتفع عندما أكد المتحدث البريطانى أن حكومته ليس لها من هدف إلا أن تترك السودانيين - عندما يصلون لمرحلة الحكم الذاتى - حق اختيار النظام الذى يلائم بلادهم فى المستقبل بحرية . وفى الواقع ، فلقد أقتضى اللجوء إلى التنظيم الدولى الأعلى بالفشل . ومنذ ذلك الحين بدأت الأحداث تسرع خطاها - فلم تعد بريطانيا العظمى

التي شجعها الاتجاه الذي اتخذته المناقشات في مجلس الأمن - تتردد في الدفاع علنا عن حق السودانيين في أن يعتمدوا على أنفسهم بل وسوف تذهب إلى أبعد من ذلك عاقدة العزم على أن تدعم في الخرطوم تلك المواقع التي تهددتها بدرجة خطيرة في القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس أعمال العنف التي تحركها الروح القومية . وبعد ذلك بعام سوف تجد لزاما عليها أن تحد ما لمصر في السودان من امتيازات إدارية كانت قد اكتسبتها بمقتضى اتفاق عام ١٨٩٩ وملحق معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

### تطور السودان نحو الحكم الذاتي

في إبريل ١٩٤٧ طالب المؤتمر الإداري الذي اجتمع نتيجة لجهود الحاكم العام بإنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي للسودان . ويبدو أن هذه الإصلاحات الدستورية كانت تهدف إلى تهية السودانيين لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم بمساعدة من بريطانيا العظمى وبدون مشاركة مصر .

وقد رفضت حكومة القاهرة - تحت ضغط الرأي العام - هذه المشروعات في نوفمبر ١٩٤٧ ثم مرة أخرى في مارس ١٩٤٨ . ومع ذلك فقد حول السير روبر هاو Robert Howe الذي حل محل السير هيوبرت هدلستون هذه الإصلاحات إلى مشروعات بقوانين وافق عليها المجلس الاستشاري لشمال السودان بالإجماع في ٩ مارس ١٩٤٨ .

وعندما وجدت مصر نفسها أمام الأمر الواقع عادت تحاول مع لندن . مواصلة الحوار الذي انقطع منذ أكثر من عام . ومن جديد جرت مفاوضات بين السفير البريطاني سير رونالد كامبل Sir Ronald Gampbell وبين أحمد خشبة باشا وزير الخارجية في جو من السرية التامة وانتهت



بالتوصل إلى إتفاق . لكن لم يكن من شأن هذا الإتفاق إلا أن يثير موجة جديدة من السخط . فقد ألقت كل أحزاب المعارضة بالوم على رئيس الوزراء لإجرائه هذه المفاوضات وألح الجميع في طلب عدم الإعتراف باتفاقية ١٨٩٩ . وفي داخل الهيئة البرلمانية العليا حصل الشيوخ الوفديون الذين لم يكونوا يحدون صعوبة تذكر في جرف زملاتهم من الأحزاب الأخرى إلى تيارهم عندما يتصل الأمر بالإعلان عن حقوق مصر في وادى النيل ، حصل هؤلاء في لجنة الشؤون الخارجية في ٣ مايو ١٩٤٨ على موافقتها على بيان يؤكد وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ودعيت الحكومة لأن تمنح السودان نظاما دستوريا يقوم على هذه المبادئ . ويصدره بعد موافقة السودانيين « الحاكم الشرعى للسودان صاحب الجلالة ملك مصر والسودان (٢٧) » . وبعد ذلك بشهر رفض مشروع إتفاق خشبة - كامبل برغم الإيضاحات التى قدمها وزير الخارجية (٢٨) .

وكان من شأن هذا الموقف أن يحدث أثره في مجلس النواب فبدأ النواب الذين ظلوا مسالمين حتى ذلك الوقت يبدون روحا من التشدد بات بخشى تفشيها . وفي ٢١ يونيو ١٩٤٨ قررت اللجنة التشريعية - برغم تحذير الحكومة - نظر ودراسة مشروع قانون يهدف إلى تعديل الدستور ويخلع على الملك فاروق لقب « ملك مصر والسودان » ويعطى للحكومة المصرية الدستورية الحق في أن تحدد كما يترامى لها شكل الحكومة في السودان (٢٩) .

وتوضح القيمة الكبيرة التى لهذا السلوك الاستقلالى إذا ما تذكرنا أنه كان على واضعى دستور ١٩٢٣ فيما مضى أن يعدلوا عن إضافة لقب « ملك السودان » إلى لقب الملك وذلك بسبب المعارضة الرسمية من المندوب السامى البريطانى لذا فإن هذا السلوك لم يؤد إلا إلى إزعاج بريطانيا العظمى وإلى نشوب صراع بين رئيس الوزراء المصرى وبين مجلسى البرلمان .

فمنذ ذلك الوقت أنهار الأمل في التصديق على أى اتفاق لا يكون من شأنه أن يحقق كافة المطالب الشعبية التى كانت تقدم رسميا على صفحات الجرائد وهكذا كان على حكومة القاهرة أن تشهد وهى عاجزة آخر فصل من فصول التراجيديا السودانية فى ١٩ يونية أصدر الحاكم العام للسودان - بنفويض من حكومة لندن - مشروع الإصلاح الدستورى الذى بدىء فى تنفيذه على الفور . ولم يكن بمقدور القاهرة إلا أن تحتج على إجراء تم « دون موافقتها » وأن « تحتفظ لنفسها » بكافة حقوقها « مؤكدة أن الحاكم العام لا يملك سلطة تخوله أن يصدر وحده قانونا يمس النظام الإدارى والدستورى للسودان (٣٠) . وكان على الأحزاب السودانية الداعية لوحدة وادى النيل أن تقع على الدوام فى صدام مع البوليس ووجد المحامون المصريون الذين تقدموا للدفاع عنهم أنفسهم ممنوعين من السفر إلى الأراضى السودانية . واجتاحت موجه جديدة من المظاهرات كلا من القاهرة والاسكندرية ومختلف مرا كز الوجهين القبلى والبحرى . وفى القاهرة حدث أن قتل اللواء سليم زكى باشا بينما كان يحاول على رأس قوات من البوليس أن يطرد طلاب كلية الطب من حيث اعتصموا داخل كليتهم (٣١) .

ولم تستطيع أعمال العنف هذه أن تحمل بريطانيا العظمى على أن تغير سياستها - إذ عقدت الجمعية التشريعية فى شهر ديسمبر أولى جلساتها وهكذا اتخذت الأقاليم السودانية التى ضاعفت من مصر والى سبق أن فتحتها فيما مضى محمد على ، طريقها نحو الحكم الذاتى .

وهكذا ومنذ بداية الحرب لم تستطع مظاهرات الشارع الصاخبة التى شارك فيها بتصيب كبير شباب الجامعة وتلاميذ المدارس ودفعوا فيها غالبا ولا أيام الحداد التى كانت تقام فى المناسبات السنوية للأحداث الأليمة

في تاريخ مصر الداخلي ولا البيانات الطنانة لأحزاب المعارضة ولا حملات الصحف العنيفة - لم يستطع ذلك كله أن ينجح في تخويف بريطانيا العظمى وفي جعلها تنحني أمام مطالب القومية المصرية . إذ لم يكن لهذه المعارك العقيمة التي استنفرت فيها النفوس من نتيجة سوى إهانة المواقف وتأجيج الأحقاد . واضطرت الحكومات التي تولت الحكم - مرغمة أو عن طيب خاطر - أن تتبنى ، مدفوعة بنظر الشارع ، سياسة متشددة ظلت فضلا عن ذلك موضع ريبة رجل الشارع . وتولد لدى الرأي العام الذي أصابه القلق شعور بعدم الرضى تجاه الأحزاب الكبرى المنظمة وانتشر الرأي القائل بأن كل قادة مصر أدوات طيعة في يد الإستعمار البريطاني . بل وبدأ الكثيرون يرون أنه استعمار « مصر لم يكن فقط من فعل الأجنبي بل كذلك من فعل الطبقة الممتازة التي تحتاج لبريطانيا العظمى للحفاظ على حقوقها وامتيازاتها كاملة . وانتشرت هذه الأفكار لدى الشباب على وجه الخصوص وشاعت بفعل الجماعات التي أرادت أن تحذو حذو التنظيمات الاشتراكية والشيوعية التي قامت في أوروبا والاتحاد السوفيتي وظهر العمال والطلاب فيها جنبا إلى جنب .

ومنذ نهاية الحرب أضيف إلى ذلك السخط السياسى سخط اجتماعى جديد تولدت عنه اضطرابات جديدة .

### هوامش :

(١) قارن : C.O.C ١٩٤٤ ص ٢١

(٢) نفس المصدر ص ٢٢ ، ٢٤

(٣) اتخذت هذه الإجراءات بموجب مرسوم صادر في ١٦ أكتوبر ١٩٤٤ . وهي تمس عددا من كبار الموظفين من بينهم الدكتور طه حسين الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب المستشار الفنى لوزارة المعارف العمومية . نفس المصدر ١٩٤٤ ص ١٢ (الوقائع الرسمية العدد ١٢٢ فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٤ - وكان يشمل بالإضافة إلى الدكتور طه حسين أربعة آخرين يشغلون درجة وكيل وزارة وخامسا يشغل منصب السكرتير العام لمجلس الوزراء - المترجم)

(٤) نفس المصدر ١٩٤٤ ص ٢٤ ، ١٩٤٥ ص ١٧٦ .

(٥) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ١٩ .

(٦) نشرت المقررات الرئيسية من الخطاب الذى ألقاه أحمد ماهر باشا فى مجلة C.O.C ١٩٤٥ ص ٣٦١ وما بعدها

(٧) نفس المصدر ص ١٧٠ - ١٧٢ .

(٨) للنص منشور بمجلة C.O.C ١٩٤٥ ص ٧٣١ .

(٩) وفيما يلي نص المدكرة المصرية التى سلمت إلى الحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ « ترى الحكومة المصرية وهى فى ذلك موقنة بأنها تعبر عن شعور الأمة قاطبة أن المصلحة الميئنة للصدافة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر فى الأحكام التى تنظم علاقتهما فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت في وقت كانت فيه العلاقات الدولية في أشد الاضطراب وكان شبح الحرب بادياً. وقد كان لهذه الظروف أثرها البين في إخراج المعاهدة على الوجه الذي صيغت به فلم تقبلها مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهاراً لما تكنه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة في التعاون فجماعت المعاهدة حلقة في سلسلة من الندائير التي أتخذت في ذلك الوقت ومن الاتفاقات التي قصد بها تجنب الحرب التي كانت تهدد العالم أو دفع العدوان إذا لم يمكن تجنبها . وإذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما أنطورت عليه من قيود تحد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أمانتها ظروف وأحداث وقبة نزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها

والواقع أن الحرب قد استنفدت أهم أغراض المعاهدة ، وفتحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل محل الوسائل التي لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ أو طبقاً لضرورات حربية غيرتها الحوادث الجديدة تغييراً جوهرياً .

وبما لاشك فيه أن الأحداث الدولية التي قلبت الأوضاع في العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء وإبرام اللوائيق لصون السلم والأمن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها لاسباً أن نصوص اللوائيق لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بنفاذها بل العبرة في ذلك إنما تكون بقبول الشعب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التي تهيمن على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بتعهداتها من المعاونة الصادقة التي قدمتها لحليفتها طوال سني الحرب وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحليفة وعلى إخلاصها في الصداقة .

إن الحكومة البريطانية - إبان الشدائد - قد جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأملها حقاً أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلاً .

لذلك كان لزاماً أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التي فرضت عليها طابعاً خاصاً لكي تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة فإن أحكامها التي تمس استقلال مصر وكرامتها لم تعد تسير الوضع الحالي .

فوجود قوات أجنبية زمن السلم في بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأي العام المصرى إلا أن يفسر بأنه الدليل المحسوس على رية نمتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبرراً لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقة بينهما على التفاهم والثقة المتبادلة .

وإن مصر لتعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها وتترك التبعات الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة فهي لم تحجم عن أية تضحية تتبع لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلاً مبلغاً يجعلها قادرة على صد عدوان المعتسدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة في أن يرى علاقاته بريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضي والطيقة من أسر مبادئ قد انقضت زمنها تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفها ستشاركها في هذا الرأي وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكي يشخص وقد مصرى إلى لندن للنفاضة معها في إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحية في ذلك مصالح السودانين وأمانهم .

وفيما يلي رد الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٦ الذى سلمه وزير الخارجية البريطانية إلى سفير مصر بلندن :

« أتشرف بإبلاغكم أى تسلمت المذكرة المؤرخة في العشرين من ديسمبر ١٩٤٥ التى تطلب فيها الحكومة المصرية إلى حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة تحديد موعد قريب للدخول في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة التحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا في السادس والعشرين من أغسطس ١٩٣٦ .

٢ - ولقد تبينت حكومة جلالة الملك تماما الرغبة التى بدت في مصر للباحثة معها في هذا الشأن ، وإذا كانت لم تستجب رسمياً حتى الآن لما أعربت عنه حليفتها فإن مرد ذلك :

أولاً : إلى ضغط الحوادث المتصل الناشئ من وقف الحرب .

ثانياً : إلى ضرورة بحث أحكام المعاهدة المصرية - الإنجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومع الإفادة من الدروس التى تعلمناها من هذه الحرب ، وفي هذا الصدد تود حكومة جلالة الملك - دون أن ترغب في المرحلة الحالية في أن تبحث تفصيلاً الحجج التى تضمنتها مذكرة الحكومة المصرية - أن يلاحظ أن أحد هذه الدروس هو أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة المصرية الإنجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها .

٣ - وأن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر وبمجموعة الأمم البريطانية

والإمبراطورية في أثناء الحرب وهو ما توهمت به المذكرة المصرية وأن  
تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع  
عن مصالحهما ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراماً تاماً .

لهذا فإن حكومة جلالة الملك - على الرغم من أحكام المادة السادسة  
عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ - تصرح بأنها على استعداد لأن تعيد النظر  
مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة القائمة بينهما على ضوء تجاربهما  
المشتركة ومع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف  
إلى ضمان السلم والأمن الدولي .

وسترسل إلى سفير جلالة الملك في القاهرة قريباً تعليمات لإجراء  
محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وإن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد أخذت علماً بأن  
الحكومة المصرية ترغب في أن تتناول المباحثات القادمة مسألة السودان .

( ١٠ ) كان الطلاب منذ أكتوبر ١٩٤٥ في حالة غليان قارن: C.O.C.  
١٩٤٥ ص ٤٨٣ وما بعدها .

( ١١ ) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ١٩ ، ٢٠ ،

( ١٢ ) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٤٩٠

( ١٣ ) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٥ .

( ١٤ ) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٠ وما بعدها .

( ١٥ ) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٢ وما بعدها .

( ١٦ ) اذيعت أسماء أعضاء الوفد المصري المكلف بيده المفاوضات

في ٧ مارس ١٩٤٦ .



( ١٧ ) نشر نص مشروع المعاهدة هذا في جريدة *Journal d'Egypte* ونجد مقتطفات منه عندما رسل كولومب في مقالة: *Deux annees de Politique etrangere* المنشور بمجلة *histoire de l'Egypte* مايو ١٩٤٧ ص ٢١١ .

( ١٨ ) جريدة *la Bourse egyptienne* عدد ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦ .  
( باب : *Revue de Presse* ) .

( ١٩ ) قارن : C.O.C ١٩٤٦ ص ٢٢٣ وما بعدها .

( ٢٠ ) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٢٤ .

( ٢١ ) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

( ٢٢ ) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٥٤ .

( ٢٤ ) نفس المصدر ١٩٤٧ ص ٢٧ و ٦٣ .

( ٢٥ ) قارن : محاضر جلسات مجلس الأمن للجمعية العامة للأمم المتحدة ( Fasc. N. 59 وما بعدها ) وكذلك C.O.C. ١٩٤٧ ص ١٩٤ وما بعدها . ويمكن الرجوع كذلك إلى ملف « القضية المصرية » ١٨٨٢ - ١٩٥٤ المطبوعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩٥٥ ص ٥٢٧ إلى ٥٨٦ « المترجم »

( ٢٦ ) أنظر التاريخ التي قدمته عن السودان بمجلة C.O.C. ١٩٤٧

ص ٦٨ - ٧٠ ص ٢١٦ ، ١٩٤٨ ص ٣٥ ، ١٣٩ ، ٢٣١ .

( ٢٧ ) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٣١ .

( ٢٨ ) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٣٣ .

( ٢٩ ) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٣١ ، ١٢٤ .

( ٣٠ ) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

( ٣١ ) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٢٢٤ .

## الفصل التاسع

### المشكلات الإجتماعية

احتلت المشكلات الإجتماعية في مصر مابعد الحرب مكانه بارزة . وبالتأ كيد فقد كان للدعايات الواسعة للحلفاء أثناء العمليات الحربية أثرها في هذا المجال . وحظيت الأفكار الاشتراكية بل والشيعوية في ذلك الحين بانتشار سريع وخاصة في المدن .

وفي أثناء انتخابات يناير ١٩٤٧ ظهر شيء جديد نسبياً في تاريخ مصر - إذ تقدم لحوض الانتخابات مايقرب من مائة مرشح من العمال وصبية الجزائريين والشاليين وسائقى التاكسى والحلاقين ، تقدموا إلى الانتخابات في القاهرة والإسكندرية مقدمين أنفسهم باعتبارهم منثاين لايدبولوجية إشتراكية .

بل لقد حدث بالمثل ازدهار يبعث على الدهشة للجماعات السياسية التى لاتخفى تعاطفها مع المذاهب اليسارية المتطرفة والتى تسمت بأسماء مختلفة تعيد إلى الأذهان تلك التسميات التى سبق أن استعملت في الغرب وكانت جميعاً تتميز بوطنيتها المتأججة . فالمتنمون إليها يسرون على الدوام في مقدمة المظاهرات التى كانت تنظم ضد بريطانيا العظمى لكنهم ينددون في الوقت نفسه بالمظالم الإجتماعية ويدافعون عن كافة الطبقات الفقيرة .

ومن بين هذه الجماعات على سبيل المثال « لجنة العمال للتحرير الوطنى » التى تأسست في القاهرة في أكتوبر ١٩٤٥ وأعلنت أن هدفها هو « تحرير الطبقات الشعبية وهى الغالبية الكبرى من سكان مصر من غير الإستعمار

ومن طفيان الإستغلال الداخلى « ( ١ ) وفى جماعات أخرى تأخى المثقفون والعمال مجددين بذلك حركة الثوريين الفرنسيين عام ١٨٤٨ (٢) . ولم يفلت القصر من انتقاداتهم وهبات لهم الحياة الخاصة للملك فاروق موضوعات سرعان ما أصبحت مادة لأحاديثهم اليومية فبدأت مكانة الملك تهتز .

وفى الوقت نفسه تكونت الخلايا الشيوعية وأخذت صحف سرية لم يطل بأى منها الأمد تبشر بالماركسيه وتدفع العمال للمطالبة بآلا تزيد ساعات العمل الأسبوعى عن أربعين ساعة وتحثهم كذلك على المطالبة بمشاركة أصحاب الأعمال فى أرباحهم .

أما الوفد فقد تحمس من جهته - رغبة منه فى الحفاظ على «زيائته» الانتخابيين - لاتخاذ موقف الدفاع عن بروليتاريا المدن وأعلن أنه حارب اشتراكي . ونظمت إحدى الصحف الناطقة بلسانه وهى صحيفة الوفد المصرى - حملة ضفة الرأسماليين «الذين اتهمتهم بأنه لا يمتنون ببذل أى جهد يحول دون انسحاق الشعب وقدمت التحقيق تلو التحقيق عن المدن العمالية وأكدت فى النهاية أن حقد العمال على من يستغلونهم لن يلبث أن يتفجر . وحذب الوفد المصرى - باعتباره الرسول الجديد لدعوة التقارب بين الطبقات - المراجعة التامة للنظم المالية وحث على إيجاد علاج سريع للبطالة كما تبنى الدعوة إلى تأميم كافة المشروعات ذات النفع العام .

وعلى الفور اتخذت كافة أحزاب المعارضة وجماعاتها موقفا مشابها وانهمك الإخوان المسلمون بإسم الإسلام فى القيام بدعاية واسعة لصالح العناصر المدعومة فى المجتمع المصرى . أما جماعة مصر الفتاة فقد غيرت اسمها وبرنامجها وتحولت إلى ما عرف بإسم الحزب الاشتراكي الديمقراطى

ثم جاءت بعد ذلك المزايدات الديمقراطية لتغاف إلى المزايدات السياسية  
كى تصبح بعد ذلك مصدرا لمتاعب جديدة تواجه الوزارات المتعاقبة .

وقد اتخذت السلطات فى القاهرة موقفا عنيفا تجاه تطور حركة  
المطالب العمالية - فأثنىء فى يناير ١٩٤٦ قسم خاص بوزارة الداخلية  
لمسكافة الشيوعية بل بجرى الحديث عن إنشاء « لجنة عليا للأمن العام (٤) »  
تتكون من بريطانيين ومصريين تكون مهمتها مطاردة عملاء الدعاية  
الشيوعية المتصلين - كما قيل فى أوساط معينة - بأعضاء المفوضية  
السوفيتية ( ٥ ) .

وبعد ذلك بمدة أشهر وبناء على تعليمات من حكومة إسماعيل صدقى  
باشا بدأ التحقيق حول « مؤامرة لقلب نظام الحكم ونشر الأفكار  
الهدامة التى تهدف إلى تغيير المبادئ الدستورية الأساسية وأسس البناء  
الأجتماعى للملكة » . (٦) وفى ليلة ١١/١٠ يولية ١٩٤٦ جرت حركات  
تفتيش فى كل من القاهرة والأسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس  
انتهت بأعتقال مائتين وعشرين شخصا كان من بينهم بعض الأفراد البارزين  
من الجالية اليونانية بالإسكندرية وأوقف صدور العديد من الصحف  
والمجلات ( ٧ ) وصدر قرار بحل الجماعات الشيوعية أو التى اعتبرت  
كذلك ( ٨ ) .

ونددرئيس الوزراء فى تصريح أدلى به أمام مجلس الشيوخ فى ١٥ يولية  
بكل هذه التنظيمات التى أعلن أنها منظمات ثورية واتهمها بإثارة  
الاضطرابات والتآمر ضد استقرار الدولة والعمل على تغيير نظام الهيئة  
الأجتماعية والنرويج للشيوعية وراء ستار النضال الوطنى . وقدم قادة  
هذه المنظمات إلى القضاء وصرح إسماعيل صدقى باشا لممثلى الصحافة  
بان الحكومة تقوم بذلك وصونا للنظام الأجتماعى الذى تحرص على دعمه

وتوجيهه إلى الخير بالحدب على الطبقات الجديرة بالرعاية ومحاربة أعدائها وهي الجمل والمرض والفقر » ( ١٠ ) .

ومنذ هذا التاريخ أخذت الصحف تتحدث دون موارد عن « جربة ضد الوطن » وعن « مؤامرة شيوعية تمد يده قرون استعمارها خلال البلاد ووسط كافة الفئات والطبقات الاجتماعية من الشباب المثقف وجمهير العمال والشعب الجاهل وليس لاهن هدف إلا أن تحطم كل شئ . متواطئة مع السادة الذين أعماهم طموحهم وحقدهم والماجرين عن النظر لأبعد من مصالحهم المباشرة والماجرين أيضا عن التنبؤ بالمآسى التى يعدونها لبلادهم . . أو أنهم فى حالة ما إذا كانوا مدركين لها يقبلون المخاطرة بذلك كي يتسبوا مباشرة نهم أطماع لا يريدون الاعراف بهاء ( ١١ ) .

وفى نفس الوقت قدم إلى مجلس النواب مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون الجنائى ينص على فرض عقوبة الأشغال الشاقة على كل شخص قام عن اقتناع بإنشاء جمعية ثورية تهدف إلى تأكيد سيطرة طبقه على أخرى أو قلب النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى ينهض عليها وجود البلاد ( ١٢ ) وابتداء من هذه الفترة وحتى نهاية ١٩٤٩ لزدادت حملات التفتيش التى كانت تعقبها حملات اعتقال هدفها القبض على المخربين فى كافة المدن المصرية .

ومع ذلك فقد كانت الحكومات التى تعاقبت منذ أكتوبر ١٩٤٤ تبذل كل ما فى وسعها - وهى تتخذ إجراءات القمع هذه - لتحسين حال أكثر الطبقات الاجتماعية فقرا . فتعهد أحمد ماهر باشا بمجرد وصوله الحكم بأن يولى عناية خاصة للمسائل العمالية وأن يتخذ كافة الاجراءات التى من شأنها أن ترفع مستوى معيشة الفلاحين ( ١٣ ) ثم وعد محمود فهمى النقراشى باشا بتنمية ثروة البلاد ( ١٤ ) وأخيراً أعلن

إسماعيل صدقي باشا عن عزمه على مكافحة الفقر والجهل والمرض ، وأن  
ينبع باستمرار أساليب منهجية وعلمية لتحسين حالة الأهالي الاجتماعية  
حتى تليق بكرامة مصر وحتى تستجيب لاحتياجاتهم التي أهملت  
أو تنوسيت لوقت طويل ( ١٥ ) .

أما المشاكل الأكثر إلحاحا فقد حلت جزئيا عن طريق إقرار الاعتمادات  
التي كان الغرض منها مواجهة أعباء المعيشة في صورته مكافآت وتعويضات  
سواء لعمال الحكومة أو للذين فصلتهم سلطات الحلفاء العسكرية وعهد  
بدراسة إجراءات أخرى أكثر أهمية الى بعض اللجان الوزارية التي  
كان عددها في تزايد مستمر طوال سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ .

واجتمع ماسمى بالمجلس الأعلى للعمل لأول مرة في ٢٢ مارس ١٩٤٥  
وضم إليه رئيس الوزراء نخبه من أصحاب الأعمال والعمال ( ١٦ )  
وكلف المجلس بإعداد قلتون للعمل ووضع تحت يده المديمن مشروعات  
القوانين لدراستها : عقد العمل الجماعي ، التوفيق في منازعات العمل ،  
عدد ساعات العمل ، الراحة الأسبوعية الاجبارية ، التأمين ضد المرض  
والمعجز والشيخوخة وحوادث العمل ( ١٧ ) .

ولمواجهة البطالة وامتصاصها تم إعداد خطة خمسية للمشروعات  
الكبرى . وفي سنة ١٩٤٥ أقر اعتماد قدره خمسة وعشرون ألفا من  
الجنيهات لإنشاء الطرق وشنق الترع وتجفيف المستنقعات وتوصيل المياه  
النقية إلى قرى الريف وإنشاء المدارس والمستشفيات ( ١٨ ) .

ومن جهة أخرى تقرر توزيع أكثر من نصف مليون فدان من  
أراضي الدولة على المزارعين بشروط سخية ( ١٩ ) .

ومع ذلك فقد انحصرت كل هذه المبادرات سواء في ذلك ما قامت به  
السراي أو ما قامت به الحكومة في نطاق بعض الاحسانات وفي نطاق

اجتماعات اللجان والمجالس وإعداد خطط لا يقبض لها أن تطبق إلا على آجال طويلة . عندئذ أصبح مفهوما أن هذه الإجراءات عاجزة عن التصدي الجدى للأفكار التى تنادى بالمساواة الإجتماعية — فظلت هذه الأفكار تشق طريقها فى دأب إلى العقول وتخرق نطاق جامعى القاهرة والإسكندرية بل وتسلل إلى صفوف الجيش والبوليس مثيرة القلاقل فى الشارع والإضرابات فى المصانع .

وفى مناطق التجمع الصناعى فى المحلة الكبرى فى الدلتا وكذلك فى شبرا الخيمة فى ضواحي القاهرة ازدادت الاضطرابات منذ بداية سنة ١٩٤٦ فى يناير من هذا العام امتنع عن العمل خمسة وثلاثون ألفا من العمال يضمون بالدرجة الأولى عمال النسيج فى مصانع الحرير والأتقان والأصواف . وانتشرت الإضرابات بالجملة حتى لزم الأمر احتلال بعض المصانع بالقوة العسكرية . وطالب العمال بالآتجاوز ساعات العمل ٤١ ساعة أسبوعيا بدلا من ٥٤ وبعد أدنى للأجور قدره ٣٠ قرشا يوميا وبدفع الأجور عن أيام المظاهرات والأعياد . وبعد أن هذا الاضراب بعض الوقت استؤنف فى شهر مايو من العام نفسه وامتد إلى الإسكندرية حيث توقف عمال شركة الغزل عن أعمالهم (٢١) من ١٥ إلى ١٩ يولية واستمرت الحركة فى شهر سبتمبر ١٩٤٧ وكذلك فى شهر يناير ١٩٤٨ (٢٢) وجرى أعمال عنف استلزم ليس فقط تدخل البوليس بل أيضا تدخل قوات الجيش .

وفى الوقت نفسه كانت القاهرة تغلى ، فى أكتوبر ١٩٤٦ تظاهر عمال شركة الترام للحصول على معاملة تماثل معاملة عمال النولة وعلى يوم راحة أسبوعية وعلى عمل يوم لا يزيد على سبع ساعات وعلى أجر مضاعف عن العمل فى أيام الأعياد والمطالبة بسرعة إصدار قوانين التأمينات الاجتماعية وعقود العمل الجماعية (٢٣) .

وانفجرت إضرابات أخرى أولها إضراب عمال السكك الحديدية الذى أدى إلى إعلان الأحكام العرفية (٢٤) ثم إضراب عمال ومستخدمى شركات توزيع البنزين فى فبراير ١٩٤٨ وهو الإضراب الذى شل حركة المواصلات جزئيا ( ٢٥ ) واكتسبت الحركة الاجتماعية أرضا جديدة وأخذت تمتد شتافيتنا لتشمل مستخدمى وموظفى الدولة وأصبح الجميع يطالبون بتحسين أجورهم ( ٢٦ ) .

وفى أغلب الأحيان كانت تصحب مرات الامتناع عن العمل هذه - سواء طالت أم قصرت - مشاهد من السلب والعنف . وقد أدى إضراب رجال البوليس بالذات فى الاسكندرية فى ابريل ١٩٤٨ لمدة تقرب من ٢٤ ساعة الى استباحة حقيقية للدينة التى حرمت من حراسها وكان على القسوات المسلحة أن تلجأ لاستعمال السلاح لاعادة النظام الى المدينة ( ٢٧ ) .

وبعد ذلك بعدة أيام ثار ممرضو مستشفى قصر العيني بالقاهرة بعد أن أعيام انتظار تحسين أوضاعهم وتحولت المستشفى حسبا ذكرت الصحف المحلية الى ميدان معركة حقيق حتى استلزم الأمر مهاجمتها بقوات من البوليس والجيش ( ٢٨ ) .

وانتقلت الحركة من المدن الكبرى إلى قلب الريف وأخذ الفلاحون بدورهم يطالبون إلى تحسين أحوالهم . ودفعتهم بساطتهم الفطرية والساذجة إلى المطالبة بتوزيع الاراضى عليهم . بل لقد بلغ بهم الامر أحيانا إلى النزوح إلى احتلالها بالقوة .

إن هذه الإضطرابات لتشهد بمدى الاتساع الذى بلغته المشاكل الاجتماعية فى نفس الوقت الذى تكشف لنا فيه عن الجروح العميقة التى كانت تنخر فى المجتمع المصرى الحديث . وفى مثل هذا الجو من الضجر المتزايد صدر الامر فى ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى القسوات المصرية



بدخول فلسطين . وقد هيات حالة الطوارئ التي فرضت على مصر كلها خلال السنوات التالية الفرصة للوزارتين السعديتين اللتين رأسهما محمود فهمى النقراشى باشا ثم إبراهيم عبد الهادى باشا لىكن ترسلا إلى المعتقلات التى أنشئت على عجل - دون تفرقة - كل المناوئين للنظام الذين كان يوجة إليهم فى معظم الأحيان ذلك الاتهام المزدوج : الشيوعية والصهيونية .

هوامش :

(١) قارن C.O.C. ١٩٤٠ ص ٤٩٩ — ٥٠٠ .

(٢) يجدر هنا أن نذكر أنه كان من أهمها « مؤتمر نقابات عمال مصر » و « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » .

(٣) قارن : الأهرام عدد ٢٤ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٤) قام النائب الشيوعي Piratin بتوجيه سؤال في مجلس العموم إلى وزير الخارجية حول إنشاء هذه اللجنة وأعلن وزير الخارجية في رده أنه ليس لديه أدنى علم بوجود مثل هذه اللجنة كما أعلن أن أى ممثل لسلطات الأمن البريطاني لم يحضر جلساتها كما أن الحكومة لم تضع تحت تصرفها أى اعتماد Le Journal d'Egypte ٢١ فبراير ، ١٩٤٥ .

(٥) كان يعمل في المفوضية السوفيتية في القاهرة — حسبما ذكرت مجلة الوحدة العربية — أكثر من ستمائة موظف مصرى . كما ذكرت المجلة أن المفوضية أنفقت أكثر من مليون جنيه مصرى في شهر واحد لمساعدة العمال المصريين للمتعطلين .

(٦) Journal d'Egypte ١٢ يولية ١٩٤٦ .

(٧) هي صحف ومجلات : الوفد المصرى ، البحث ، الجبهة ، الفجر الجديد الطليعة ، أم درمان ، اليراع ، الضمير .

(٨) ومن الجمعيات والجمعاعات والنوادر التى تقرر حلها بموجب قرار مجلس الوزراء جماعة دار الأبحاث العلمية ، اتحاد خريجي الجامعة ، لجنة نشر الثقافة الحديثة ، الجامعة الشعبية الأهلية ، أسرة تحرير مجلة الفجر الجديد ، دار القرن العشرين ، رابطة فتيات الجامعة والمعاهد ، جماعة م درمان ، مركز الثقافة الشعبية ، مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ،

نادى الشرقية (le Journal d'Egypte) وقد نشرت القرارات الخاصة بهذه الصحف والمجلات والجمعيات والنوادي بالعدد ٦٩ من الوقائع : يوم الخميس ١١ يولية ١٩٤٦ - عدد غير اعتيادي (للمترجم) .

(٩) قارن : C.O.C. ١٩٤٦ ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(١٠) قارن : Journal d'Egypte ١٢ يولية ١٩٤٦ .

(١١) نفس المصدر .

(١٢) نفس المصدر ، عدد ١٠ يولية ١٩٤٦ .

(١٣) خطاب العرش في ١٨ يناير ١٩٤٠ قارن . C.O.C. ١٩٤٥ ص ٣٥٨ .

(١٤) خطاب العرش في ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ ، قارن : C.O.C. ١٩٤٥ ، ص ٧٢٢ .

(١٥) كتاب موجه من رئيس الوزراء إلى الملك فاروق عند تشكيله الوزارة ١٦ فبراير ١٩٤٦ (Journal d'Egypte ١٨ فبراير ١٩٤٦) .

(١٦) خطاب العرش في ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ قارن C.O.C. ١٩٤٥ ص ٧٢٧ .

(١٧) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٧٢٧ .

(١٨) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٤٨٦ - ٤٨٧ : ٧٣٤ .

(١٩) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٧٢٢ .

(٢٠) قارن : C.O.C. ١٩٤٦ ص ٤٦ .

(٢١) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٩٩٣ : ٣٦٤ .

(٢٢) نفس المصدر ١٩٤٧ ص ٢١٤ ، ١٩٤٨ ص ٣٢ .

(٢٣) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٦٤ .

• (٢٤) نفس المصدر ١٩٤٧ ص ٢١٤

• (٢٥) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٣٢

(٢٦) -حول إضرابات ومطالب الموظفين انظر C.O.C. ١٩٤٦ ص ١٩٣

• ١٩٤ ، ٣٦٣ ، ١٩٤٧ ص ٣١٤ ، ١٩٤٨ ص ٣٢

• (٢٧) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٥٣

• (٢٨) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٣٥ - ١٣٦

## الفصل العاشر

أزمة ١٩٤٨ -- ١٩٤٩ رجوع الوفد إلى الحكم

### مصر ومشكلة فلسطين

رغم أن المجال لا يتسع لدراسة المشكلة الفلسطينية إلا أن من المفيد أن نلم بموامل القلق الجديدة التي أدخلتها إلى مصر تلك الدراما التي جرت في الأراضي المقدسة . فالخطر الصهيوني ظل عدة سنوات يشكل دافعا قويا لوحدة العرب بسبب ما كان يوحى به من خطر مشترك ضد كل الدول العربية . وزيادة على ذلك فإن حرب الكلام التي كانت تشن على هذا الخطر لم تكن سوى وسيلة سهلة لإطلاع الجماهير على حيوية العروبة وفعاليتها . وحيث أن كل الشواهد كانت تؤكد أن حل المشكلة يبدو بعيد المنال فإن الإعتبارات التي استجابت لها كل من الشعوب وقادتها لم تزدد عن كونها إعتبارات عاطفية . بل لقد خدمت الصهيونية في أحيان كثيرة قضية العديد من الحكومات العربية ، باستحواذها على فكر الرأي العام وتحويل نظرة عن مشاكله الداخلية .

ومع ذلك فبعد أن تمت الموافقة على مشروع التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ دقت ساعة الحسم - إذ لم تعد المشكلة الفلسطينية مجرد أمر عاطفي بل أصبحت أيضا مشكلة سياسية . ولم يعد الأمر بالنسبة لجامعة الدول العربية قاصرا على تأكيد عزمها على إنقاذ فلسطين من الزحف الصهيوني والاحتفاظ لها بطابعها المزدوج العربي والإسلامي حتى لو اقتضى الأمر اللجوء إلى السلاح . وبعد صدور قرار هيئة الأمم المتحدة ثم إعلان انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ مايو ١٩٤٨ حانت لحظة الانتقال من

مجال الأقوال إلى مجال الأفعال هنا ظهرت المصاعب وبانت الحزازات التي تدفع « بالدول الشقيقة » إلى الوقوف كل منها ضد الأخرى. وسوف تدفع هذه الحزازات إلى الوجود بذلك للتضارب المؤسف بين التصريحات الخاصة بالتضامن الذي لا يقسم وهي التصريحات التي أمرف قادة الجامعة في الإدلاء بها متجهين بها إلى شعوب المشرق والمغرب في نفس الوقت الذي لم يكتروا فيه بمحاولة إعطاء مظاهرتهم الاستعراضية تلك ولو مجرد مظهر الفعل المحسوس . فقد اقترح العراق على سبيل المثال على الدول العربية قطع علاقاتها الاقتصادية بدول الغرب فاصطدم الاقتراح بالرفض القاطع من جانب الملك ابن سعود الذي يحصل على الجزء الأكبر من دخله من شركات البترول الأمريكية التي تعمل في بلاده ، ودعا الملك عبد الله من جانبه إلى انسحاب الوفود العربية من هيئة الأمم المتحدة وفوجيء بأن وقف ضده كل أعضاء الجامعة الذين أجمعوا على معارضة اقتراح لا يهدف إلا إلى خدمة مصالح شرق الأردن - الدولة العربية الوحيدة التي ليست عضوًا في المنظمة الدولية. وأخيرًا فمتدما بدت ضرورة تعيين قائد عام للجيش العربية طالبت كل دولة بأن تحوز هذا الشرف . وعقدت الجامعة الإجتماع تلو الاجتماع وشكلت اللجنة تلو اللجنة دون الوصول إلى قرار . فقد رفض العراق من جانبه قبول قائد عام مصري ولم يسمح كبرياء مصر بقبول جنرال عراقي . أما عن الفيلق العربي المكتنظ بضباط ومستشارين بريطانيين فلم يكن لأحد من حماة العروبة الحريصين على استقلالها أن يعترف له بكفاءة ما . وصرف الأمين العام للجامعة النظر عن القيادة الموحدة وطالب بتكوين هيئة لأركان الحرب لم يتم على الإطلاق تعيين أعضائها . وأخذ كل جيش من الجيوش العربية التي دخلت الأراضي المقدسة في ١٥ مايو ١٩٤٨ يقاقل فوق أرض فلسطين لحسابه الخاص .

وأخطر من ذلك تلك الشفاقات التي نشبت بين الدول العربية عندما كان النقاش يدور حول تحديد الوضع المقبل للدولة الفلسطينية . فكانت فلسطين بالنسبة للملك على رأس علكة صغيرة كشرق الأردن لا يكاد تعدادها يتجاوز الأربعمائة ألف نسمة هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى شواطئ البحر المتوسط والضغط بقوة على الأراضي السورية واللبنانية التي لم تنكف الأسرة الهاشمية يوما عن التطلع إلى امتلاكها منذ أكثر من عشرين عاما . وعلى العكس من ذلك كانت كل من مصر والسعودية تريد أن تبقى فلسطين بعد تحريرها حرة مستقلة على شكل جمهورية جديدة كان مقى القدس - وهو شخصية دينية شديدة الإعجاب بالأساليب العسكرية - ينهيا لتولى رياستها ، واتخذت كل دولة عربية موقفا من تنفيذ أى من هذه الآمال المتعارضة . وفي مجلس الجامعة جاهدت مصر في سبيل نصرته الرأى الذى تدافع عنه ودعمتها السعودية بتأييد غير مشروط .

وفي ٨ يولية ١٩٤٨ قررت الجامعة أن تكون لفلسطين « إدارة مدنية مؤقتة » . وبعد ذلك بشهرين أكد عبد الرحمن عزام أن الفلسطينيين أحرار في تحويل هذه الإدارة إلى حكومة أو في تكوين حكومة جديدة (١) . وهذا ما حدث في ٢٣ سبتمبر حين اجتمعت في غزة في الأراضي التي تحتلها القوات المصرية « حكومة عربية لعموم فلسطين » تكونت كوادرها من اللجنة العليا التي يرأسها المقضى أمين الحسينى (٢) . وكان رد الفعل من جانب الملك عبدالله فوريا - فاجتمع في عمان في ٢ أكتوبر « المؤتمر الفلسطيني » وقرر عدم ثقته « بحكومة غزة » ثم عقد مؤتمران في أربحا في أول ديسمبر أعرب عن رغبة في أن تشكل فلسطين وشرق الأردن مملكة واحدة تحت تاج الملك عبدالله (٣) . واستقبل كل من مجلس الوزراء في عمان ثم مجلس للنواب وبعد ذلك مجلس الأعيان

فى ١٣ ديسمبر هذه الرغبة بالترحيب . ( ٤ ) وأخيراً فعندما خرقت الهدنة التى فرضها مجلس الأمن على المتحاربين وهاجمت القوات الاسرائيلية النقب فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ ظل الفيلق العربى لا يحرك ساكناً . والبقية بعد ذلك معروفة . فقد كان على القوات المصرية - برغم مقاومتها فى الفالوجا - أن تقا تل بينما هى تتراجع تتبعها القوات الإسرائيلية التى توغلت ٢٠ كيلومتراً فى الأراضى المصرية . ولم تقبل الأمر بوقف إطلاق النار فى ٧ يناير ١٩٤٩ إلا بعد أن اعترضتها القوات الجوية البريطانية ( ٥ ) . لقد حاقت الهزيمة بالعروبة ، وهامى ذى « الدولة المزعومة » - إسرائيل - التى حكم عليها بالموت والفناء - تبقى . وكان لابد أن تكون لهذه الأحداث فى القاهرة وفى غير هامن العواصم العربية نتائج باقية وبألغة الخطر .

فى مصر ، كان لإقرار مشروع التقسيم قد قدم لجمهور المواطنين فى الأشهر الأخيرة لعام ١٩٤٧ سبباً جديداً للسخط ، ولم يكن قادة الدول العربية هم وحدهم الذين أججوا بتصريحاتهم غضب الجماهير ، فهامى ذى الجامعة الأزهرية والجمعيات السياسية - الدينية العديدة بالقاهرة تنصب من نفسها المدافع البليغ عن الإسلام الجريح . فوجهت النداءات ودبجت المقالات ودعى مسلمو العالم الذين أشهدوا على ذلك العدوان الجديد الذى أصبح الإسلام منذ قليل ضحية له ، لأن يضحوا بأرواحهم وأموالهم دفاعاً عن القضية الفلسطينية . وقدمت هذه الدعاية النشطة لجماهير هى بالفعل معادية لبريطانيا العظمى دوافع جديدة للياج .

وفى الأيام الأولى من شهر ديسمبر ١٩٤٧ كان المتظاهرون الذين قدرت الصحف عددهم بعشرة آلاف يخترقون شوارع القاهرة مطالبين بالسلاح ، مطلقين الصيحات المعادية لكل الدول المتهمة بإقرار مشروع التقسيم ( ٦ ) .



وفي ٥ ديسمبر وفي أثناء انعقاد المؤتمر العربي الإسلامي بفناء الجامعة  
الفاطمية القديمة صاح صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطنى السابق الذى  
أصبح رئيساً لجمعية الشبان المسلمين - وهو يلوح لاستمعيه بنسخة من القرآن  
ومسند : أيها الأخوة الحكمة الآن لهذا . وبعد ذلك بعدة أشهر وبموجب  
قرار لاتخاذ العلماء أصبح تحرير فلسطين واجبا ديقا على كل المسلمين كبيرهم  
وصغيرهم . أما دعوات التعقل التى كان ينصح بها رئيس الوزراء السابق  
إسماعيل صدقى ففسدت ضاعت وسط قفصة السلاح وصخب الجماهير .  
وفي ١٥ مايو ١٩٤٨ اخترقت القوات المصرية الأراضى الفلسطينية واقترح  
فى ذلك الحين إقامة نصب لتمجيد « الجندى المجهول » وأمر الملك فاروق  
بتوزيع نسخ من القرآن على المقاتلين ووزع أحد أعيان المسلمين نسخا من  
إنجيل لوقا ومضى على « الجنود المسيحيين الأمجاد فى الجيش الظافر » (٧).

ومنذ الآن ، وفى جو يزداد توتره من وقت لآخر ، كانت القاهرة  
وبقية مناطق التكس السكاني تتابع سير العمليات الحربية . وقد أثارت  
الهدنات المتعاقبتان اللتان أقرهما وفرضهما مجلس الأمن هياجا فى  
المشاعر لم يستطع أن يحد منه رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا .

وخلال صيف وخريف ١٩٤٨ فى الوقت الذى عاد فيه الهياج ضد  
بريطانيا العظمى كانت القاهرة مسرحا لمظاهرات عنيفة كانت تنقلب  
فى معظم الأحيان إلى أحداث تمرد وعصيان تعقبها مشاهد من السلب  
والنهب . وأخذت صحف القاهرة تثنى الحملات على الأقلية اليهودية التى  
اتهمت بتواطفها مع الحركة الصهيونية . ونشرت الصحيفة الوفدية  
« صوت الأمة » قوائم سوداء بأسماء التجار اليهود . وزادت الحملة ضد  
العناصر المشبوهة وكانت هذه الحملة التى نظمها الدولة هى السبب فى  
كثير من المساوىء التى وقعت وجعلت الكثير من الانحرافات أمورا  
مباحة (٨) .

وانتهز الإخوان المسلمون - الذين كانوا باستمرار في مقدمة المعركة - الفرصة تحت شعارات مضللة فات أوانها وإن كانوا يحاولون أن يعيدوا إليها الحياة من جديد - انتهزوا الفرصة ليوجهوا اندفاعات الشارع ضد كل « لابی القیحات » . وهذه الطريقة اكتسبوا في هذا المجال نفوذا وشعبية سمحوا لهم بأن يلعبوا أحيانا دوراً بالغ الأهمية .

### جماعة الإخوان المسلمين

واغتياك رئيس الوزراء

وبرغم ذلك فلم تكن تلك الحملة النشطة التي شنتها جماعة الإخوان المسلمين ضد الصهيونية هي السبب الرئيسي لذلك النجاح غير العادي الذي أحرزته عقب الحرب . فخروجهم المفاجيء من دائرة الظل لا يفسره إلا ذلك السخط المتزايد للشعب المصري على كل الأحزاب السياسية .

كان الإخوان يدعون منذ نشأتهم إلى إصلاح ديني شبيه بالإصلاح الذي نادى به مدرسة المنار التي أرادوا أن يواصلوا رسالتها (٩) فكانوا يحبذون - كما فعل رشيد رضا - العودة إلى إسلام القرون الأولى من الهجرة كما كانوا يشبهونه في جمل مهمتهم تقوم على شرح وتفسير الرسالة القرآنية « بطريقة تتفق وروح العصر » ( ١٠ ) لكنهم ذهبوا إلى أبعد مما ذهب إليه رشيد رضا وركزوا على الأهمية الاجتماعية للقرآن والسنة . وأخذوا يزينون الأمر للفقراء حتى باتوا وقد لاح لناظرهم أن العصر الذي طال انتظارهم له ، عصر العدالة والمساواة بين مختلف طبقات الشعب ، آت عما قريب . وكانوا في الوقت نفسه يطالبون باستقلال مصر التام . لكن وطنيتهم الشديدة ظلت لإسلامية أكثر منها مصرية أو عربية . وكانت غايتهم القصوى على الدوام هي إعادة بناء المجتمع على شكل جامعة إسلامية عصرية لها أن تساهم في سلام العالم وفي الحضارة

الإنسانية على أساس جديد من التناسق بين المادة والروح بالتأكيد على المبادئ العالمية للإسلام التي تدعو إلى الإخاء وتدل على الطريق الذي ينبغي أن يسلكه العالم المتعطش للقيم الروحية (١١) .

وفيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ ظل هذا المذهب الذي صيغ في جمل بليغة وبسيطة ينمو ويفسر وينشر في كتيبات صغيرة توزع بالمجان ، أو تباع بأثمان زهيدة وكذلك عن طريق صحيفة يومية هي : الإخوان المسلمون « ومجلة شهرية هي : « الشباب » ثم عن طريق نشرة قليلة الأهمية كانت موجهة إلى الشباب الجامعي هي : « الطالب العربي » .

وخلال ذلك الفلق والاضطراب اللذين إلتابا النفوس عقب انهيار الآمال التي تشبعت بها أثناء الحرب وجد برنامج الإخوان المسلمين جمهوراً يصفى له ويرداد من يوم إلى يوم . كما أن عجز الحكومات عن تحقيق آمال البلاد وعدم قدرتها على الوصول إلى علاج ناجع للمساوي الاجتماعية بالإضافة للأزمة التي حاقت بالعروة نتيجة للمشكلة الفلسطينية كان ذلك كله من بين العوامل التي دفعت إلى صفوف الإخوان بعدد ضخم من المصريين المقتنعين بأن مسئولية الانهيار الفاجع لآمالهم إنما تقع على النظام القائم . ومن جديد استعادت الفكرة التي دعمتها مدرسة للنار كل قيمتها ، وهذا الإسلام خلال ذلك العذاب الذي رزح على روح مصر الملاذ الأرواح الذي تبرع إليه ليس فقط العقول البسيطة بل وأيضاً عدد كبير من الصغوة . وفي هذه الأثناء كانت شعارات الجماعة المكتوبة بحروف ضخمة فوق جدران أحياء القاهرة الفقيرة أو على لافتات ضخمة بحروف يضاء فوق أرضية خضراء في مداخل الأحياء البورجوازية ، كانت هذه الشعارات تتخذ كل مدلولاتها : الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا . وكانت المواهب الخطائية غير العادية التي يتمتع بها الشيخ حسن البنا

وخطبه الملتزمة المطلعة بآيات من القرآن تلعب الدور الباقي. وخلال عدة أشهر أصبحت الجماعة التي كان هو مرشدها تضم مليوناً من الأعضاء وربما أكثر من ذلك .

ووجد الوفد في نفس هذا الوقت أن نفوذه يتضاءل وينهار ، وبعد أن حاول لفترة ودون أن يحرز نجاحاً يذكر أن يكسب الإخوان إلى جانب قضيته عاد يهاجمهم علانية وأخذت صحفه تحذر الرأي العام من « تعصبهم » الديني الذي يمكن أن يهيء للأجانب ذريعة جديدة للتحدث من جديد عن « حماية الأقليات » . وقد حاولت الأحزاب الأخرى الاعتماد على الإخوان كما فعل الوفد لكن جهودهم كذلك ضاعت هباء . فقد استطاع الشيخ البنا أن يستخدمهم أكثر مما استطاعوا أن يستخدموه، وأحفظ باستقلاله في الوقت الذي كان يستفيد فيه بمهارة من حزاواتهم ومنافسهم . كما استطاع أن يهب جماعته تنظيمياً قوياً ومتيناً يعتبر تجميداً للنظام الإسلامي القديم نظام الرباط ، في صورة حديثة ، فكانت تمارس متعاقبة في شعباً التي سرعان ما انتشرت فوق كل أرض مصر ، الشعار الديني والتدريب العسكري . وهكذا التحمت الإصلاحية المعتدلة التي نادى بها رشيد رضا بالثورية النشطة التي بشر بها جمال الدين الأفغاني ليندمج المبدآن في مبدأ واحد يجد في الإرهاب والاضغاث السياسية الصيغة المثلى للتعبير عن نفسه . فلم يكن الإخوان الذين تجمعوا في تنظيمات شبه عسكرية (الجوالة) ليرددوا، وهم المستعدون على الدوام لاطاعة أوامر مرشدهم طاعة عمياء ، في الانتقال من حيز القول إلى حيز الفعل متى أرادوا . ومع ذلك فلم تكن الظروف لتسمح لمصر فيما يبدو بأن تنفخ في ثورة يمكن أن تكون أصداؤها وتدايعاتها على بقية بلدان الشرق العربي والإسلامي بالثة الخطورة . لكن الإخوان في واقع الأمر كانوا يفسكرون في القيام بزحف على القاهرة ، يمكن أن يسمح لهم كاقدرروا

بان يستولوا على مقاليد الحكم وعندئذ كان سيطبق نظام دستوري جمهوري  
ثيوقراطي، أما رئيس هذه الجمهورية الاسلامية الذى كان سينتخب  
لمدى الحياة والذي كان سيتخذ لقب « خليفة » فكان عليه أن يحكم عن  
طريق برلمان غير منتخب ووزارة مسئولة أمامه (١٢) وفي الوقت نفسه  
كانت الجماعة على قبة الحركة الوطنية والمعادية للأجانب التي أجهتها  
وزادت من اتساعها حرب فلسطين، وأردت هذه الحركة عندئذ مظهرأ  
جديداً على الجماهير الجاهلة المستعدة على الدوام الاستجابة لنداءات  
فكرة أبعد ما تكون عن تسامي الروح. ومن خلال الهجوم على الصهيونية  
كان المساس بالحضارة والأساليب الغربية وتدميرها هو الهدف : صليبية  
حديثة لعقلية تنتمى إلى العصور الوسطى، تعود إلى الحياة عن طريق تبني  
بعض الإصلاحات ولم يكن عبثاً منها أن تنقص أمام الجماهير صورة  
صلاح الدين .

لم تحسم حكومة القاهرة أمرها وتعزم على التصدى لهذه السلسلة من  
العنف التي كانت تهدد باجتياحها هي نفسها في كل لحظة إلا في بداية شهر  
ديسمبر ١٩٤٨ . في ٨ ديسمبر أصدر رئيس مجلس الوزراء محمود فهمي  
النقراشي بأشأ قرار حلها ليدفع حياته بعد أيام ثمناً لهذا الإجراء الذي  
كانت كل الأحزاب توافق عليه بل وتجذوه دون أن تجرؤ على الاعتراف  
بذلك علناً . وبعد ذلك بشهرين في ١٢ فبراير ١٩٤٩ اغتيل الشيخ حسن  
البنّا بدوره في ظروف لا يحتمل أن يلقي عليها الضوء ذات يوم على  
الإطلاق (١٣) . ورأى الإخوان وقد حرموا من مرشدهم ، وقد أصبحوا  
موضع مطاردة البوليس . رأوا آمالهم تنهار . ومع ذلك فإن الخطر الذي  
كانوا يمثلونه على نظم مصر السياسي لم يكن قد استبعد تماماً .

## عودة الوفد إلى الحكم

لم تؤد النهاية الغامضة للشيخ البنا إلى توقف النشاط الإرهابى للجماعة المنحلة على الفور ، بل لأنها على العكس من ذلك قد ساعدت على توسيع دعايتها الإرهابية سرا فى الوقت الذى كانت فيه الحرب الفلسطينية قد انتهت إلى كارثة ، وتم توقيع هدنة رودس . ووزعت فى شوارع القاهرة ومساجدها منشورات تهاجم الحكومة والسراى . وفى ٥ مايو أقلت رئيس الوزراء من محولة لإعتداء كانت تستهدف حياته واضطر الملك فاروق إلى العدول مؤقتا عن تأدية صلاة الجمعة فى أحد مساجد العاصمة كما هو المعتاد . ولم تعد الحكومة التى طالما تسامحت بل طالما شجعت لإضطرابات الشارع بفسادة على حفظ النظام إلا بصعوبة بالغة . وكان على إبراهيم عبد الهادى باشا الذى خلف النقراشى باشا فى رئاسة الحزب والوزارة أن يتخذ إجراءات بوليسية عنيفة ، فمد العمل بالأحكام العرفية التى سبق أن أعلنت عند دخول الجيش حرب فلسطين لمدة عام لإبتداء من ١٥ مايو ، واستوجب الأمر صدور قوانين جديدة لوضع حد للإرهاب واكتشفت مخازن للأسلحة والدخيرة وأحبطت مؤامرات كانت تعد ضد سلامة الدولة . وأدى الكشف عن إحدى هذه المؤامرات إلى إلقاء القبض على رئيس أركان حرب الجيش السابق عزيز المصرى باشا وإلى إحتجازه لمدة تقرب من شهرين من ١٥ يناير إلى ٧ مارس ١٩٤٩ . وفى نفس الوقت اتسعت الدعاية الشيوعية . وفى كل يوم كانت تكتشف خلايا جديدة وألقى أعضاؤها من شبان وطلاب وصحفيين وعلماء وموظفين فى السجون وبلا رحمة وقدموا إلى القضاء . وتزايدت حوادث التفتيش والاعتقالات حتى أصبح عدد المحتجزين فى سجون القاهرة وفى المعتقلات فى مدى وقت قصير كبيرا جداً .

مم جاءت المتاعب المالية لتزيد من صعوبة المهمة التي تواجهها الحكومة . فقد كان عليها أولاً وقبل كل شيء أن توازن ميزانية مثقلة بأعباء الحرب .

ولم يكن الإمكان أن يؤدي اللجوء إلى الاقتراض أو إلى ودائع احتياطي الدولة الذي كان قد تضاعف نتيجة لاقطاعات متتالية إلى سد عجز بلغ ما يقرب من ٤٢ مليون جنيه . ولم يكن ثمة مفر من فرض ضرائب جديدة ومن رفع معدل الضرائب التي كانت قائمة في ذلك الوقت . ولم يكن أمام رئيس مجلس الوزراء إلا أن يستسلم لذلك فطلب إلى مجلس النواب الموافقة على فرض ضريبة على الإيراد وتم التصويت عليها مع شيء من التبرم . لكن أعضاء مجلس الشيوخ رفضوا أن يوافقوا على زيادة الضرائب المفروضة على فوائد الأسهم التي تدفعها الشركات للمساهمة إلى المساهمين . وفي بلد كصر ، كان من نهاية الحرب فريسة لمتاعب اجتماعية تتزايد بلا انقطاع ، لم يكن لمثل هذا الإجراء الذي جاء من جانب هؤلاء الذين كانت تسميهم بعض الصحف بالباشوات الأنانيين أن يمر دون أن يلفت الأنظار .

ولإزاء المصاعب الداخلية والخارجية التي كانت تحاصر الوزراء ، فقدت الوزارة تضامنها وتماسكها كما فقد القصر مكانته ، وسرعان ما ظهر الوفد الذي لم يكن أمامه من يخشى منافستهم منذ حلت جماعات اليسار ومنذ إجراءات القمع التي اتخذت ضد جماعة الإخوان المسلمين تلك الجماعات التي كانت تجسد أعضاؤها الجدد من بين جملة مبري الوفد خاصة ، سرعان ما ظهر في عيون الجميع باعتباره الحزب الأوحده الذي لا يزال يتمتع بشعبية تكفي للمعاونة على حل المشكلات المعقدة ، كما أن الوفد من جهة وأمام اتساع حركة الإرهاب التي كان يهاجمها شائعة شأن خصومة كان قد أوقف حملة ضد

الأحزاب المشتركة في الحكم وعبر في بيانين رنانين عن نفوره من الشيوعية وعن إخلاصه للتاج وشمسه وارتباطه بالإسلام . وأدى هذا الاعتراف العقائدى إلى تبديد آخر مخاوف السراى . فضلا عن ذلك فقد كان الملك فاروق يستشعر أمام هذا الفشل التام لسياسته الشخصية أنه لا ينبغي عليه أن يتهاذى فى معارضة عودة الوفد إلى الحكم . ألا يحسن أن يكون - هو - من الحكمة بحيث يلتقى مع الوفد على طريق المنافع المتبادلة ؟

وفى يوليو ١٩٤٩ بدا لإمكان تحقيق هذه السياسة التى أملتها الظروف ، فقدم إبراهيم عبد الهادى باشا استقالته وقبل الوفد الاشتراك فى حكومة وحدة وطنية ، تحت رئاسة أحد أعضاء مجلس الشيوخ المستقلين : حسين سرى باشا . ولم يكن ذلك سوى إجراء انتقالى ، فعند اقتراب نهاية الدورة التشريعية ، رفض الوفد أن يقسم مع خصوم الأيسر من الأحرار الدستوريين والسعديين الدوائر الانتخابية لمجلس النواب الجديد . وكان على حسين سرى باشا أن يشكل فى ٤ نوفمبر ١٩٤٩ وزارة جديدة عميلة وفى ٦ نوفمبر حل مجلس النواب وأجريت الانتخابات بعد ذلك بشهرين وأحرز فيها الوفد - وهو الحزب الوحيد الذى كان يجلس فى صفوف المعارضة وقت حل التنظيمات اليسارية وجماعة الإخوان المسلمين - نجاحا ساحقا . وفى ١٢ يناير ١٩٥٠ شكل مصطفى النحاس باشا وزارته السادسة (١٤) وأصبح الرجل المنوط به - وقت تأليف هذا الكتاب - أن ينتشل مصر من الفوضى الداخلية التى أغرقتها فى خضمها خمس سنوات من الفلاقل .



هوامش :

- ١ - قارن C. O. C ١٩٤٨ ص ١٤١
- ٢ - نفس المصدر ص ١٤١ - ١٤٢ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ .
- ٣ - نفس المصدر ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
- ٤ - نفس المصدر ص ٢٣٧ .
- ٥ - نفس المصدر ١٩٤٩ ص ٣٣ - ٣٥ ، ٣٩ وما بعدها .
- ٦ - نفس المصدر ١١٤٧ ص ١٩٢ .
- ٧ - نفس المصدر ١٩٤٩ ص ١٢٢ .
- ٨ - نفس المصدر ص ١٣١ - ١٣٢ ، ٢٢٤ .
- ٩ - حول هذه الجماعة التي أشير إلى وجودها لأول مرة فيما نعلم في مجلة :

Oriente moderno ١٩٣٦ ص ٤٠٥ يمكن الرجوع على وجه الخصوص إلى :

J.T. Les frères musulmans, En terre de l'Islam 1947 pp. 61-66

وكذلك : حسن البنا ، إلى أي شيء ندعو الناس ، القاهرة ١٩٤٣ .

١٠ - قارن لوائح الجماعة التي نشرت عقب اجتماع الجمعية العمومية

الذي عقد في ٨ سبتمبر ١٩٤٥ .

١١ - نفس المصدر .

١٢ - قارن C. O. C ١٩٤٩ ص ٤٢ .

١٣ - نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٩٩ - ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ١٩٤٩ ص ٤١ - ٤٢ .

١٤ - قارن . Marcel Colombe, ou en est le wafd Egyptien ?

l'Afrique et l'Asie, année 1950, No 10 pp. 36-44

## خاتمة

قد يكون من العبث أن نحاول في غائمة هذا الكتاب أن نلتبأ بما سوف تكون عليه أحوال مصر خلال السنوات القادمة ، وأقصى ما بمقدورنا هو أن نستخلص من تاريخ نصف قرن انقضى بعضا من الأحاسيس التي تفرض نفسها على كواحد من مفكرى الغرب .

لقد كان على مصر منذ عهد محمد على ، وقد أولت اهتمامها للتجديد والسودد ، أن تختار بين الصيغ التقليدية للحياة الشرقية ، وهو ما يؤهلها له ماضيها ، وبين التصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بأوروبا . ثم إن النيوقراطية الوهاية التي انتصبت أمامها كثال منذ نهاية القرن الثامن عشر لم تكن في نظرهما على الإطلاق هي الشكل الذي ينبغي أن يحتذى . لكنها - أى مصر - أيضا وفي الوقت نفسه إسلامية إلى حد لم يجعلها بعد الحرب الأولى تتخذ نفس مواقف الكلاية العلمانية التي أخذت بها الجمهورية التركية . وبين هذين النموذجين المتطرفين نذرت مصر نفسها للوصول إلى حل توفيقي ، لحاولت أن تعقد زواج وفاق بين الإسلام بشكله التقليدى وبين التجديد على النمط الغربى .

لقد استعارت مصر من الغرب المسيحي - في الوقت الذى ظلت فيه تحتفظ بالإسلام كدين رسمى لها - أساليبه وأنظمتها بل وفي معظم الأحيان حياته . ومع ذلك فلم يكن يبدو في أية لحظة على الإطلاق أنها تدرك أن الحياة التي تتخذها كأنموذج إنما هي نتيجة لتطور طويل وازدهار لثقافة عمرها ألف عام . ولقد ظلت هذه الحضارة في مجموعها غريبة عليها . واعتقادا منها - أى من مصر - بأنه يكفي أن تقلد أوروبا حتى تستطيع أن ترتفع بنفسها إلى نفس مستواها فإن مصر لم تأخذ عن أوروبا إلا أشكال

ومظاهر حضارتها ولم نحاول أن نتعمق هذه الحضارة أو أن تتمثل روحها واعتقد مثقفو مصر وصفوتها أنهم قد وجدوا في مبدأ سيادة الدولة، علاجاً ناجحاً جديداً من شأنه أن ينقذ بلادهم من السيطرة الأجنبية . ومع ذلك فقد أخذوا بهذا المبدأ لا عن اقتناع تام وإنما رغبة منهم في أن يبرهنوا للغرب على أن مصر يمكنها أن تنخلص من سيطرته ووصايته . لقد كان هذا المبدأ بالنسبة لهم وسيلة لا غاية . ولذلك تخلف قناعات الأنظمة التي استوردت من الخارج ظلت هي تثير الأساليب والمباحث الشرقية القديمة . وإن تم ذلك في أطر جديدة غلب بها . فعلى أن نقاض فكرة سلطة الحاكم المطلقة ، حاولت الأحزاب السياسية جاهدة أن تقيم ديكتاتوريتها الخاصة . فاعتاد كل واحد من هذه الأحزاب جميعاً ما أن يحوز السلطة أن يضيق بشدة على حرية الانتخابات فلا يترك لنفسه إلا إمكانية « مقاطعة » هذه الانتخابات . وهكذا زيفت الوظيفة المعتادة والطبيعية للنظام البرلماني ، وهكذا أيضاً اتخذت المعارضة من الشارع منصة لها لأنها حرمت من أن تقول كلمتها داخل البرلمان . وهناك في الشارع وليس من تحت قبة البرلمان ، دارت المعارك السياسية . وعمله دلالة أنه على مدى خمس وعشرين سنة لم يحدث أن حصل حزب أية وزارة أجرت الانتخابات على أقلية الأصوات ، كما لم تضطر حكومة واحدة للاستقالة نتيجة تصويت بسحب الثقة منها . وفي مقابل ذلك ، فقد كانت نقطة البدء في الأزمات الوزارية — عندما لم تكن من صنع الملك أو بريطانيا العظمى — هي مظاهرات الشارع .

وهكذا قامت المزايدات الوطنية والمعادية للأجنبي على شكل مهاج سياسي ، فقد لجأت إليها كل الأحزاب المتنافسة . ولكن ، حيث لم يكن يعني هذه الأحزاب عندما تعلى كراسي السلطة أن تنق بالتعهدات التي قطعتها على نفسها عندما كانت بعيدة عن السلطة فقد بدأت تنشأ شيئاً فشيئاً هوة بين القادة والجمهير ، هوة زداد عمقها من عام لعام . وأصبحت

الحركة الاجتماعية تمارس ابتداء من أسفل السلم الاجتماعي وهي التي ظلت تمارس لمدة طويلة بدءاً من الصفوة ، وأفلتت إدارتها تدريجياً من المحاكم لتنتقل لأيدى عناصر غير مسئولة . وتركت مصر نفسها للموجة وطنية سرعان ما حرفت معها رجال الدولة أنفسهم ، ووجدت الحكومات نفسها - وقد اضطرت أن تأخذ في اعتبارها مطالب الرأى العام التي تنبى عن غالبية المراقبين الغربيين - تسير في طرق مسدودة واضطرت في أغلب الأحيان إلى الاستقالة ، بل وسقط رؤساؤها في بعض الأحيان صرعى برصاص الاغتيال . وهذا ما يفسر تلك العقبات الهائلة التي واجهتها حكومات القاهرة غداة الحرب لكي تحمل الرأى العام يقبل لإبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا العظمى . وكان بقاء القوات الإنجليزية في منطقة قناة السويس واتجاه السودان نحو الحكم الذاتي بمثابة الفدية التي دفعتها هذه الحكومات ثمناً لسياستها الماطفية والمضطربة التي لم تشأ أن تأخذ الحقائق في اعتبارها والتي أسلست قيادها وما انفورات الشارع واضطراباته . كما أن مصر رأت أحلامها في التجانس والتماسك العربى تتبدد . وإذا كانت قد استطاعت حتى ذلك الحين أن تقطع على هاشمى عمان وبتداد الطريق إلى دمشق فإن سياستها الفلسطينية لم تجلب لها إلا المرارة والاضيق وخيبة الأمل . ويمكننا أن نعتقد دون رغبة منا في إعادة صنع التاريخ بأنه كان بإمكان مصر أن تتجنب الهزيمة لو أنها باركت المطالب الإقليمية الأردنية بدلاً من الوقوف في وجهها ، وحينئذ كانت ستلقى الدعم من الصليبي العربى ، ولم يكن سيقدر عليها أن تتحمل وحدها عبء الهجوم الإسرائيلى ، ولكان من الممكن ألا تقع النقب التي أعطتها خريطة التقسيم للدولة اليهودية . فى أيدى اليهود لو أن الدفاع عنها قد تم بطريقة أفضل . وكان يمكن للقوات البريطانية أن تجد فى صمت هذه الصحراء السكتوم وبعيداً عن أنظار جماهير المواطنين وفى مأمن من المظاهرات الصحابة فى القاهرة والإسكندرية مكاناً شاسعاً ومأموناً لتعسكر وتتجمع فيه . لكن النقب الآن فى أيدى سلطات إسرائيل .

ولقد تركت ثوبات الفشل السياسية والعسكرية هذه في كرامة المصريين حرا غائرا وشاء الكثيرون منهم ألا يروا ذلك إلا كنتيجة حتمية للانصراف عن شعائر الدين المقدسة وإلا كملامة قاسية لها مغزاها على غضب الله : فهو إنذار من السماء إن لم يكن عقابا منها وعاد من جديد بعنف ومضاء ذلك الصراع بين القديم والحديث الذى كنا ظننا من قبل انه قد هدأ . ووضعت على بساط البحث من جديد أزمة الإسلام فى مواجهة العالم الحديث . وهذا ما يفسر لنا ذلك النجاح الواسع الذى أحرزته دعوة الإخوان المسلمين للعودة إلى العصر الذهبى . لكن هذه من الدعوة لم تكن سوى يوتوبيا رومانسية لاتتوافق مع متطلبات الحياة اليومية الملحة ولم يستطع الشيخ الينا أن يرتفع بفكره لأعلى عما ذهب إليه أسلافه فى القرن الماضى حتى يظن إلى المبادئ التى يمكن أن تقوده إلى تجديد حقيق للإسلام ، فظل برنامجا عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية غامضا وغير محدد . كان حلما أكثر منه واقعا . وفى مقابل ذلك فإنه برفعه يارق الإسلام لم يفعل سوى أن زاد من حدة الوطنية الشعبية والعداء للأجنبي ، وزاد من عزل الشرق عن الغرب وساهم فى تأكيد الأسطورة التى تقول بأن حضارة الغرب ما هى إلا مادية مدمرة لكل ما هو روحى وأنها رمز للفساد والخراب والموت

ولم يكن بإمكان مصر ، وقد انساقت طائفة أو مختارة فى تيار الغرب برغم أنها لم تكن قد سبقت بقية الدول الإسلامية فى هذا المضمار - أن تعود القهقرى . ومنذ ذلك الوقت لم يكن عليها أن تبرهن بالدليل على ضرورة النقل عن أوروبا - إذ أن هذه المرحلة كان قد تم تجاوزها بعد أن أصبح الاقتباس عن أوروبا أمرا ملبوسا ينمو بانتظام فضلا عن أن محو آثاره لا يعنى إلا إغراق البلاد فى الفوضى الكاملة . ومثل هذه الحركة التى سيكون مآلها الفشل لا محالة سوف تجعلها تفقد ثمرة المجهودات الدموية

التي بذلتها منذ عصر محمد علي . وعلى كل حال فإن الدلائل الباعثة على القلق والتي ينبغي التفكير فيها متوفرة فقد خلقت دعوة الإخوان بين الجماهير التي تصل نسبة الأمية بينهم إلى ٨٠٪ أصداء وانعكاسات عميقة ، وسوف تظل الدولة الإسلامية المثل التي بشر الشيخ حسن البنا بمجيئها في نظرم المثال الذي ينبغي العمل على تحقيقه . أما البرولتاريا المصرية - وقد تركت لحالها وبدون أية ارتباطات كبيرة مع الأحزاب السياسية التي لانتمهم إلا بأصواتها عشية الانتخابات - فمن الممكن أن تتجمع في أية لحظة حول « مهدي » جديد تستطيع نداءاته الحاسية أن تضرم النار وأن تبعث إلى الحياة بمقيدة تقط في نواها منذ قرون دون أن تلفظ أنفاسها . كما أن من الممكن كذلك بالنسبة لها في حالة العوز هذه التي تحياها ، أن تعير أذنها للمادية الماركسية ، وما اتساع المدى الذي وصلت إليه حركة المطالب الإجتماعية وما الإضرابات العديدة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ، وما تطور الحركة النقابية وفضاط الخلايا الشيوعية ، سوى دلائل على اختصار متزايد لهذه الأفكار في النفوس . ولقد استنفرت هذه الحركات وأفلقت بوجوازية المدن الكبرى ودعاة السنة الخفيفة . ولقد حلت جماعة الإخوان المسلمين ووضعت على الهامش ، وصدرت الأحكام الرسمية التي تدين مبادئ اليسار ، ولكن إجراءات القمع هذه مع ذلك لم تحقق هدفها ولم تفعل سوى أن زادت من الانفصال القائم بين البورجوازية الحاكمة الطبقة الوحيدة التي استفادت من طبع مصر بالطابع المصري وبين الطبقات الشعبية التي تنخبط في قحشا في الأيديولوجيات المتعارضة عن الأكسير العجيب القادر على تخفيف حدة المساوىء التي تقاسى منها منذ قرون والتي لم تحرك على الإطلاق عطف أو شفقة ولو واحد فقط من رعماء

مصر وظل ذلك التمييز القديم الذى كان يضمه المؤرخون العرب القدامى بين الخاصة والعامة يحفظ بكل معناه وكل قيمته .

إن الصراع بين هاتين الطبقتين الذى سبق أن اشتمل يهدد بالانتشار وهو الذى سوف يسيطر فيما يبدو على تاريخ السنوات القادمة . وسترتبط أقدار مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين بسار هذا الصراع إلى أقصى حد .

### ملحوظة

تحتوى ملاحق النسخة الأصلية على نص دستور ١٩٢٣ ومعاهد ١٩٣٦ وقوائم بتشكيل الوزارات التي تعاقبت على مصر خلال فترة هذه الدراسة ولم نود أن نورد نصوص هذه الملاحق في الترجمة ، لسهولة الإطلاع عليها في مصر .



## تفويّيات

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٧	١٧	وارن	نوازن
٤٥	١٧	موضع	وموضع
٤٩	١٨	يسقند إليها	تسقند إلى
٥٧	١١	ودحل	وحل
٥٨	١٩	بمسول إداة	بقبولها . وأدى إلى القطيعة بينهما إداة
٥٩	١٢	الدستورين	الدستورين
٥٩	٣٠	الحاكمة	الحاكمة
٦٤	١١	انفقاد	انتقاد
٦٦	١٠	غير متوتر	متوتر
٦٧	٥	وأوغامه	وإزغامه
١٠٥	١	السراع	الصراع
١١٨	٢٢	كل	لكي
١٢٢	٢١	الأمو	الأمر
٢٢٩	٢٢	إبعدا	إبعاد
١٤١	٨	غيورين	غيورون
١٤٤	١١	حين	حين
١٤٩	١٦ و ١٥	وكان مصطفى	وكان على مصطفى
١٦٠	١٨	الأورساط	الأوساط
١٦١	٦	اتبعو	اتبعوها
١٦٧	١١	القوميّات	القوميّتان

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٧٢	١٠	إذا	إذ
١٧٢	١٦	يستطع	يستطع
١٧٢	٢١	بدأة	بدأت
١٧٧	١٤	يتجهمون	يتجهمون
١٨٢	٩	كانا	كانوا
١٨٣	٢	لأبنائهم	لأبنائهم
١٧٨	٣	لا تركز	لا يركز
١٩١	٢١	المعنوبة	تحت عنوان



General Organization Of the Alexan-  
dria Library (GOAL)

*Bibliotheca Alexandrina*



مكتبة مديبول

٦ ميدان قلب حبره القاهرة ٧٥٦٤٢١

**MADBOULI** sponsors

6 Talaat Harb SO Tel 750421

طبع بالمطبعة القوية - ت: ٣٩١١٨٦٢